

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين و بلاغ الراغبين

تأليف
مهندس بن سعيد بن علي بن مسعود
الشقصي الرستاقى

الجزء الرابع عشر

١٤٠٣ هـ - ٢١٩٨٣

اهداءات ١٩٩٨

وزارة القراش القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين وبلاغ الراغبين

تأليف
فهم بن سعيد بن علي بن معمر
الشفيعي الرستاق

الجزء الرابع عشر

تحقيق
هالم بن محمد بن سليمان الحارثي

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
• شارع خان جعفر بسيدنا الحسين

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لقد تم بحمد الله وحسن توفيقه ، تصحيح وتحقيق هذا الجزء الرابع عشر ،
من كتاب المنهج . ويبحث في البيوع وأحكامها ، وما يجوز منها ، وما لا يجوز .
وفي أحكام الربا ومنهاى البيوع وفي الاحتكار والراجحة وفي بيع الجزاف والمسألة .
وفي أحكام الكيل والمكيل ، والوزن والموزون . وفي بيع أثمار النخيل والأشجار
وفي بيع الماء وطفائه . وفي بيع الأصول والحيوان . وفي الفس . وفي بيع المنصوب .
وفيمن باع مال غيره . وفي الإقالة في البيع . وفي بيع الأعجم ، والأصم ، والأعمى
والصبي . وفي القرض والسلف . وفي بيع الخيار . والرهن . والكفالة . ومعاني ذلك .
والله الموفق .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

رمضان المعظم سنة ١٤٠٢ هـ

٦ / ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

القول الأول

في البيوع وألفاظها وأوقاتها

وما يجوز بيعه وما لا يجوز

ومما أنعم الله على عباده بعد الإسلام . أن عرفهم الحلال من الحرام ، وأباح لهم أموالهم من بعضهم لبعض ، في البيوع الصحيحة . والهبات الصريحة ، والمواريث المفروضة ، والغنائم المقبوضة ، والهدايا المعروضة . قال الله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » .

فالببيع ينفقد بالإيجاب والقبول ، بلفظ الفعل الماضي . يقول البائع : بعته . ويقول المشتري : اشتريته . وكل لفظ يدل على معناها فجاز .

فإذا قال البائع : قد بعته فالمشتري له الخيار . إن شاء قبل ، وإن شاء رد . فإن افترقا من قبل قبول المشتري ، بطل البيع . وإذا قبل المشتري ، وجب البيع ، ولزمهما البيع .

ولا بد من معرفة المبيع ، ومعرفة باقيه للجهالة . ولا بد من معرفة مقدار الثمن وصفته .

وإن لم يكن تعريف للفقد في الثمن ، فهو على الأغلب من نقد البلد .

ويصح البيع من كل حر بالغ عاقل .

ولا يصح بيع المكره على البيع . لقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم » .
وقال ﷺ ^(١) : أحل لنا البيع عن تراض .

ولا يجوز بيع العين النجسة ، كالخمر والميتة والدم والخنزير والكلب والمذرة ؛
لأن النبي ﷺ حرم الفجاسة من ذلك .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : قول البائع : قد بعثت أصبح من قوله : قد أبعث .
وقوله : بعث لزيد أصبح من قوله بعث على زيد .

وإذا قال المشتري للبائع : كل مال لك قد بعته لى أو بايعتنى إياه أو بعته على .
فإذا قال البائع : نعم قد بعث لك ، أو بعث عليك ، أو بايعتك . فهذه الألفاظ
مما يثبت بها البيع .

وإذا قال البائع : قد اشتريت منى هذه السلعة بكذا . فقال المشتري : نعم فهذا
بيع ثابت .

(١) فى بعض نسخ التهجد لفظ الحديث : لأننا البيع عن تراض منكم . وهو بهذا اللفظ
أخرجه المناوى فى كنوز الحقائق . وأخرج أحمد عن رافع بن خديج والحاكم عن البراء بن هازب
قيل : يا رسول الله أى الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور .

فإن قال البائع . قد بعث لك هذا الشيء بكذا وكذا . فقال المشتري : نعم .
قد رضيت به أو أخذته ، أو قد قبلته بكذا وكذا . فهذا بيع ثابت - إن شاء الله .

وقيل في رجل عرض دابة للبيع ، فأعطاه بها رجل عشرة دراهم . فقال البائع :
خذها بخمسة عشر درهما . فقال : قد أخذت . قال البائع : قد رجعت . أو سكنت .
ولم يقل له : خذها . ثم رجع فليس لأحدهما رجعة .

ولو قال قد أخذتها بعشرة دراهم ، أو قد صارت لي بعشرة دراهم . فقال
البائع : قد أوجبت عليك . فقال المشتري : لا أريد . فقال : قد وجب البيع .
ولا نقض بعد ذلك .

وإن قال : بايعتك هذه المسكاك ، على حساب الجري ، بخمسة عشر درهما .
فقول : إن هذا بيع ثابت .
وقول : لا يثبت حتى يتماه .

وإن قال رجل لآخر : خذ هذه السلعة بهذه الدراهم ، أو هذه الدراهم بهذه
السلعة . فقال الآخر : نعم . فليس هذا ببيع ، إلا أن يقول : بعث هذه السلعة لي .
بهذه الدراهم ، إلا على معنى التعارف ، فإنه يثبت .

فإن قال : قد أخذت هذه الدراهم بهذه السلعة . فقيل : إن هذا يكون بيعا .
على معنى الإقرار . وأما في العسمية فلا يجوز في الحكم .

فإن قال : قد رضيت ، أو قبضت هذه الدراهم بهذه السلعة . أو قال : قد قبلت هذه الدراهم بهذه السلعة . فقال الآخر : نعم . فلا يكون هذا بيعا ، إلا أن يقول : قد قبلت هذه السلعة بيعا أو شراء بهذه الدراهم ، أو قد بعته هذه السلعة ، أو اشتريتها بهذه الدراهم .

وإن باع به هذه السلعة بخمسة دراهم من هذه الدراهم ، أشبه فيه معنى الاختلاف . وكذلك لو كان له عليه خمسة دراهم ، فوزن له عشرة دراهم . وقال : خمسة منها لك مائة على ، وخمسة منها بيع بهذه السلعة . فهذا أيضا مما يجري فيه الاختلاف .

وإن قال المشتري للبائع : قد بعته لي هذا المال بكذا . فقال البائع : نعم إن أوفيتني الثمن ، فهذا بيع فيه مشفوية . فإن نقضه أو أحدهما انتقض . وإن أتمه تم . وإن قال رجل لرجل : قد بعته لك هذه الشاة بعشرة دراهم . قال : نعم . إن هذا بيع ثابت .

وكذلك لو قال له : قد رضيت هذه السلعة بعشرة دراهم . قال : نعم . فهذا أيضا بيع جائز .

وكذلك إن قال له : قد أخذت هذه الشاة بعشرة دراهم . فقال : نعم . إن هذه بيع ثابت ، إذا كان من وجه لا يدخله الفساد ولا الجهالات .

وقيل في رجل عرض على رجل منزلا له ، يبيعه له ، وهما به عارفان . فقال للبائع للمشتري : إن أعجبتك هذا المنزل بكذا وكذا فخذ . وافترقا على ذلك ،

ولم يكن في عجب له حد معروف . فلما كان بعد ذلك ، أراد المشتري أخذ المنزل بذلك الثمن ، هل له أن يأخذه به ويكون المنزل للمشتري . وللبائع الثمن الذي قال له به ؟ فعنى أنه إذا لم يتجاوبا ببيع منقطع ، بثمن معروف فهذا فيه معنى الاستثناء . وهو ينقضه .

وإن قال : بعث هذا الثوب ، ولكن بكذا وكذا درهما . فقال الآخر : نعم . فهذا وما يشبهه يخرج مخرج الإقرار من المشتري بالبائع .

فإن رضى بذلك البائع بعد هذا القول ، بما يوجب عليه الرضى من اللفظ ، ثبت البيع فيها بينهما في الحكم . وإن لم يكن منه ذلك ، كان عهدي بمنزلة الإقرار من المشتري بالبائع ، لا من البائع .

وفي رجل أراد أن يشتري من رجل مالا ، فقال البائع : قد بعث على فلان أو لفلان ، أو أوجبت على فلان ، أو بايعت فلانا القطعة الفلانية من البلدة الفلانية . فقال المشتري : نعم . أو قال : قد رضيت . وانفقا على ثمن معروف بغير واجبة بيع . فدفع المشتري الثمن إلى البائع الذي اتفقا عليه . فقال المشتري عند تسليمه الثمن : قد صار المال مالى . وقد استوفيت منى ثمنه . فقال البائع : نعم .

فأما القول الأول فلا يوجب في الحكم بيعا . وأما قوله : قد بعث لك . فلو قال المشتري : قد قبلت . وقد صار لى لثبت .

وأما قوله في الوقت الأخير لموافقة الثمن إذا دفعه إليه : وقد صار المال مالى

— ١٢ —

وقد استوفيت ثمنه . وقال البائع : نعم ثبت عليه ما أقر به . وهو جائز فيما بينهما .
وإن تفاضلا بعد ذلك ، فبينهما الأحكام .

وفي رجل ساوم رجلا على شيء . فقال : هو بثلاثين . وهو يريد أن يقول
بخمسين ، ففلس لسانه . فقال المشتري : قد أخذته فهذا لا يسكن بثلاثين حتى .
يقول : هو لك بثلاثين . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني

فما جاء فيه النهى من البيوع

نهى النبي ﷺ عن بيع المحرم وهو بيع ما في أرحام الإناث وبطونها .

ولا يجوز بيع اللابن في ضرع الدابة ولا العصف على ظهر الدابة .

ولا يجوز بيع المفاضة ولا الملامسة ؛ نهى النبي ﷺ عن ذلك . وهو

أن يقول البائع للمشتري : إذا نهذت إليك الثوب أو غيره ، فقد وجب البيع .

أو مسست الثوب بيدك ولو لم تنشره ، فقد وجب البيع . فهذا ما نهى عنه النبي

ﷺ .

ونهى عن بيع حبل الحيلة^(١) . واختلف في تأويله .

قول : هو بيع ما تلد الناقة والشاة الحامل .

وقول : هو بيع السلعة بثمن إلى أجل . وهو إلى أن تلد الناقة . ونهى عن

بيعتين في بيمة . وهل يحتمل تأويله . والمراد به أن يقول : بعثك هذه السلعة بألف

نقدا أو ألفين نسيئة . أو يقول : أبايعك هذا العبد بألف . على أن تبايعني دارك

بألفين ، أو ألف وخمسة .

(١) روى الربيع بن حبيب في مسنده عن ابن عباس عنه عليه السلام : أنه نهى عن بيع

اللامسة والمفاضة . وعن بيع حبل الحيلة . وعن بيع الملاقيع والمضامين .

قال شيخنا السالمى : والحديث على هذا الحال مما تفرد به المصنف . وهو عند أصحاب السنن

قطع مروية من طرق متعددة .

ولا تجوز مبايعة في كل مال حرام، لنهى النبي ﷺ عن حلوان الكاهن^(١)
ومهر البغى*. ومن كان معه محلال وحرام ففي مبايعته كراهية، لقول النبي ﷺ^(٢) :
الحلال بين والحرام بين . وبينهما مشبهات . فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .
ونهى عن بيع المضامين . وهو ما تضمن بطون الأنعام وأصلاب الفحول .
ونهى عن بيع الملاقيح . وهو ما في بطون الإبل من الجمل . الواحدة .
ملقوحة .
ونهى^(٣) عن بيع المزبنة . وهو بيع زبين تمر يزبين إلى أجل . أو بيع ثمرة
النخل في رؤوسها، بمكيله من التمر إلى أجل .
ونهى عن الكالىء بالكالىء^(٤) . وهو الدين بالدين نسيئة .
ونهى عن الخابرة^(٥) . وهو أن يعطى الأرض بأجرة من الحب غير
موصوف .
وروى أنه أجاز النبي ﷺ^(٦) في خيبر إعطاء الأرض والنخل بجزء منها .
وهو النصف من الزرع ، ومن ثمرة النخل .

(١) أخرجه الجماعة عن عقبة بن عمر . زاد فيه : وثمن الكلب .

(٢) متفق عليه من حديث الثمان بن بشير .

(٣) ورد في الصحيحين من حديث جابر بلفظ المزبنة . وفسرها بعض العلماء بأنها بيع الثمر
قبل بدو صلاحه . وبعضهم بالخابرة ، وهى المزارعة . وعن مالك : كل جزاف لا يعلم كيله
ولا عدده ولا وزنه . أو بيع مجهول بمجهول . وهو دليل من يمنع بيع الجزاف .

(٤) رواه الدارقطني عن ابن عمر .

(٥) أخرجه أحمد عن زيد بن ثابت .

(٦) أخرجه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس .

ونهى عن بيع المعاومة . وهو أن يبيع الرجل ثمرة نخلة وأرضه سنين وأعواماً .

ونهى عن ^(١) بيع المحاقلة . وهو بيع الزرع في سنبله مأخوذاً من الحقل .

وقول : هو اكتراء الأرض بالحب .

وقول : هي المزارعة على النصف أو الثلث ونحو ذلك .

ونهى عن المدالسة في البيع . وهو كتمان البائع عيب السلعة على المشتري .

وكذلك الخداعة في البيع .

ونهى عن بيع العبد الآبق .

ونهى عن بيع ما في ضرع الأنعام من اللبن إلا بكيل معروف .

ونهى عن بيع الغنيمة حتى تقسم .

ونهى عن بيع الزكاة قبل أن تقبض .

ونهى عن بيع ثمرة النخل حتى تذرك ، إلا أن يشترط قطعها في الحال .

ونهى عن كراء الفحل ، وكراء المسكيات والميزان ، إلا أن يؤجر بهما

ليسكيل بهما ويزن ، فلا بأس بأخذ العناء على العمل .

ونهى عن بيع الماء . وهو أن يكون للرجل نهر أو بئر ، فيأخذ الناس يستقون

معه لشربهم وشرب دوابهم . وأما استقاؤه هو لهم بدلوه ، فلا بأس بذلك

للعناء للماء .

(١) متفق عليه من حديث جابر . وفيه ذكر المحاقلة . الحديث الخامس .

ونهى عن بيع النار . وهو اقتباس القبس منها . وأما إن باع الصخام^(١) والخطب الذى فيه النار ، فلا بأس بذلك .

ونهى عن بيع السكلا . وهو المشب الذى يثبت من الغيث فى الأرضين .

ونهى عن بيع العذرة ، إذا كانت لا يخالطها شيء من التراب . فإن اختلطت مع السباد فلا بأس بذلك .

ونهى عن النش فى البيوع . وهو خلط الجيد بالردى . لينقعه .

وقال النبى ﷺ ^(٢) : من غشنا فليس منا . وفى الحديث : إن جبريل عليه السلام ، والنبي ﷺ مرًا بعلمام فقال النبى ﷺ : ما أطيب هذا الطعام ! فقال له جبريل عليه السلام : أدخل يدك فى جوفه . فأدخل يده ، فوجده متغيرا . فقال النبى ﷺ لصاحب الطعام : أما أنت فقد جمعت خصلتين : خيانة فى دينك وغشا للمسلمين .

ونهى أن تتلقى الأجلاب ، وأن يبيع حاضر لباد . وهو أن تتلقى الجلوبة ، فيشتريها ويتحكم على الناس فى بيعها . أو يتلقى الجلوبة ، فيأخذها من البادى ، فيبيعها لهم . فقال : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض . والفاسع لهذا قد قيل : إنه آثم . والبيع ثابت .
وقول : إن البيع مقتض .

(١) هو الفخم .

(٢) أخرجه الترمذى عن أبى هريرة .

ونهى عن الذم عند الشراء والمدح عند البيع . فمن باع بثمن يزيد بالمدح ،
أو اشترى بثمن أنقص بالدم ، فهو ضامن للزيادة والنقصان بسبب ذلك .
ونهى عن بيع الغرر . وهو مثل بيع الجزر والبصل وشبههما . وهو داخل
في الأرضى .

وكذلك ما في شبكة الصياد . وهو داخل في البحر .

وكذلك إن نصب شبكة في الهواء ، وجاء انطير إليه ، فباعه قبل تمسكه
منه .

وقال الفقهاء : إذا باع رجل على رجل جلبة جزر أو بصل وقلمها ، وأتم له
البائع البيع . فذلك جائز . ولا اختلاف بينهم في ذلك .

وإن قلع المشتري منه البعض . فمن زياد بن الوضاح بن عقبة : أنه ما قلعش منه
المشتري لزمه ثمنه .

ومن بيع الغرر : بيع الصدف غير مفتوح ولو وجد فيه أو لاؤ .

ونهى عليه السلام عن ربح^(١) ما لم يضمن . وهو أن يشتري شيئاً ثم يبيعه قبل
أن يقبضه .

(١) أخرجه البخاري والذئاني عن ابن عمر . وهو عند الربيع بن حبيب من حديث
أبي هريرة .

وقال بعض الفقهاء : إنما لا يجوز هذا فيما يكال ويوزن . وأما غير المسكيل والموزون ، فجاز بيعه قبل قبضه ، ما لم يرجع البائع الأول أو المشتري الأول .
ومن كان له حب على رجل ، من أجرة أو سلف ، أو قرض ، فلا يبيعه حتى يقبضه ويكميله .

ونهى عليه السلام عن بيع ما لينس^(١) معك .

وقال أبو سعيد : هو أن يبيع الرجل للرجل يقطعان عليه البيع ، وليس هو في ملك البائع . فهو بيع ما ليس معك .
وأما إذا كان الشيء في ملكه ، إلا أنهما لم يفتقرا عليه ولم يعرفاه ، فهذا مجهول مفتقض . وإن تقامما عليه بعد الوقوف عليه تم .

وأما إن قدمه دراهم بطعام إلى حضوره . فإن سميها سلفا إلى أجل معلوم ثبت . وإن كان على سبيل التقديم للبيع ، فهو من المجهول إن أتمسأه تم . وإن نقضاه انتقض .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - : إن بيع ما ليس معك هو أن يسأل المشتري البائع شراء شيء ، وهو لا يملكه ، فيبایعه بثمن معروف ، ويتأكد عليه في قطع الشراء ثم يذهب البائع ، يشتري له من غيره ، بذلك السعر ، أو دونه ، أو أكثر منه . فهذا معناه عنده .

(١) أخرجه الطبرانی عن حكيم بن حزام . وفيه النهى عن بيع ما ليس عندك . الحديث الرابع الذي هو عن الربيع والخمسة .

وأما إن كان معه مال لغيره ، فباعه له بغير أمر رب المال ، فإن لرب المال الخيار .
فإن شاء أتم البيع بالثمن الذي وقع به البيع . وإن شاء ماله . ولا يكون هذا كمن
باع ما ليس معه .

ونهى ^(١) رسول الله ﷺ عن سلف وبيع ما ليس معك نسيئة .

وقال جابر بن زيد - رحمه الله - : لا تبع ما ليس معك نسيئة .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : معنى أنه نهى عن سلف وبيع ، في صفقة واحدة ،
في شيء واحد . وعن بيع ما ليس معك نسيئة ولا نقدا .

وما خرج من هذا الباب ، فسند كره في موضعه - إن شاء الله - والله أعلم .
وبه التوفيق .

(١) أخرجه الربيع عن جابر . وهو في الطبراني في الكبير عن حكيم بن حزام .

القول الثالث

في الربا وأحكامه

قال الله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » . وقال : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » قيل : حين يقوم من قبره .

ولعن ^(١) رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده .

واختلف الفاس في معنى الربا فرجع كل واحد إلى ما روى ^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، سواء بسواء . فمن زاد أو استزاد فقد أربى .

وقال قوم : قد ذكر النبي ﷺ ما حرمه في شيئين ، فيما يكال وفيما يوزن . فكل شيء مما يكال أو يوزن ، مما نص عليه ، أو لم ينص عليه بعينه . فالربا فيه ؛ لأنه نهى عن ذلك النبي ﷺ بما يدخل في الكيل والوزن فكل شيء من طعام أو غيره ، فقيه الربا . فهذه علة أصحاب هذا الرأي .

وقال قوم : العلة في الربا فيما نص عليه للنبي ﷺ لعينه ، فيما يكال أو يوزن ، من طعام أو غيره ، من سائر ما يؤكل .

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود .

(٢) أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود والربيع بن حبيب عن عبادة ابن الصامت .

وقال قوم : الربا فيما بينه رسول الله ﷺ دون غيره ، في الستة الأجناس ،
التي ذكرها النبي ﷺ . وعلى هذا النحو جرى الاختلاف بين أسلافنا .

فمنهم من جعل علة الربا فيما أنبتت الأرض ؛ لأنها أعم واحتج من نفي القياس ،
ولم يعتبر قول النبي ﷺ فيما حرم من البيوع ، من معنى النص . واقتصر على
المذكور دون غيره .

واحتج بقول الله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فأحل الله البيع
هو ما وحرم الربا خاصا . فما خرج من جملة المفاهي من البيع ، فهو مباح .

والربا هو الزيادة والفضل في الجنس الواحد ، مما فيه الربا ، وأحد الأصول التي
جرى فيها الاختلاف بينهم . وهو أن الله جل ذكره لما حرم بيع البر بالبر ، إلا مثلا
بمثل ، على لسان نبيه ﷺ وجب عند القائمين تحريم الأرض بالأرض إلا مثلا بمثل ؛
لأن الأرض معهم في معنى البر .

واختلفوا في العلة التي من أجلها صار الأرض متيسرا على البر . فقال بعضهم :
لأنهما مأكولان .

وقال بعضهم : لأنهما مكيالان .

وقال بعضهم : لأنهما متعتان مخزان .

وقال بعضهم : لأنهما يزكيان . وكل واحد جعل علة الربا أحد هذه المعاني
التي اعتمد عليها .

فمن ذهب إلى أن العملة في الربا إنما هي الاقتيات والادخار . احتجوا بأن
النبي ﷺ لما ذكر أجناسا مقتناة مدخرة . وخصها بالذكر ، فذكر أعلى ما تنقث
منها . وهو البر . وأدون من ذلك وهو المملح الذي يدخرونه لإصلاح أقواتهم ،
والانتفاع به في أغذيتهم . علم بذكره أعلى القوت ، ورجوعه إلى أدونه بذكره
للملح بعد ذكره للبر ، مع تفاوت ما بينهما من البعد ، على أن العملة إنما هي المقتات ،
والمدخر بتخصيصه إياه بالذكر .

ومن ذهب إلى أن العملة المأكول ، احتج بأن النبي ﷺ ، لما ذكر أجناس
المأكول ، وخصها بالذكر . فذكر أعلى المأكول منها . وهو البر . وأدونه وهو
الملح ، علم أن العملة المأكول .

ومن ذهب إلى أن العملة المكيل والمأكول ذهب إلى مثل ذلك المعنى أيضا .
ومن ذهب إلى أن العملة وجوب الزكاة ، وأن البر والشعير أجناس يتعلق
فيها وجوب الزكاة ، فوجب أن تكون العملة فيها ما ذكره . وهذه العلل يقرب
بعضها من بعض . وإن كان بعضها أخص من بعض . فكلها حجة لمن قال بالقياس
والعبرة .

وكذلك من ذهب من أصحابنا إلى أن العملة في التحريم ما أنبت الأرض
بما أنبت أنه وردت الشريعة بتحريمها . وأثبت النبي ﷺ الربا فيه . وهي
الأصناف الستة . وكلها من نبات الأرض ، وجب عندهم أن تكون العملة هي
الأرض .

وروى ^(١) عنه عليه السلام أنه قال: إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم . فهذا الخبر إن كان صحيحا ، فله تأويل . ولا يخلو هذا الخبر أن يكون متقدما للملاية ، أو معها ، أو بعدها . فإن كان معها فهو بيان لها ، ومستقنى لبعض ما خص من جملتها . وإن كان بعدها فهو ناسخ لبعضها ، أو مبين لتخصيص بعضها . وإن كان قبلها اعتوره معنيان : إما أن يكون منسوخا بها . وإما أن تكون مرتبة عليه ، فتكون تجارية على هومها ، إلا فيما خصه الخبر من جملتها . والنظر يوجب أن تكون العملة في الربا الكيل في الكيل والوزن في الموزون ؛ لأنه يروى أن عليه السلام ^(٢) الذي ابتاع بعيرا ببيعين وأجاز ببيع عبد بعمدين . وهو اتفاق منهم : أن يكون يداً بيد .

وقيل إن صاحب الربا لم يقبل منه شيء من العمل ، ما كان قيراط من الربا في ماله عارف به . وزعموا أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه السلام لأهل نجران أنه من أكل الربا منهم فلا عهد له . وفسروا قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » هو أن يبيع الرجل إلى الرجل بيعا إلى أجل . فإذا جاء ذلك الأجل قال المبتاع للبائع : لا أجسد ما أعطيك . ولستكن أخرنى فأزيدك على الذي لك على . فيؤخره ويزيده . أو رجل أقرض رجلا شيئا ، على أن يمطيه كل شهر شيئا زيادة عن حقه ، أو رجل يشتري دابة بدينارين ، أو ثوبا بثوبين نسيسة . فهذا وأشباهه مما يهلك به من همل به ، متعمدا كان عالما

(١) أخرجه الربيع . وهو في مسلم والدارقطني بألفاظ مختلفة .

(٢) أخرجه الربيع عن ابن عباس .

أو جاهلاً . فكل ما أضعف الناس من قرض شيء بشيء نسيئة ، من نوع واحد ، فهو حرام . وما أضعف الناس من سلف شيء بشيء يدا بيد فهو حلال .

وقول : لا يحل بيع الطعام بالطعام نظرة ، ولا الودك بالودك نظرة ، إلا مثلاً بمثل ، لا زيادة فيه ولا نقصان . والسلف مثل ذلك .

وقول : لا يجوز بيع الطعام بالطعام نظرة ، ولا الودك بالودك ولو كان مثلاً بمثل إذا كان على وجه البيع ويسمى بيعاً . وأما القرض فجاز ، إذا لم يسم بيعاً . وقد سمي بعض العرب القرض سلفاً .

وقيل : يجوز اللحم بالسمن نظرة وبشيء من الأدهان . ولا يجوز الشحم باللحم لأنه منه .

وقول : لا يجوز بيع اللحم بشيء من الأوداك نظرة ، لأنه من الأوداك ولا بأس أن يبيع الثوب بالتمر والحب ، أو الحب والتمر بالثوب نظرة .

وقال أبو الحواري : من باع لحم شاة بحب إلى أجل . فقد أجاز فقهاء المسلمين بيع اللحم والسمن بالطعام نظرة . وهذا ليس من نبات الأرض .

واختلف فيمن يعمل لغيره عملاً ، على أن يعمل الممول له للعامل عملاً ، أكثر مما عمل الأول نظرة .

فقول : إنه جائز لأنه لا ربا في الإجازات .

وقول : لا يجوز شرط الزيادة في ذلك .

ولا يجوز بيع من غزل قطن بمنوين غزل صوف نسيئة .

وكذلك ثوب من قطن بثوبين من صوف .

وقول : إن ذلك جائز ، إذا اختلف النوعان في المعنى ولو انتقلت الأشياء
والأسماء ، لأن الاسم قد وقع أنه كله غزل . وأنها كلها ثياب .

ولا يجوز بيع من لحم غنم بمنوين لحم بقر نسيئة .

ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان نسيئة .

وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بالشعر والصوف نسيئة .

وبيع المملح بالتمر نظرة لا يجوز .

واختلفوا في بيع الثياب بالتمر نظرة . فبعض أجازها . وبعض لم يجزه ؛ لأنه من
نبات الأرض .

واختلف في بيع الباقلا بالتمر المملوخ أو الحب نظرة .

فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز .

وكذلك العنب والرطب بالطعام نظرة . فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز .

وأما الزبيب فلا يجوز بالطعام نظرة . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

ورخص بعض الفقهاء في بيع الأشجار التي يخاف فسادها في ثلاثة أيام ، مثل
الموز والبطيخ والباذنجان والبقول ، وأشباه ذلك بالطعام نظرة . وأما القرع والأترج
بالطعام إلى أجل فحائز . ولم يجزه آخرون ، إذا خيف فساده .

وأجاز بعضهم بيع الموز الغض والأترنج بالطعام إلى أجل . ولم يجزه آخرون .
وقال آخرون : إذا خيف فساد جاز بيعه . وأجازوا بيع حب الشوران بفراخه
نسيئة .

واختلف في حبه بالطعام نظرة . فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز .

واختلف في بيع غسل الفحل بالطعام نظرة . فقول : يجوز ؛ لأنه شفاء .

وقول : لا يجوز ؛ لأنه طعام وغذاء .

واختلف في بيع ثمرة السدر بحب مسمى ، إلى أجل . فأجاز به بعض ، وردّه
آخرون .

ولا بأس في بيع رطل زيت مطبوخ برطلين غير مطبوخ ، إذا كان يدا بيد .

ولا بأس ببيع الزيت بالزيتون يدا بيد ، ولو كان فيه تفاضل . ولا يجوز ذلك
نسيئة ؛ لأن الزيت من الزيتون .

ويجوز بيع قفيز تمر ، بقفيزين من بسر ، وقفيز بقفيز منهما ، إذا كان يدا بيد .
والأخير فيه نظرة .

وكذلك القول في الرطب والعقب والزبيب .

ولا بأس بقلة خل بقفيزين من تمر يدا بيد . ولا يجوز نسيئة ؛ لأن الخل
من التمر .

وكذلك التمر بالنبيذ لا بأس به يدا بيد .

وكذلك لبن الغنم بلبن البقر . ولبن البقر بلبن اللقاح . وسمن البقر بسمن
الغنم ، اثنتين بواحدة . لا بأس به يدا بيد . ولا يجوز بيعه نسيئة .

وكذلك عنب أبيض بعنب أسود ، مثلاً بمثلين . لا بأس يدا بيد .

وكذلك في رطلين دهن ورد برطلين دهن بنفسج . فأما نسيئة فلا خير فيه .
وأما يدا بيد فلا بأس به .

ولا بأس في بيع قوصرة تمر بقوصرتين من تمر ، وجراب تمر بجرايين من تمر ،
أو جراب بقوصرة ، إن كان يدا بيد . وأما نسيئة فلا يجوز .

ويجوز بيع ورق البصل ، إذا كان مجزوا بالطعام نظرة . وأما رموس البصل
والثوم فلا يجوز .

واختلف في بيع البيض بالطعام نظرة .

فقول : لا يجوز لأنه من الإدام .

وقول : يجوز لأنه من غير نبات الأرض .

واختلف في بيع الذرى بالتمر ، أو التمر بالذوى نظرة .

فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز . والجواز أحب إلى .

وأجاز بعض بيع الفبق والبوت والتمت بالطعام نظرة ؛ لأنه من الجنى . وكذلك

الفرصاد . وبعض كره ذلك كله .

وقال أبو علي ، في حب الرمان اليابس ، والرطب والجوز واللوز والفاكهة
اليابسة بالطعام . لا أرى في ذلك بأسا إلا حب الرمان ، فلا يجوز .

وقيل أيضا في هذا كله باختلاف إلا حب الرمان اليابس ، فلا يجوز بيعه
بالطعام نظرة ولا نعلم فيه اختلافا .

وقيل : يجوز بيع الزيت بالخل نظرة ، وبيع الشوران بالقطن والرمان اليابس
بالقطن . وحب الشوران أو أفراخه بالقطن والبسوت والتين والنبق بالقطن ،
والصوف بالقطن أو بالثياب أو بالشعر . كل ذلك جائز . وكره بعض فسراخ
الشوران بالقطن إلى أجل .

واختلف في بيع الشحم بالسمن . والشحم بالابن الماخوض الذي ليس فيه سمن .
فقول : جائز .

وقول : لا يجوز .

وأجاز بعض بيع الابن ، كيلا معلوما بوزن من الشحم معلوم .

واختلف أيضا في الزعفران بالورس ، والورس بالشوران ، أو أحد هؤلاء بالنفوة
فأجاز بعض . وبعض لم يجز .

وقال أبو عبد الله : من الربا بيع السمن بالابن نظرة ، والخل بالعسل نظرة ،
والعسل بالتمر والزبيب بالسمن . وأما الزبيب بالخل والعسل فجائز .

وكذلك السمن بالخل والسمن باللحم لا يجوز نظرة ، والمالح والحرض والنبق
والشوع والفواكه بالطعام نظرة ، لم يره أبو عبد الله بأسا .

ويروى هاشم عن موسى - رحمهما الله - أنه قال : لا بأس ببيع الملح بالبر
والتمر نظرة .

واختلف في بيع القمح والفلل ، والجلجلان بالطعام نظرة .

فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز . وأراه ليس بطعام يبيعهم من الجوع . وأما الجوز والناجيل
بالطعام لا يجوز نظرة .

وأجاز أبو عبد الله بيع القرط بالطعام نسيئة .

وحفظ أبو زياد عن هاشم عن موسى بن أبي جابر : أنه أجاز بيع الخرض
والشوع والبوت والحنا ، وكل شيء زرعه الناس ، مما إذا تركه لذيخرة ففسد ، جاز
بنيات الأرض نظرة .

واختلف في بيع الطلع بالتمر نسيئة واختلال إذا قطع .

قول : لا يجوز لأن أصله واحد .

وقول : يجوز لأنه إذا تركه يفسد .

وقال أبو الحواري : يجوز بيع الجبن واللبن بالطعام نظرة ؛ لأنه ليس من
نبات الأرض .

وأجاز أبو الحواري لمن يعطى من قطن لمن يغزل له من قطن .

وكذلك بيع ثلاثة أمتان قطن بمن غزل إلى أجل أجازة قوم . وكرهه آخرون .

وأجازوا بيع الحطب بحب مسمى إلى أجل . وأجازوا بيع الخوخ بالطعام

مظرة ؛ لأنه يخاف فساد . ولم يحيزوا بيع السمسم بالحلب نظرة .

— ٣٠ —

فصل

واختلف في الربا بين الوالد وولده .

فقول : لاربا بينهما ؛ لأن مال الولد يملكه الوالد عليه .

وقول : بينهما الربا ؛ لأن مال الولد لا يملكه . ولا يحكم لأبيه فيه إلا بهنقهته .
وكسوته . ولأن نصيبه من ماله إذا مات السدس مع الأولاد .

وأما العبد وسيده فلا ربا بينهما . ولا أعلم في ذلك اختلافا ؛ لأن مال العبد
لسيده . ويملكه هو وماله . والله أعلم .

فصل

واختلف في الربا إذا تاب ، وطلب الحل من أربى عليه .

فقول : يجوز له ذلك .

وقول : لا يجوز .

وقول : يجوز فيه المقاصصة . ولا يجوز فيه الحل .

وقول : يجوز فيه الحل والمقاصصة . وأكثر ما عرفنا في الربا أن التوبة منه
برده مع الاستغفار لله ، كان الرأكب له بعلم أو جهل ؛ لقول الله تعالى : « وَإِنْ
تُبْتِغُمْ مَلِكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » . والله أعلم .
وبه الترفيق .

القول الرابع

في بيع الخضرة والزرع وبيع العامل عناءه

وقيل فيمن باع ثمر نخلة ، وهي خضراء ، وشرط على المشتري قطعها من حيفه . ثم بدأ المشتري حبسها حتى تدرك ، وطابت نفس البائع له أن يدع هذه الثمرة على نخلة . فجائز إذا لم يرد بهذا البيع الجيلة بينهما ، وتسكها بذلك .

وكذلك من باع علف بر أو شعير ، من قبل أن يخرج منه السفيل ، فيبيعه له . على أن يخرجه من يومه ، ثم يبدو المشتري أن يدعه ، حتى يخرج منه السفيل . أو جزء منه شيئا بعد شيء ، حتى بقي آخره . فخرج منه السفيل ، فتركه حتى أدرك وحده ، وطابت بذلك نفس البائع . فذلك جائز .

وكذلك في القت والبقول ، من غير شرط يكون بينهما ، أنه يدعه في أرضه ، يحز أولا فأولا .

وأما بيع الزراعة بالحلب قبل إدراكها ، فلا يجوز . ورخص بعض أن يرد على الزارع برزقته ، وما أنفق عليه وعناؤه في الزراعة ، ويأخذ الزراعة ولو لم تدرك الزراعة على هذا الوجه ، لا على وجه البيع . وقال بعض : إن هذا مكروه .

وقيل في رجل ، باع على رجل ضاحية قت ، قد بلغ . واتزن البائع الثمن من المشتري . ثم أتت على القت آفة ، من سيل أو سلطان أو لص ، فذهبت به . فإن كانت القت قد أدرك الجزاء ، فتركه المشتري حتى تلف ، فهو من مال المشتري .

وإن وقعت صفة البيع ، ولم يكن بينهما شرط ، على أن يحوزه عند البيع ثم أنت عليه آفة ، فإنه يكون من مال البائع إن كان مدركا . فإن لم يكن القت مدركا ، ووقع البيع بلا شرط ، على أن يحوزه من حينه ، فتلف قبل الجزاز . فالبيع مفتقض فيه ، ويتلف من مال البائع . وكذلك العظم وأشباه هذا .

ونهى النبي ﷺ عن بيع الثمار قبل دراكها . وهو من الربا فيما قيل ، إلا فيما اتفق المسلمون عليه ، من إجازة بيع الثمار قبل دراكها ؛ لقطع من حينها ؛ لأنه يجوز بها الانتفاع قبل دراكها . وربما كان بيعها قبل الدراك أوفر لربها ، من بيعها بعد الدراك ، في مخصوص من الأوقات . وإن وقع عليه البيع قبل الدراك وقطعها المشتري من حينه ، ولم يكن بينهما شرط قطعها ، فذلك جائز . وقد قيل ذلك . وإن كان نية البائع تركها ، ونية المشتري قطعها فقطعها من حينه ، فذلك أيضا جائز .

وقيل في رجل باع لرجل شجر عظم ، بكذا وكذا من الدراهم ، على أن يحوزه . فتركه المشتري أياما ، ثم طلب نقض البيع ، فإذا زاد ولم تسبق زلادته في مال البائع ، فقد قيل : إنه مفتقض ما لم يحوزه ويخرجه .

وقول : إنه لا يفتقض حتى يعلم أنه زاد . وأما إذا كان مما لا يزيد . وقد انتهى . فالبيع ثابت . وعلى المشتري إخراجه من أرضه .

وإذا وقف البائع والمشتري على القت والعظم أو شبهه ، وتقاررا على انتهائه . ثم ادعى أحدهما أنه قد زاد . وأراد النقص ، فلا نقض لأحدهما ، إلا أن يصح أنه زاد وكان يوم البيع غير منته .

— ٣٣ —

وقيل في شريكين في زرع ، باع أحدهما نصيبه لصاحبه ، إن البيع فاسد ،
كان الزرع برًّا أو ذرة . والله أعلم .

وأما البيدار إذا أراد بيع حصته من الزراعة ، فلا يجوز ذلك إلا لصاحب
المال . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس في الاحتكار في البيع

وقيل : المحتكر : هو الذى يشتري طعام البلاد ، ولا يحدد أهل البلد أحداً غيره ، يبيع لهم . ويقول : لا أبيعكم إلا على ما أريد ، فذلك هو المحتكر .

وأما من يشتري الطعام فيحبسه . والناس يحدون غيره ببيع لهم ، فليس بمحتكر .

وقيل : يكره حبس الطعام بمكة ؛ لأن الأشياء تجلب إليها . فإذا حبس النوع الذى يجلب . ولا يوجد عند غيره . فذلك هو المنهى عنه . وأما الذى يشتري الطعام من بلد إلى بلد آخر ، ثم يحمله إلى بلده ، وينتظر به الغلاء ، فلا كراهية عليه في ذلك .

وكذلك الزارع الذى يزرع ثم يحبس حبه في بيته ، وينتظر به الغلاء . والتاجر الذى يسلف ، فيحبسه فهو لاء ليسوا محتكرين . ولا ينكر عليهم حبسه .

وأما ما كان من الإدام ، مثل السمك والسمن والخرص والمالح ، فلا يؤمر صاحبه أن يحبسه . وله أن يبيعه كيف أراد .

وقيل : من اشترى طعاما ، فانتظر به الغلاء حتى كثر ربحه من ذلك . فلو تصدق بالطعام الذى يحتكر به ، لكان ذلك يسيراً من أمره . ومن رأى جابر ومسلم فيمن احتكر طعاما على الناس ، وأبى أن يبيع إلا على حكمه ، والطعام غال فليس له ذلك ، ولكن ينزع منه ، فيقسم بين الناس بقيمة معروفة .

واختلف فيمن يحرف السمك والملح وأشباهه من السوق من عهد الجاليين .
فأكثر القول أن ذلك جائز له .

وبعض قال : يترك الناس ثلاثة أيام يشترى منه ثم يحرف بعد ذلك .

وقيل : إن التاجر ينتظر الرحمة ، والمحتمل ينتظر العنة . ولعن^(١)
رسول الله ﷺ المحتمل .

وقيل : إن الربيع استأذنه المعتبر أن يشتري طعاما لنفسه ولعِياله . وكان
يخاف غلامه ، فلم يرخص له . وقال : ما أحب أن يكون الناس في شدة ، وأنت
في وسع ولكن تعيب ما يعيب إخوانك ، وتدعو كما يدعون بالفرج . والله أعلم
وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الحاكم عن ابن عمر .

القول السادس

في المراجعة

وقيل : إذا اشتريت شيئا نسيئة ، ثم أردت أن تبيعه مراجعة . فأخبر أنك اشتريت نسيئة .

قيل لأبي سعيد : فإن لم يعلم أنه اشتراه نسيئة ، وباعه عليه مراجعة أو نسيئة ؟

قال : أما إذا باعه نسيئة ، فلا بأس به . وأما النقد فيعجبني أن يكون المشتري الخيار ، إن شاء ، أتمه ، وإن شاء نقضه ، لأن هذا بمنزلة المدالسة .

وإن اشترى طعاما ، فأصابه مطر ، أو سوس . وقد أخذه بالنقد ، فله أن يبيعه مراجعة . ولكن عليه أن يبين أنه اشتراه حديثا ، وعده عده ما حدث به ، مما ينقصه عن حاله الأول .

وأما إن اشتراه جديدا فعنق ، فجائز أن يبيعه مراجعة . ويبين أنه اشتراه حديثا ، وعنق عقه .

وقال بعض الفقهاء : وإن أصاب البيع بعد الشراء عيب ، أو عتقه مضرمة من السوس ، أو نحو ذلك . فقيل : لا بأس أن يبيعه مراجعة ؛ لأن المشتري يأخذ ما يبصر . وإن كانت دابة أو خادما ، فرض أو ذهبت عينه ، فله أن يبيع ذلك مراجعة ، ويخبر أنه أخذ ذلك صحيحا . فإن شاء المشتري أخذه ، وإن شاء تركه .

وكذلك في الثوب إذا لیسه ، والجادم إذا استعمله حتى تنص من خدمته
ولباسه ، فلا يبيعه مراححة ، حتى يبين ذلك للمشتري . فإن لم ينقصه ذلك ، فله أن
يبيعه مراححة . ولو كان قد استعمله . وكذلك ما يشبه هذا . وإن كانت جارية
فولدت ومات ولدها ولم ينقصها ، فله أن يبيعه مراححة .

وإن كان يريد هو حبس ولدها ، وباعه أو وهبه ، فلا يبيعه مراححة ، حتى
يبين ذلك منها .

وكذلك الشاة في نتاجها . وأما في شرب لبنها وبيع صوفها وشعرها .
فإن كان قد أنفق عليها مثل ما أصاب منها باعها مراححة . وإلا حتى يخبر
المشتري .

وقال بعض أهل العلم : إذا سأل المشتري البائع عن ثمن السلعة ثم تباعا على
ذلك مراححة ، فهو مراححة .

وأما إذا لم يسأل عن الثمن فالبيع مساومة ، حتى يشترطا أو أحدهما المراححة .
وقول : ولو سأل عن الثمن ، فلا يكون مراححة حتى يشترطا أو أحدهما المراححة
أو يربدا ذلك .

وأما ولد الجارية ، ونتاج الدابة ، وثمره الفخلة ، فهذا ومثله هو أصل الشيء
ومما يأتي منه ، ليس يعرض منه . فهذا إن تلف منه ذلك ، ولم يفتنح هو به ،
ولم يتلفه . فذلك له أن يبيعه مراححة ، ولو لم يعلم بذلك ، إلا أن يكون أنقص ذلك
الشيء الذي خرج منه ، أو أحدث فيه . وإن كان أكل الثمرة أو وهبها أو باعها ،

أو أعتق الولد أو وهبه ، أو باعه . وذلك قائم في يده لم يبعه مراهجة ، حتى يبين ذلك ، ولو لم يفتقصها ذلك .

وقيل في رجل اشترى ثوبا بعشرين درهما ، واستأجر على غسله بدرهم ، فلا بأس أن يقول للمشتري : وقف على الواحد وعشرين درهما .

وقيل في رجل اشترى من رجل عبدا بخمسمائة درهم ، فترك له البائع مائة درهم ثم أراد أن يبيعه مراهجة بخمسمائة درهم ، فلا يجوز ذلك إلا أن يبيعه بأربعمائة درهم وإن ترك له ثمنه كله ، فجائز له أن يبيعه مراهجة بخمسمائة درهم . وما لم يترك له الثمن كله ، فلا نرى له أن يبيعه مراهجة إلا بما أخذه منه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع

في بيع العدد والجزاف والكيل والوزن

وقيل عن الربيع : إنه قال : إذا ابتعت شيئا عددا ، فلا تأخذ به جزافا ، ولا كيلا . وإذا ابتعت كيلا أو وزنا ، فلا تأخذ به عددا ولا جزافا .

وقال أبو سعيد : إذا بايعه على العدد ، واتفقا على قبضه بالكيل ، أو باعه بالكيل ، واتفقا على قبضه بالعدد في شيء ، يمكن فيه ذلك ، فلا يبين لى فيه فساد . وهو جائز إذا لم يكن من السلف أو الإجازات . وكان من النوع الحاضر .

وإن اختلفا ثبت على ما وقعت عليه العقدة بينهما ، إذا كانت ثابتة .

واختلف فيمن يبيع مثل عذق الموز وقفيز الباذنجان وشبهه ، من الأترنج والرمان والفارنج والخواخ والليمون وما أشبه ذلك ، إذا كان يبيع العذق وبما في القفيز جملة . وهو يعلم عدد ما في القفيز وما في العذق . فقول : على البائع أن يعلم المشتري بعدد العذق وما في القفيز .

وقول : ليس عليه إعلام ؛ لأنه ينظر إليه . والقول الأول أحب إلى . وهذا إذا كان البيع جزافا لا بالعدد .

وأما إن كان البيع بالعدد ، فلا يحتاج إلى تعريف العدد وإن باع شيئا مما يوزن ، كالعسل والسمن والجبن والقطن واللنيل والشوران ، وما أشبه ذلك ، مما يباع بالوزن ، فليس على البائع ترجيح الميزان ، إلا أن تكون عادة الناس جارية بذلك من طريق التعارف في البيع .

ومن كال عشرة أجرة تمر ، ثم كنزه جرابين ، لا يعرف كم في كل واحد منهما ، فليس عليه أن يخبر المشتري ؛ لأنه لا يدري كم في كل جراب .

وإن قال : كنت كذا وكذا جرابا ، وكنزتها فيه وفي غيره ، فحائز له ذلك .
وإن لم يقل شيئا لم يلزمه شيء — إن شاء الله .

وإن باع الجرابين صفقة واحدة ، أخبر بما فيهما . ولا يقول : في كل واحد كذا وكذا .

وقيل في رجلين ، اختلفا في وزن جراب . فقال رجل للقباض للجراب : خذه بمائتي من . فإن نقص فعلى ، فأخذه برأيه فنقص . فأنى أخاف أن يلزم الضامن ما قال ، إذا كان المشتري لا يعلم ذلك . وقد غره هذا .

وفي رجل اشترى من رجل ألف جوزة بخمسة دراهم ، وعده له المشتري الجزر ، فوجده زائدا عشرين جوزة .

فإن خرجت هذه الزيادة من حال ما يكون طوحانا للمشتري من البائع ، فهي للبائع لا قيمتها ، إلا أن يتفقا على القيمة ، ويكون البائع والمشتري شريكين في الجوز . وعليهما المقاسمة . ولا يجوز للمشتري الانقياع بالآلاف ، ويترك المشرين من غير مقاسمة بينهما في ذلك .

وإن باع له من جوز معروف ألف جوزة ، وعده له ذلك ، فوقع فيه الغلط . ولم يبعه هذا الجوز ، على أنه ألف جوزة . فالبيع ثابت في الآلف .

وإن تكن الزيادة غلطاً في العدد، أو باعه هذا الجوز، على أنه ألف جوزة،
كان البيع منتهقاً كله .

ومن كال حبا في إناء ، وعرف كيـله ، فأراد أن يبيعه جزافاً ، ولا يعرفه المشتري
فـقـيل : عليه أن يعرفه ذلك ليـعلم كـعـامـه ، سألـه أو لم يسألـه ، إن أراد بيعه جزافاً .
والخيار في هذا بعد العلم للمشتري ، إن شاء أمه ، وإن شاء نقضه .
وكذلك جميع ما يكال أو يوزن . القول فيه سواء .

وكذلك إن علم المشتري كيل ما كيال ووزن ما يوزن ، فاشترى جزافاً .
فالقول فيه إذا علم البائع بكيـله ووزنه ، من الخيار في نقض البيع وإتمامه ، كالقول
في المشتري ، ويشبهان بعضهما بعضاً في ذلك .

ومن كال طعاماً أو وزنه . وقال : إنه كذا وكذا . ولا أدري أنه زاد أو
نقص . وباعه جزافاً على هذه الصفة ، فلا بأس . وكذلك فيما بعد .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل أخذ من رجل حبا أو تمرا أو سمناً
مجازفة ، فاستغنى أحدهما ، وطلب النقص . فإن كانت مبايعتهما ، وقد نظر إلى أسفله
وأعلاه ، فقد وجب البيع عليهما وهو تام . وأما إذا تباعا عليه ، ولم ينظر إلى
جميعه انتقض البيع .

وإذا طلب أحدهما نقضه ، فإن كان أحدهما قد نظر إلى جميعه وعرفه ، فتمسك
عليه الآخر بالبيع ، ولم يطلب نقضه ، ثبت عليه .

وقيل : يشترط ذلك ، إلا أن يخرج متغيراً ، فلهما الرجعة . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثامن

في بيع الجهالة

ومن نظر إلى طعام لا يعرف جماعته ، فاشترى منه كل جريّ بكذا وكذا .
وكل من بكذا وكذا . ثم بدا للبائع ألا يبيع ، وللمشتري ألا يشتري . فقيل :
إذا رجع أحدهما ، ثبت من البيع جري واحد ، ومن واحد على ما كان بينهما .

وقول : لا يثبت من ذلك شيء ؛ لأنه لا يعرف كم جري وكم من .

وإن قال : قد اشتريت منك جرياً من هذا الحب ، فذلك ثابت وله جري .

وقول : لا يثبت ؛ لأنه لا يعرف ذلك الجري . وتدخل فيه الجهالة .

وقال أبو علي - رحمه الله - في رجل اشترى من رجل شيئاً ، مما يكال ،
أو يوزن ، بكيل مسمى ، وقد رأياه جميعاً . ثم بدا لأحدهما بعد ما كال منه شيئاً .
فإن كانا حداً ما تبايعا عليه كم منا ، أو كم جرياً فهو جائز .

وإن كانا لم يحدا ما تبايعا ، غير أنهما قد عرفاه قدره ثم احتججا بالجهالة من أصله
أنهما لا يعرفان قدره فهو ضعيف .

وقال أبو المؤثر : إذا اكتال المشتري منه شيئاً وقبضه ، ثم اختلفا فيما بقي ،
ثبت بيع ما قبض ، وبطل بيع ما بقي .

وفي جامع ابن جعفر : وإن اشترى منه تمراً مصبوباً ، أو حبّاً لا يعرف كيلاه
فاشترى منه كذا وكذا جراباً ، فهو ثابت .

وإن اشترى منه على حساب الجرى بكذا وكذا جريا ، فلهما أن يفتضا
مثل هذا .

قال محمد بن المسيب : إذا باع رجل لرجل حبا في صبة على مكوكين بدرهم ،
أو اشترى منه عشرة أجرة من صبة على جرى بخمسة دراهم ، ووفقا على الصبة ،
ووزن المشتري الدراهم أو لم يزن ، إلا أنهما تقاطعا على الثمن . فأرى إذا اشترى
عشرة أجرة أن ذلك ثابت ، إذا رأيا الحب .

وإن قال : قد اشتريت منك هذه الصبة على مكوكين بدرهم ، فليس يثبت له
إلا المسكوكان .

قال أبو الحواري : قال نيهان : إذا اشترى منه هذه الصبة على مكوك بدرهم
ثبت ، إلا أن يخرج باطنه خلاف ما ظهر منه أجود أو أردأ .
وقول : إن هذا بيع منتقض .

واختلف في ذلك موسى بن علي والأزهر بن علي - رحمهم الله - فقال موسى
ابن علي : يثبت عليهما ما اتفقا عليه .

وقال الأزهر : لا يثبت على المشتري ، إلا ما كال له ، أو وزن له من دراهمه ،
إذا لم يخرج الأسفل خلاف الأعلى . وإذا أخرج الأسفل متغيراً عن الأعلى ، رد
عليه بقية دراهمه .

وقيل : إن خرج أسفل الصبة أشرف من الأعلى ، فليس للبائع نقض .
والنقض للمشتري .

وإن خرج الأسفل أخير من الأعلى ، فالنقص للبائع دون المشتري .
وفي بعض القول : في هذا كله النقص لهما جميعا ، على أى الوجوه ، كان نقص
البائع أو المشتري .

وكذلك القول في كيس القطن وكبة الغزل ، وما أشبه ذلك ، من التمر
والثياب . وجميع ما يباع على ما بيننا .

وكذلك إن قال : أنا أبايعك هذه الصبة إلا عشرة أجرية . أو هذه الأرض
إلا عشرة أذرع . أو هذا البستان إلا ثلاث نخلات . فهذا كله لا يثبت ؛ لأنه
استثناء معلوم من مجمل

وإن قال : أبايعك هذه الصبة إلا عشرها أو ربعها ، أو أقل أو أكثر منها ،
فهو ثابت .

وكذلك الأرض والنخل ، إذا قال : أبايعك هذه الأرض إلا هذه
الجلبة ، أو أبايعك هذه النخلة إلا هذه الثلاث النخلات . فهذا كله جائز .
إن شاء الله .

وقيل : من اشترى صبرة طعام بغير كيل ، جاز ذلك بإجماع الأمة . وروى
الطعام : المجموع .

وقيل : الصبارة : أوراق مثل السكراسة .

فإن قال المشتري لصاحب الصبارة : قد أخذتها منك بكذا وكذا قفيزا ،

على أن ما زاد هولى ، وما نقص فعلى . فهذا لا يجوز ؛ لأنه ضرب من المخاطرة
المنهى عنها .

وأما بيع الزرع المجموع ، مثل القعدة بحب ، فجائز إذا كان كله ظاهراً يراه
البائع والمشتري . وكان يدا بيد .

وعن الشيخ أبى الحسن البسيانى - رحمه الله - فى رجل اشترى من رجل
عشرة أجرية حب ، بعشرين درهما . ثم أتى به إلى طرف . فقسال له : هذا فيه
عشرة أجرية حب ، فصدقه وقبل ذلك . فهذا لا يثبت حتى يكميله أو يقول : إنه
كاله له ، فيصدق . وعلى غير هذا لا يثبت ، ولا يبرأ الرجل من الدراهم ؛ لأن عليه
أن يكيل له عشرة أجرية كما اشترى منه ليس له أن يعطيه جزافاً عن كيل معلوم
والله أعلم . وبه القوفيق

القول التاسع

في بيع التعارف والمسالمة

ومن جواب أبي الحسن - رحمه الله - فيمن أراد أن يشتري من رجل مالا أصلا أو غيره ، فتساوما عليه ، فطلبه المشتري بثمن ، وسأوه البائع بثمن ، فلم يتفقا وانصرفا . فلما كان بعد ذلك ، رغب البائع أن يأخذ بالثمن الذي كان المشتري يطلبه به ، فسلمه في يده ، وقبضه المشتري ، وسلم إليه الثمن أو شيئا منه ، أو لم يسلم إليه الثمن ، ولم يقبضه في وقت التسليم .

فأما في الحكم . فإذا لم يبايعه هذا المال الذي تساوما عليه ، في وقت تسليمه الثمن . ولا قال له : سلم إلى ثمن هذا المال الذي كنا تساومنا عليه ، ولا تذاكرا في ذلك . وإنما وزن المشتري الثمن ، وسلمه إليه . ولم يعلمه هذا الثمن ، مما سلمه إليه . ولا يثبت البيع في الحكم والأيمان بينهما .

فإن كان البائع سلم المال في يد المشتري ، وقبض ثمنه على تمام ما كان في الأول ، أو لم يقبض ثمنه ، إلا أنه سلم المال في يد المشتري ، على أنه إنما كان طلبه ، فقد ثبت البيع ، إذا كانا عارفين بما تبايعا عليه .

وعنه أيضا في رجل ، أراد أن يشتري من رجل شيئا من الأصول ، أو العروض أو الطعام ، أو الحيوان ، ونظراهما فتساوما البيع بمائتي درهم ، وطلبه المشتري بمائة درهم ، ولم يتفقا وانصرفا . ثم بعد ذلك بقليل أو كثير ، رجع المشتري فقال للبائع : فقد عزمت أن آخذ كما سمعت على ، أو رجع البائع على المشتري فقال : قد عزمت

أن أبيع لك كما كتبت قد طلبت . فقال له : الرأي إليك ، أو الرأي رأيك ،
أو قال : جيد - إن شاء الله . أو قال : وجه به إلى ، أو سلمه إلى رسولى ، إذا
وصل إليك . فكان بيعهما وشرأؤهما على هذه الألفاظ ، ولم يقطعا فى ذلك الوقت
البيع الذى ثبت قال : فأما فيما بينه وبين الله إذا دفع إليه ذلك ، على ما قد رضى به
من الثمن ، وانفقا عليه ، وصار بيد الآخر على سبيل الشراء وأتلفه . وهذا ساكت
راض لا يغير ولا يفكر ، فليس له رجعة . ولو كان قد قصر فى لفظ البيع والشراء ؛
إذا كان اعتقاد البائع ، أنه قد سلمه على البيع بكذا وكذا من الثمن ، وقبله الآخر ،
على أنه قد اشتراه بكذا وكذا من الثمن . وقد علما أن فى قولهما ذلك ليس
بما يثبت عليهما البيع . ولكن قد اعتقد البائع على تسليم المبيع والمشتري على تسليم
الثمن .

وأما إن كان المشتري قبض المبيع على ذلك اللفظ بجهله . ومعه أنه قد
استحققه على البائع بذلك اللفظ . ثم عرفنا الحق فى ذلك ، فإن أتمه تم . وإن نقضاه
انتقض . وإن رفعا ذلك إلى الحاكم : وأقرا بلفظهما الذى تقدم لم يكن بيعا .

وأما غلة هذا المبيع إن جاء النقص من البائع ، فالغلة للمشتري . وإن نقص
المشتري ، فالغلة للبائع . وأما الربح فهو لمن اتجر به ؛ لأنه ضامن له .

ومن جوابه أيضا - رحمه الله - : إن قال رجل لرجل : أريد أن آخذ منك
حبا إلى وقت ، فادفع إلى رسولى فلان ما طلب ، حتى ألقاك ونتفق على السعر .
فكان الرسول يأتى ، ويأخذ الشيء بعد الشيء ، حتى قبض عشرة أجرة . ثم لقيه
صاحب الحب . فقال له : قد سلمت إلى رسولك عشرة أجرة . فقال : نعم . قال :
:

قد حسبتهما عليك بمئة درهم إلى شهر كذا وكذا قال: قد قبلت. فإذا كان البائع باعتقاده حين يكيل الحب على الرسول أنه يحسبه عليه بهذا الثمن الذي ذكره إلى الأجل الذي ذكره. وعلى أنه إن لقيه يعلمه بذلك.

وكذلك اعتقاد المرسل أن كل شيء قبضه رسوله يؤدي قيمته. ثم لقيه وأتم ذلك تم — إن شاء الله.

وإن نقص المشتري، واحتج أنه قبض حبا بلا عقد بيع ولا أساس، انتقض ذلك في ذلك، إذا تدارا، على ما وصفت، ولم يكن عقدة بيع عند كيل الحب. فأما فيما بينهما وبين الله، فالبيع تام.

وإن كان البائع إنما كال الحب لرسول المشتري، على غير اعتقاد لثمنه في ذلك الوقت. وإنما يكون اعتقاده عليه إذا لقيه.

فالذي نختاره في هذا: أن يكون عليه له حب مثل حبه، ويتركه عليه ما أراد من المدة. فإن أراد أن يقضيه ثمنه، اتفقا عليه، وأحضرا الميزان والدرهم. فيقول له: لي عندك حب. فإن أردت أن تعطيني ثمنه، قبلت منك ذلك. واتفقا على الثمن. فإن وزن له الثمن، حين اتفقا على ذلك، فذلك جائز — إن شاء الله.

وأما إذا كال الحب على غير أساس بيع، فلما قبض المرسل الحب من الرسول وصار إليه، ولقيه البائع، وحسبه عليه ثمننا على اتفاقهما عليه بالسيئة، فهذا بيع لا نرى إجازته إلا على ما وصفنا في أول المسألة، أن يكون أراد ذلك، أو يتفقان على ثمنه عند حلول المدة.

والبيع الصحيح: أن يحضر البائع والمشتري، ويتفقا على الحب جميعا، ويقبایما عليه نقداً أو نسيئة، ويكتمال المشتري الحب على ذلك، ويقبضه، أو يتفقا على سعره بنسيئة أو نقد: ثم يبعث المشتري رسوله، فيقبض له بالسكيل، على ما اتفقا عليه قبل ذلك. فهذا معنا هو الصحيح من البيع.

وإن أرسل المشتري رسوله، وأخذ له حبا، ولم يتفقا على سعر، إلا أن اعتقاد النية إلى ثمرة. فلما أدركت تلك الثمرة، وأراد أن يقضيه حقه، اتفقا في وقت تلك الثمرة، على سعر ذلك الحب الذي أخذه الرسول، فجعله دراهم، وقضاه بها حبا.

فإذا دفع إليه حبا على اعتقاد البيع إلى الثمرة، ولم يعتد بينهما بيعا بنقد ولا بنسيئة واتفقا على الثمن عند قبض الثمن على سعر الدراهم، فلا يكون ذلك إلا بالفسد، ويقبض منه ما اتفقا عليه من الدراهم.

وإن أعدم الدراهم، وافترض منه بالدراهم، قبل قبضها حبا على سعر يومه. فذلك قضاء، وفي نفسى منه. ولا أتقدم على نقضه.

وأما إذا باع بالدراهم عند البيع إلى أجل، فخل الأجل، فأعدم الدراهم. فافترض منه شيئا من السلع، حبا أو غيره من العروض بتلك الدراهم، فقد أجازوا ذلك. والأول الذي وصفناه من اتفاقهما على الدراهم هو شبيه بهذا.

وبعض لا يميز هذا البيع، إلا أن يتفقا على أن يعطيه بذلك الحب، ما اتفقا عليه من العروض غير الحب. والله أعلم.

وقيل في رجل لقيه رجل ، ومعه شاة ، يريد بيعها . فقال له : بكم الشاة ؟

قال : بعشرة دراهم .

قال له : اترن فوزن له عشرة دراهم ، وقبض الشاة . ثم أراد أحدهما النقص في البيع . فلما لم تقع واجبة البيع بالكلام ، فلكل واحد منهما الرجعة ما لم يثبت ذلك عليهما ؛ بإقرارهما أو بينة بالرضا منهما بذلك البيع .

وإن ذبح هذا المشتري الشاة ، وأراد البائع الرجوع فيها . فلما لم يثبت البيع بينهما ، فلما الرجوع قبل ذبح الشاة وبعده ، ما لم يثبت الرضا منهما في الحكم .

وإن قبض البائع عشرة الدراهم ، وسلم الشاة إلى المشتري ، ثبت البيع على معنى الاطمئنانة ، ما لم يأت أحدهما بحجة توجب نقض البيع .

وسأل رجل أبا سعيد - رحمه الله - فقال : تساومت أنا ورجل على ثوب .

فقال لي : خذه بعشرة دراهم . فقلت له : إن أعطيتني به ثمانية دراهم أخذته .

فقال لي : وجه من يأخذه . فإن صلح لك فخذ . فلما أخذته وأخذ مني

بعض الثمن أو كله ، طلب أن يأخذ مني عشرة دراهم . وقال : إنما قلت ونيق بعشرة دراهم .

فقال أبو سعيد - رحمه الله - عندي أن هذا البيع لا يثبت ، حتى يتأما على أحد

التمنين ، أو غير ذلك . فإن طلب المشتري قبض ما سلم من الثمن ، وطلب البائع قبض الثوب ليبيعه ، وبسلم منه الثمن ، فيلزم البائع رد الثمن . ثم يأخذ ثوبه . حين

ذلك لا قبل ولا بعد .

وإن تلف الثوب لزم المشتري قيمته، ولزم البائع رد ما أخذ من الثمن .
 وإن أتلّفه المشتري ، يبيع على أحد من الناس ، وطلب البائع رده . وقال :
 كان ثوبى يساوى عشرة دراهم . وقال المشتري : كان يساوى ثمانية دراهم .
 فالقول قول المشتري مع يمينه .

وفى رجل يبيع سمكا ، كل سمكة بدرهم ، نقداً أو إلى أجل . ثم جاء إليه
 رجل فقال له : أعطنى سمكة ، فأعطاه الرجل سمكة . وظن الرجل أنه يأخذ منه كما
 يأخذ الناس ، حتى يعطى . فلما طلب إليه الثمن قال الرجل : إنما قلت لك : أعطنى
 ولم أقل : بايعنى فإذا لم يقترقا على ثمن معلوم ، فعليه أن يرد عليه سمكة مثل سمكته
 أو قيمتها . وسواء ذلك قال : بايعنى أو أعطنى ، فالقول قول الغارم فى ثمن السمكة
 مع يمينه .

وكذلك إن أنى بسمكة فقال : هذه مثل سمكته . فالقول قوله مع يمينه .
 وعن أبى المؤثر - رحمه الله - فى رجل طلب إلى رجل ، يبيع له حباً . فقال
 صاحب الحب لطالب الشراء : قد بعت لفلان جريباً بعشرة دراهم أو أقل أو أكثر
 فقال المشتري : أنا آخذ كما أخذ فلان . وقال البائع : إنه باع إلى الصيف فأرسل إليه
 من يقبض منه الحب فسلم إليه الحب . ثم إن المشتري اتهمه أنه لم يبع لفلان كذلك
 ومات فلان . فعلى البائع البيّنة على ما يقول . فإن كان معه على ذلك بيّنة
 وإلا فلا إيمان بينهما .

فإن حلف المشتري أنه لا يعرف كيف باع لفلان ، رجع البائع إلى رأس ماله .
 وانتقض البيع . وإن رد المشتري اليمين على البائع وحلف ، كان له ما حلف عليه .

وإن قال المشتري الأول : اشتريت بأقل أو أكثر، فلم يصدقه المشتري الآخر،
كان على البائع البيعة أيضا . واليمين للمشتري الآخر .

وقول : إذا وقع البيع على ما باع لفلان ، أو على ما يبيع . فهذا بيع منتهض ،
إلا أن يقول : قد بعت لفلان بكذا وكذا ، فيصدقه ويشترى منه على ذلك ،
ويقطع أمرهما على ذلك .

ومن اشترى شيئا من الجهولات ، من الأصول أو غيرها ، فذلك بيع منتهض ،
غير أنهم قالوا : إذا وقف عليه البائع أو المشتري ، وتعاما عليه بعد المعرفة ، فذلك
جائز . ولا تجوز المتاعمة فيها يكون من وجوه الربا .

وقيل في رجل قال لرجل : ادفع إلى فلان قفيز حب وعلى الثمن . فإن اختلفا
في الثمن ، فليس عليه إلا قفيز حب أو قيمته به م الحكم .

وأما إن سألته كيف يبيع الحب ، فأخبره بالثمن الذي يبيع به . فقال له : ادفع
إلى فلان نحبا بدراهم ، فإنه لا يلزمه الدرهم ، إنما يلزمه مثل ما أخذ أو قيمته ،
يوم أتلفه ؛ لأنه لم يبايعه . وذلك في الحكم .

وقيل : لا بأس أن يقول الرجل للرجل : ابعث لي من طعامك بسعر ما يبيع ،
فيرسل إليه بالطعام ولم يشعره ، فسكروه من كره ذلك ، حتى يبعث إليه بالطعام .
ويقول : هذا كذا وكذا بكذا وكذا ، ثم يقبض الثمن . وليس أرى في القول
الأول بأسا ، إذا لقيه من بعد ، واتفقا على الثمن . وإن لم يتراضيا على شيء ، وحسب
البائع الثمن كما باع ، فسكروه المشتري ، فهو عندى ضعيف . ولصاحب البضاعة بضائته
أو مثلها إن كانت تلفت .

وأما إذا أعلم البائع المشتري بالسعر، ورضى بذلك بعد القبض، فليس لأحدهما رجعة.

وقول: إنه إذا لم تكن واجبة البيع مع القبض للسلعة. وإنما كان على أنه على سعر ما يبيع، أو على سعر البلد. فهذا بيع لا يثبت وهو مفقوض. فإن تقاماً على ذلك، تم على سعر البلد، أو على غير ذلك من القيمة، إلا أن له سلعة أو قيمتها، أو مثلها إن كانت قد تلفت، وليست من الأمثال التي تسكال أو توزن.

وإن تراضيا على الثمن بعد ذلك، ثم افترقا على غير قبض لهما تراضيا، فلا كل واحد منهما الرجعة وليس ذلك بشيء؛ لأنه قد بايعه ما لم يقبض، أو بايعه ما هو ضامن. فهذا لا يثبت وليس تجديد رضاهما بالبيع، ما لم يقبض البائع من المشتري ما اتفقا عليه من الثمن، بثابت عليهما ولا على أحدهما.

وفي رجل باع على رجل شيئا، ولم يقل له: قد صار لك ولا قال المشتري: قد رضيت به كذا وكذا. ثم قبض ما اشترى وقبض البائع الثمن وافترقا. ثم رجع أحدهما. فإذا وقعت الموافقة وقبول البيع، فليس لأحدهما رجعة، إلا بسبب يفسد به البيع. وإذا لم تقع الموافقة إلا اتفقا عليها على الشراء، وقبض البائع الثمن، وقبض المشتري المبيع، وافترقا على ذلك. فقول: إنه ثابت عليهما.

وقول: لهما الرجعة متى رجعا أو أحدهما، ما لم تكن واجبة بالكلام. والله أعلم. وبه القوفيق.

القول العاشر

في بيع النداء والمنادى

وقيل في رجل أعطى رجلاً مغادياً ثوباً وقال له: إن وصل ثمنه عشرة دراهم ، فعلى لك داني . وإن بلغ أقل ، فليس علىَّ لك شيء . قال : قد استعمله في مجهول ، وعليه عناؤه .

وإن قال له: بيع هذا الثوب بعشرة دراهم ولك داني . فإن بلغ أقل أو أكثر فليس له عليه شيء .

وإن دفع إلى المنادي شيئاً ليبيعه له . وشرط عليه إن أخرج ما أحب من الثمن ، أو ما أَرْضَى . وإلا ليس لك علىَّ شيء . فذلك ثابت في الحكم على المنادي .

وأما بعض فليس يجب أن يذهب عطاء الأجير على كل حال إذا عفا .

وإن قال له: بيع هذا الثوب بعشرة دراهم وما زاد فهو لك . فما زاد على العشرة فهو للمنادي . وله أيضاً عناؤه ؛ لأن ما زاد على العشرة وجب له بالإقرار ، إذا كان ممن يبيع بالأجرة .

وقيل في المنادي يبيع الثوب ، والمشتري يعلم أنه غيره : إن المشتري بالخيار ، إن شاء سلم ثمن الثوب إلى رب الثوب . وإن شاء سلم إلى المنادي .

وعن أبي عبد الله ، في رجل نادى على مال رجل ، فيمن يزيد في يوم الجمعة

برأى الوالى أو غير الوالى ثم باع وأوجب البيع . ثم رأى المسلمون أن ذلك البيع منتهى . فللمنادى جعله فى مال الذى عليه الحق . ولا شيء على أصحاب الحقوق .

وقول : على الذى أمره بالفداء ولو فسد البيع .

وقييل فى صبي ، نادى فى السوق على غزل ، وباعه لمن بدرهين . فلما جاء للوزن قال له المشتري : اطرح لى فى المن أكياسا ، فطرح له ذلك . فإن كان الصبي مغروجا ، قد عرف بذلك للبيع ، فإنه يجوز منه ما شرط قبل واجبة البيع التى ثبتت فى الحكم . فإذا وجبت الواجبة لم يجوز ذلك من الصبي ؛ لأن الصبي لا يجوز تركه لئله ، فكيف يجوز تركه لئال غيره ، إلا أن تعطى بذلك نفس رب الغزل ، كان المنادى صبيًا أو بالغًا .

وحكى أبو الحسن عمارى عن مسعدة - رحمها الله - أنه قال : ليس يباع مال الأحياء ، فيمن يزيد فى السوق ، إلا مال من أفلس ، وأمر الولاة ببيعه . وإنما يباع فى سوق من يزيد أموال الموتى . ولكن رخص فى الثوب والبضاعة . وكره بيع الأموال .

وأما سليمان بن عثمان فقال : أيضا لا يباع مال الأحياء ، فيمن يزيد إلا مال مفلس .

ومن أمر الوالى أو القاضى ببيعه ، فيمن أراد مثل ثوب أو بضاعة ، فيدور به ، ويمرضه على الناس . ويقول : أعطيت كذا وكذا . وأما الفداء فلا .

واختلف في ضمان المئادى بالأجر، إذا لم يصح عذره . فبعض يضمه . وبعض لا يضمه ، لأنه إنما هو في المعنى عامل بعيه لا يبيده . ولا هو بصانع .

وقيل : إذا بلغ الثوب في نداء المئادى عشرة دراهم ، ثم رده إلى ثمانية دراهم فقد لزم العشرة على من أعطاهما فيه .

فإن لم يزد أحد وجب عليه دفع الثمن . وإن زاد أحد لم يجب عليه . ولزم من زاد . فإذا وقف على شيء أوجب من أعطى ذلك . وليس له أن يوجب غيره . ولا يجوز أن يبيع بثمانية بعد أن بلغ عشرة . والمئادى أمين ومصلح . وليس له أن يزيد ولا ينقص ، ولا يقيّل ولا يحط . ولو عرف أنه ينادى على غير الصحيح . ولا يجوز أن يسأل المحاماة في البيع ؛ لأن العادة الجارية والتعارف : أن المئادى إنما يعطى البيع بالنداء ، فيمن يريد ، فليس له أن يبيع بمساومة ولا محاباة .

وإن قال المئادى : هذا المال الذى أنادى عليه هو لى ، قبل منه ذلك ، إذا لم يعلم أنه لغيره حتى يقر به لغيره .

ومن سمع المئادى ينادى على ثوب بعشرة دراهم ، ثم سمعه ينادى بخمسة دراهم . فإن كان عبادة الباعة يسمعون الثوب كثيرا ، ثم ينقص شيئا شيئا ، أو يزداد ، فذلك جائز مما لا يجوز أن يعطى الرجل في الثوب عطية ثم يرجع فلا يأخذ . فذلك قد لزمه البيع في النداء ، إلا أن يقيله البائع .

وإن كان هذا لا يعرف من يزيد عليه . ثم سمعه ينادى على ثوب بزيادة ، ثم يسمعه ينادى بنقصان . فإن شراه على هذا جائز . إن شاء الله .

وقيل : لا يجوز لمصاحب السلعة أن يرسم للمنادى ثمن سلعته ، ولا يزايد عليها .
فإن فعل ذلك فهو بمنزلة الغش ، وعليه الإثم وزيادة الثمن .
وكذلك المنادى عليه الإثم ، إذا قصد إلى معنى الغش .

ومن أعطى المنادى بضاعته يبيعها له ، ولم يحد له في ثمنها حداً ، فبيعه تام .
فإن حد له حداً ، فباعها بأقل ، فلا يثبت عاية بيعه .

وسئل أبو عبد الله - رحمه الله - عن القدي يباع فيمن يزيد ، هل يرد
بالعيب ؟

قال : نعم . إلا أني أرى ألا يوجب المنادى البيع ، حتى يسأل المشتري : أنت
عارف بهذا المال ، وبجميع حدوده ، أو بهذا الحيوان وبعيوبه ؟
فإذا قال : نعم أو جب عليه البيع ثم ليس للمشتري أن يرده بعد ذلك بعيب .
وقول : لا يزد بعيب ، ولا يدرك بشبهة .

وقيل عن أبي سعيد - رحمه الله - في الرجل يقول للرجل : بع لي هذا المتاع
أو هذا الثوب . فما زاد عن ثمنه عشرين درهماً ، فهو أجرتك . فقيل : إن هذا
لا يجوز ، إلا أن يتقاعدا على ذلك بعد علمهما . وإنما يكون له أجر مثله .
وكذلك إن قال له : بعه . فإن أخرج كذا وكذا ، فلك كذا وكذا .
فما زاد على ذلك فهو لك .

وكذلك إن قال له : بع هذا الثوب فإن نفق ذلك منه درهم . وإن لم يبع فلا
شيء لك فهذا لا يجوز . وله أجر مثله .

وقول : لا شيء له في الحكم . وأما في الفتيا فلا نحب أن يذهب عناؤه .
فإن قال له : بيع هذا الثوب بعشر ثمنه أو ثلث ثمنه ، فذلك أيضا مجهول .
وله أجر مثله .

وقول : إن ذلك جائز وثابت .

وفي موضع آخر : عن أبي سعيد - رضي الله عنه - : وإن قال له : إن بعت لي
هذا الثوب بعشرة دراهم ، فلك على درهم ، أو فأجرك على درهم . فهذا جائز . فإن
لم يبعه ، فليس له شيء .

فإن قال له : بيع هذا الثوب بعشرة دراهم ، وأجرك على درهم . فكل هذا
ثابت .

وإن باع بما شرط عليه ، كان له أجره ثابتا . وإن لم يبع فلا شيء عليه .
وإن قال : بيع هذا الثوب بثلثه ، أو لك ثلثه . فقول : إن ذلك جائز وثابت .
وقول : لا يثبت ذلك إلا بالتأمة ؛ لأن الثوب يتلف ويذهب عناؤه .
وقيل : يبيع المزايدة مكروه ، إلا في الميراث والغنيمة والعبيد ، وما لا يعرف
قيمته فيمن يزيد . والله أعلم .

فصل

وقيل : المنادى للحاكم على أمسوال اليتامى والأغنياء ، لا يكون إلا ثقة
مأمونا ؛ لأن ذلك شعبة من أحكامه .

ولا تجوز الشهادة المنفادى على دعوى المنفادى : أنه قد نادى على مال فلان ، وأنه قد بلغ كذا وكذا ، إلا أن يحضره الشاهدان في مواقف النداء ، ومواقف المعطاء حتى لا يغيب عنهما من أمر المنفادى شيء ، إلا عرفاه . وكم أعطى في هذه الجمع ، وعلى كم استقر ثمنه . فإذا صح هذا جاز للحاكم إمضاء البيع ، كان المنفادى ثقة أو غير ثقة .

وإن كان المنفادى ثقة ، كان حجة للحاكم فيما غاب عنه ، إذا أمره بذلك . وإذا لم يأمره ، أو كان غير ثقة ، فلا يصح فعله إلا بالبيعة العادلة .

وإذا لم يجز للحاكم بيع مال الأيتام إلا بالنداء . ولا يكون النداء إلا من ثقة أو بيعة ، فكأنه باع بغير نداء . وهو بيع منقوض مردود ، ويعيد الحاكم فيه الغداء ، على ما جاء به الأثر . وإن لم يعط في المال إلا في الجمعة الرابعة ، فإنه أن يوجب ؛ لأنه ليس عليه أن يعطى . والله أعلم .

وما كان من أصول ، فينفادى عليه في ثلاث جمع ، ويوجب في الرابعة . وما كان من عروض ، ففي جمعة واحدة . ويوجب إلا أن يوجب النظر تأخير شيء من العروض عن جمعة .

ومعنى الغداء فيمن يزيد : إظهار البيع لكل شيء من يريده الشراء . فإذا شهر البيع بالنداء ، فذلك غاية ما يوجب ، مما يكون فيه البيع .

ومن رأى ، إلا لأيتام من الأصول ، ينفادى عليه في السوق . ولا يعلم الأيتام

وصيا

— ٦٠ —

فإذا علم أن الحاكم بالعدل الأمر بالبيع، جازله الشراء، ويسلم الثمن إلى الحاكم،
إذا كان لا يحكم إلا بالعدل . ولا يعلم فيه خيانة ، ولا خلافا لحكم المسلمين .
والله أعلم . وبه والتوفيق .

* * *

القول الحادى عشر

فى ضروب شتى من البيوع

وقيل فى رجل يبيع شيئا له ، فطلب إليه ثمانية دراهم . ثم لقيه رجل فقال :
تبيع بمشرة ؟

قال : لا . ونيته أن يبيع بذلك . فيكره له ذلك ، إلا أن يقدم نية ، أنه إن
لم تكن إلا ذلك ، فإنه يبيع فلا بأس عليه .

وكذلك إن قال له : بع بكذا فقال : لا أبيع بذلك . ثم بدا له أن يبيع فلا
بأس . ويستغفر ربه ، ولا يعود لمقاتلته .

وقيل فى رجل ، أراد شراء متاع ، فجعل يماكس البائع ، ويطلب منه حط
شئ من الثمن . وهو يعلم أنه يساوى ما يقول البائع أو أكثر ، فلا ينبغي لهذا أن
يفعل هذا .

وقيل فى رجل ، كان يكذب فى البيع والشراء ، فيربح ربحا كثيرا . فقيل له :
إن ذلك لا يحل ، فقدم وتاب . ولم يعلم أن الذى يربح يجب عليه رده إلى أربابه ،
أو يتصدق به . ومات على تلك الحال .

قال أبو عبد الله : فينبى أن يرد الربح الذى جاء بالكذب على أربابه . فإن لم
يعرفوا تصدق به على الفقراء . فإن لم يتصدق به خيف عليه من الهلاك .

وسئل هاشم - رحمه الله - عن رجل لقي رجلا فقال له : ما حاجتك ؟

فقال : أذهب إلى فلان . أريد أن أشتري معه متاع كذا وكذا .

فقال له : أنا أعطيك ذلك المتاع ، إن أعطاك فلان ، وإلا فارجم إلى .

فقال الرجل : إن كان عندك ، فأنا أحب . فاشتري من عنده .

فقال هاشم : ما أحب هذا البيع ؛ لأن هذا الرجل لا يحب أن يفعل به هكذا . وما دام البائع يسوم سلعته أو ماله ، وكل ما أعطى ثمناً لا يرضى به . ويساوم هذا وهذا ، فلا بأس على من اشترى من عنده ، إذا كان الذين يساومونه قد تركوه له .

وفي رجل دخل سوقاً من الأسواق ، ليشتري طعاماً ، والبلد الذي فيه ذلك السوق ، فيه سلطان جائر ، قد غصب أموال الناس ، وجعلها صوافي ، وتباع في السوق إلا أنه لا يعرف المصوب من غيره ، ولا هو عند تاجر معروف .

فإن سأل عن ذلك خاف العقوبة . وإن اشترى ولم يسأل ، خاف أن يشتري من المصوب . فلا بأس على هذا الرجل أن يشتري من هذا السوق ، ما لم يعلم أنه اشترى حراماً ، أو يخبره من يثق به .

ويوجد في الأثر ، في رجل دخل السوق ، يشتري حباً . فرأى حباً مع تاجر يشبهه بحب قطعة ، تعرف أنها حرام . فسأل للتاجر من أين هذا الحب ؟

فقال : من عند فلانة زوجة الرجل الذي في يده القطعة الحرام الذي شبهه منها فأجازوا له الشراء من ذلك الحب . وينبغي للمؤمن التزهد عن المشكوك فيه ، وترك ما يرتاب فيه .

واختلف الفقهاء في يده مال حرام وحلال ، والأكل من عبده ،
والشراء منه . فقال بعضهم : حكم ما في يده حلال حتى يعلم حرامه .

وقول : حكمه على الأغلب منه ، حتى يعلم خلاف ذلك .

وقول : هو المصدق فيما في يده ، إذا قال : إنه من الحلال . ويشتري منه .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن المرأة إذا وصلت إلى آدم بالأمومة فيقولون :
إنها من المراكب المكسورة . فمنهم من يقول : إنه غاص لأهل المركب بنصيب .
ومنهم من يقول : حمل لهم إلى آدم .

ومنهم من يقول : إنه لقطة من الساحل .

قال : يجوز الشراء من عندهم ، ما لم يقرؤا به لأحد من الناس ويدعوا هذه
الدعوى من بعد .

وقيل في القرية التي يكون فيها التجار المصلون واليهود والنصارى والمجوس ،
فيبيعون الرز والجرجر وأشبهه ذلك ، ويأتون الناس في النخيل ، فيشتري منهم
الخصار ، فيشكون الناس إلى الوالي . فلم ير أبو زياد منهم ؛ لأن في النخيل
الصبيان وغيرهم ، لكن يتقدم الوالي على أهل الفساد . وعلى التجار ألا يبيعوا
إلا على بالغ عاقل . ولا يبيعوا على الصبيان والعبيد ، ولا على من يعرف بالسرق .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - ينهى أهل الذمة أن يبيعوا شيئا من
الرطوبات في أسواق المسلمين .

فصل

وقيل : لا يجوز البيع في الليل إلا على شيء معروف ، يعرفه البائع والمشتري من الأصول ، كالنخلة والقطعة .

وقول : إن أجازته البائع والمشتري جاز .

وقيل : لا ينبغي بيع المصحف ، إلا أن يخلفه رجل عليه دين ، فيباع في دينه .
وقيل في رجل له عشرون شاة ، يبيع سمادها كل شهر بدرهم ، فلا يصلح وهو حرام .

قيل : إذا أردت أن تشتري سلعة ، أنت أبصر فيها من صاحبها ، وتعلم أنها أكثر ثمنًا مما ساومك ، فانصح له ؛ فإن ذلك من مروءة الإسلام .
ومن اقترض من رجل جويًّا بُرًّا ، فقومه بعشرة دراهم . ثم رجع صاحب الحق يطلب الجري .

قال : البيهقي جاز . ويروى عن النبي ﷺ أنه قال ^(١) : ويل لتجار أمتي من لا والله وبلا والله . ويل لصنّاع أمتي من غدا أو بعد غد . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) روى أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة : أكذب الناس الصوافون والصبافون .

القول الثاني عشر

في البيع للغريب والمسترسل

وقيل في حمار ، نزل على رجل بسمكة ، في قرية غير قريته : إنه يكره لذلك الرجل أن يبيع له ولو أمره بذلك ؛ لأنهم قالوا : لا يبيع حاضر لباد .

واختلف الناس في هذا النهي ، أنه نهى أدب ، أو نهى تحريم ، أو نهى كراهية ؟ وأكثر ما عليه الناس : أنه نهى كراهية لا تحريم .

وكذلك البادي يدخل بجلبه القرية فأمر رجلا من القرية أن يبيع له جلبيه .

هل يجوز هذا ؟

قال : للشراء طيب ، ليس بحرام على المشتري ؛ لأن النهي إنما وقع على البائع : ألا يبيع للبادي سلمته .

وقيل في رجل له صديق ، فوجه إليه صديقه سلمة يبيعها له ، فباعها له . فذلك واسع لهما وهذا عليه همل الناس . وليس هذا من بيع الحاضر للبادي .

وقيل : إن أعرابيا قدم المدينة بمشاة ، على عهد رسول الله ﷺ . فنزل على طلحة بن عبد الله وقال له الأعرابي : لا أعلم بهذه السوق فبيع لي . فقال له طلحة : نهى رسول الله ﷺ أن^(١) يبيع حاضر لباد . ولكن اذهب إلى السوق ، فانظر من يساومك ، وشاورني حتى أتركك أو أنهاك .

(١) أخرجه الربيع عن أبي هريرة والجماعة إلا البخاري عن ابن عباس .

فصل

وقيل فيمن يبيع حبًا أو تمرًا أو غيره، ثم يأتيه من يما كسه، فيبيع له بسعر، ثم يأتي آخر لا يما كسه، فيبيع له بسعر أقل.

فإذا كان لهذا الرجل أصل معروف، يبيع به للعامة هذه السلعة، فإنه يبيع للمستعمل كبيع العامة. ولسكن عليه أن يبيع له كبيع الخاصة، ممن ما كسه فأحسن إليه، ولا من ما كسه، فزاد عليه في السعر بالمما كسة.

فإن قال له: معنى أرخص مما تبيع، فباع له على السكوت، لم يحز ذلك، إذا كان على المسألة.

وإن بايعه على شيء محدود جاز، وأما الصبي والمملوك، فيبيع لهما كما يبيع للعامة. ولا بأس أن يبيع في يوم بيمين، إذا كان لمعنى غلاء السعر أو رخصه، لا لمعنى غير ذلك.

فإن أراد أن يقلب السلعة، وحضره صبي أو مملوك في الوقت، فباع عليه أغلى، أنه لا بأس عليه، إذا كان ذلك في نيته، أنه لمن جاء إليه، صبيًا كان أو غيره. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الثالث عشر

في البيوع وآجالها وما يجوز منها وما لا يجوز

وقيل : لا بأس أن يقول البائع للمشتري : أبيعك بكذا وكذا نقداً . وبكذا وكذا نسيئة ، فيشهد عليه في أحد البيعتين وأحد الأجلين . فكان أبو عبيدة - رحمه الله - فيما بلغنا عنه ، يقول في هذا : أدنى الأجلين ، وأعلى الثمنين .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - : أبعد الأجلين وأقل الثمنين .

وقول : إن البيع منقوض ، فإذا أدركه بعينه رده . وإن لم يدركه بعينه وتلف كان له أبعد الأجلين ، وأقل الثمنين .

وقول : قيمته ؛ لأنه أتلفه على غير بيع منقطع ، وإنما له سلعته . فإن تلفت فقيمتها أو مثلها .

واختلف فيمن اشترى طعاما ، وأعطى بعض الثمن ، وبقي عليه بعضه . فقال للبائع : أنظرنى . فتقول : هذا مكروه .

وقول : جائز أن ينفذ ما أمكنه ، وينظره البائع بقية الثمن ، إذا اتفقا على ذلك . وأما أن يسلم الثمن كله ، ويمسك البائع بعض السلامة إلى أجل ، فلا يجوز ، إلا أن يتفقا على السلف .

ومن باع جرى حب نسيئة بدراهم ، إلى ثلاثة أشهر ، فلا يجوز أن يعمل الأجل إلى شهرين بخمسة دراهم ، والبيع ثابت إلى أجله الأول بنعمته الأول ، إلا أن يتفقا على ذلك .

ومن باع جراباً أو ثوباً ، نصفه بفقد ونصفه بنسيئة . فمن أبى عبد الله : أنه لا بأس بذلك .

وقول : إنه منتقض وجوازه أحب إلى .

وفي رجل اشترى من رجل متاعاً بألف درهم إلى خمسة أشهر ، ثم احتاج البائع إلى متاع ، كان عند المشتري . فاشترى بالتقيد ، ولم يعطه الثمن . فليس للمشتري الأخير أن يمس على البائع الأخير . وهو المشتري ممن ما باع له به . ولا له أن يتمهل ثمن البيع الأول ، ويقبضه قبل مدته .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في الرجل يبيع الثوب أو الشاة ، نصف الثمن نقداً ونصفه نسيئة : إن ذلك لا يجوز .

وإن باع نصف البضاعة بحب أو تمر ، ونصفها بدراهم ، جاز إذا كان نقداً . وبعض كره هذا البيع ولم يفسده .

وقول : إن هذا البيع منتقض ؛ لأنه أدخل شرطين في بيع واحد .

وأما إن بايعه هذه السلعة بعشرة دراهم ، نصف العشرة نقداً ، ونصفها نسيئة .

فقول : إن ذلك جائز .

وقول : إنه لا يجوز .

وإن بايعه هذه السلعة بعشرة دراهم ، وجوى حب إلى أجسل ، فذلك فيه الاختلاف أيضاً .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل اشترى من رجل شاة ، بأربعين درهما إلى أجل ثم رجع المشتري باعها للبائع بالنقد . قال : هذا بيع جائز .
وقال بشير بن مخلد : هذا حرام .

وبلغنا أن جابر بن زيد - رحمه الله - احتاج إلى مال ، فاشترى من رجل بزاز ثيابا إلى أجل ، وقبضها منه . ثم قال من حينه : من يشتريها منى بالنقد ؟
فقال البزاز : أنا أشتريها . فباعها جابر له بالنقد .

وإذا لم يكن للثمن مدة معلومة ، فحكمه نقد ، إلا أن يكون أصل المبيعة إلى أجل ، ولم يسميا الأجل ، فالبيع منقوض ، ويرد المشتري على البائع مثل شئته أو قيمته ، إن لم يكن له مثل .

وقول : إنهما على ما كانا عليه ، من أساس البيع من النقد والنسيئة .
وأفسد أبو عبد الله البيع بدنانير أو بدراهم ، حتى يكون معلوما منهما إما بدنانير أو بدراهم .

وقال غيره : لا بأس عليه أن يقضى أحدهما .

ومن باع نصف نخلة بنقد ، ونصفها بتأخير . قال جابر : لا يجوز في صفقة واحدة . وإن باع نصفها أمس بنقد ، وباع نصفها اليوم بتأخير ، فلا بأس .
ومن باع متاعا نسيئة ، فاشتراه البائع بالنقد ، فكزوه أن يشتريه بدون ثمنه الذي ابتاعه به ، وله أن يشتريه بثمنه الذي ابتاعه ، بنقد أو نسيئة .

واختلاف أهل العلم في الذي باع جراباً ، نصفه بعشرة دراهم نقداً ، ونصفه بعشرة دراهم نسيئة . فقال موسى بن علي : مكروه وليس بقاسد .

وقال محمد بن محبوب : إن البيع قاسد ؛ لأنه لا يعلم ما باع بالنسيئة ، ولا ما باع بالنقد .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : البيع تام .

وفي رجل باع ارجل متاعاً ، بألف درهم ، إلى خمسة أشهر . فقال له رجل : خذ مني ثمانى مائة درهم نقداً ، واجعل لي تلك الألف . قال : لا يستقيم هذا ولا يجوز .

وكرهوا بيع السلعة إلى أن يخرج المشتري إلى بلد معروف ، أو إلى مكة ، أو إلى أن يصل إلى البيت ، أو إلى السوق ، أو نحو هذا من اللفظ . وأثبتوه إذا لم يطلب أحدهما نقضه ؛ لأن هذا تدخله الجهالة ؛ لأنه لا يدري أيخرج أم لا يخرج ؟ ويرجع أم لا يرجع ؟

وإن قال : إلى أن أبيع السلعة ، فذلك لا يثبت .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله تعالى - فيمن باع متاعاً إلى ألام : إن ذلك جائز . وهو ثلاثة ألام وكذلك السلف .

وإن باع إلى الألام ، فهو منتقض ؛ لأن الألام الدهر .

وقول : إن الألام سبعة ألام .

وأما البيع إلى الصيف وإلى القيظ ، فمختلف فيه .
فقول : البيع ثابت ، إلا أن يقنأضاه .
وقول : لا يثبت حتى يقتامما ؛ لأنه أجل مجهول .
واختلف أيضا إذا مات أحدهما قبل المتأمة على ما بيناه .
ومن باع متاعا في شهر رمضان إلى شهر رمضان آخر . وسماه المقبل ، فأراه
جائزا .
وكذلك الأجل إلى الأضحى والقطر ؛ لأنه معلوم إذا سماه المقبل .
ومن باع إلى الذرة أو الصيف أو القيظ أو الربيع ، فتحله وقت ما يعرف أن
ذلك قد كان .
فإن قال : إلى شهر كذا ، فهذا إلى أول ذلك الشهر .
وإن قال إلى ربيع أو إلى جمادى ، فذلك ضعيف ؛ لأنهما ربيعان وجماديان ،
ولهما التقص .
ومن سمي في آجال السلف أو البيوع ، إلى الحصاد أو الدرس أو إلى الأخذ
أو العطاء أو إلى الرزق . فشكل هذا فاسد ؛ لأنه لا يعرف وقت هذا ومتى يكون .
وكذلك إلى النيروز أو المهرجان أو إلى الشتاء ، فهذا فاسد ؛ لأنه لا يعرف .
وإلى النيروز والمهرجان ، فهو جائز ؛ لأنه معروف .
وإن باع إلى قدوم الحاج أو صوم النصارى ، فهذا لا يعرف ؛ لأنه يتقدم
ويتأخر .

وإن كان شيء من هذا يعرف كما تعرف الأهلة فهو جائز .
ومن سلف أو باع إلى ثلاثة أشهر أو ثلاثة أيام ، ولم يمين بالأسماء فهو فاسد
إلا أن يقول : من يومنا هذا . أو شهرنا هذا . أو سنتنا هذه . فإذا قال هذا
فهو جائز .

وأصح الآجال بهذه الأهلة ؛ لقول الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ
هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحُجَّ » فهي المقيمت عليها في محل البيوع والديون
والسلف وعدة الديون والإجازات ؛ وجميع ما كان من الأيام المحدودة .

وقيل في رجل اشترى من رجل متاعاً إلى أجل ، واستوجب البيع ، ولم
يقبضه حتى حل الأجل . ليس له أن يأخذه بالثمن حتى يقبضه . فإذا قبضه نظره
من يوم قبضه إلى الأجل الذي جمعه . وله إلى ذلك الأجل .

وأما حاجب فبلغنا عنه أنه قال : يأخذه بثمنه ، قبضه أو لم يقبضه ، لأنه
لم يحسبه عليه . وهذا الرأي أحب إلينا ، إذا كان قد قبض ما عرف ببيع ثابت ،
ثم تركه برأيه .

وقال بعض : إذا قبضه ثم تركه برأيه ، فلا اختلاف في ذلك أنه يلزمه ؛ لأن
القبض قد وقع . وإنما الاختلاف في ما لم يقبض .

وقول : إن واجبة البيع بمنزلة القبض ؛ لأنها تتيح له القبض .

وعن أبي عبد الله ، في رجل باع لرجل حب بر إلى أجل ، ولم يكمله له حتى
بلغ الأجل . فإن كان البائع هو الحابس للبر ، فالبيع فاسد .

فصل

وقيل في أهل قرية، لهم بيع، قد عرفوه بينهم: إن كل جرى بعشرين درهما إلى أجل. فإذا حل الأجل أخذ بالعشرين درهما جريين، بنير شرط بينهما عند البيع. ولكن قد جرت عادتهم بذلك. فأما في ظاهر الحكم، إذا رجوا إلى الأحكام، فهو حلال، إذا لم يكن بينهما في ذلك شرط.

وأما ضمائر القلوب والنيات الخبيثة. فإن كان اعتقادهما على ذلك أنه جرى بجريين، فهذا من الربا الذي لا يجوز.

فإن قدرا أن يطهرا قلوبهما من اعتقاد الفية الفاسدة، فبيعهما حلال.

وإن حضر الأجل ولم يجد معه دراهم، واتفقا على سعر الحب، أو غيره من السلع أعرض منه بموقعهما ذلك، فواسع لهما ذلك - إن شاء الله - والنيات هن المنجيات وهن المهلكات.

وقيل في رجل اشترى من رجل طعاما بمائة درهم إلى أجل. وقال له: إذا حضر الأجل فاشتر لي بالدرهم كذا وكذا. فاشترى له كما أراد، فضاع ما اشتراه له، فهذا لا ينبغي حتى يقبض دراهمه، ثم يعطيه بما اشترى له بها. وله أن يأخذ دراهمه من دينه. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الرابع عشر في الكيل والموزون والكيل والوزن

قال أبو عبد الله - رضى الله عنه - عن المكيال والميزان على من كان عليه
سلف أو دين ، حتى يوفي صاحبه .

وكذلك البائع للطعام ، عليه المكيال الميزان ، حتى يزن أو يكيل المشتري
ويدفعه إليه .

وكذلك قالوا : من اكترى جمالاً يحمل له شيئاً ، على حساب وزن البهار
بكذا وكذا درهما . فعلى المكترى القفان ، أو الميزان ، حتى يزن ، أو يكيل
ما يحمل له .

وقيل . إن كراء المكيال والوزان على البائع . وكذلك الدلال .

وقيل : الكيل على البائع ، والوزن على المشتري .

ويكره للرجل أن يكيل لنفسه ولو أمره البائع .

وفي قول الله تعالى : « فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ » دلالة على أن الكيل على البائع
ولو بأجر .

وأما صفة الكيل الشرعى قال أبو زناد عن هاشم عن بشير : في كيل الحب
يغمز غمزة رفيقة ثم يجلب عليه ، ولا ينفضه نفصاً .

وقال الربيع: سألت ابن سيرين عن السكيل. فقال: ويل للمطففين حتى ختمها ثم أعادها ثلاث مرات. قال: وسألت قيادة. فقال: إن كانت الأرض واحدة، فأحب أن يكون السكيل واحدا.

وإن اختلف الأَرْضان أو الصاعان. فلكل أرض كيلها وصاعها.

ولا يجوز لواحد اتخاذ مكيالين زائد وناقص، ليأخذ بالزائد ويعطى بالناقص. وإن كان يوفى السكيل. وكذلك الوزن. وجائز البيع على شرط كيل موصوف. وإن لم يكن في السكيل شرط معروف، فجائز على حكم كيل أهل البلد.

وإن كان المشتري غريبا، لا يعرف كيل أهل البلد، ولا أخبره البائع بكيل أهل البلد. ثم بايعة بلا غمز، جاز ذلك.

والأحسن: أن تقتفى سنة أهل البلد في السكيل الذي عليه عمل الناس، إلا أن يشارطا على غير ذلك بكيل معروف فلا بأس.

وعلى البائع أن يكيل المشتري، ويعلم البائع المشتري أنه ليس على المشتري كيل. فإن أعلمه، ورغب المشتري أن يكيل لنفسه، فجائز. والأحسن أن يكيل له البائع أو غيره.

وإذا كان للبلد مكيال معروف، ووقع البيع على كذا وكذا مكوك، فلا يكون إلا على مكيال البلد، إلا أن يكون مكيالهم فاحشا، خارجا عن العدل في المكيال والسكيل.

وإذا كان الناس لا يتعاملون إلا بالكيل المرسل بلا غمز ، فجاز إن كانت
سفة البلاد كذلك ، إذا لم يكن نقص فاحش ، في الكيل والمكيل عن صاع
النبي ﷺ ، ورضى البائع والمشتري بذلك ، بعد علمهما بذلك .

وعيار المكيل الصحيح سمعنا أنه ثلاثة أمتان إلا ثلث للئن من حب الماش .
وهو المنهج الصافي ، المتوسط في الجودة بمن نزوى - حرسها الله بالعدل . والقفيز :
أربعة مكايك . والمكوك : ست كياج . والقفيز : أربعة وعشرون كياجة .
وأما عيار الأوزان فيكون على الأوزان المعروفة . ويعاير على ميزان من
تنق به في أوزانه .

وقول : على ميزان ثقيين .

قال أبو سعيد : معى أنه لا يحمل على الناس الحكم بعيار اثنين ؛ لأن ذلك
يخرج مخرج التضيق عليهم ؛ لأن الأصل كله إنما يخرج على معنى النظر . ولا يكاد
يتساوى على معنى واحد ؛ لأنه قد يكون الثقات الذين يؤمنون على المكيل
والميزان ، إذا نظر على التساوى من موازينهم ومكاييلهم . ربما لا بد لها من
الاختلاف . ولكن إذا خرج إلى الزيادة أو النقصان من اختلاف موازينهم . أعنى
الثقات الذين يؤمنون على الموازين . فإنه يرد . وما وافق من ذلك شيئا فلا يرد .

وقال محمد بن روح - رحمه الله - : إن أصل العمل في الموازين والمكاييل
على حب الرز . وهو مختلف ربما يكون منهم الصغير والكبير . وكان من مذهبه
أن ذلك كله إنما يخرج على النظر من الأوسط من ذلك .

وقال : إن الدرهم مائة رزّة ورزّة ، وثلاثة أخماس رزّة من الحب الأوسط .
وفي رجل ، كان له على رجل عشرة أكرار طعام . واشترى هو عشرين كراً
بينه وبينه . ثم قال له : نصيبي من العشرين بالعشرة التي عليّ . فذلك مكروه حتى
يكيله ؛ لأنه يقال : لكل بيعة كيلة .

وأما في القرض ، فحائز لمن له قرض على غيره ، وكاله المقرض ، وصدقه المقرض ،
فحائز قبضه من غير كيله ثانية .

والقول في الوزن كالقول في السكيل في هذا .

وكذلك في الصرف درهم بدرهم ، أو دنانير ، فحائز في التصديق للمقترضين
إذا قالوا : إنهما وزنا لأنها لا تنقص .

وسئل موسى ابن علي - رحمه الله - عن رجل باع لرجل طعاما إلى مسدة .
فبعد ذلك علم البائع أن المدة الذي كال به البائع للرجل كان ناقصا . أخبره به من
استعاره منه أو غيره . قال : أحب أن يضع له من الثمن بقدر ما نقص من السكيل .
وعن أبي الحواري - رحمه الله - فيمن معه مكيال ، يعلم أنه يزيد الثلث عن
المسكاييل . قال : لا يجوز له أن يشتري ملاء حبا بدرهم ، حتى يعلم البائع بمعرفة
الزيادة . ولو أراه المسكاييل لم تجز رؤيته عن معرفة زبائده أو نقصانه .

وإن جاء بقدح وقال له : اشتري منك ملاء ثلاث مرات بدرهم . فإن كان
يعرف مبلغ كيل القدح فلا يجوز . وإن كان لا يعلم كم ملأه كالبايع ، فهو قريب
من بيع الجزاف . ولا يعدم من الجواز .

وقيل فيمن عليه سلف أو حق ، وأسر الذى عليه الحق غير ثقة يكيل بحق ،
من له الحق . نقول : لا يبرأ إلا أن يكيل برضى من له الحق ومشورته .
وقول : يبرأ حتى يعلم أنه أنقصه شيئاً من حقه .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - فى رجلين اتفقا على بيع حب أو طعام أو غيره ،
مما يكال مكوك بدرهم . فلا بأس أن يكيل له بالسندس ، إذا لم يكن فيه نقصان
عن المكوك .

وإن طلب المشتري أن لا يكيل له إلا بالمكوك فله ذلك .

وعن الشيخ أبي محمد عثمان بن أبي عبد الله - رحمه الله - أنه قال : أكثر
الناس عندهم المن : أربعة وعشرون كياسا . والكياس : عشرة دراهم وثلاثون درهم .
والدراهم والأمنان تختلف فى الأمصار .

ولا يجوز لمن يشتري الأوزان ، أو يأخذها من غير أن يزن بها ، أن تسكون
من عهد من اتفق الناس على صحة أوزانه . أو يكون ثقة .

وقيل : وزن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم وأربعة دنانق . والمثقال عندهم
المعروف فى الأمصار . والاتفاق عليه من الناس : أنه ستة دنانق . والدانق : أربعة
قراريط . وقراريط الفضة - من حساب البر - حبتان . وقراريط الذهب : ثلاث حبات
يكون دانق الذهب اثنتى عشرة حبة .

والمثقال : اثنتان وسبعون حبة . وحساب الفضة الدرهم : ثمانية وأربعون حبة .
والمن من حساب الذهب : مائة مثقال وستة وتسعون مثقالا .

قال المؤلف : وفي حسابنا اليوم : مائة واثنان وتسعون مثقالا . والمن من
الفضة : مائتا درهم وستون درهما . وبعض يسمى القيراط حبة .
وذكر عن بعض الفقهاء : أن الدرهم اثنان وسبعون أرزة .
والمثقال الذهب : وزنه بالفضة درهم ونصف حبة وثلثا حبة .
وقيل : الدرهم ستة عشر . وهو نصف دانق ، وثلث رزات ، وخمس رزة .
ووزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل . ووزن عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وربع درهم
وحبة ورزتان وستة أسباع رزة . والدرهم نصف الدينار وخمسه .
وكذلك دانق فضة من دانق ذهب ، هو نصفه وخمسه .
وكذلك قيراط الفضة من قيراط الذهب . كل واحد من فضة ، وهو نصف
وزن الذهب وخمسه . والوقية وزن عشرة دراهم وأربعة دوانق .
وأما على الصبغة فوزن عشرة دراهم وأربعة دوانق وقيراط ورزة وسبع رزة .
وبأوزان الذهب وزن سبعة مثاقيل ونصف .
والمن بأوزان الدرهم وزن مائتي درهم وسبعة وخمسين درهما وثمان وثلاث رزة
وثلاثة أسباع رزة . وهو سبع الدرهم . فهذا ما وجدته في كتاب : « بيان الشرع »
مقيدا عن الشيخ الفقيه عثمان بن موسى بن محمد بن عثمان .
والرطل : نصف المن والكر : ألف ومائتا مكوك .
قال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل أمر رجلا أن يرفع ميزانه ، فرفعه فطرح
الامر فيه درهما . فقام الآخر يزنها ، إنه يكون وزنا بغير إذنه :

قيل له : فإن تلفت الدراهم هل يضمن الوازن ؟

قال : لا ضمان عليه .

ومن ادعى على آخر كراء مكيال أو ميزان ، فلا يمين على المدعى عليه ، إذا طلب منه المدعى اليمين ؛ لأنه لو أقر له بدعواه ، لم يثبت عليه شيء ؛ لأن أجرة المكيال والميزان لا تجوز .

وأما اختلاف المكيال والموازين . فلا نعلم حده في جواز الأخذ به ، إلا على ما يتعارف الناس . وزيادة ذلك ونقصانه ، على ما تعلمثن به القلوب ، ما لم تكن زيادة فاحشة أو نقصان فاحش .

وكذلك في مقاضاة الدرهم . فقول : يلزم المبرأة في الزيادة والنقصان .

وقول : لا يلزم . إلا أن يكون شيء لا يتعارف في الدراهم المتقاضاة . ويكون إما ناقصا نقصا فاحشا ، أو زائدا زيادة كثيرة . فعند ذلك يكون على المتقاضى طلب الحل في النقصان . وعلى المتقاضى طلب الحل في الزيادة .

وإذا اختلف الطالب والمطلوب في قبض الحق ، فيكون قبضه عند من يحكم بينهما . وعلى المطلوب إحضار الحق إلى موضع الحاكم . وعليه أيضا إحضار الميزان — في قول أبي الخوارى — رحمه الله .

ولا يجوز لأحد أن يزن بأوزان لا يعلم صحتها إلا ما جرت به العادة ، من استعمال الناس وتراضيتهم على ذلك الوزن ، في ذلك الموضع والرجحان الذي يستعمل في وزن القطن والتمر والسمن وأشباه ذلك ، لا يجوز في الحكم . وجائز عند سكون النفس وطيبة القلوب ، ما لم يكن متفاحشا .

ومن اشترى أوزانا أو مكيالا من عند غير ثقة ، فلا يجوز له استعمال ذلك ، حتى يعلم صحته ، إلا أن يكون الذى يبيع الأوزان متعارفاً عند الجميع : أن أوزانه التى يبيعها لا تزيد ولا تنقص عن أوزان أهل البلد التى يتعاملون بها . فيجوز أن يبيع بها ويشترى .

ومن حسب لقوم حسابا وغلط فيه ، فإنه يعرف الذين حسب لهم أنه غلط . وينجزى ذلك . ولا ضمان عليه — إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس عشر

في العيب في الصرف

قال أبو المؤثر : ذكر لنا أن همر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : من باع دنائير بدراهم أو ذهباً بفضة ، فلا يكون بينهما مقدار حلب شاة حتى يسلم إليه . قال : وقد روى عن همر^(١) أنه قال : إذا بعث دنائير بدراهم ، فلا يكن بينهما حائط ، حتى توفي وتستوفي .

وسئل أبو سفيان عن رجل صرف من رجل دراهم بدنانير ، فوجد في الدراهم رديئة . قال : كان أصحابنا يرون أن لا بأس أن يبدلها له . وإن لم يبدلها ، انتقض من الصرف بقدر ما زاف .

وقول : يفسد الصرف كله ، ويترادان .

ولا بأس على من عليه دراهم ، فيقتضى بها دنائير بالصرف ، أو عليه دنائير ، فيقتضى دراهم بالصرف ، إذا تراضيا بذلك .

وعن أبي المؤثر في رجل باع لرجل دينسارا بثلاثين درهما إلى أجل مسمى . ثم قبض الدراهم . ثم أراد التوبة جميعاً . وقد غاب كل واحد منهما عن صاحبه . وقد نقصت قيمة الدنانير أو زادت . فإن على كل واحد منهما التوبة ، ورد ما كان في يده على الآخر .

وإن لم يقدر على صاحبه ، استوفى مما في يده قيمة ماله ، ورد الفضل على من يقوم بأمر الغائب .

(١) أخرج معناه الربيع والبخاري والترمذي ، مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن كان الفضل له على ما دفع إلى صاحبه ، لم أر له أن يرد من مال الغائب أكثر مما أخذ، ويسعوفى مما فى يده برأى عدلين من المسلمين يقو، إن الذى فى يده ويستوفى منه .

فإن لم يجسد أحداً من العدول ، اشترى لنفسه مما فى يده مثل ما كان له . واستوفى . ورد الفضل إلى من يقوم بأمر الغائب .

وقول : إنه ليس له فى الربا إلا مثل ماله ، لا غير ذلك من العروض .

وإن كان ما أخذ مثل ما أعطى وغاب عنه صاحبه ، حيث لا يصلون إليه إلا بمشقة ، فيجائز له أن يقاصص ماله بما عليه .

وإن كانا حاضرين ، وأراد أحدهما التوبة ، وانقنع الآخر أن يرد ما فى يده ويأخذ ما سلم ، ولم يقدر من يريد التوبة على بيعة أو حاكم يفصله منه فإنه يأخذ منه مقدار حقه مما فى يده ، يشتره لنفسه ، ويرد الفضل على صاحبه ، ويعلم أنه قد استوفى منه ما قبله له من الحق .

وقيل فى رجل ، أراد أن يبيع لرجل فضة ، ولم يحضر معه دراهم . فدفن إليه الفضة ، وجعل يقترض منه الدراهم شيئاً شيئاً ، حتى صار معه قدر قيمة الفضة . ثم تبايعا على الفضة بما صار إليه من الدراهم ، فهذا واسع لهما - إن شاء الله . والمبايعة ثابتة إذا عرف كل واحد منهما وزن الذى عنده

وإن كانت الفضة بعد قائمة غير مستهلكة ، أحببت إحضارها ، وتجديد المبايعة لها بما صار إليه من الدراهم .

وإن باع رجل لرجل حلينا مصبوغا بدراهم ، إلى أجل فحل الأجل ، وقبض البائع الدراهم . ثم عرفا فساد ذلك ، وتابا إلى الله . ورد الذي معه الحل إلى صاحبه ، وطلب دراهمه ، وقد نقصت قيمة الحل ، فليس لصاحب الحل إلا حليته ، إذا كان قائم العين ، ولم يخله شيء من تغيير ، بكسر أو نقصان وزن ، أو إخلال استعمال .

وإن نقصه شيء من سبب المشتري ، فعليه رده ، ورد ما نقصه من استعماله . وإن كان نقصانه من أجل الغلاء والرخس في القيمة ، فليس له إلا حليته . وأما مبادلة الدراهم بعضها ببعض ، يدا بيد فجائز ، ولو كان بعضها أثقل من بعض أو أفضل . ومن كان عليه درهم صحيح ، فجائز أن يعطى به درهما مكسورا ودافعا بالصرف ، إذا أحضر أحد النوعين بالآخر الذي عليه . ومن كان معه دراهم فيها صفر ، منها ما يؤخذ منها ، ومنها ما لا يؤخذ . فجاء بها إلى رجل وصارفه بها ، وهو يعلم أن فيها ذلك الردي . فلماذا علم البائع والمشتري بذلك ، فهو جائز .

وإن تصارفا دراهم بدنانير أو ذهباً بفضة ، هذا بهذا في مقام واحد . وكان في أحد الفقهاء شيء فاسد ، خارج من معنى النقد . فقيل في ذلك باختلاف . قول : إن الصرف فاسد كله ؛ لأجل ما دخله من النقد الفاسد ، ولو قل .

وقول : يتم الصرف إذا كان الفاسد أقل من الربع ، ويكونان شريكين في الصرف .

وقول : إذا كان الفاسد أقل من النصف تم الصرف . ويكونان شريكين في النصف بقدر الفاسد .

وقول : يتم الصرف ما لم يكن الفاسد أكثر من النصف فإذا كان أكثر من النصف بطل كله . ويرجعان يتصارفان .

وقول : لو كان أكثر من النصف فهو تام . ويكون شريكه بقدر الفاسد فيما قيل .

ومن كان له حصة في دينار ، أو حلي أو شيء من الفضة أو الذهب ، فلا يجوز له بيعها بالصرف إلا على شريكه ، أو يبيع هو وشركاؤه معا يدا بيد .

وأما إن اشترى حصته بالصرف من ذلك ، لم يجوز .

وبيع الذهب والفضة بالطعام لا يجوز بفقد ولا نسيئة ؛ لأن الذهب والفضة أثمان الأشياء . وليس الأشياء هي ثمن الذهب والفضة . وتقول : بعت هذا جرى الحب بدينار . ولا تقول : بعت الدينار بهذا الحب .

والصرف الصحيح : هو أن يدفع الرجل للرجل الدينار ، ويوزن له الآخر الدراهم يدأ بيد ؛ بعد معرفتهما بالدينار والدراهم . ولا يجوز الخيار في الصرف ولو ساعة .

وكذلك السلف لا يجوز فيه الخيار . وبيع صوغ الذهب والدنانير جزأفا بدراهم موزونة معلومة جائز ، إذا علم المتبايعان ما تبايعا عليه .

ولا بأس أن يقتضى من له دنانير عنها دراهم ، بقيمة ذلك اليوم .
وكذلك من له دراهم أن يقتضى عنها دنانير ، بصرف ذلك اليوم ، فى بعض
القوم .

ولا بأس فى صرف الدراهم بالفلوس نظيرة ، على قول من يرى الفلوس من
العروض .

، على قول من يجعل الفلوس من النقود ، فلا يميز ذلك ، إلا يداً بيد .
ومن باع ذهباً . وشرط أنه ذهب زنجى ، فظاهر غيرها شرط ، فالبيع منتقض .
وإن ادعى أحدهما الشرط بخلاف اللون ، فالبيع ثابت ، والشرط باطل ،
إلا أن يصح ذلك .

وقول : لا يثبت . والقول الأول أكثر .

ومن اشترى مثقال ذهب بعشرة دراهم ، فأعطاه خمسة دراهم ، ودفع له طعاماً
بخمسة ، فهذا لا يجوز فى الصرف . إلا أن يكون من طريق المبادلة والجميع حاضر .
أو يكون لكل صنف ثمن معلوم .

والقول فى الصرف كثير . وهذا ما اختصرناه منه . وسيأتى منه شئ . فى باب
النقود . إن شاء الله تعالى .

القول السادس عشر

في بيع الأصول

قال أبو الحواري ، في رجل باع لرجل مالا ، في بلد غير بلده ، وحدّه له بالصفة . فإن كان المشتري عارفاً بذلك المال ، جاز ذلك البيع . وإن لم يكن عارفاً بذلك المال . ثم نقض ، كان له النقص ما تقاررا على البيع . وكذلك البائع إن كان عارفاً بما يباع . وإلا كان له النقص . ويجوز بيع الأصول بالنقود ، وبالعروض ، وبالطعام ، والحيوان يداً بيد وبسيئة .

وإن جاء رجل إلى رجل وقال له : إن فلانا أمرني ببيع ماله الفلاني . وكان عارفاً بذلك ، أو غير عارف . ففي ذلك اختلاف . بعض أجاز ذلك . وبعض لم يجزه . ومن اشترى قطعة . واستغلها ما شاء الله من السنين ، ولم يكن أدى الثمن ، وهو قادر على الوفاء . فقال له البائع : أعطني دراهمي فقال له : إن شئت فأنظرنني ، وإن شئت فخذ قطعتك . ما هذا البائع قدّمته ، وطلب الغلة التي أخذها المشتري فقيل : إن الغلة للمشتري . وهو آثم في طلبه ، وهو قادر على الوفاء . وعليه العقوبة . والندم والاستغفار من مخالفته نهى^(١) رسول الله ﷺ . معطل المورس ظلم .

(١) أخرجه الشيخان والأربعة عن أبي هريرة . ولفظه : معطل الغني . وفي الريبع ابن حبيب : إلزام الفقير حرام .

قال أبو سعيد : إن كل من كان في يده شيء وباعه ، ولا يعلم المشتري فيه لأحد حجة ، إنه يجوز له ذلك الشراء وهو أولى في الحكم . ولو كان مجوسيا . وقال في رجلين يقفزان في شيء ، وهو في يد أحدهما : إنه يجوز أن يشتري من الذي في يده .

وقال بشير بن محمد بن محبوب عن عزان بن الصقر - رحمه الله - في الرجل ، يبيع الأصل من المال ، لرجل آخر . والمشتري لا يعلم أن ذلك المال للبائع . فقال ابن الصقر : لا يشتري منه حتى يكون في يده ذلك المال . وقال بشير والفضل بن الحواري : إن له أن يشتري منه ؛ لأنه إذا باعه يصير ذا يد فيه .

وإن ادعى الوكالة فيه ، جاز له ذلك ولو كان لغيره ، إذا كان ثقة .

وقول : لا يجوز له ؛ لأنه مدع للوكالة ، ثقة كان أو غير ثقة .

وقول : لا يجوز غير الثقة . ويجوز الثقة .

وقول : لا يجوز ادعاء الوكالة في بيع الأصول إلا بالصحة .

وكذلك في قبض الثمن . وأما في العروض ، فجائز الشراء منه ولو أقر به لغيره .

ويجوز أيضا دفع الثمن إليه ، ولم يذكر ثقة من غير ثقة .

وقيل في رجل ، كان في ماله حقرة ، اشتراها من رجل ثم أخبر أنها للفقراء .

وفي الشهرة عند أكثر الناس للفقراء . فإذا لم تعلم أنها للفقراء كما شهر ، إنها للبائع ،

أو يصح بيئته عدل ، أو إقرار من البائع للفقراء . فلا بأس عليه في ذلك . ويجوز له

شرؤها والانتفاع بها ، حتى يصح غير ذلك في الحكم .

فصل

وقيل : القبض في بيع الأصول : هو إدخال عامل وإخراج الأول والوكالة في حوز المال والتصرف فيه على سبيل ما يكون من المرنين والمعطى ، من القبض والحوز والحدث في المبيع ، بما لا يجوز لغير المالك له من التصرف . وهكذا يوجد عن أبي سعيد - رحمه الله .

وقول : إن واجبة البيع في الأصول تقوم مقام القبض . وأما ما فعل فيه ، وهو مباح له في تعارف الناس ، فلا يكون ذلك قبضا .

وإذا وجد الرجل ، ناديا ينادى على شئ من الأصول لأيتام ، فلا يحب له أن يشتري منها شيئا ، حتى يعلم أنه ينادى بأمر وصى الأيتام ، أو أمر الحاكم العدل . فإذا علم ذلك جاز له الشراء ، وتسليم الثمن إلى الوصى والحاكم ، ما لم تظهر منهما له خيانة . والله أعلم .

فصل

وإذا تباع المتبايعان قطعة مال ، وأقرا بمعرفتها ومعرفة حدودها وحقوقها ، ثبت عليهما ذلك البيع ، ولو لم يحضرا القطعة ويحدها ولو لم يقولوا عند إقرارهما بمعرفة حدودها .

وإن تباعا على القطعة . وقالا : إن حدها من شرق ينتهى إلى كذا . وحدها من غرب إلى كذا . وحدها من نعلش ينتهى إلى كذا . وحدها من سهيل إلى كذا . وكتبنا بذلك صكنا بينهما . فإن نقض البيع أحدهما على هذه الصفة فهو ناقض حتى يقرأ بمعرفتها ومعرفة حدودها وحقوقها . فإذا أقرأ بهذا ، فلا نقض لأحدهما بالجمالة .

وإن وقع البيع على ثلث قطعة أورد بها أو أقل أو أكثر . ثم وجد المشتري في الأرض كنزا من دراهم أو ذهب . فقيل : إنه لا للبائع ولا المشتري ، إلا أن يكون من كنوز الجاهلية ، فهو لمن أصابه منهما أو غيرهما . وفيه الخس .

وقيل في رجل باع مالا من أعلى ماله . والساقية تمر على المشتري . وللبائع فيما باع له . ولم يشترط مسقى للشرب أنه قال من نال : إنه ليس للبائع على المشتري مسقى . وهو قول أبي الخوارى ، فيما روى .

وقال من قال : إن ذلك له . وعلى المشتري أن يسقى من حيث كان يسقى .

فصل

وكره بعض المسلمين شراء أرض المشركين وعقارهم . لأن على أرضهم الخراج للمسلمين ، لأن المسلم إذا اشترى لم يكن عليه خراج . وعليه العشر . وهو الزكاة . وأجاز بعض البيوع . وإنما كره ، من ذلك ما كان أصله في أيدي المشركين .

وأما ما اشتراه المشركون من أرض المسلمين . ثم اشتراه هذا المسلم من هذا المشرك ، فلا بأس به . ولا كراهية فيه .

واختلفوا في شراء المشركين من أرض المسلمين . فبعض قال : لا يجوز لأجل الزكاة ؛ لأن أهل الشرك لازكاة عليهم . وبعض أجاز البيع ، وأوجب فيه الزكاة على الأصل . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع عشر في بيع الأرض

وقيل في رجل باع لرجل أرضا، وعرف بعتها، على أن الرمح بكذا وكذا .
ولم يعرفا كم قدر الرمح، ولا كم فيها من رمح . ثم أراد أحدهما ، نقض لجهله
بقياسها .

والذي يخرج من القول في ذلك : أنه إذا عرفها ، وعرف حدودها ، وعرف
الرمح الذي به شرط البيع ، ولم يحهل إلا بقياسها من قلة أو كثرة . فإنه يخرج
في ذلك اختلاف ، في إتمام ذلك ونقضه . والنقض أولى .

وقيل في رجل ، باع لرجل أرضا . وقد كانت تشرب من بئر البائع ، أنه
لا يثبت على البائع شربها ، إذا لم يشترط عند البيع لها شربا . ولا يحكم على البائع
لها شرب بالثمن

ومن باع أرضا فيها نخلة ، أو نخلات ، أو شيء من الأشجار ذوات السرق .
واستثناهما ولم يستثن لها شيئا من الأرض ، وطلب أن يخرج لها صلاحا وساقية .
واحتج صاحب الأرض : أنه قد بايع هذه الأرض بجميع ما استحققت ، ولم يشترط
للنخل والشجر صلاحا ، فالبيع منقضى . ويرد كإحدى مناهما على صاحبه ما أخذ
منه ، إلا أن يتفقا على شيء ، فذلك إليهما .

وإن باع صاحب النخل أو الشجر ، نخلة أو شجرة لآخر ، قبل أن يطلب .

وطلب المشتري أن يخرج لهذه النخلة صلاحا في أرض هذا ، أو ساقية أو أجيلا ،
فهذا بيع مجهول . وينتقض البيع الآخر ، ويرد النخل إلى أصحابها .

وإن طلب صاحب النخل صلاحها ، بعد أن باعها لغيره ، ولم يكن طلب ذلك
من قبل ، ثم البيع الأول ، ولم يكن للنخلة صلاح ، إذا كان قد استثنىها ، ولم
يشترط لها صلاحا ولا ساقية ، فليس للمشتري الآخر صلاح على المشتري الأول .
فإن شاء المشتري الأخير تمسك بنخله . وإن شاء ردها على من باعها له .

وعن أبي علي - رحمه الله - إلى سعيد بن مبشر : وذكرت أن رجلا اشترى
أرضا من آخر ، عمارا أو غير عمار . ثم مات المشتري والبائع ، وتنازع أولادهما
في العمار وغير العمار . فإن كان ذلك صكا كتب فيه الشهود . فما سمي في الكتاب
من الأرض ، وشهد به الشهود ، فهو المشتري .

وإن لم يكن صك ولا شهود ، فما عمر المشتري على البائع ، فهو له . وما لم يعمر
عليه من الأرض ، فليس له بيع . وعلى ورثة المشتري البيعة : أن الأرض من بيع
أبيهم .

فإن عجزوا عن البيعة ، فعلى ورثة البائع البين : ما علمنا أن الأرض من بيع
أبيكم . فإن حلفوا فانخراب لصاحب الأرض

وقال بعض : إن الخراب لا للبائع ولا للمشتري ، إلا أن يكون هذا الخراب
كان به محوطة ، والبائع يدعيه ، فهو له ، حتى يصح أنه باعه .

وقيل : إن موسى بن علي كان يقضي بالخراب لمن استحق الأرض وغيره
وقف عنه . وقال : يترك بحاله .

وقيل في رجل، ادعى أرضاً خراباً أنها له، وليس فيها أثر هجارة، ولا يدعيها أحد غيره، وهو ثقة أو غير ثقة. فقيل: جائز أن تشتري منه تلك الأرض، وما فيها، إذا لم يعلم أنها لغيره، ولا يدعيها أحد غيره.

فصل

قال سعيد بن قيس، في رجل أجر أرضه رجلاً، ثم باعها، وهي في يد المستأجر فالبيع غير ثابت؛ لأن القبض يعتمد على المشتري.

وقيل: إذا كان المشتري عالماً بمدة القعدة، فلا نقض فيه. وإن كان عالماً بالقعدة، ولم يكن عالماً بالمدة، فله النقص.

وإن كان المشتري للأرض المقتعد، فالبيع والإجارة جائزان، لأن الأرض في يد المشتري غير ممنوع من قبضها.

وقيل: إن باع صاحب الأرض أرضه، وهي في يد المقتعد، وتباعد البائع والمشتري على البيع، ولم يقضاه أو أحدهما. فالبيع تام. والزرع لمن زرعه، حتى يحصد الثمرة والأجرة من البائع والمشتري، على حساب الأشهر، من يوم زرع الزرع إلى يوم البيع للبائع ومن يوم البيع إلى الحصاد للمشتري، إذا لم يكن بينهما شرط في الأجرة.

وإن كان بينهما شرط، فالمسلمون على شروطهم. والله أعلم. وبه التوفيق.

فصل

في بيع الأرض المزروعة

قال أبو الحسن ، في رجل باع لرجل أرضا فيها زراعة . ولم يشترطها البائع ولا المشتري ، فادعاهما كل واحد منهما لنفسه . وطلبها وتقاررا : أنه لم يقع منهما شرط في الزراعة

قال : إن كانت الزراعة مدركة ، فهي للبائع حتى يشترطها المشتري .
وإن كانت غير مدركة ، فهي للمشتري حتى يشترطها البائع .

وإن ادعى أحدهما أنه شرطها لنفسه عند البيع ، وأنكر الآخر ، فالحكم يجري بينهما على ما وصفنا ، إن كانت الثمرة مدركة ، فعلى المشتري البيعة : أنه شرطها على البائع .

فإن صحت له بيعة . وإلا فله اليمين على البائع : أنه ما شرطها له .

وإن كانت الزراعة غير مدركة ، فبخلاف ذلك .

قال أبو المؤثر : إذا اشتراها والزرع أخضر ، والحب لم ينضج فهو للمشتري .
وقيل في رجل باع لرجل أرضا . وكان المشتري يزرعها ويعملها ، ويؤدى عنها إلى صاحبها . ثم قال : لم يطفنى على حدودها .

فقال البائع : نعم لم أطفك على حدودها . ولكنك قد كنت بها عارفا .
فإذا عرف حدودها ، فقد جاز البيع ولو لم يطفه عليها .

وكذلك البائع إذا قال : لم يعرفها . ولم أعرف ما بعت . وقد كان يزرع الأرض ويستغلها ، لم يقبل منه ذلك

ومن باع أرضا ، فيها قطن . فعلى قول من يقول : إن القطن من الزراعة ، أنه إذا أدرك القطن ، أو أدرك أكثره ، فهو للبائع حتى يشترطه المشتري . وإن لم يدرك أكثره ، فهو للمشتري حتى يشترطه البائع .

وعلى قول من يقول : إن القطن من الأشجار غير الزراعة . وإنما يقع عليه اسم الغرس . فإذا صار من ذوات السوق ، وحمل ساقه ، كان للبائع حتى يشترطه المشتري .

وإن لم يكن من ذوات السوق ، فهو للمشتري حتى يشترطه البائع .

وأكثر القول معنى : أن القطن من الزراعات ؛ لأنه شبيهه معنى بالزراعات أكثر من الأشجار في أغلب الأحوال .

وقيل : إن المقش للبائع ، والبسر للمشتري .

وقيل : إن كان المقش أكثر من البسر ، فهو للبائع كله . وإن كان البسر أكثر فالبسر للمشتري . والمقش للبائع .

ومن باع أرضا ، فيها حرث ، قد صار بحمد ، إن ترك بغير سقى بلغ .

وكذلك كل صرم ، كان في نخل ، تقاضاه رجل من رجل . وهو قد بلغ ونضج ، فهو للبائع . وكذلك الشجر .

— ٩٦ —

ومن اشترى أرضاً . وفيها زراعة موز أو غيره ، فإن المشتري بالخيار . إن شاء صبر على البائع ، إلى أن يحصد ثمرة . وإن شاء استرجع ثمنه .
وأما البقول . نحوها ، إذا كانت في أرض وبيعت ، فإنها تبع للأرض ما لم تدرك .

وكذلك القن وشبهه، إذا لم يكن شرط . وإن كان في ذلك شرط ، فالمسلمون على شروطهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن عشر

في بيع الأرض إذا كان فيها نخل أو شجر أو غيره
وفي دعوى الجهالة في ذلك

وعن أبي علي ، في رجل باع أرضا فيها شجر ، مثل الخلف والأسل . والاتفاق
بينهما من حد إلى حد . ثم أحرقها المشتري . فلما ظهرت الأرض ، احتجج البائع :
أني بعته شيئا مغطى ، لم أحط به علما . فلا رجعة بهذا للبائع .

وكذلك إذا باعه أرضا معمورة تزرع . ومعها خراب فيه حجارة . وقد
بايعه من حد إلى حد من العمارة والخراب ، فعمرها ذلك المشتري . وأخرج من
ذلك الخراب مثل العمارة . فلا حجة للبائع بهذا المنتقض ؛ لأن الناس يعمرون
ويصلحون بعد الشراء .

وفي رجل باع لرجل مائة حفرة ، من أرض قد عرفاها ، وعرفا كم لكل
حفرة من الأرض من الذرع . وقبض البائع الثمن ، ولم يقبض المشتري الأرض .
فقال : إن البيع غير تام ؛ لأننا مجهول ، لأن الذرع يختلف .

وإن اتفقا على ذراع فلان ، فلا يثبت أيضا ؛ لأن فلانا يموت .

وأما إن تعاكما عليه تم .

وعن هاشم بن غيلان - رحمه الله - في رجل باع لرجل أرضا ، وأشهد على ذلك . ثم أكل البائع الأرض ، حتى مات ، ثم طلبها المشتري ، وأحضر البيعة بالشراء . قال : سمعنا أن كل بيع لم يقبض وهو في يد البائع يأكله ، فليس ذلك ببيع .

وعن محمد بن جعفر : في رجل اشترى من رجل أرضا ، فوجد لها ملحاة أو سبخة . ولا ماء لها . هل يكون ذلك مما يرد به البيع . فلا أرى ذلك مما يرد به البيع ، إذا عرفها بمحدودها .

ومن جواب العلاء بن أبي حذيفة إلى هاشم بن الجهم - في رجل ، باع لرجل أرضا ونحلا ، فأدرك المشتري بعضها . فقال البائع : على لك ما أخذت منك . فقال المشتري : لا . إما أتم لي بيعي كله . أو أردد لي دراهمي كلها .

قال : إن كان البيع جملة واحدة ، فالمشتري بالخيار ، إذ قد أدرك في بعضه . وإن شاء رد البيع . وإن شاء . قبل دراهمه ، من الذي أدرك فيه .

وإن كان البيع متفرقا بثمن معروف ، فأدرك في بعضه ، لم يفسد الباقي .

وقيل : ليس ذلك للمشتري . وإنما له شروى ما أدرك فيه أو ثمنه ، إلا أن يكون أدرك في جملة المال ، أو بطريق ، أو بساقية ، يكون على جملة المال ضرر . فإن له الخيار في ذلك .

وقال أبو زياد ، في رجل اشترى مالا من رجل ، قطعا متفرقة ، فأخذ منه شي . بالشفعة . فأراد المشتري أن يرد بقية ما اشترى من المال على البائع ، فكره البائع أن يأخذه . فقال : ليس للمشتري أن يرده وهو واجب عليه بقيمته من جملة المال . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وأما إذا استحق من المال شيء بغير الشفعة ، ففي ذلك الاختلاف .
قول : إن له أن يرد المال .

وقول : ليس له ذلك . وعليه بقية المال بالقيمة من الثمرة . ويلحق المشتري المباح بقيمة ما أدركه ، إلا أن يدرك في المال ساقية ، أو طريقا ، فيكون ذلك عيبا في سائر المال الذي فيه الطريق أو الساقية .

وفي رجل باع أرضا له ، وهو لا يعرف حدودها . والمشتري يعرف حدودها . فإذا جهل البائع والمشتري حدودها ، فهي جهالة ، ينتقض بها البيع من الجاهل منهما .

واختلفوا في ذلك . فقيل : النقص للجاهل ولا نقض الآخر .

وقيل : إذا ثبت للجاهل النقص ، كان للمارف من النقص ما للجاهل منهما . وإن كانت لرجل أرض داخلية في أرض جاره . والنقص عليهما حدود هذه الأرض ، ولا يعرفان جميعا حدودها ولا سقيها . فقيل : يجوز أن يبيع له كل أرض داخلية في أرض فلان ، إذا طابا بذلك نفسا .

وأما في الحكم فلا يثبت ذلك عندي ، إذا تعاقضا ، حتى يكونا عارفين بذلك جميعا .

وإن نسب له . وقال : وحدها أرض فلان وهما لا يعرفان الحد ، فهذا أيضا مجهول وقد مضى القول في بيع المجهول .

وإن بايعه كل أرض له في هذه الأرض ، ولم ينقضا على بعضهما البعض . فمضى
أنهما إذا كانا جاهلين بما تباعا ، أو في شيء من حدوده ، فهو بيع مجهول . وقد
مضى القول في هذا

وأما الهبة في المجهول ، فإن تناميا عليها فأرجو أن يسع . وإن رجع الواهب ،
كان له الرجعة بالجهالة .

ومن باع لرجل قطعة من أرضه ، ولم يشترط لها مسقى . وكان في الأول
الأرض كلها تشرب من موضع . فعلى البائع أن يسلم للمشتري مسقى إلى أرضه ،
على ما كانت تشرب في الأول .

وإن اختلفا في نقص هذا البيع اختلفا .

قول : يثبت البيع ، ويثبت المسقى على ما كان في الأول .

وقول : ينقص البيع إذا اختلفا .

وفي رجل باع لرجل بستانا في منزله . وكان البائع يدخل في هذا البستان
إلى منزله هل له أن يقطع تلك الطريق ، ويخرج له طريقا إلى طريق جائز ، وإلى
موضع ليس فيه ضرر على المشتري ؟

قال : معنى أن له ذلك ، ما لم يكن على المشتري في ذلك مضرة . فإن كان على
المشتري في ذلك مضرة ، كان فيه الاختلاف .

قول : إن ذلك للمشتري على البائع : أن يخرج له طريقا إلى ماله .

وقول : إنه يقال للبائع : إن شئت فأتى البيع وأخرج له طريقا إلى ماله . وإلا فانقض البيع . ويقال للمشتري : إن شئت فارض ؛ لبيع ، على صرف هذه الطريق عنك وإن شئت فانقض البيع ويجبران على ذلك ، إذا كان في ذلك مضرة .

وقيل في رجل ، له قطعة أرض ، باع لرجل نصفها من آخر مستقاه . ولم يشترطها بحقوقها ولا مجرى مائها فإذا ثبت البيع ثبت الطريق والمسقى للأرض ، على ما كانت عليه مع البائع . وليس عليه ضرر في ذلك ، إذا أخرج المسقى والطريق ، حيث من ماله بلا ضرر على المشتري .

وقيل : إذا لم يشترط ذلك لم يثبت على البائع . وإذا أراد المشتري نقض ذلك ، كان له النقص .

قال أبو عبد الله ، في رجل باع لرجل نخلة من ماله ، وسط قطعة أرض له وكانت النخل تشرب من ساقية قائمة في القطعة ، وأراد البائع أن يقطع عنها الساقية والطريق وقال : إنما بعت لك هذه النخلة ؛ ولم تشترط على ساقية ولا طريقا إليها .

وقال : ليس له ذلك ولو لم يشترط . قال : وتشرب النخلة من حيث كانت تشرب من ماله ، إلى أن باعها . ويسلك إليها من موضع المسقى .

ومن اشترى أرضا ، فوجد فيها معدنا ، لم يعلم به البائع ولا المشتري . فإن كان المعدن غير ظاهر . وإنما عرفه من يعرف المعادن ، فالبيع تام . وإن كان ظاهرا محفورا ،

فالبائع منتهض . وإن كان المشتري قد علم به ، ولم يعلم البائع . فقد خان ولا يحل له ذلك . فالبائع فاسد .

وإن كان كنزا جاهلياً ، فهو لمن وجده . وإن كان إسلامياً وكان في دار ، فهو لمشتريها .

والسكنز لقطة لا للبائع ولا للمشتري ، إلا من يثبت له بأمر صحيح

ومن باع أرضاً ، أو أوصى بها لغيره . وفي الأرض نخل ، أو شيء من الشجر مثل السدر أو غيره . فإنما يقع البيع أو الوصية على الأرض وحدها ، حتى يقول : وبما فيها .

وإن قال : قد بعته ، أو أوصيتها بهذه القطعة ، فإنها تثبت له بما فيها ، من نخل أو شجر ولو لم يقل : وبما فيها .

وكذلك البستان قائماً ، يثبت بما فيه ، من نخل وشجر ، وأثبت ذلك أن يقول : بما فيه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع عشر في بيع النخل والصرم والشجر

يروى ^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : أيما امرئ أبر نخلًا . ثم باع أصلها .
فللذي أبر ثمر النخل ، إلا أن يشترطها المبتاع .
وقيل : هي للمشتري ما لم تدرك .
والإبار : هو التلقيح والتثبيت .

ومن اشترى من رجل نخلًا ، قد بلغت ثمرتها ، الصرام بتعمر ودراهم . فإن
كان اشترى أصل النخل بثمرتها بدأ بيده ، فلا بأس بذلك .
وأما النخل التي في أصلها الشجر ، مثل الرمان والأترنج ، وما يشبه ذلك .
فباع صاحب النخل النخل ، ولم يشترط عند البيع الشجر للمشتري ، إن يكون
الشجر ؟

قال : يكون الشجر للبائع ، حتى يشترطه المشتري .

ومن باع نخلًا ، واشترط الصرم الذي بها فإن كان الصرم غير مدرك ، فالبيع
فاسد .

وقيل في رجل ، كان له قطعة نخل ، فيها نحو مائة نخلة ، اتبعت النخل حتى

(١) أخرجه الربيع عن أبي سعيد الخدري . ورواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه . كلهم من حديث عبد الله بن عمر .

— ١٠٤ —

بقي من القطعة عشر نخلات . ثم إن الرجل احتاج إلى بيع النخلات ، فباعهن من رجل ، فأراد المشتري أن يعمر الأرض فقال البائع : إنما بعثك النخل ، فهذا بيع ضعيف ، حتى يبيع شيئا محدوداً من الأرض

وقيل : إن بيع النخل جائز . وتقاس النخل دون القرين .

وقيل : تقاس القرين والنخل إذا صحت .

ومن باع من مال امرأته نخلة ، وهي عالة بالبيع ، ولم تفسك ولم تغير والمشتري يأكل ثمرة النخلة ، ويزرع أصلها ويفسكه . وهي عالة فلم تغير . ولم تفسك قال : لها نخلتها . وعليها يمين : ما رضيت بالبيع ولا أمضته .

وقيل في رجل ، اشترى من رجل نخلا محدودة . فلما قبضها المشتري ، أقر البائع : أن في هذا النخل شيئاً من الصوافي ، ولم يبعه له . وادعى المشتري أنه اشترى منه الجميع . فقول : البائع أولى وعلى المشتري البيعة : أنه باع عليه ما أنكره ، وأقر به للصافية .

فإن لم يصح للمشتري بيعة أن البائع باعها عليه ، فلا حجة للمشتري ، ولا للبائع فيما أقر به البائع للصافية . وحكمه للصافية كما أقر البائع .

وقيل في رجل اشترى من رجل نخلة بثمن معروف إلى أجل . فلما حل الأجل قال للمشتري للبائع : خذ ثمرة النخل ، وتأخر نبي ، فهذا لا يجوز ولا يحل .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - في رجل اشترى نخلا ، فيها ثمرة قد أدركت ، وعرفت بألوانها ، فهي للبائع .

فإن طلب المشتري أن يقطعها البائع عن نخله . فليس له ذلك . وكذلك جاء الأثر .

وإن كان في الفخل صرم عند البيع ، ولم يكن فيه شرط بينهما ، فهو مثل الزرع والثمرة فإن كان قد نضج فهو للبائع . وإن كان صغيرا لم يدرك القلع ، فهو للمشتري . وإن اختلفا فيه من بعد ما نضج . فقال المشتري : كان البيع قبل أن يبلغ . وقال البائع : كان بالغاً فهو على ما هو عليه في وقت اختلافهما ، حتى يصح أنه كان يرم البيع غير مدرك .

ورجل عليه دين لرجل ، فعرض له بدينه قطعة من وسط ماله ، ولم يشترط عليه طريقاً ، فعمله طريق بلائمين .

ومن أقر لآخر بنخلة ، أو غيرها من الأشجار . وزعم أنها وقية ، فإنها وأصلها للمقر لها ، إلا أن يكون مع الذي أقر بها ، وادعى أنها وقية - بينة على دعواه . وإلا فله أصلها وما حدث من أغصانها المسقط ثمرتها .

وقال أبو سعيد : كل من باع نخلاً أو وهبها أو أرفدها أو أعطاهما أو أقر بها لغيره . أو قضاها بدين ، ولم يشترط أرضها . فالنخل وأرضها للمشتري . والمعلّى والمقر له والموهوب وكل من استحقها من ربه بوجه حق ، فهي له بأرضها ؛ لأن النخل شهادة بنفسها وقائمة بحجتها ، بثبوت معنى القياس لها ، على ما جاء به الأثر . وما لم يكن بقياسه شيء من النخل أو الشجر فللنخلة من الأرض ثلاثة أذرع ما دار بجذعها .

ومن باع نخلة بجميع ما تستحق . ثم ادعى الجهالة أحدهما . وطلب النقص فله
النقص . وإن بايع ، هذه النخلة ، ولم يشترط بجميع ما تستحق ، ثبت البيع .
وللمشتري جميع ما تستحق النخلة ، حتى يشترط البائع أنها وقيدة :

ومن اشترى نخلة ، واشترط أن لها من الأرض ثلاثة أذرع بما دار بها . ثم
ادعى أحدهما الجهالة ، أنه لا يعرف منتهى الذرع . فقوله : مقبول ، إلا أن يشترط
ذرعاً معروفاً ، من رجل معروف .

وفي نخلة يأكل حملها الفأر كل سنة ، فباعها ربهها لرجل ، ولم يخبره أن الفأر
يأكل ثمرتها . وقال المشتري : هذا عيب وطلب ردها .

ف قيل : إن هذا ليس بعيب في النخلة ؛ لأن هذا من الآفات ، لا من ذات النخلة
نفسها .

وأما إذا وجدها تقرند ، فهو من عيوب النخل .

وفي رجل باع لرجل نخلاً ، وأشهد وكتب له كتاباً ، ولم ينفذ المشتري الثمن ،
والنخل في يد بائعها . فنقد المشتري الثمن بعد سنين . وقال للبائع : أعطني ثمرة
نخلي منذ بايعتني فقال البائع : إنك لم تقبضها مني ولم تقبضني ، حتى كان اليوم .
ف نقول : إن النخل والثمرة لمن اشتراها . وليس يسع البائع أن يحبس عليه شيئاً
من ثمرته .

ومن باع نخلة ، واشترط أنها وقيدة . فما كان فيها من فسل يصلح للإخراج
والفصل ، فهو للبائع . وما كان من فسل لا يصلح للفصل ، فهو لصاحب النخلة .

وعليه إخراجُه من أرض البائع ، إلا أن يكون شيء من الصرم قد حمل ، فإنه يترك لصاحب النخلة الوقعة .

قال أبو الحواري - رحمه الله - من اشترى نخلة . ثم انتقض البيع ، فليس على من أكل ثمرة النخلة بالشراء رد الثمرة ؛ لأنه غير مغتصب لها . وإنما أكلها بسبب البيع .

ومن كتاب بيان الشرع :

وفي رجل باع نخلة ، وشرط على المشتري ثمرتها حياتها فلما مات احتج الورثة أن النخلة لها . فقل : إن هذا شرط مجهول . والبيع منتقض .

وقيل : إنه ثابت ، إذا كان شرطاً حلالاً غير حرام .

ومن باع قلة نخلة على ساقية ، لم يكن له إلا القليلة بعينها ، ولو صح أنها كانت نخلة .

ومن باع لرجل نخلاً ، ولم يذكر بما تستحق من الأرض عند البيع . فقل : إن له ذلك في نظر العدول ، من أهل العلم .

وقيل : من اشترى نخلة ، فله أرضها ، إذا اشترها بجميع حقوقها . وإن باع النخلة بلا أرض . قال قوم : تكون وقعة . ومنهم من نقض للبيع .

وقال آخرون : البيع جائز . ويقطع جذوعها ، ويحملها من أرض البائع إلى أرض المشتري . وما كان من الصرم ثابتاً في جذعها ، فهو لصاحب النخلة . وما كان في الأرض بائناً عن النخلة - خ - : الجذع ، فهو لصاحب الأرض ، إذا لم يشترها بأرضها .

فإن اشتراها بأرضها أو بجميع حقوقها . فما كان من صرم في وقت البيع ، قد
نضج للتلع ، فهو للبائع حتى يشترطه المشتري . وإن كان صغيرا ، فهو تبع للنخلة .
وأما الذي له نخل على ساقية غير جائز ، باعها على آخر ، وأراد المشتري أن
يأخذ الأرض التي بينهما ، وليس له ذلك . وإنما لكل نخلة ثلاثة أذرع ، إذا
لم تكن على ساقية جائز .

وإن كانت نخلة على ساقية جائز ، ونخلة أخرى على الجانب الآخر ، لم تقايسها .
فلكل واحدة نصف الساقية . وإن كانتا على ساقية غير جائز تقايسهما .

ومن اشترى نخلة . وفق قياسها صرم غير مدرك . قال : الصرم ليس بحجة .
وهو داخل في قياس النخلة . وإن كان مدركا ، كان القياس بين النخلة والصرم البالغ .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول العشرون

في بيع الصرم والشجر أيضا

وقيل فيمن باع لرجل صرما، وتركه تحت أمهاته إلى أن يحمل، فالبيع فاسد؛ لأنه زاد الصرم بعد البيع . وأقصى ترك مدة الصرم أربعون يوما ، على ما جاء به الأثر . وأما الشجر فأقل .

ومن اشترى نخلة ، وفي قياسها صرم غير مدرك . قال : الصرم ليس بحجة . وهو داخل في قياس النخلة . فإن كان مدركا ، كان القياس من النخلة والصرم البائع .

وفي رجل اشترى من رجل صرمة ، وشرط البائع قلعها . والصرم تحت أمهاته أولا وأوله . فقال : إن لم يقلعه المشتري من حين ما اشتراه ، من قبل أن تبين فيه زيادة ، حتى يرجع البائع ، كان له . وإن رجع المشتري كان له .

وإن ماتت الصرمة ، أو قامت قبل أن يقيضها المشتري ، فهي من مال البائع ، إلا أن يقول البائع للمشتري : اقلعها . فإن توالى المشتري حتى سرقت الصرمة أو ماتت ، فهي من مال المشتري ، إذا كان المشتري يقدر على قلعها ، ولم يمنعه البائع .

وقيل : إنه لا نقض لأحدهما ، إلا أن تزيد الصرمة وتبين زيادتها فيكون هنالك النقض .

فإن كانت في حد الفقص ثم تلفت ، فهي من مال البائع . وإن لم يحل بين المشتري وقبضها . فإن كان البيع في حال النمام ، فهي من مال المشتري ، إذا أمره البائع بقبضها . وكان على قدرة من إخراجها .

واختلفوا في إخراجها وقلمها .

قال بعض : هو على المشتري .

وبعض يقول : هو على البائع . وقال : يجوز قياض فسلة بلعق ، فسلة فرض ، إذا وقفا عليهما وعرفاهما .

وكذلك العطية ، يعطى فسلة فرض بهذا . ويعطى هذا فسلة بلعق لهذا . فأما القرض فلا ؛ لأن فيه التفاضل والزيادة . ولا يحتاجان إلى يد بيد . وقد يسوز فسلتان في موضعهما بفسلة في موضعها . وكذلك نخلتان بنخلة ؛ لأن ذلك هو اليد في موضعه . وليس الأصول مما تقع عليه اليد باليد .

ومن باع فسلة فرض بفسلة بلعق ، ولم يقف عليهما ، أو وقفا على أحدهما . فهذا بيع لا يثبت إلا بالتامة .

وقيل في رجل ، باع أرضا فيها نخلة تحتها صرم مدرك ، وغير مدرك . واشترط النخلة له وقيمة . ولم يذكر الصرم . فقيل : ما كان من الصرم مدركا ، فهو للبائع حتى يشترطه المشتري . وغير المدرك للمشتري حتى يشترطه البائع .

وفي نخلة وقيمة ، في أرض رجل ، وتحتها صرم . فما كان من الصرم في الأرض

فهو لصاحب الأرض، ويخرج عن الفخلة . وما كان في جذع الفخلة ، فحكم منها ولها . ولا يزال . ويخرج عن الأرض بحدوده عندي . وعلى قالع الصرم ومقور الشجر والبصل، أن يرد في الأرض ترابا، مثل ما أخذ منها ، ولو كان مما لا يصلح إخراجه إلا بالتراب . والله أعلم .

فصل

وعن أبي علي إلى أبي مروان - رحمهما الله - في رجل باع لرجل سدره أو قوطه فعلى البائع أن يوصل المشتري إلى جفائها ، ويجعل لثمرتها مسقطا في الأرض ، حتى لا تضيق ثمرتها . والمسقط للبائع .

وقال أبو المؤثر - فيمن اشترى شجرة ، فلما قطعها ظهر في داخلها عيب : إنه لا نقض في البيع ، فهي لازمة للمشتري .

وقول : يلتزم البائع ، إلا أن يكون يمكن أن يحدث العيب بعد البيع ، فلا نقض فيه . وإذا انتقض البيع ، كان القاطع للبائع ما نقص من قيمتها قائمة عائبة عن عائبة مقطوعة ، فعليه ما نقص .

وإذا قال البائع : إنما باع الخشب وقال المشتري : اشتريت للأسبققاء . فهذا بيع منقوض ، ويرد البائع الثمن على المشتري . ويكون الخشب للبائع ، إن كان قد وقعت أو قطعت . فإن كان الخشب قد تلف ، وذهب في يد المشتري ، رد القيمة على البائع .

وإن كان المشتري قد أثمر منها شيئاً ، لم يكن على المشتري رد الغلة على البائع ؛
لأنه ضامن لها .

وعن أبي محمد : ومن اشترى شجرة ليقطعها . فإنما له الظاهر منها . وأما
ما كان في الأرض فلصاحبها .

ومن اشترى بيتاً فيه شجرة ، على أنه تقطع على المشتري ، فإن البيع والشرط
ثابت . وإن كان الشرط على أن يقورها ويخرجها بالقورة ، فإن البيع منتهض ؛
لأن القورة مجهولة ، من قبل صغرها وكبرها . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والعشرون

فى بيع الثمار قبل أن تدرك من نخل أو غيرها

ومن جواب لأبى سعيد : وفى بيع ثمرة النخل ، وهى بسر أخضر . ولم يشترطوا قطعه ولا تركه ، هل يثبت هذا إذا أتموه وقت ما تبايعوا ، أو بعد أن يصير تمر أو فضخا . فلا يجوز بيعه قبل أن يدرك معنا ، فى أكثر ما عرفنا ، من قول أهل العلم ، إلا أن يشترط قطعه .

فإن شرط قطعه ، ثبت البيع على قطعه . وأخذ المشتري بقطعه .
فإن تركه المشتري فى النخل ، حتى زاد انتقص البيع ، إلا إن تنافى عليه بعد الزيادة .

فإن أذن له البائع ، بعد أن يثبت له البيع ، على أن يقطعه له ، أن يدعه فى البيع لغاية أو غير غاية . ويثبت ذلك جائز له ، ما لم يرجع فيه عليه . فمضى رجع عليه ، وطلب منه إخراجه ، وقطعه عنه ، كان عليه ذلك فى كل حال .

فإن تدافعت الأحوال بتلك الثمرة ، حتى أدركت فى مال البائع . فإن أتم ذلك المشتري ، وتركها فى ماله إلى أن يثمرها فقد قال بعض أهل العلم : إن ذلك جائز . وقال بعض : لا يجوز ذلك . فإن تنافى بعد ادراك الثمرة وجوب الزكاة فيها ، كانت الزكاة على البائع ؛ لأنها أدركت وهو يستحقها . وإنما يثبت بيعها منه بعد وجوب الزكاة ودراكها فهذا أكثر ما عرفنا ، وأصح ما وجدنا .

وقال بعض فقهاء قسومنا : إنه إذا باع الثمرة من قبل دراكها ، ولم يشترط تركها إلى دراكها ، أو اشترط تركها أن يدعها إلى أن يتموها إن البيع ثابت . فإن طالبه بإخراجها من ماله ، كان له ذلك .

وإن تركه وتركها في ماله ، ولم يكن بينهما أساس مع البيع أن يشتريها إلى وقت دراكها

وذهب من ذهب ممن قال بذلك : إنه إذا لم يشترط تركها في موضعها .

وبعض قال : ذلك منتقض ضعيف ، ما لم يقع به الشرط وجدنا هذا القول عن محمد بن جعفر ، فيما ألقه .

ومن ذهب إلى هذا المذهب ، على هذه النية ، ولم يقصد الثمرة بسبب هذا الشرط . فأرجو أن لا يبلغ في ذلك إلى ربا ولا إلى حرام .

ومن لبس الحق بالباطل ، وأظهر الخداع في البيع والربا ، كان له ما نوى . والله سائله عما قصد إليه . وقد قال الله تعالى : « واعلموا أن الله يعلم ما أنفستكم فأحذروه » .

وأجازوا بيع الشعير في سنبله ، ولم يميزوا بيع البر في سنبله .

وأما الذرة فإذا كان يبين من الحبة نصفها وأكثر ، فحائز بيعه في سنبله . وإذا أدرك بعض السكرة ، ولم يدرك بعضها ، فحائز طنائها .

وأما إذا كان كرمٌ بعضه فيه مدرك . وبعض لم يدرك منه شيء ، فهو بمنزلة المنخل إذا أدرك بعضها ، ولم يدرك البعض ، فحائز طنائ المدرك منه .

- ١١٥ -

ومن باع ثمرة نخل خلا ، فلا زكاة فيها .

وقال أبو عبد الله : إن من أطفى أترجا ، أو ذكرآ ، أو شيئا مجملا مما يزيد ، فهو فاسد على البائع والمشتري . فإن أمكن المشتري رده رده . وإن لم يمكنه رد الزيادة والرجح الذي جاء منه .

وإن خسر المشتري ، فعلى البائع أن يرد على المشتري بقدر ما خسر ، ويجزئهم الاستغفار .

وكذلك القول في الجزر ، إذا بايعه قطعة جزر . ولا ينظر إلى عروقه .

وقول : إن الجزر يلزمه قيمة ما أخذ منه بالبيع وما لم يأخذه ، فله فيه الرجعة . وبيع الأترنج والرمان ، وكل شيء من الثمار ، مما يزيد فاسد ، إذا أطفاه ، على أن له ما يخرج من ثمرة تلك الشجرة ، في ذلك الوقت ، إلا أن يأخذ ذلك الذي ظهر بعيته ، على أن يقطعه .

فإن أجاز له البائع أن يتركه إلى وقت آخر ، فلا بأس .

وقيل : إن البائع في ذلك بالخيار ، إن شاء أتم . وإن شاء نقضه بعد الزيادة . وكذلك المشتري .

ومن أطفى ثمرة من الأترنج والتين والعنب وأشباهه ، فزاد بعد الشراء ، ولم يشترط قطعه من حينه ، فذلك فاسد ببيع .

وأجاز أبو سعيد الرجلين ، يقطعان ثمر النخلة ، ويدفع المظني الدراهم قرضاً أو ودية ، ولم يعقد البيع .

فإذا أدركت النخل اتفقا على الطناء وترافعا . وقال : لم يبين لي في ذلك
فساد .

وأما بيع السكر والقت والعنالم إذا بلغ ، ووقف عن الزبادة ، ودخله المشتري
وأبصره ، وأحاط به واعترف بمعرفته ، فهو ثابت جائز عليه . ولا رجعة له بعد
اعترافه . وأيس هذا من الغرر ، كالجزر وأشباكه . وأما إذا ادعى المشتري الجهالة ،
ولم يعترف بالمعرفة . فالقول قوله مع يمينه : إنه جاهل فيه والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثاني والعشرون

في طناء النخل والعنب والقياض بالثمار وجزمها

قيل : وما نهى^(١) عنه رسول الله ﷺ : بيع ثمرة النخل قبل إدراكها ومعرفة بالوانها ، وظهور صلاحها من الصفرة والحمرة ، ويكون الغالب عليها . ولا يحل بيعها .

ومن كلام أبي عبد الله محمد بن محبوب - رحمه الله - : وقد بلغني أن أناساً يبيعون على الثمرة ، من النخل في النخل ، في أيمانها هذه . وهي غير مزهية . ولا غلبت عليها الصفرة والحمرة . ولا ظهر صلاحها . فأردت أن أعرف من جهل الحلال في ذلك ، وأتقدم عليهم ، وأمرهم أن لا يقدموا على ما نهاهم الله ورسوله عنه : فاتقوا الله وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين . وهذا حرام على المشتري والبائع ، حتى تكون الثمرة معروفة ، بألوانها من صفرتها وحمرتها .

فمن اطلع على أحد باع ثمرة ، أو اشتراها من قبل وقت حلال بيعها ، فليقتضه ويغيره .

وقال أبو عبد الله : قد قيل : إذا ظهر الفسخ في قطعة نخل جاز طناؤها ، إذا ظهر في عاتقها . وإن لم يظهر في جماعتها ، فيجوز طناؤها كلها . والمطنى نقض ما لا يجوز طناؤه . ويثبت طناء ما جاز طناؤه . ولم يفسر غير هذا .

(١) أخرجه الربيع عن أنس . ولفظه : نهى عن بيع الثمار حتى تنضج . والحديث أخرجه مالك والبخاري ومسلم .

ومن أطنى ثمرة من العنب والأترج ، فزاد بعد ما اشتراه المشتري ، ولم يشترط قطعة من حينه ؛ فذلك فاسد بيبعه قيل : فما بال النخلة أطنى وقد أزهرت . ثم تزيد فتكون رطباً ثم تمرأ ؟ قال : النخلة قد جاء فيها الأثر .

ومن أراد أن يطنى نخلة ، وهو يعلم أنها مقلحة أو مقرفة ، فهو عيب ، لأنه خارج من معنى الحال . وكذلك القلح عيب في النخلة .

ومن أطنى نخلة ، وأبصرها من الأرض . فلما طلعتها ، وأراد أن يخزفها ، وجد فيها قلحاً أو خرساً أو وصومة . وإذا كان الخرس والقلح ، يعلم أنه كان قبل الطلاء فهذا الطلاء منتهق ، إن أراد أحدهما نقضه . وإن حدث من بعد الطلاء فالطلاء تام .

وأما الوصومة . فإن كان لا يعرف من الأرض ، فهو عيب . وإن كان يمكن ذلك أن يعرف من الأرض ، فذلك ثابت على المطنى ولا يقبل قوله إذا أنكر أنه لم يعرف الوصومة .

وقيل : إن الخرس والقلح ، إذا كان يمكن حدوده بعد الطلاء ، فالتول قول المطنى مع يمينه ، ما يعلم أن ذلك كان في ملكه قبل البناء . وإن كان لا يسكن ، فهو عيب .

وأفضل أوقات طلاء ثمرة النخل ، إذا صارت إذا انكسر العذق أرطب ولم يحشف .

وقال محبوب : إذا أسود العنب جاز بيبعه .

وأما الوز فجائز بيبعه ، إذا اختفت أفلاجه التي فيه .

والعذب الأبيض إذا درج فيه الماء ، وصار ليس بجافض والليمون إذا درج فيه الماء والنبق الذى يحى - بطلاً بعد بطن ، فيجوز بيع الحاضر بساعته يأخذه . وكذلك الأميا والخوخ .

وقال بعض : فى الليمون دراكه ، إذا ذهب معه الشياخ .

ورجل قال لرجل : إذا أدركت نخلتى هذه ، فقد أطعيتك إياها بكذا وكذا درهما . وهى بعد لم تدرك . ولا أفضحت . إنه قيل : إن ذلك بيع ، وطفاء تام . وأنه متى أدركت وقع البيع والطفاء .

وقول : إن ذلك لا يقع ؛ لأن الشرط وقع قبل دراك الثمرة .

فإن قال : قد أطعيتك نخلتى يوم تدرك ، إنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه لا يدرى فى أى ساعة من ذلك اليوم .

ومن أطنى نخلة فيها حبيبة . فقال المطنى : أطنيت النخلة مع الحبيبة . وقال المطنى : أطعيتك النخلة لا الحبيبة . فالقول قول المطنى . وإن لم يكن بينهما ذكر فى الحبيبة عند الطناء . فقول : إن الطناء يفتقض إذا لم يتفقا .

وإن ادعى المطنى الجهالة فى داخل عذوق النخل : أنه لم يقف عليه عند الطناء . فإنه إذا لم يخرج داخل العذوق متغيراً عن ظاهرها . وقد رأى ظاهرها ثبت عليه . فإن لم يفتش المطنى داخل العذوق ، إلا بعد أيام بمقدار ما يحدث فيه العيب . ثم وجد فى داخلها التغير فالطناء ثابت ، ما لم يصح أنه كان قبل الطناء .

فإن خرف بعض النخسل ، فوجد فيه التغير ، فرضى ولم يعلم أن فيها عيباً .

فنفظر فإذا هي عائبة كلها من داخل العذوق فإن كان الطناء كله جملة ، وثبتت في بعضه عيب يرد به ، كان له ذلك أن يرده كله ، إذا كان العيب هو معنى واحدا .
وإن كان العيب مختلفا في اللون ، وكان الشراء صفقة في أشياء مختلفة أو متفرقة .
وأراد المشتري أن يرد ذلك بالقيمة ، لأنه مختلف في ذلك . قول : له ذلك بالقيمة .
وقول : إن شاء رد ذلك كله . وإن شاء تمسك به كله ، ويحيط عنه أرش العيب .

ومن أظنى نخلة . فلما أراد حصادها ، كسر منها الخوص خطأ . فالخطأ في الأموال مضمون . ولا إثم عليه في الخطأ .

ولا يجوز طناء نخلة مدركة بحب غائب نظرة . ويجوز يدا بيد . فإن أظناه اليوم . وقبض منه الحب غدا فجائز . ولكن لا يتعرض للفنخل ، حتى يدفع إليه الحب . ويقول له : هذا بهذا .

وقول : لا يجوز ذلك . وإنما يكون الطناء بالمأكل ، من الحب وغيره من الطعام ، يدا بيد ؛ لأن القبض في الطناء إنما هو التسليم وذلك هو اليد باليد . فإذا وقع الطناء ، ولم يسلم الطعام مع البيع ، فقد وقع على غير يد بيد . ومتى كان البيع واقما على باطل ، فلا يسمى بيعا .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : إن خوص الفنخل المظني لصاحب الأصل ، إلا أن يشترط ذلك المظني خوصا معروفا بعينه .

فإذا وقع الشرط على شيء معروف بهينه ثبت وإن وقع الشرط على شيء مجهول ، لا يعرفه صاحب النخل ، فالشرط باطل .

وعن أبي الخوارى - في رجل حزر على رجل نخلا له وقال : قد حزرت عليك نخلي هذه بعشرة أجرة . وسكت عنه ، فليس له أن يأخذ منه إلا مثل ما جاء من النخل من التمر . وهذا شيء لا يجوز للجازم ، ولا المجزوم عليه . وليس لصاحب النخل إلا تمر نخله ، أو مثله إن عديم . وإن لم يعرف كم أصيب منها من التمر ، أخذ منه ما يرى ، أنه دون حقه . ويتحالفان في ذلك .

وإن ذهب النخل لم يكن لصاحب النخل شيء ، كان ذلك الجزم والنخل مشعرة أو غير مشعرة . وبيع الثمار قبل دراكها من الربا المحرم .

ويروى عن النبي ﷺ ^(١) أنه قال : من أجبني فقد أدبني .

وقيل : إن الربا لا تجوز فيه المعاملة ، ولا الحل ولا المقاصصة . ولا يجوز إلا التردد والتوبة ، كما قال الله تعالى : «وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون» .

ويوجد في بعض القول : إن الحل والبراءة يجوز في الربا . والقول الأول هو الأكثر والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) من حديث رواه وائل بن حجر كما في لسان العرب . قال : روى عن ثعلب : أنه سئل عن قوله : من أجبني فقد أدبني . قال : لا خلف بيننا : أنه من باع زرعاً قبل أن يدرك .

القول الثالث والعشرون

في بيع الماء وطنائه وقياضه والإقرار به

وقيل : يجوز للمشتري شراء الماء . ولا يجوز للبائع بيعه . وهذا مجمل من القول .
وأما بيع الماء من الأنهار ، إذا كان أحد يبيع ماءه من النهر ، من أثر ماء ،
أو أقل ، أو أكثر ، إذا كان معروفاً بآد معروف ، أو دور معروف ، من نهر
معلوم ، بثمن معلوم فجائز . ولا نعلم فيه اختلافاً ، إلا أن يكون مجهولاً ، لا تثبت له
معرفة .

وكان الشيخ أبو محمد يقول : قياض الماء وطيناؤه مجهول .

وإذا باع رجل أرضاً ، معروفة بشربها من الماء ، من فليج معروف بدور ، من
يوم معلوم وليلة معروفة . وهو كذا وكذا ، من سُدس يوم ، أو ليلة أو ربع أو
ثلث ، أو كذا وكذا أثراً . فهذا بيع جائز .

وكان الفقهاء يكرهون بيع المساء والزرع . واليوم يبيع أحدهم ماء . وليس
معه أرض .

وأما قياض الماء أثراً بأثرين من مسافة ، فلا يجوز .

وأما أصل بأصل فجائز .

ومن كان له أثر من فليج ، لا يدري من أى خبورة هو ، فبأه فبيعه مجهول .
ولا يثبت إلا أن يقاتموا على ذلك بعد المعرفة .

وعن أبي الخوارى : سئل عن بيع فلج اليمية هل يجوز بيعه وشراؤه ؟

فقال : لا . لأن الماء تبع للمال .

وإن باع الماء الذى فى يده المال فجائز ، إلا أنه متى ما تناقضوا الفلج انتقض .
ويحسب على المشتري بقدر ماسقاه ، على قدر طماء الماء . فإن كان الفضل مع المشتري
لم يكن للبائع إلا ماؤه .

فإن كان المشتري لم يستوف بقدر مائه ، رد البائع على المشتري حساب ذلك .
وبين أصحابنا اختلاف فى بيع ماء الأنهار وطمائها فأجاز ذلك من أجازها ، وكرهه
من كرهه . والإجازة أبين معنا لأنها أملاك .

ولا دليل على حجب بيع الأملاك بالصفة الصحيحة وإن كان دخل فيه من
الاختلاف لجهالة ، فهو كغيره من المجهولات . ولا دليل يوجب حجب المجهولات
بالتحريم . وإنما هو بالكراهية .

وأما الأنهار الكبار ، مثل دجلة والفرات والنيل ، فلا يجوز بيعها أصلاً ؛
لأنها لا تجوز عليها الأملاك .

وأما من ساق منها ساقية فى ملكه ، وطلب أحد أن يشتري من الذى ساقه
فى ساقيته . فلا نعلم حجة تمنع من ذلك ؛ لأن أصحابنا أجمعوا : أن كل من ملك ماء
من ظرف من الظروف ، من سقاء أو بركة أو قربة ، أو غير ذلك ، إن له منعه
وبيعه ، من أى الوجوه اكتسب ذلك . ولو كان من ماء الأمطار المباح ، أو من
البحر ، أو غير ذلك من المباحات .

وقال أبو سميد - في رجل له نصف بادة ماء، والنصف الآخر بين ثلاثة شركاء .
اشترى من أحدهم أنراً، وطلب أن يسده متصلاً إلى مائه أبداً . فإن ذلك إلى سنة
مساواة هذا الفلج . وقد عريت إن كان هذا الماء يتقالبونه . ويسد بعضهم عن
بعض ولم يكن معقوداً ، كان له أن يحجره إلى مائه .

ومن باع يوماً من فلج كذا . والفلج ذلك اليوم يابس . فهو معنا ثابت ،
إذا كان يوماً من كذا وكذا يوماً ، من فلج معروف ، فهو ثابت ؛ لأنه لا يخرج
له من الجهالة أبداً . وقد أجازوا بيع الأعمى وشراؤه في الماء ، وأثبتوا ذلك عليه
وله . والله أعلم .

فصل

وقالوا : يكره للرجل طناء الماء والأرض . ولا بأس بالأجرة . وأحسب عن
الأزهر بن محمد بن جعفر ، فيمن أظنى بادة ماء ، من فلج . يجري حب وأعطى الحب وقال
له : اسقى بالماء . فقال : إذا احتججت إلى ذلك سقيت فلم يسقى بالماء حتى نادى الطناء
إلى جويين . فإن وقع الطناء بيوم معروف ، على أنه يستقى به متى أراد ذلك . فعندى
أن ذلك عليه . وكذلك هو له بالطناء الذي كان بينهم . وذلك إذا تقاعما .

وإن لم يقتنما . ركان إنهما أظناه منه بادة ماء . ولم يذكر سنة معروفة ،
ولا شهراً ولا وقتاً . فذلك مجهول ، لأنه يحدث في المساء الزيادة والنقصان والغلاء
والرخس .

وكذلك من أظنى ماء معروفاً ، من آد معروف بقعد لا يثبت به ، فسقى بالماء ،

فإنه يكون لرب الماء قيمته ، إذا كان على سبيل الأجرة ؛ لأن المثل في الماء لا يقع عندي ، ويختلف .

ويعجبني أن يكون له قيمته يوم سقى به .

وفي موضع — في رجل أراد أن يطبخ من عند رجل ماء . فقال المظني للمظني :
قد أطينتكم كذا وكذا من الماء ، من فلج قرية ، قد سماها له ، من خبورة فلان .
فقال المظني : قد قبلت فأرجو أن هذا الطناء ثابت إذا كان بمقدد جائز .

ومن أظني من رجل كذا وكذا أثرا من ماء ، من بادة معروفة ، من فلج معروف ،
من قرية مسماة ، على دور معروف ، معلوم عند المائي والمستظني . وحضر المستظني
على الماء . ثم حدث في الماء زيادة أو نقصان . ففي مثل هذا تدخل الجمالة ، إذا نقصا
أو أحدهما الطناء .

وإن حدث في الفلج هدم أو طين . فالخيار في ذلك للمستظني . إن شاء رد
الماء على صاحبه . وعليه حساب ماسقى من الزمان ، يرده على صاحب الماء .

وإن قال صاحب الماء : إن هذا الهدم والطين ، كان قبل الطناء . فالتقول قول
صاحب أصل الماء : أنه كان قبل الطناء . وعلى المستظني البيية : أنه حدث من بعد .

وأما إذا كسر الفلج من أمه . فإن صلاحه يلزم صاحب الأصل . وكذلك
قطع الصفا . وأما شحب الطين ، فهو على المستظني .

وأما إذا يبس الماء من الفلج ، وقد سقى المستظني — ما شاء الله من الزمان .
وبقي بعض المدة ، فإن على المستظني حساب ما مضى ، ويحيط عنه ما بقي من المدة ؛

لأن القمادة أجرة . وهذا شئ من قبل الله تعالى ، لا من هذا ولا من هذا . والجهالة حالة فيه .

وفي فلج أراد أهله أن يطنوا منه خبورة . وساحتها من الأرض أرض الفلج فإن كانت الأرض رما ، واجتمع جبة الفلج على ذلك . وكان في ذلك الصلاح للفلج فجائز .

وإن كانت الأرض أصولا ، فلا يجوز ذلك إلا برأى جميع أهل الأرض . وقيل في الذي يطنى ماء من فلج . والفلج يجرى في واد ، على ظهر يكسره السيل . وشرط على المطنى حمل الظفر . فإذا كان في سنة البلد أن حمل هذا الظفر على المطنى . فهذا الشرط يبطل الطناء . وإن كان على المطنى ، فهو عليه ولا يفتقضه الشرط . وهو على سنة أهل البلد في ذلك على المطنى والمطنى ، إذا اختلفا في ذلك . فإن لم يعرف ذلك ، فعلى المطنى صلاح مائه ؛ لأنه في ذلك الوقت ماؤه فعليه صلاحه .

ومن أطنى ماء طناء صحيحا ، فعرض له خوف . وخرج من البلد ، ولم يسبق بالماء ، فهو ثابت حتى تنقضى المدة . وخوفه لا يبطل عنه ذلك . والله أعلم .

فصل

في الآثار

وعن رجل باع لرجل نصف بئر له . ولم يصبح له هذا الشراء . ويكون قسمه أو لا ؟ فإذا باع له نصف فم البئر وهو سهم من سهمين ، بمحدود معلومة ، يعرفها

البائع والمشتري ، كان البيع جائزاً ، ولا يجوز على غير هذا من الجهولات . وإنما يصح البيع ، إذا كان معلوماً غير مجهول .

فإن اختلفا فقال له البائع : أنت دلوك أكبر من دلوى ، وبقرتك أقوى من بقرى . فإن هذا لا ينقض البيع بعد ثبوته . فإن اتفقا وإلا زجر كل واحد منهما وقتاً معلوماً ، أو زجر كل واحد منهما فى جانب البئر .

ومن باع بئراً ، ذكرها ووصفها عقد عقد البيع ، بجبتها ، ومصبتها ، وسواقيها ، وطرقها ، وهمتها ، وعرز مائها ، وقليلها ، وكثيرها . فإن لم يحدّها على هذه الصفة ، لم يثبت البيع بسبب الجهالة فى البئر وما تستحق .

وكذلك إن باع أرضاً ، فيها بئر . فباع الأرض ولم يذكر البئر ، فلا تدخل فى البئر حتى يذكرها بعينها عند عقد البيع .

وكذلك قالوا فى الشجرة ذات السوق ، إذا بيعت الأرض أو الدار ، فيها شجرة من ذوات السوق ، فلا تذكر فى البيع ، فلا يثبت . والله أعلم .

وقيل : إذا أقر لرجل أو أوصى له ببيع من هذه البئر ، لم يكن له من ذلك شيء إلا يوم واحد . ثم ليس له غير ذلك ، حتى يسمى يوماً من كذا وكذا يوماً من هذه الطوى . ثم يثبت له على ما ساءه وإن اشترى منه يوماً أو يومين ، أو شيئاً من هذا ، لم يثبت ذلك . ولا يكون له شيء حتى يسمى بذلك ، من يوم من أيام معروفة .

ويوجد عن أبى سعيد - فيمن باع طوية ، من موضع كذا وكذا . فالطوى تشتمل على الأرض والبئر ، حتى يشترطها البائع .

وإن قال: بئره من موضع كذا وكذا، فهو كذلك عفى؛ لأن هذا يشتمل في اللغة على الأرض والبئر في التعارف .

وإن تنازعا في قوله: بعثك طويي أو بئري فقال البائع: إنما أردت بالطوي أو البئر وحدها، من الأرض . وقال المشتري: إنما اشتريت الأرض والبئر . فالقول في الحكم قول البائع . والبيفة على المشتري .

وقول: هو على الأغلب مما تجرى به العادة عند الناس، من التسمية في ذلك الموضع .

ومن باع طويًا، ولها أرض، أو شجر موقف لإصلاحها . فهو ثابت لها . ولا يدخل الوقف في البيع . ولكن يكون لمصالح الطوى، ولو انتقلت من واحد إلى واحد . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والعشرون

في بيع المنازل

وقيل في الذي يبيع الدار وفيها الخشب وغيره . فما كان فيها ، فهو له من المبيع إذا كان مبنياً عليه . وما كان مطروحا منها ، فهو للبائع حتى يبيعه .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - فيمن باع بيتاً ، واشترط النكاح فيه إلى موته . فقد قيل : إن الشرط باطل ، والبيع جائز .

وقول : إن هذا بيع فاسد ، لا يجوز فيه شرط مجهول . وهو السكن إلى موت البائع . ولا يدرى همره .

وقال بعض : إن الشرط ضعيف .

ونقول : إن هذا بيع منقوض ، وإن نقضه أحدهما .

وأما الذي اشترى داراً فيها جرار أو خروس ، فذلك لا يقع عليه البيع حتى يشترط المشتري .

وكذلك الحجارة التي ليست ثابتة في البنيان والظفور . وهي بحوز الانتفاع ، فلا تدخل في البيع أيضاً ، حتى يشترطها المشتري . وما كان لا يصلح للاستعمال ، فهو تبع للبيع ، حتى يشترطه البائع .

وما وجد في داخل الأرض ، من صفر أو حديد ، أو غير ذلك ، من غير ذوات الأرض ، فهو خارج من البيع وأحكامه ، لمن كان له ، حتى يشترطه في البيع بعد العلم .

وإن اشتراها ، نغلي أن ما خرج من هذا ، فهو للبائع . فهذا بيع منتقض ، إن نقضاه أو أحدهما . وإن تقامما على ذلك ، فهو إليهما .
واختلف في البئر التي في الدار .

فقول : إنها للبائع حتى يشترطها المشتري لأنها عماره .

وقول : إنها للمشتري حتى يشترطها البائع ؛ لأنها من ذوات الدار .
وَمِنَ الْمَرَادِ بِهِ الدَّارُ وَهَذَا الْقَوْلُ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِخْرَاجُ الْبُئْرِ مِنَ الدَّارِ .

ويوجد عن أبي سعيد - في رجل باع لرجل دارا بما تستحق . وفي الدار أبواب مركبة ، وأقفال من خشب وحديد ، ولم يجر لها ذكر عقد البيع . فأما الأبواب المركبة ، المغلقة على الدار والبيوت ، والأقفال الثابتة ، التي لا يستطيع إخراجها إلا بهدم شيء ، من بنائها وعمارتها ، فذلك تبع للبيع . وما كان من ذلك يبيح ، ويذهب ، ويخرج من غير هدم بناء ، فهو للبائع .

وأما السواد المجموع من سرجين أو تراب ، أو غير ذلك ، فهو للبائع حتى يشترطه المشتري .

وإن كان تراباً غير مجموع ، فهو للمشتري ، حتى يشترطه البائع . وإن كان مثل البعر والكف ، فهو للبائع .

ومن اشترى منزلاً فيه شجرة . ولا يشترطها المشتري ، ولا يستثنىها البائع .
قال أبو سعيد : فالشجرة للبائع ، وعليه إخراجها من المنزل . والبيع تام .

وقول : إن البيع مفتقض ، إذا كانت من ذات السوق .

وقول : بحالها للبائع .

ومن اشترى منزلاً ، واشترط عليه جوزاً لذلك المنزل ، في أرض له إلى الطريق
الجانبي . قال : هذا مجهول . فإن اختلفا انتقض البيع .

وقال أبو سعيد : من اشترى داراً ، فيها أقفال مقفولة وغير مقفولة ، إنها
للبياع حتى يشترطها المشتري

وعن موسى بن علي - رحمه الله - في رجل باع داراً ذات غرف ، لها أبواب
مفتحة على أرض لغيره ، أو كواً بعمارية من رب الأرض ، ولم يكن أعلم المشتري
أنها عمارية . فلما علم ذلك ، وطلب فيه . فقال البائع : لم أكن أعلمك . نسيت .
أو لم أعلم . فإن شئت فخذ مالك ولا أنتقضه . ولكن امتك البيع ، وأعطني أرش
الأبواب والسكواء . فقال أبو مروان : فإن شاء المشتري أمسك البيع على ما فيه .
فهو أعلم . وإن شاء أن يردده فله ذلك .

وأما مسلم بن إبراهيم فقال : البيع تام بما فيه . ولم يرد ذلك يرد البيع فيه ،
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والعشرون

في بيع القطن والنيل

ومن خلط نيلا دوننا في النيل أجود منه . وكان الخاط غير رب المال ، فترجو
أن لا بأس على رب المال في ذلك .

وأما الذي يفتق خيار قطنه ، ويبيع الباقي . والمشتري يرى ما يشتري . فقول:
إن على البائع أن يعلم المشتري بذلك .

وقول : ليس عليه إعلامه حتى يسأله المشتري ، فيكتمه بعد السؤال .

ومن باع نيلا رطباً ، على أن يوزن إذا ييس ، وقطعا الثمن قبل الوزن . ففي هذا
الفقض إن نقضاه . وإن تعاماً عليه تم .

ومن باع نيلا فقوشا ، فكسر مده فقشا واحداً . ووقع البيع على ذلك الفقس
الواحد . فالبيع جائز حتى يخرج النيل متغيراً عن ذلك الفقس .

وقول : إن البيع ثابت في ذلك الفقس .

وأما الذي يخلط العظم الحري واشتوى ، ويريد بذلك أن يفتق بمضه ببعض
فليس له ذلك عهدي - فيما قيل - إذا كان أحدهما أحسن من الآخر .

وقال أبو سعيد - في رجل اشترى من رجل نيلا ، وحمله إلى بلد ثم ادعى
أن النيل خرج متغيراً ؛ وطلب أن يردّه عليه . هل يلزم البائع ذلك ؟

- ١٣٣ -

قال : متى أنه إذا وقع على شيء حاضر ، وقد عرفناه . ثم غاب به المشتري ، فادعى المشتري تغييره ، لم يقبل منه ذلك عندي ، إلا بالبينة أو بإقرار البائع بذلك .

فإن بان تغييره وفساده ، وأقر البائع بذلك ، فطلب المشتري أن يقبضه البائع من البلد الذي فيه النيل . فإذا كان البائع قد أذن للمشتري بحمله إلى موضع ، كان له النيل حيث صح فساد ، وانتقض البيع فيه .

وإن حمله المشتري ، بأمر نفسه ، أو بغير أمر البائع ، فهو ضامن له ، حتى يرده إلى البائع . والله أعلم وبه التوفيق .

القول السادس والعشرون في بيع الخبز والسمن والجبن

وأما الذي يبيع الخبز ، وفيه البارد . فقيل : إن خلط البارد في الحار غش .
ولم يحز بيع البارد بالحار .

وكذلك خبز الدرة إذا خلط في البر ، أو البر فيه الشير . فكل هذا ينظر
فيه . فما كان يريد أن ينفق بعضه ببعض ، فهو غش . وما كان إذا خبز به ، وعرف
أنه يصلح بعضه ببعض ، فكتمان له ليس بعيب . وما كان لا يصلح بعضه ببعض ،
ففي الإخبار به يأنف منه المشتري ، فكتمان عيب . والله أعلم .

وإذا قدم رجل خبازا دينارا بمائة من خبز . ثم يأخذه منه أولا فأولا . ففي
النفس منه ؛ إذ هو لا يبيع ولا سلف . وإن تعاوما لم يحرم . والأحسن أن يزن الثمن
ويزن الخباز له الخبز جملة . ثم يقرض الخباز الخبز ، ويكون قرضا عنده له .

فصل

وقيل في رجل باع لرجل عكة سمن ، فوجد فيها في السمن رُبًّا . فقال
أبو سعيد : للمشتري مكان الرب سمن .

وقول : إنه عيب ، وينتقض البيع إن نقضه المشتري . وإن تعاوما على شيء
من ذلك تم .

وإن استهلكه المشتري ضمن الرب ، وطرح عفه بقدر ما يستحق ذلك المقدار ، من جملة الثمن ، من قيمة السمن ، يقاخص به من قيمة الرب .

وقيل : من باع سمنا ، أو غيره من الأدهان . وفيه نجاسة ، ولم يعلم بذلك ، وخلطه المشتري على الذي له فالبايع ضامن لما فسد من ذلك .

وكذلك العسل للمائع والزيت والدهن وما أشبهه ، إذا صح ذلك وإن ادعى ذلك المشتري ، ولم يصح بالبيئة ، فعلى البايع الممين : لقد باع هذا ، وما يعلم به هذا الفساد .

ومن اشترى سمنا أو غيره ، مما يوزن . وكان في عادة الناس وسقتهم ، يطرحون في الوزن لسكل من قياس لا يحسب له ثمن ، فلا بأس بذلك ، إذا كان البايع والمشتري عارفين بذلك .

وأما من جهل ذلك ، فلا يثبت عليه ، حتى يعرف من قبل البيع والله أعلم .

فصل

وقيل : لا بأس بشراء الجبن الرطب وأكله ولو لم يكن مضمونا . وأما اليابس فحتى يكون مضمونا .

ومن أمر رجلا ممن يشق به : أن يشتري له جبنا مضمونا ، فاشترى له . وزعم أنه اشتراه مضمونا ، فإنه يقبل قوله .

وقول : إذا كان الرسول ثقة وقال : إنه مضمون قبل قوله ولو لم يقبل له قبل ذلك .

— ١٣٦ —

والثقة إذا أمره أن يشتري له مضمونا ، فليس عليه أن يسأله بعد ذلك .
وأما غير الثقة فيسأل بعد ذلك . وضمائنه : أن يقول للبائع إن هذا الجبن من
عمل المسلمين ، أو عمله المسلمون ، أو أهل الكتابين .
وإن كان البائع له يهوديا أو نصرانيا ، فحتى يقول : إنه عمله هو .
وإلا فلا .
وقيل : إنه يقبل قولهما ، إذا قالا : إنه من عمل المسلمين ، أو عمل أهل
الكتابين .
والمأمور بالسؤال عنه من الجبن : هو المعروف ببلد أصفهان . وهو الجبن
الكبار الذي تجده منضداً في الدكاكين ، يذهب لونه إلى الصفرة . وما سوى
ذلك من الجبن ، فغير مأمور بالسؤال عنه .
ويجوز شراء السمن غير مضمون .
وحفظنا عن علمائنا : أن جميع رطوبات أهل الكتاب لا يجوز أكلها .
والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والعشرون في بيع الحب والتمر وخططهما

وقيل : من أراد أن يبيع تمر لقاط مكنوزاً ، أن ليس عليه إعلام ، إلا أن يكون ناقصاً عن حال التمر المعروف عند الناس .

ومن باع تمرّاً حديثاً وقديماً ، فعليه أن يعلم المشتري بالتمر الحديث من القديم .

وقول : إذا كان الأغلب هو الحديث ، فليس عليه إعلام .

وقول : ليس عليه إعلام ، إذا لم يسأل عنه أنه حديث أو قديم .

وكذلك القول في الحب . ولا بأس بخلط الأرز والأدهنة بعضها في بعض ، لعدم الأوعية ، إذا لم يرد بذلك غشا .

وأما إن خلط بعض ذلك على بعض ، يرى أن ذلك أوفر له للثمن ، فليس له ذلك ولو أخبر البائع المشتري أنه مخلوط .

وفي رجل اشترى جراباً ، ونظر إلى التمر ، فوجده طيباً ، فحمل الجراب وأعطى الثمن . فلما فتح الجراب ، وجد فيه تمرّاً ضعيفاً . فلم يردّه من حينه ، حتى أكل نحو ربه ، يطمع أن يكون باقي الجراب تمرّه طيباً . فكأثر عليه فساد . فقال : أما ما أكل من الجراب ، فثابت ثمنه عليه ، ويرد الباقي على صاحبه .

وقيل : إن أكل منه بعد أن رآه رديئاً ولم يردّه ، نذلك رضى منه بما رأى

من العيب وليس له رده، إلا أن يخرج عليه عيب آخر غير العيب الأول. وكذلك
الثانى والثالث وعلى هذا يكون .

فإذا أكل منه شيئاً وبقي شيء، فاستحق رده إلى البائع، بقدر قيمته، من جملة
ثمن الجراب بالأجزاء، على قدر ما بقي من جملة الجراب .

والقول فيما يلزم المشتري من الثمن قواء مع يمينه .

والقول فيما بقي من الثمن، إنه من الجراب الذى باعه قول البائع، إذا لم يقر
أنه منه .

وقوله فى ذلك مع يمينه، ما يعلم أن هذا الثمن من الجراب الذى بعته له .

وعن أبى الحسن فيمن كنز جواب بلعق منه مغفر، ومنه مصبى . فليس
هذا من النفس ولكن يخبر البائع المشتري، لعل المشتري لا يريد المغفر، إلا أن
يكون إغفاراً لا مضرة فيه للتمر والبلعق والمصبى بمنزلة . فلا نرى عليه ذلك -
إن شاء .

ومن اشترى من رجل تمراً، فأكل منه، ثم خرج منه شيء ردىء يجب رده
منه، فإنه ضامن لما أكل بقيمة جيداً . ويلزم المشتري يمين فيما أكل .

فإذا رده قال: كراء على المشتري، أن يرده على البائع، إلى حيث قبضه منه،
أو إلى بعض الأحكام .

فإذا حكم به الحكم للبائع، حمله حيث أراد .

فإذا لزم المشتري رده، لزمه الكراء إلى أن يوصله إلى البائع، أو يقبضه من موضع أقرب من موضعه. ولو كان البائع قد تعمد لفروه بالردىء.

وعن أبي سعيد - في رجل اشترى من رجل مدخران من تمر، بعشرة دراهم حلالة، إلى أجل معروف، ثم اختلفا في النقد - فقيل: إن شرط الحلال في النقد مجهول.

فإن اتفقا على شيء من ذلك، ثبت البيع.

وإن اختلفا انتقض البيع. والمدخران أرجو أنه قريب من الجراب. ووزنه قول: ثمانون مئةً بمن نزوى.

وقيل: مائة.

وقيل في رجلين، اتفقا على بيع الجرى بعشرة دراهم. وقال صاحب الحب للمشتري: اذهب أبصر الحب إن أبيحك فخذ منه ما أردت. فلما أبصره رضيته، واكتال منه على الثمن الذي اتفقا عليه فقال أبو سعيد: لا يثبت هذا؛ لأن اتفاقهما وقع على مجهول، إلا إن تعاكما.

وبعض يراه بيما ثابتا، على التعارف والأساس الذي اتفقا عليه. والبيوع على ما أسست عليه في الحرام والحلال، وعلى ما عقدت عليه في الأحكام.

ومن باع جراب تمر، وشرط على المشتري: أنى أبيحك هذا الخصف. ولا أدري ما الثمر بجيدا ولا رديئا. فخرج رديئا، فلمشتري رده، وأخذ دراهمه.

وإن نقشه من ثلاثة أمكنة ، فجاء شيء مخالفا للنقشات ، فله رده إن كان رديثا .

ومن باع حبا ، على أنه بذر ، فلم ينبت . فلا شيء على البائع ، إلا أن يكون يعلم أنه لا ينبت . ففره وأوهمه ، فعليه ضمان ما زاد من ثمن الحب الذي ينبت على الحب ، الذي لا ينبت ، يرد عليه فضل القيمة .

وقول : إنه إن شرط له : أنه ينبت ، فالرأى أن يفرمه ما غرم وعمّا في ذلك البذر .

وقول : إن البيع فاسد ، ويرد عليه قيمته .

وفي رجل قضى رجلا تمرا بحق عليه له ، ولم يقطعا الثمن في ذلك الوقت .

فإن اتفقا ، وإلا على التقتضى أن يرد على الذي قضاها تمرا مثل تمره .

فإن لم يجد إلا تمرا مكفوزا ، فإنه يمكن السكفاز ، وينقص من الكيل من العشرة ثلاثة . وهو خمس ونصف خمس .

وإن وجد تمرا غير مكفوز ، أعطاه كيلا بكيل .

ومن باع جرابا بربح إلى وقت معلوم ، وشرط على نفسه للمشتري - إن وجده رديثا : أن يرده . فوجده المشتري جيذا ورضيه ، فهذا بيع يتم بالمعامة ، وينتقض عقد المفاوضة .

ومن خلط تمرا جيذا بتمر دُون ، يريد بذلك نفاق الرديء بالجيّد . ويريد الغش . فيوجد في الأمر : أن هذا من النفاق

وإن لم يرد به النش فلا بأس - إن شاء الله . والنيات هن المنجيات . وهن المهلكات .

وإن أخبر البائع المشتري : أنه خلط جيداً برديء ، فليس عليه بعد الخبر إلا العوبة إلى الله تعالى من نية النش .

ولا بأس ببيع التمر ، على من يعلم أنه يعملُه نبيذاً ، إلا أن يعلم أنه يعملُه نبيذاً حراماً .

وقيل في رجل اشترى من رجل تمرّاً مكنوزاً ، أبصره أو لم يبصره ، إلا أنه قال : قد رضيتُه بالظن إلى الجراب ، فاتفقا على الثمن ، واستوجبته ، فتلف التمر ينصب أو سرق . فلما وقع ذلك . قال الذي اشترى : أنا ما أبصرت إلا الجراب ، فما أعجبني واشتريت شيئاً غائباً . وقال هذا : إنما تركت تمرى لم أبعه على أنه لك . والثن عليك .

وقال أبو الحواري : إن كان اشترى هذا التمر ، ولم يظنر إليه . وإنما نظر إلى الجراب من على الظرف ، فلهما الرجعة جميعاً في ذلك . وهذا في الحكم . وهكذا عن محمد بن محبوب .

وأما إن علم المشتري بجواز النقض له ، فلم ينقضه لأجل جواز الجهالة في التمر ، حتى تلف ونقض ، لأجل تلف التمر . فلا يأمن من الإثم فيما بينهما وبين الله بحبسه تمر الرجل إلى أن تلف .

وقيل فيمن اشترى مائة من تمرّاً ، فنخرج فيه مقدار عشرة أمان عجم ،

أو حشف ، فلا يلحق البائع في ذلك شيء ، إذا كان الحشف مما يمكن أن يكون في التمر .

وإن كان جعل فيه نوى أو حشفاً ليكثره ، فباعه فذلك من الغش ، وعليه قيمته المشتري .

ومن اشترى من رجل خمسة أجربة تمراً ، كل جراب بعشرة دراهم ، فوزن له خمسين درهماً ، وقبضها معه . ثم جاء إلى النضد ، وعدله خمسة أجرب . ووزنها المشتري ، ورضيها . فقال للبائع : دعها إلى أن أصل لهما . فعن مالك بن غسان : أنهم قد اختلفوا في التمر المنضود .

فهم من قال : البيع منتقض ؛ لأن التمر داخل الظروف لا يرى .

وقال بعض : إذا باعه نوعاً معروفاً ، ووقف على الجراب ، فنظر طوله وعرضه . فاشترى معه هذا الجراب ، أو هذه الأجربة ، على أن تمرها كذا وكذا ، من صنف من الفخل معروف ، فهو ثابت . وليس لأحدهما رجعة على صاحبه ، إلا أن يخرج التمر أو بعضه ، مخالفاً لما وقع عليه الاتفاق .

وقيل في رجل اشترى من رجل جراباً ، وأشرك فيه رجلين أو ثلاثة . فلما قسموه وجدوا التمر فاسداً ، فتمسك بعضهم بنصيبه . وأراد بعضهم أن يرد حصته . فقال بعض الفقهاء : له أن يرد حصته على الذي شاركه . وللذي شاركه أن يرده على البائع .

ومن كان يبيع حبا ثم بدا له أن يخلط فيه أردأ منه ليعشه. ثم ندم على ذلك،
من قبل أن يبيع منه شيئا، فجأزه بيعه. ويعلم المشتري بعشه قبل العقد البيع.

وقول: لا يجوز له ذلك إلا بعد التوبة. ولا يمكنه غير ذلك.

وكذلك من باع حبا فيه نجاسة. ثم ندم على ذلك، ورجع. وأعلم من باع
عليه نجاسة الحب، فالتحيز للمشتري، إن شاء رد الحب.

وإن كان الحب قد تلف، إن شاء أخذ قيمة نقصان الثمن. وإن شاء أجل
البائع ووسع له. وعلى البائع التوبة والندم من فعله ونقصه.

وإن كان البائع لا يقدر على جميع الدين باع لهم، فعليه الاجتهاد والمبالغة،
بما بلغت إليه قدرته، مع صدق التوبة والندم: اعتقاد التوبة، متى وجد أحداً
وقدر عليه، بمن يبلغه أن يتخلص إليه من ذلك ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.
ولولا ذلك كذلك، لما كان لعاص توبة.

وقول: إذا لم يدرك ذلك، فرق ذلك على الفقراء، بقدر ما ينقص من ثمن
السلعة أن لو علم أنه بخس.

ومن اشترى جراب تمر بلمق، فوجد فيه تمر صرفان، إن البيع تام، وببذله
مكان تمر الصرفان تمر بلمق، إلا أن يكون كله تمر صرفان.

واختلفوا في المشتري. قول: إن وجدته متغيراً عن حال ما وقع عليه شرط
البيع، يجوز له أكله. ما لم ينقض البائع.

وقول : لا يجوز له أكله .

والذى نخشاه : أنه إذا اشترى من جنس من التمر ، فخرج خلاف الجنس الذى اشتراه أفضل منه ، أن لا يأكله ، حتى يعلم البائع ، ويثمة له . ولا يجوز خلط البر بالشعير للبيع . ولا يخلط برّا فاسدا ببرّا جيد .

وعن محمد بن محبوب - فيمن باع مدخران من تمر ، أو أكثر . ثم غلا التمر ، فرجع فيه البائع ، وتمسك المشتري بالبيع . وإنما اشتراه من الفضد فإن كان هذا للمشتري ، لم ينظر إلى التمر بنفسه . وإنما نظر أعلى الظرف ، فلهما جميعا الرجعة .

ولا يجوز خلط الحب القديم بالحديث ، والأبيض والأسود ، إلا أن يبين ذلك البائع للمشتري ، فيشتري منه بعد المعرفة ، فلا بأس .

وكذلك لا يجوز خلط الذرة بالدخن ، أو الذرة الحمراء بالببيضاء ، أو الذرة فى الشعير ، أو الشعير فى الدخن ، أو السهوى فى الجراد . وهذا إذا خلطه للبيع . وأما إذا خلطه ليأكله ، فلا بأس .

وفيمن معه جراب تمر ، مختلط من نخل شتى . وكان يبيع منه وزنا ، من غير أن يعلم بذلك المشتري ، فلا بأس عليه ، إذا كانوا ينظرونه . فمن قبل منهم ذلك ثم له . ومن لم يقبله فله رده .

وأما إن باع الجراب جملة سالما ، فعليه أن يعلم بما فيه .

وفى رجل اشترى من رجل جرّبا مكفوزة ، ولم يقشها له . وعدها عليه جرابا جرابا . ثم إن المشتري قضاها رجلا ، أو باعها عليه بأكثر مما اشتراها ، أو أقل .

فلما حل أجل الدراهم على المشتري قال البائع : لم أنقش التمر ، ولم أبصره . فذلك مجهول من البيوع ؛ لأنه لم ينقش التمر ، ولم يبصره .

ف قيل : إن الخيار للبائع - إن شاء أخذ ثمن تمره الذي باعه به المشتري ، زاد على ثمن البيع الأول أو نقص . وإن شاء أخذ تمرا مثل تمره .

ولا بأس ببيع جراب تمر بجراب تمر مثله ، كأننا حاضرين أو غائبين .

وقول : إنه لا يجوز حتى يسمى قياضا ، إذا كان غير حاضر .

وقول : لا يجوز ذلك ولو سمي قياضا ، حتى يحضر الدوعين ، ويكون يداً بيد هاء وهاء . وهذا أصبح ما عرفناه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والعشرون

في بيع العبيد بمطلب منهم وغير مطلب

وقيل : إذا قال العبد لمولاه : ليس أريدك ، وطلب منه البيع ، وكرهه ولم يطلعه . فقييل : إنه لا يلزمه بيعه ، إذا أنصفه في النفقة والكسوة .

وأما إذا لم ينصفه ، جبر على إنصافه . ولم يجبر على بيعه .

وإن تبين عليه جوره ، وتمادى به على ذلك ، جبر على بيعه

وإن قصر العبد في الخدمة ، فللسيد ضربه وأدبه ، بما يحمل من الضرب .

وقيل : ليس له ذلك ، ويبيعه بما قسم الله له ؛ لما روى عن ^(١) النبي ﷺ أنه قال : يبيعوا ولو بخيط من شعر . ولا تعذبوا خلق الله

وقيل في رجل : اشترى عبداً أو أمة ، من رجل بحضرتها ، وهما بالغان ، فلم يغيرا ذلك ، ولم ينكرا العبودية . فلما اشتراها المشتري ، وقعدا عنده مدة ، ووطيء الأمة ، ادعيا الحرية . فقييل : ليس للمشتري أن يجبرهما على الملكة في الحكم ، إلا أن يقرّا للبائع في حين البيع .

وإن اشتراها المشتري منه بعد إقرارها بالملكاة . ثم رجعا بعد ذلك ادعيا الحرية . قالوا : إنما أقررنا بالعبودية تقيّة .

(١) من حديث أخرجه الربيع عن ابن عباس . والشيخان وأحمد عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني .

قال : إن كان البائع لها ، ممن ليس له تقيّة ، كان المشتري عفىدى واسمعا له
جبرهما على العبودية .

وإن كان البائع ممن له تقيّة ، لم يكن إقرار التقيّة عفىدى حجة . وإن ثبت
إقرارهما . ثم ادعيا بعد ذلك دعوى ، نظر في دعواهما .

ومن ادعى رجلاً أنه عبده ، وأقر الرجل أنه مملوك له . ثم باعه . ثم صح
بالبيّنة أنه حر ، فهو حر . ويرجع المشتري عليه بشمته ؛ لأنه قال : إنه عبده . وغره
حتى أعطى ثمنه .

وإن لم يقر بشيء ، واشتراه المشتري من البائع . ثم صح أنه حر ، فهو حر ،
ويلحق المشتري الذي باع له بالثمن .

وقيل : إنه إذا لم ينكره وهو في يده ، وقد غره ، فعليه الضمان .

وقيل في رجل اشترى عبداً . ثم أخبر أنه حر . فقال : إن كان سأله عنه ،
حين البيع . فقال : إنه مملوك ، فليكن به بالذى اشتراه به ، ولم يجر بيعه . وإن كان
لم يسأله ، أو لم يحضر هذا البيع فليعتقه .

وقيل : ليس عليه تعديقه ، إلا أن يشاء هو ذلك . وإنما هذا إذا صح بالبيّنة
أنه حر . وهو قد أقر أنه مملوك لمن باعه . وقال له : أن يشتريه .

وقيل في رجل اشترى عبداً من رجل . ثم ادعى أن البائع اغصبه من فلان ،
أو أنه لفلان . فقال فلان وفلان : إن العبد له . والبائع ينكر ذلك . وقد قبض

المشتري العبد ، ووزن الثمن ، أو لم يقبضه . فإذا تدارا على البيع الصحيح ، فلا يقبل قوله على البائع ، إلا بالبينة . وإن أقر المشتري أنه حر أعققت العبد .

وكذلك إن أقر أنه لفلان ، فإنه يؤمر بقسليمه إلى فلان ، إذا صدقه فلان على إفرازه . ولا يرجع على البائع بشيء إلا أن يصح ببينة على ما يدعى . وإن ظهر فيه عيب كان مع البائع ، وهو يدعى أنه باعه ، حرًا أو مقتصبًا ، أو عبدًا لفلان . وفلان يدعى ذلك أو ينكره .

فأما إذا قال المشتري : إنه حر . فإن العبد يعتق ، ويرجع المشتري على البائع بأرش العيب .

وإن كان المقر له لم يصدقه ، أنه له ، فالعبد للمشتري . وله أرش العيب . وقيل في رجل اشترى أمة ، وكانت عنده أشهرًا . ثم ادعت أنها حرة ، وأقامت على ذلك بينة . فقيل : إن كانت عالة أنها حرة يوم اشتراها ، فلم تقل شيئًا ولم تنكر البيع ، فله أن يرجع عليها بما أنفق عليها .

وإن لم تقم ببينة بذلك ، ولم تقر هي بذلك ، فليس له أن يرجع عليها بشيء . وقيل في رجل اشترى عبدًا من رجل . ثم جاء رجل يدعى أنه عبده ، سرق منه ، وأقر العبد ، أنه للمدعى أنه سرق منه ، فإنه يحكم به للمدعى ، إلا أن تكون مع المشتري بينة ، تشهد له أن هذا العبد أقر أنه مملوك للبائع له ، أو لأذى في يده . وقيل : يوجد عن جابر بن زيد - رحمه الله - أنه قال : يجوز لأهل الحرب بيع أولادهم عند الحاجة .

وإذا سئل عبد عن جنسه ومن سباه . فقال : لا أدري . من سباني ، سميت صغيراً فلا يجوز شراؤه حتى يُعلم أصله ، ومن أى وجه صار عبداً .

فإن قال العبد : سباني حربى جاز شراؤه . وإن كان من صلحهم ، أو من سلطان قهره ، فلا يشتري .

وكذلك العبد الكبير ، إذا لم يعلم أصله ، فلا خير فى شرائه .
ومن جلب عبداً فقال العبد : لا تشترينى ؛ فإننى مسروق ، فإنه لا يقبل منه إلا بالبيعة .

وإن قال : إني حرّ وسرقت فإنه لا يشتري منه .
ولا يجوز بيع العبد الآبق من مولاة ، ولا من وكيل مولاة .
ويجوز بيع العبد المنصوب ، إذا باعه مولاة ، وهو منصوب معروف مكانه .
والعبي إذا أقر بالعبودية لفلان ، فلا يثبت فى الحكم أنه عبده .
وإن اشتراه مشتر منه ، على معنى الاطمئنانة بإقراره فلا بأس ، إذا بلغ ، ولم يفكر العبودية من بعد .

وإن أنكر المملكة من بعد البلوغ ، فالقول قوله . وهو حر حتى تصح عليه العبودية . ولا يضره إقراره بالمملكة ، فى حال صباه .

وإن أراد المشتري منه اليمين ، فله عليه يمين بالله : أنه حر ، ولا يعلم لهذا عليه حقاً ، من طريق المملكة .

وإن رد المدعى عليه المملكة اليمين إلى المدعى ، حلف له أنه مملوكه الى الآن .

وقيل في رجل، ادعى خمسة عبيد، فوجدهم سقة فقال لهم: من كان منكم لم أشتريه فليصرف فقال كل واحد منهم: أنا حر. فإن كان لا يعرف عبيده الذين اشتراهم، لم يكن له ملك أحد منهم، إلا أن يصح له الشراء، أو الإقرار بمن بايعهم، إذ قد غاب عنه عيان العبيد الذين اشتراهم، ولا يعرفهم من سواهم.

فإذا صحت له بيعة، أنه اشتراهم من زيد، وهم في يد زيد، ويقولون: إنهم أحرار فالقول قولهم. وليس هذا مما يصح عليهم.

فإن صحت له بيعة: أن هؤلاء العبيد كانوا في يد زيد، يبيعهم وهم لا ينيرون ولا يفسكرون، إلى أن باعهم لهذا الرجل. والعبيد يقولون: إنهم أحرار، فإنهم عبيد على هذا، إلا أن تصح بيعة أنهم أحرار.

وقول: إنهم أحرار.

وإن قعد العبد في سوق المسلمين، يبيع ويشترى، فبأثر البيع عليه والشراء منه، إلا الدين، فلا تجوز مداينته، إلا بإذن سيده. فإن أذن له في التجارة جاز جميع ذلك بالنقد وبالدين. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول التاسع والمشرون في بيع الأمة وولدها إذا كان معها أولاد بين شركاء

قال الربيع : لا يفرق بين الأمة وولدها ، إذا كان صغيرا مملوكا . ولا يباع ولدها وحده . ويمسكها هي ، حتى يصير المولود في أحد الاكتفاء عنها ؛ لأنه يضييع .

وإن كان الولد من السيد ، وأراد بيعها كان له ذلك ؛ لأنه أولى بولده ولا يضييعه - إن شاء الله .

وقول : لا يجوز بيعها حتى يستغنى ولدها عنها . والاستغناء إذا بلغ سبع سنين أو ثمانى سنين .

وإذا كان عبد بين رجلين ، وهما في قرية واحدة ، فطلب العبد أن يبيعه ، أو يشتريه أحدهما من الآخر وكرها بيعة . فإنهما لا يجبران على بيعه ، ويستخدمانه بالحصه ، ويؤمران بالإحسان إليه ، ولا يكلفانه من العمل ما لا يطيقه . وإن كان سيده ، كل واحد منهما في قرية . وطلب منهما أن يبيعه . فقد قيل : إنهما يؤمران ببيعه . ويستخلصه أحدهما من صاحبه . ولا يكلف أن يخفف إنيهما من هذه القرية إلى هذه القرية .

وأما إذا كان بينهما دابة ، وطلب أحدهما بيعها وهما في قرية واحدة ،

وكره الآخر أن يبيع حصته منها، فإن ذلك عليه؛ لأن الدابة لا تشكو إذا ضياعها أو كلفها من العمل ما لا تطيق. والعبد يشكو ذلك، إذا عناه ذلك إلى المسلمين، حتى ينصفوه منهما.

وإذا باع رجل لرجل عبداً، مع شيء من الآلات التي يعمل بها بثمن معروف وأراد البائع تغيير البيع، واحتج بالجهالة في الآلة التي باعها مع العبد، ورضى المشتري بالعبد وحده، ويسلم جميع الثمن.

وقول: الخيار للمشتري، إن شاء أن يأخذ، وإن شاء أن يترك. ولا خيار للبائع. وهو قول أبي عبد الله.

وقول: إذا كان أحد المتبايعين جاهلاً بالبيع أو شيء منه، فإن أراد البائع منهما، كان له.

والأمة إذا بيعت، وهما ولد صفيير تربيته، إنه لا ملك عليه إلى بلوغه وإقراره بالعبودية.

واختلف فيه، إذا أقر به أنه ولد الأمة. فقول: يثبت عليه الرق.

وقول: لا يثبت عليه الرق، حتى يقر بالعبودية بعد بلوغه.

واختلف في العبد، يكون في يد رجل يخدمه ويدعيه. والعبد لا ينكر ذلك وباعة الرجل، ولم ينكر ذلك. ثم أنكر العبودية من بعد فقول: إنه حر، لا تثبت عليه العبودية بسكوته، إلا أن يقيم البائع دليلاً أنه عبده.

وقول : إذا ترك النكاح عقد البيع، ثبت عليه الرق وإلى هذا كان يذهب

محمد بن جعفر .

وكان أبو سعيد يعجبه هذا القول .

وإذا كان عبد بين يقيم وبالغ ، فلا يجبر شريك اليتيم على بيع حصته ، ولا شراء حصته اليتيم ، ولكن يفادى على حصته اليتيم ، فيمن يزيد ويخرج ، ويباع بما أخرجه من الثمن .

وأما الدابة فإنها تباع كلها ، فيمن يزيد يشتري من شريكه وغيره .

وعن أبي الحسن - في رجل له جارية يتسراها ، فولدت مفعه ولدا . ثم احتاج إلى بيعها بلا دين عليه والولد معه أن له أن يبيعها . إن شاء . قول محمد بن محبوب رحمه الله

والذي نحب : له أن لا يبيعها ، إلا أن لا يجد بداً من بيعها ، من حاجة ماسة ، أو دين ملازم له والأمة إذا كانت حاملاً من سيدها ، فلا يجوز له بيعها .

وقال بعض فقهاء القوم : إن أم الولد لا يجوز بيعها وإن مات سيد الأمة ، وله منها ولد ، عتقت بملك ولدها لها أو جزء منها .

وأما الأخ من الرضاع . فعن الربيع أنه قال : لا يباع .

ومن ملك والدته من الرضاعة أو ولده ، فسيطيلهم كالإخوة على ما عرفت .

وقرئ : إن من يباع من الرضاع من المالك ، له أن يستخدمهم ، ولا يبيعهم

إلا في دين أو حاجة ماسة .

وأما الأخ من الرضاعة ، إذا كان بين ورثة أحدهم أخوه من الرضاعة . فلما قسموا وقع في سهم غير أخيه ، فهو مملوك له .

والمدبر لا يجوز بيعه إلا لمن يعتقه ، أو لأحد في البلدة التي هو يسكنها ، على أنه مدبر .

ومن ملك أحداً ، ممن لا يجوز ولا يحل له نكاحه ، أن لو كان أنثى ، فلا يجوز له بيعه ولا تملكه . ويعتق من حقيقه ، كان ذلك من نسب أو ختونة .
وأما الرضاع فقد عرفت فيه الاختلاف فيما تقدم .

ويوجد في الأثر ، في امرأة باعت غلامها ، وقد كانت أرضعته ، فأكلت ثمنه قال : إن قدرت عليه ، فتشتره ثم تعتقه . فإنه بمنزلة ولدها . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الثلاثون

في الأمة إذا بيعت وظهر بها عيب أو كانت لغير بائعها

وقيل في رجل اشترى أمة ووطئها، وولدت منه أولاداً . ثم صح أنها كانت لغير البائع ، فأخذها من صحت له . فقيل : إنه إذا كان الوطء بسبب الشراء ، وولد على فراشه . فالولد ولده . ويكون حراً ، ويفديه بقيمته عبداً يوم ولد .

وقول : قيمته يوم الحكم .

وأما إذا باع الأمة غاصبها أو سارقها لرجل . ثم وطئها . ثم ولدت له أولاداً فإن لسيدها أن يأخذها وعقرها ، وأولادها يكونون عبيداً .

وأما إن باع السارق ، أو الغاصب الأمة ، على من لا يعلم بالغصب أو السرقة ووطئها المشتري ، وولدت له أولاداً . فإن لسيدها أن يأخذها من المشتري ، ويأخذ قيمة أولاده منها ، قيمة عبيد . وليس له أن يأخذهم من أبيهم . ويرجع المشتري على من باع عليه ، من سارق ، أو غاصب ، بما سلمه لرب الأمة ، من قيمة أولاده ؛ لأنه غره

وأما المقر فعلى أنه لا يرجع به على الغاصب والسارق ، ولأن ذلك بما قضى به نهيمته منها .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - يرجع على السارق والغاصب بعقرها ، إذا كان المستحق للأمة أخذ من المشتري عقرها . وهذا إذا اشترى الأمة ، على أنها أمة البائع ، لا يعلم أنها مسروقة أو مضمومة .

وأما السارق والغاصب ، فإنه يؤخذ منهما الأمة .

والعقر وأولادها عبيد للمسيحق للأمة . وإن كانت قد صارت من واحد إلى واحد . فكل واحد يرجع على من باع عليه ، حتى يقتضى إلى السارق أو الغاصب .

وقيل في رجل باع جاريته ، واشترط حملها الذي في بطنها ، أو أعتقها ، أو استثنى ذلك ، فله ذلك ، إذا كان قد نفخ فيه الروح .

فصل

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل اشترى جارية من رجل ثم زوجها . ثم أبصر بها عيباً بعد ذلك ، فأراد أن يردّها بالعيب . قال : ليس له ذلك .

وإن طلقها الزوج طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، فله ردّها .

وإن كانت الجارية بكراً . وقد طلقها الزوج طلاقاً ، لا يملك فيه الرجعة فلا يجوز للمشتري ردّها . فإن وطئها المشتري ، فلا له ردّها . وله أرش العيب .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل باع لرجل جارية . ولها زوج ولم يعلم به المشتري حين اشتراها ووطئها . وحبلت . ثم قدم الزوج فسأل عن امرأته . فقال له مولاهم الذي باعها : قد بنتها لفلان فجاء الزوج يريد أن يسكن إلى امرأته فقال بينها وبينه المولى الذي اشتراها ووطئها ، وقد حبلت . فقال : الزوج أولى بامرأته . وقد حرمت على سيدها أبداً ، علم بالزوج ، أو لم يعلم .

وأما العبد إذا كانت له زوجة . فليس بعيب يرد به ؛ لأن للسيد المشتري أن يطلق زوجة عبده . والصدّاق في ثمن العبد على السيد الأول .

فإن جاءت بولد . فقد وجدنا عن محمد بن محبوب - رحمه الله - أن الولد للزوج ؛ لقول النبي ﷺ : الولد للفراش ^(١) وللعاهر الحجر .

وإن كان المشتري لا يعلم أن لها زوجاً ، فله نقض ذلك البيع ، إن أراد ذلك .

وإن تمسك المشتري بالأمة كان له خدمتها ، ويحرم عليه وطؤها ولا صدّاق لها على الزوج ؛ إن كان لها صدّاق على الزوج ؛ لأنه قد خانه في زوجته .

ومن باع جاريته لمجنون ، فوطئها المجنون ، وولدت منه ولداً ، فهو حر . وهو ابن المجنون . وتزد الجارية إلى سيدها ولا شيء له على المجنون ، من مهر ولا ثمن ؛ لأنه ضيع ماله .

وقيل في الجارية ، إذا وطئها المشتري . ثم ظهر بها عيب ، فله أن يردها على البائع . ويرد عليه قيمة ما نقصها الراطي ، إن كانت بكراً ، فنصف عشر ثمنها . وقيل بالعشر .

وأما الثيب ، فلا يفتقصها الوطء ، ويردها بالعيب . وإن شاء أمسكها ، وأخذ أرش العيب .

(١) أخرجه الربيع والبخارى ومسلم وأبو داود عن عائشة .

وقول : إذا وطئها ، فليس له ردها على حال . وله أرش العيب . وذلك رأينا .

وأما العبد الذكر ، إذا وطئه المشتري ، وظهر به عيب ، فله رده بالعيب . ولا يضمنه وطؤه من الرد كالأمة . وعيب الجارية ، إذا كان باطنياً ، حيث لا ينظر الرجال إليه ، فينظرونه من يوثق به من النساء . وإذا رأى العيب قبل قولهن في ذلك .

والسرقة في العبيد عيب إلا من يموت مواليهم . فليس عليهم قطع أيديهم . ولا يردون بالعيب في ذلك . ولكن يرد العبد سرقة مال غير سيده ، إلا أن يقتب يموت سيده ، أو يفك حلى أولاد سيده . فهذا مما يرد به . وإنما لا يرد إذا سرق مال سيده ، من شيء هو مؤتمن عليه ، أو مثل طعام أكله ، أو مثل حب ، أو تمر في يده .

وإن بيعت الأمة ، ولها ولد ، ولم يعلم به المشتري ، فهو عيب عند أهل مكة .

وأما أهل العراق فقالوا : ليس بعيب ، إلا أن يكون الولد لا يستغنى عن أمه .

والزنا والقلعة في العبيد البالغين عيب .

وقيل : إذا كان العبد ولد زنا ، ففيه اختلاف .

قول : إنه عيب .

وقول : ليس بعيب ، إذا كان رشيداً .

ومن اشترى عبداً أمرد ، ولم تخرج له الحية ، فليس بعيب .

والأمة إذا لم ينهد ثديها فليس بعيب ، إلا أن تضع ولداً . فلم يخرج منها له لبن ، فهو عيب .

وإن كانت من العبيد البيض ، الذين يشترون للقسرى ، فلم ينهد ثديها ، فهو عيب ، إذا كانت من ذوات الشعور .

والإباق في العبيد عيب ولو مرة واحدة . والنخس في العبيد الذكور والإناث .

ومن اشترى صبيّاً ، كان من عادته الهرب من سيده ، أو يبول في منامه ، فهو عيب يرد به . وإن لم يكن جرى عليه القلم .

وقول : إن السرقة والبول في المنام ليسا بعيب في المنام في الصبي ، إذا لم يبلغ . والجفون عيب . والعشاء إذا عاوده عيب . والتأنيث في العبيد عيب ، يرد به .

وإذا أتت الأمة بولد ، وليس لها زوج ، فليس بعيب ترد به .

ومن اشترى أمة ووطئها . ثم اطلع على عيب كان بها ، ففازع البائع . فقال البائع : أنا أخذ جاريتي بعيمها . وإن شئت فخذها . إن على البائع أن يرد أرش العيب . وذلك رأى مسيح .

وقال هاشم : وجدت ذلك في الكتب .

ومن اشترى عبداً ، فوجده عنينا . فذلك ليس بعيب .

وأما الخصى والمحبوب ، فذلك عيب ؛ لأنه نقصان في جوارحه .

وقال أبو سعيد - في عيوب العبيد والدواب - : ما خرج في الفقه لم يرد إلى العامة . وما لم يخرج إلى الفقه رد إلى العامة . كما روى عن أبي عبيدة أنه قال : سلوا أصحاب الرقيق من النخاسين . فإن رأوا أن الرمد عيب ، فهو كذلك . وكذلك الدواب ، إذا بيعت ولم تأكل النوى . فإن كان في الموضع أنه عيب كان عيبا . وذلك خاص في بقعة من الأرض ، فجاز هذا في الشرع وأثر الجراحة .

والوسم بالنار من العيوب في الرقيق والدواب ، إلا ما كان مما يزين به العبيد أولادهم ، أو يكون علامة في الدواب تعرف بها .

ومن باع عبداً مريضا . والمشتري يعلم ذلك ، فهو جائز .

وقول : حتى يبرىء المشتري البائع من المرض وما جرّ المرض .

واختلف في الجارية ، إذا لم تحض .

فقول : إنه عيب .

وقول : ليس بعيب . وهو أكثر القول . والشيب عيب . والكفر عيب .

ومن اشترى صبيّاً ، لم تنبت أسنانه لصنره ، فصار إلى حد من تنبت أسنانه ،

فلم تنبت ، فهو عيب يرد به . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والثلاثون

فما يجوز من بيع العبيد وما لا يجوز

قال أبو سعيد - رحمه الله - فى رجل، بيده رجل يريد بيعه : إنه جائز شراؤه منه ، إذا كان بالغاً يعبر عن نفسه .

وأما إذا كان صبياً ، لا يعبر عن نفسه ، فلا يجوز شراؤه ، حتى يكون بحمد من يعبر عن نفسه . فلا يجوز فى الحكم .

وأما فى الاطمئنانة ، فإذا لم يرتب فى ذلك . فأرجو أنه يجوز شراؤه . وله حجته إذا بلغ ، كان الصبى مسلماً أو مشركاً .

وللمشترى إذا بلغ الصبى ، وأنكر العبودية ، أن يرجع بالثمن على من باع عليه .

وإن أنكر الصبى العبودية فى صباه ، فلا يجوز شراؤه . إذا كان ممن يعبر عن نفسه ، ويلتفع عنها .

وقيل : لا يجوز بيع العبد الأبق ، ولا الجمل الشارد ، ولا الحمار النافر ، ولا الشاة الضالة . ولا ما شاكل ذلك وشابهه ؛ لأن ذلك من السرور والمخاطرة . ولا تجوز المداومة فى ذلك ، حتى يصير كل شىء من ذلك فى يد مالكه . ولا يجوز فى ذلك ، ولا فعل الوكيل .

وأما المفضوب والمسروق، فيجوز بيعه والوكالة فيه، إذا كان معروفاً موضعاً،
إلا على الغاصب فلا يجوز له الشراء، حتى يرد الغصب إلى أربابه.

وما سباه المسلمون، من العنصاري واليهود والمجوس وأهل الشرك، فجائز
الشراء منهم، كانوا من الفرس، أو السند، أو الروم، أو الهند، أو القبط،
أو الزنج، أو الحبش، أو الذنوبة، أو غيرهم، إذا كان السبأ على وجه، يجوز لهم
فيه سبأهم، إلا العرب، فلا يجوز سبأهم، ولا استعبادهم.

وروى عن أبي مالك: أنه أجاز بيع العبد على أهل الذمة، إذا اشترط البائع
عليهم: أن لا يحولوا بينه وبين أهل الصلاة. وأن يدعوه ودينه.

وقال هاشم: لا نعرف هذا وأنكره.

وقال محمد بن المسيب: ليس لمسلم أن يبيع مصلية لأهل الذمة؛ لأن كتاب الله
وسنة رسوله، قد فرقاً بينهم. قال الله تعالى: «ولن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلاً».

وقال عليه السلام: الكافر والمؤمن لا تتراعى ناراهما.

وأما ابن محبوب فقال: كل أمة مسلمة في يد رجل ذمي تباع في سوق المسلمين،
ويعطى ثمنها.

وأما المذكور فإن طلبوا البيع، حكم ببيعهم للمسلمين. وإن سكعوا تركوا.

وقال موسى: إنه إن كان العبد لا يبالي أن يعل، أو لم يعل، فلا بأس أن
يترك في يده.

وذكر هاشم أن سعيد بن زياد ، شهده يخبر ابن أبي عفان . وموسى حاضرة :
أن أمة مصلية ، كانت ليهودي ، فبلغ ذلك سعيد بن زياد ، فباعها فيمن يزيد ،
فاشترها رجل مسلم . وكان ذلك بمنح ، فخرج اليهودي إلى موسى ، فأعلمه . فأمر
موسى سعيداً ، فردّها على اليهودي . فقال ابن أبي عفان : إنا لله . أرايتك يا أبا علي
إن أخذ برجلها من يمينه منها . وهي مملوكة ؟ قال موسى : إنما هؤلاء الزنج شبه
الحمير . قال هاشم : وكانت المملوكة بيسرة . قال محمد بن المسيب : قال محمد بن محبوب
- رحمه الله - : ليسها شبه الحمير . وهي من بني آدم لها الثواب . وعليها العقاب .
ولم نعلم أن أحداً قال من أهل الإسلام بقول موسى هذا .

فصل

وعن أبي الحواري : وعن رجل اشترى عبداً غائباً ببيعين أو ثلاثة ، فأعطاه
بغيرا . وكان البعير مع البائع ، على أن يسلم إلى الرجل العبد ، يأخذ ما بقي له . فأت
البائع ، وتلف العبد . فإن كان غيبة العبد إيافاً ، فالبيع فاسد ، يأخذ صاحب البعير
بغيره . وليس على ورثة البائع غرم ذلك البعير .

وإن كان العبد في يد البائع ، إلا أنه غاب تلك الساعة ، في وقت البيع ، وقبض
البائع هذا البعير ، فالورثة بالخيار ، إن أرادوا ردوا على المشتري بغيره ، وأخذوا
عبيدهم . وإن أرادوا سلوا العبد إلى المشتري ، وأخذوا بقيمة حقهم .

وقيل في رجل ، اشترى من رجل وصيفاً ، قد رآه ورضيه . وانطلق به . وأظهر
للبيع أنه لم يرضه ، فاستوضعه من الثمن ، فوضع له عشرين درهماً . ولا يعجبنا هذا ،

إن كان قد رضيه، إلا أن يكون وجده مقفلاً، عما كان عليه بمرض، أو وجد به غيباً . فله ذلك .

وقيل بن الحسن بن أحمد، في رجل اشترى أمة بمائة درهم وفيها حصّة لرجل آخر . وباعها المشتري بمائتين، فأعتقها الأخير، وعلم الشريك . وطلب حصته وما يجنب له . فإن من باع شيئاً مشتركاً له وانفرد صفقة واحدة، فبعض يبطل البيع كله، إلا أن يتم الشريك ذلك . وبعض يثبت له بيع حصته .

وأما إن أعتق المشتري . فالعتق إتلاف .

وقد يوجد في بعض الآثار: أن الشريك يفتزع بالشفعة بعد العتق . ولا يعجبني ذلك بعد العتق . والبائع ضامن له في حصته من الأمة التي أتلّفها . وله الخيار . إن شاء الثمن الذي بيعت به . وإن شاء القيمة .

ومن اشترى خادماً، وعليه حلّ . ولم يشترط عند البيع، أو عليه شيء من الثياب الفاخرة . ثم إن المشتري أدهن الحلّ . ثم إن البائع استقال الخادم، فعلى هذا إن الحلّ للبائع، إلا أن يشترطه المشتري . فإذا رجع إليه الخادم، رجع إليه بما كان عليه من الحلّ والثياب .

وكذلك لو لم يلقه الخادم . وطلب البائع الحلّ الذي على الخادم، لسكان الحلّ للبائع، إلا أن يشترط المشتري .

وقال أبو عبد الله : ما كان على العبيد حين البيع، من لباس أو عمامة، أو أخفاف، أو حلّ لباس مثله . فهو للمشتري حتى يشترطه البائع . وما كان زيادة لحال نفاقه، فهو للبائع حتى يشترطه المشتري .

وقيل في رجل باع لرجل جارية ، وأمره بقبضها . فقال المشتري : قد قبضتها وقد أبرأتك منها . وهو على مقدرة من أخذها . ثم إن المشتري جعلها رهناً في يد البائع إلى أن يوفيه الثمن ، فقبضها البائع ، فتلقت من عبده . فقال أبو سعيد - رحمه الله - على المشتري ثمن الجارية . وليس رهن الحيوان بشيء . وإنما هي بمنزلة الأمانة .

وقول : إذا تلقت من يد البائع ، على هذه الصفة ، ذهب الرهن بما فيه . ولا يلزمه له شيء .

وقول : يلزم البائع للمشتري قيمتها يوم تلقت وإن كان قيمتها أكثر ، فليس عليه شيء .

وقيل في رجل ، أمر رجلاً ببيع جاريته ، فانطلق بها المأمور . ثم أعتقها السيد ، من قبل البيع . وباعها المأمور لرجل ، ووطئها فأرخت بيعة العتق ، إن كان قبل البيع . فليس على البائع ولا على المشتري في ذلك شيء . وعلى سيدها المعتق أن يعطيها ، مثل ما يهر بها مثلها ؛ لأنه أمر ببيعها . ثم أعتقها .

فصل

روى عن جابر بن زيد - رضي الله عنه - أنه قال : إن العبد المشرك إن شئت بعتة لأهل الشرك .

وقول : لا يبيعه إلا لأهل الصلاة .

وأما العبد المسلم ، فحرام على المسلم أن يبيعه على أهل الشرك .

— ١٦٦ —

وإن ارتد العبد استقيب . فإن تاب وإلا بيع في الأعراب . ولا يباع لأهل
الشرك ، إذا كان أصله مسلماً . ثم ارتد .

وكذلك ما جلبه المسلمون من أرض الحرب ، فليس يباع لأهل الشرك .
ولا لأهل الذمة . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والثلاثون فى بيع الحر وخدمته لمن أعتقه

ومن باع حرًا ، وأراد التوبة . فإنه يعطى المشتري ما أخذ منه ، ويرد على العبد أجرة ما استخدمه المشتري .

وكذلك إن أعتقه المشتري .

وإن وجده قد مات ، أعتق عبدا مثله . وتصدق بمثل أجورته .

وروى عن الربيع أنه قال فى رجل حرّ ، باعه رجل لرجل . وهو حاضر يسمع ويرى ، بثمن معروف ، والمشتري سأله أعبد أنت ؟ فقال : نعم ثم قامت البيعة أنه حرّ . قال : على الذى أقر أنه عبد ردّ ثمنه على الذى اشتراه .

وإن لم يقل شيئا حين بيعه ، فلا ردّ عليه . ولا يضره سكوته ، ولو كان يسمع .

ومما يوجد من جابر بن زيد - رحمه الله - أنه قال : فى رجل أراد أن يشتري عبداً . فقال : إنه حرّ . قال : لا تشتريه .

وقيل : لا يجوز الدعوى فى العبيد . ولا يجوز الإقرار من العبد أو البيعة . وليسهم كالأموال .

وقيل : إن امرأة قضاها زوجها جارية بحق لها عليه ، وهى تعلم أن الجارية حرة

ثم ردتها من بعد ذلك عليه فباعها، فسألت عن ذلك أبا عبيدة . فقال: إن أخذتها منه ثم رددتها إليه ، فلا بأس عليك . ثم سألت الربيع عن ذلك . فقال : أحب لك أن تشتريها فتعتقها ؛ لأنك شاركتني في أمرها ، إذ رددتها إليه ، فباعها فانطلقت فاشتريتها . وقالت : إنها حرة لا أمر عليها لأحد .

وعن أبي الحراري - رحمه الله - في رجل زعم أن أباه وهب له غلاماً فأعتقه وكره أبوه ذلك . ولم يكن عتقه عليه بينة . ثم إن الرجل هلك ، وورثه ابنه . وقد كان الأب باع الغلام في القرية التي هو فيها . قال : قد اختلف فيه . منهم من قال : ليس عليه هو شيء ؛ لأنه هو لم يظلمه . وإنما ظلمه أبوه .

ومنهم من قال : يفديه بما ورث من أبيه .

قال أبو سعيد : إنه لا شيء عليه إلا أن يصير له بالملك ، أو يكون يقر أن أباه باعه . وهو حر . فإنه يعجبني فيه القول الآخر .

وقال أبو سعيد : من أعتق عبده ، واستعمله إلى أن مات العبد ، إنه يلزمه ضمان أجر ما استعمله لورثة العبد .

وإن لم يكن للعبد ورثة ، فالضمان لنفسه من عتقاء مواليه ، وغير مواليه من جنسه أولى . وإن لم يصح له جنس فرق على الفقهاء .

وقيل : من أعتق عبداً لوجه الله ، فلا تستعمله بأجر ، ولا غير أجر . ولا ينتفع منه من أمر الدنيا بقليل ولا كثير .

وقيل : إن كان في استعماله المعتق له فيه مصلحة ، لمعنى الأجر . فلا بأس .

وقول : إنه يجوز له منه ما يجوز من سائر الأحرار .

ومن باع حراً وأعتقه المشتري ، وأراد البائع التسوية . وأنه يرد الثمن على المشتري وإن كره المشتري فهو للمعتق ، ويتوب إلى الله مما فعل . فإن لم يقدر عليه أعتق عنه نسمة مثله . وعليه الاجتهاد في تخليصه بما عز وهان ، وطلبه في البر والبحر حتى يجد أو يموت وهو في الطلب ، أو يموت المبيع ، فيعتق مثله ويدفع إلى ورثته الثمن الذي باعه به .

ومن باع امرأة حرة ، وأراد التوبة . وقد ولدت مع المشتري أولاداً . فعليه أن يفديها وأولادها ، ويخلصهم من المملكة .

وبوجد عن أبي علي ، فيمن أعتق غلاماً ، واستخدمه ، إلى أن مات الغلام ، إن عليه دية الغلام اثني عشر ألف درهما لورثة الغلام فإن لم يكن له ورثة ، فلجنسه من المعتقين .

وقيل : يلزمه عتق رقبة مثله ، وأجرة ما استعمله بعد العتق لورثته .

وإن كان مات من العمل ، فعليه الدية والعتق والأجرة لورثته .

ومن أعتق جاريته ، ليرضى بذلك زوجته ، فله أن يتزوجها - إن شاء .

وإن أعتقها لوجه الله ، فلا نحب له ذلك .

واختلف فيمن أقر أن والده أعتق غلامه ثم باعه بعد العتق . ثم يموت أبوه

قبل أن يخلص من الرق فقول : يلزم الولد تخليصه من ميراثه من مال والده .

— ١٧٠ —

وقول : إذا لم يوص بذلك ، فلا يحكم بتخليصه . وشبهوا ذلك بالحقوق التي
تلتزم الوالد ، والولد يعلمها على والده . ولم يعلم أن والده قضاها ، حتى مات . فقول :
هي في ماله ، حتى يصح مع الولد أن أباه قضاها .

وقول : إنه إذا أمكن خروج الأب منها في حياته ، وزوالها عنه ، لم يكن
عليه هو شيء ، إلا أن يوصى بذلك أبوه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والثلاثون

في بيع الحيوان وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

- وقيل : يكره بيع الحيوان بعضه ببعض نسيئة ، إذا كان من صنف واحد .
 وقال أبو عبد الله : لا بأس ببيع البعير بالشاة نسيئة ، إذا اختلف النوعان .
 وقال أبو سعيد : إن بعضا لم يجوز بيع الحيوان بعضه ببعض نسيئة ، من أى الأنواع كان . اختلف أو اشقبه وأجاز بعض ، إذا اختلف . مثل البعير ببقرتين ، والبقرة بشاتين . أو ما زاد على هذا ، على ما اتفقا عليه .
 ولا يجوز بيع اللحم باللحم نسيئة ؛ لأنه طعام بطعام .
 واختلف في بيع اللحم بالسمك نسيئة .
 قول : إنه يجوز ، إذا شرط صميئدا معلوما ، ووزنا معلوما ، وكيلا معلوما بما لا تدخله المضرة ، في كيله أو وزنه .
 وقول : لا يجوز ذلك .

وروى ^(١) عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .
 وقال أبو عبد الله : نعم . إذا كان من نوع واحد . وروى : أن عليا باع بعيرا ببعيرين . فقال المشتري لعلى : ادفع لى البعير ، حتى أبعث لك بالبعيرين .

(١) أخرجه الخمسة . وصححه الترمذى عن سمرة .

فقال على : لا تفارق يدي خطامه ، حتى تأتي بالبعيرين . وبهذا كان يقول عبد الله ابن عمر - رحمه الله - .

ولا يجوز بيع لحم البقر بلحم الغنم ، ولحم الغنم بلحم الإبل .
وأما ما كان من الأنعام والطير نسيئة وزيادة . فلا بأس في ذلك . إذا كان يدا بيد ، ولو كان الوزن بعشرة أوزان ، أو أقل ، أو أكثر .

وكذلك القول في اللبن على ما قيل في اللحم .

ولا بأس أن يبيع الرجل لغيره ، بعيرا ببعير وعشرة دراهم ، أو ثوبا . ويكون البعيران يدا بيد . والدراهم أو الثوب أو غيره من العروض نسيئة .

وأما ما أشبه هذا في الصفة والجنس والحجة والدليل والملة ، فهو مثله في جميع البيوع . وبعض شدد في مثل هذا . ولم يحزه .

وكره بيع ابن الشاة ، كل شهر بكذا وكذا ، لأن هذا من الغرر . ولا يجوز بيع الغرر .

واختلف في بيع الدواب في مغيها . فبعض قال : إذا كان البائع والمشتري عارفين بما يتبايعا عليه . ثم لم يجده المشتري ، ولا البائع متغيرا عما عرفاه . فالبيع تام . وإن وجداه متغيرا عما كان ، فلمن أراد منهما النقص ، فله النقص . وأكثر ما عرفنا من القول : أن بيع الحيوان من الرقيق والأنعام وغيرها ، لا يثبت فيها البيع البعع إلا بحضورها ، أو تقامها فيها ، بعد قبض المشتري لها .

ومن باع شاة ، جاز له أن يستثنى ما فى بطنها من الحمل ، إذا كان الحمل قد
نفخت فيه الروح .

وإن استثنى ما فى بطنها من شحم أو غيره ، ففيه اختلاف .

قول : يجوز البيع والاستثناء .

وقول : لا يثبت البيع ، ولا يجوز الاستثناء ؛ لأن هذا من المجهولات ولا يجوز
أن يشتري شحم شاة أو غيرها من الدواب ، قبل أن تذبح . ولا ما فى بطنها غير
الشحم .

ومن باع شاة ، وشرط للمشتري : أنها تحلب فى كل يوم مكوك لبن ، فحلبت
أقل أو أكثر . فقد قيل : إن البيع لا ينفقض

وإن باعها على أنها تحلب فى كل يوم مكوك لبن ، فلم تحلب . فذلك البيع
منفكض ؛ لأنه إذا قال : إنها تحلب فى كل يوم مكوكا . فيمكن أنها كذلك مع
البائع كانت . وأما على هذه الصفة ، فلا يمكن ؛ لأن هذا شرط وقع على شئ
غائب لا يدرى .

ومن باع لرجل دابة ، وسلم حبلها فى يد المشتري ، ليقودها به ، فحكم الحبل
للبيع ، حتى يشترطه المشتري .

وقيل فى رجل ، أراد أن يبيع على رجل دابة ، فباع له الحبل الذى تقاد به ،
وعقد ضمير البائع والمشتري على الدابة . وإنما عقد البيع على الحبل ، خوف أسباب
القبض والمخاصمة فى الدابة . وأبى البائع أن يسلم الدابة إلى المشتري . ففى الحكم

أن البيع واقع على الحبل ، وثابت ذلك على المشتري . وأما في الجائز فلا محب ذلك ؛ لأن أساس البيع والإرادة على الدابة .

ومن اشترى دابة ، عليها سرج أو إمكاف ، أو غير ذلك من الآلة ولم يشترط ذلك البائع ولا المشتري ، فهو للبائع في الحكم . ويجوز المشتري أخذه ، والانتفاع به ، ما لم يطلبه البائع .

وأما على ما تجرى به العادة والحكم في الاطمئنانة ، فعلى سبيل ما يكون في ذلك الوقت مع عامة الناس .

ويروى عن سعيد بن قريش أن قال : يجوز بيع الرخم والسفور والثعالب ، وغير هؤلاء من السباع لا يجوز . وقد جاء الأثر : أنه يجوز شراء العروض والحيوان ، ممن هو في يده . ولو كان أقر به لغيره ، أو يعرف لغيره ، إذا ادعى أنه اشتراه ، أو ورثه أو وهب له ، أو أمر ببيعه ، ما لم يعارضه الذي هو له . فإن عارضه في ذلك وقال : إنه لم يأمر ، ببعية ، أو أنه لم يبعه له ، أو لم يهبه إياه . فنقول : إن ذلك لا يجوز . ويكون القول قول رب المال .

وقول : إن ذلك جائز ، حتى يصبح كذب المدعى ؛ لأنه في يده . ولأن ذلك هو المتعارف من أمر الناس ، في العروض والحيوان وأشباه ذلك .

وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال ^(١) : من اشترى شاة مصرة ، فهو بالخيار ، إن شاء ردها وصاعاً من تمر ، لما حلب من لبنها .

(١) أخرجه الجماعة إلا البخاري . وهو في البخاري باللفظ مختلف .

وقول : يرد قيمة اللبن ما كان والمصراة : المحينة - فيما قيل .

وإن ردها قبل أن يحلبها ، فلا شئ عليه ، إذا صح عليه أنها مصراة .

وقول : ولو حلب المشتري الشاة ، وصح فيها العيب ، أنه يردّها . ولا شئ عليه

فيما حلب ؛ لقول النبي ﷺ : الخراج بالضم . أو قال : الغلة بالضم .

وجائز بيع الصوف والشعر والوبر على ظهر الدواب ، ليجز من حينه ؛ لأنه

مرئى . وإن بيع على الدابة ، فإن وقع البيع على الوزن ، فجزأه على البائع . وإن وقع عليه البيع مجازفة ، فجزأه على المشتري .

ومن باع لآخر شاة بيعا غير صحيح ، فطلب البائع شاته ، فوجد المشتري قد

ذبحها ، فالتحيا له ، إن شاء أخذ اللحم ، وأعطى المشتري عفاء . وإن شاء أخذ قيمة شاته برأى الدول . وإن شاء أخذ ما بلغ ثمن لحمها .

وقيل في رجل ، باع لرجل بقرة ، وشرط عليه أن يجربها للزجر . فإن رضيها

أخذها . وإن لم يرضها ردها . فلما صارت على الخب تلفت . فلا أرى على الذي أخذها شيئا ، إلا إن شهد شاهدا عدل : أنه حملها فوق طاقتها .

واختلف فيمن اشترى شاة أو غيرها . فوجد في بطنها شيئا من الصوغ أو اللؤلؤ ،

أو غير ذلك من الجواهر التي هي من غير جنسها . فقول : إن ذلك يكون للبائع إن عرفه . وإن لم يعرفه فذلك بمنزلة اللقطة .

وقول : إن ذلك بمنزلة اللقطة ، والبائع بمنزلة غيره فيه .

واختلف في بيع الجزء من الدابة ، مثل نصفها أو ثلثها أو أقل أو أكثر فقول :
يجوز ذلك ، إذا كانت الدابة حاضرة عند صفقة البيع .

وقول : لا يجوز ؛ لأن قبض الجزء منها حية ممتذر .

وقيل : إذا وعد قوم رجلا ، أن يشتروا منه لحم جملة ، أو شاته على شيء من
الوزن معلوم بدرهم . فلما ذبح دابته ، كرهوا أن يأخذوا منه . فقيل : إن هذا تقع
فيه الجهالة ؛ لأن اللحم لا ينظر إليه

وقول : يلزمهم ثمن الدابة ، إذا كان ذبحها برأيهم .

وقيل في رجل باع شاة المجوس ، يطرحونها في النار ، فلا بأس بذلك .

وقيل في رجل ، اشترى من رجل شيئا من الحيوان ، شراء صحيحا . ثم استقال
أحدهما صاحبه ، في غيبة ما تبايعا عليه من الحيوان : إن الإقالة غير جائزة في غيبة
الحيوان ؛ لأن الإقالة بيع .

ومن أكرى دابته إلى وقت معلوم . فلا يثبت فيها البيع لغير المكثري ، إلى
أن تمضي المدة التي أكرهاها فيها .

وإن أحضر المكثري الدابة مثلها ، أو أخيرا منها . فقال المكثري :
لا أرضى إلا بها فذلك له .

ومن اشترى دابة ، فيها داء لم يعلم به . فلما علم به ، أراد رد الدابة . فأتت
قبل رده ، إن له أرش العيب ، وتغلف من مال المشتري .

ومن باع نصف شاة ، ولم يقل سهما من سهمين فجائز ؛ لأن الحيوان الروحاني

غير الأصول ذلك لو باع شيئاً من الأصول لم يميز ، إلا أن يقول : سهم من كذا
سهما . ولا يثبت بيع الأصول على ثلث أو نصف ، حتى يميزها سهماً .

وقيل في الحيوان قول : إن ما زاد على النصف لا يجوز حتى يميزها سهماً .

وقول : يتم عند المتامة ، وينقضي عند المناقضة ، إذا كان أقل من النصف ،
ولم يميز سهماً .

ومن اشترى دابة ، على أنه باختيار فيها . فإن رضىها أخذها . وإن لم يرضها
ردها وقد قطعاً لها ثمنها معلوماً ، فوجد المشتري لها ربحاً فباعها .

فإن كان المشتري ، أجمع على أن يأخذها قبل أن يبيعها . فالربح له . وإلا فهي
للأول .

وإن ماتت في يده ، من قبل أن يردها ، فهي من ماله .

وإن كانا لم يقطعاً لها ثمنها معلوماً وماتت ، فهي من مال البائع .

وقيل في رجل ، لقي رجلاً ، ومعه شاة . فقال له : بكم الشاة ؟ فقال : بمشرة
دراهم . فقال : اتزن . فوزن له ، وقبض الشاة . ثم أراد ردها فما لم تقع واجبة البيع
بالكلام ، فلكل واحد منهما الرجعة ولو كان المشتري قد ذبحها .

ومن اشترى عجلاً أو غيره ، وتركه تحت أمه ، حتى زاد . وأراد البائع الفقص
فليس له ذلك ، إذا لم يكن له سبب ، يجوز له به الفقص غير الزيادة .

— ١٧٨ —

ومن باع دابة، على أنها إن كانت حاملاً فبكذا. وإن لم تكن حاملاً فبكذا
فلا بأس بذلك . .

ومن باع لآخر جملاً أو حملاً، وشرط أنه يحمل بهاراً، فلم يحمل مع المشتري
بهاراً، إنه لا رجعة له على البائع، إلا أن يشترط على أنه يحمل بهاراً في المستقبل؛
لأنه يمكن أنه قد حمل بهاراً فيما مضى . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والثلاثون

في عيوب الدواب

قال أبو سعيد - رحمه الله - : جاء الأثر عن النبي ﷺ^(١) في الجلالة : إنه لا يحمل عليها . ولا يحج عليها . ولا يشرب لبنها . ولا يجوز بيعها . ولا الانتفاع بشيء من ثمنها ولا بشيء من شعرها . ولا يجوز بيعها ولو عرف البائع المشتري أنها جلالة ؛ إذ ذلك ممنوع منها . وإن حبست حتى يذهب ذلك منها ، نجأز منها جميع ما يجوز من غيرها من الدواب .

وقال الحسن بن أحمد - رحمه الله - : من اشترى دابة ، فوجد فيها عيبا . ثم استعملها بركوب أو غيره ، بعد العلم بالعيب فليس له ردها وله أورش العيب ، إن صح أن ذلك كان مع البائع ، أو بما لا يمكن حدوثه مع المشتري .

واختلف في استعمال الدابة لها ، بعد العلم بدائها ، مثل أن يركب الحمار لينقيه أو يحمل على البعير علفا ليعلفه أو شيئا مما يعسود نفعه للدابة . فبعض رأي هذا استعمالا ، ولم يرخص للمشتري في الرد . وبعض لم يرخص هذا استعمالا . وأجاز فيه الرد ، وإن رد المشتري بالعيب قبل الاستعمال وقد كان يحمل على الدابة وعلفها ، قبل علمه بالعيب .

وقول : ترد الدابة ، ويقاصص بما علف وبما استعمل .

(١) أخرجه البيهقي والدارقطني وأبو داود عن ابن عمر . وعلى اختلاف الروايات ليس فيها ذكر الخج .

وقول : لا مقاصصة عليه ؛ لأنها لو تلفت في يده ، كانت من ماله . والنقطة
بالضمان .

وكذلك الركوب واللبن ، للقول فيه واحد .

قال أبو سعيد - رحمه الله - الدعار والعنار والركاض والمضاض والتماض
والرباض ، كل هذا من العيوب التي ترد بها الدابة .
واختلف في النعار . فقيل : هو عيب .

وقيل : ليس بعيب . والوسم إن كان من داء ، فهو عيب .

وقيل : ليس بعيب . وإن كان يراد به العلامة والتزين ، فليس بعيب . وإن
التأم الوسم ، وزال أثره من الظاهر والباطن ، فليس هو بعيب . وإن التأم في الظاهر
وبقى له أثر في الباطن ، إنه لا بد من تعريفه عند البيع . وهو من العيوب ؛ لأنه ربما
ضر بالجلد ، ونقصه عن غيره .

وقيل : من اشترى دابة ، وأقر أنه عارف بعيوبها : أنها تلزمه بمثلها من العيب .
وقول : حتى يوقف على عيوبها . كل عيب يذكره في موضعه . والزكال في الدابة
عيب . وهو أن تحب التأخر خلف الدواب .

والفليج - بالجيم - : عيب . وهو ما تباعد بين القدمين .

وقول : ليس ذلك بعيب . والشاة إذا أكلت المطاف الرطب ، فليس بعيب .
والبقرة إذا لم تزجر فقيل : ذلك عيب فيها ؛ لأن أكثر البقر للزجر .

وقول: إذا كان موضع فيه من البقر ما يزجر، ومنها ما لا يزجر. فليس بعيب حتى يشترط البائع على نفسه الزجر ثم لا تزجر. فذلك عيب، إلا أن يصح أنها كانت تزجر مع البائع، ثم لا تزجر مع المشتري. فليس على البائع حجة في ذلك. وأما البقرة إذا لم تهس. فقليل: ليس بعيب.

ومن اشترى شاة، فلم تأكل النوى، فليس ذلك بعيب يرد به البيع. وأما إن أكلته وفلحته، فيشبهه معنى العيب.

والشاة والبقر، إذا كانت ترضع لبنها. فذلك مما يرد به من العيوب.

والثور إذا لم يأكل النوى، والشاة إذا لم تأكل الحشيش. فذلك عيب. وكل دابة لا تأكل مما هو من جنس علفها، فهو عيب فيها.

والشمس في الدابة عيب. والشموس من الدواب التي تمنع ظهرها، ولا تستقر للحمل عليها. والتي تخرط الحبل من يدقائدها أو ممسكها، فهو عيب.

والطاح عيب. والدبر في ظهر البعير أو الحمار عيب. والعقال عيب. والأسنان الزائدة أو الناقصة، أو الواقعة. والناقة في غير محلها عيب. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الخامس والثلاثون

في المبيع إذا تلف قبل القبض أو بعده من يد البائع
أو المشتري

قيل : كل بيع تلف قبل أن يقبضه المشتري ، فهو من مال البائع .

وكذلك إن حبسه حتى يشهد له ، أو يوفيه الثمن أو بقيته ، حتى تلف المبيع .

فذلك ومثله على البائع ، حتى يتلف من يد المشتري .

وأما إذا اشترى رجل دابة من رجل ذلولا ، يقدر على قبضها . فلم يقبضها

المشتري من البائع حتى عطيت ، فهي من مال المشتري ، إذا قال البائع : اقبض

دابتك . وقال المشتري : دعها . وأبرأه منها فتلفت .

وكذلك جميع ما اشترى المشتري ، مما يقدر عليه ، مثل السيف والحديد

والأمتعة ، إذا نظر إليها المشتري ، وكان على مقدرة من قبض ما اشترى .

ومن اشترى شيئا لم يره ثم تركه حتى ضاع ، فلا يلزمه حتى يراه .

وقيل : من اشترى شيئا من العروض أو الميسران . وسلم بعض الثمن ، ولم

يقبض ما اشترى من البائع . وكان ذلك من قبل البائع أو المشتري . ثم تلف المبيع

من يد البائع : لأنه لا يلزم البائع للمشتري شيء ، مما سلم إليه من الثمن . فلا يلزم

المشتري للبائع ما بقي من الثمن ؛ لأن ذلك بمنزلة الرهن ، لما تلف المبيع بطل ما بقي

من الثمن .

وقيل في رجل ، ابتاع بيعة ، مما يكال أو يوزن . فقال البائع المشتري : خذ بيعك . فإذا استقيسر ثمنه فأعطني . فقال المشتري : لا آخذه حتى أتقذك فأشهد البائع أني أدعوه إلى قبض شرائه . فهلك المبيع . فإنه من مال البائع يهلك ، ما لم يقبضه المشتري . فإن قبضه المشتري . ثم ارتد به البائع ، فهو من مال البائع أيضا . وإن استودعه المشتري البائع ، فإنه يكون من المشتري تلفه ، إذا كان قد كاله أو وزنه . ثم استودعه إياه

وقيل : في رجل اشترى من رجل جارية ، قد نظر إليها ، فماتت أو أصابها شيء مما ينقصها . فما لم يقبضها المشتري ، فتلفها ونقصانها من مال البائع . وإن زادت فللمشتري . وإن ولدت فللمشتري .

ومن باع بيعة إلى أجل . وقال البائع للمشتري : إذا حل الأجل فاشترني بالدرهم كذا وكذا . فاشترى له كما أمره . فضايع ذلك المشتري . فهذا لا ينبغي حتى يقبض البائع دراهمه . ثم يعطيه يشتري له .

ودكر أن موقف بن أبي غيلان ، اشترى من أعرابي شاة بمائة إياها . وقال له : كنت أحلب منها مكوكا . فوجدتها لا تحلب ذلك ، فخاصمه إلى علي بن موسى ، فردها عليه . فقال له علي بن عزرة : لعلها كانت تحلب مكوكا . فقلت أنا لأبني الوليد : ألا ترى أنه إن اشتراها بمائة إياها ، فلا ترى على البائع البيعة : أنها كانت تحلب عنده مكوكا .

وقيل : إن شاةا على أنها تحلب فيما يستقبل مكوكا ، فقد قيل : ينتقض

البيع . وأما إذا كان باعها ، على أنها كانت تحلب مكوكا ، فلا بأس بذلك ، إذا كان البائع صادقا ولا بينة عليه .

وقيل في رجل اشترى شاة ، وشرط له البائع : إن لم يكن فيها من شحم ، فهي رد على . فلم يوجد فيها شيء ، فالبيع مردود .

فإن أكل اللحم أعطى الثمن ، ويطرح عنه ثمن الشحم . قيل : إنه بيع منقبض . وجد فيها شحم ، أو لم يوجد .

فإن أكل اللحم . فقول : يضمن الثمن كله .
وقول : تلزمه القسيمة .

وعن الحسن قال : أخبرني محمد بن خالد عن مالك أنه قال : من اشترى مما يكال أو يوزن ، أو يعد كيلا أو وزنا أو عددا فهلك . فهو من مال البائع . وإن كان المشتري اشترى جزافا ، فهو من مال المبتاع .

وقال أبو معاوية : هو من مال البائع ، حتى يقبضه المشتري .

ومن اشترى شيئا معلوما بثمن معلوم . وشرط : على رضى فلان ، أو مشورة رجل ، قد سمع . فأخذه ليريه فلانا ، فهو من مال المشتري إن تلف ، لأن له الخيار .

ومن اشترى شيئا غائبا . وهو يعرفه ، فيجسده المشتري قد أصيب قبل قبضه إياه . فإن كان أصيب بعد الشراء ، فهو من مال المشتري .

« وإن كان قبل الشراء ، فهو من مال البائع . »

و.وى^(١) عن رسول الله ﷺ أنه قال : الخراج بالضمان . أو قال : الغلة بالضمان .

واختلف في الضمان .

فقول : إنما هو في البيوع التي ترد بالعيوب أو تكون فيها الجهالة ، ليس من وجه الربا . وإنما هو من البيوع المنتقضة . ويسمى المتأمة عليها . وهذا الباب هو المجتمع عليه فيما عرفناه .

واختلفوا في الربا ونحوه من البيوع الفاسدة .

فقول : إنه مضمون في يد المشتري . فإن تلف — تلف من ماله . وما يستغله فهو له بالضمان .

وقول : هو ضامن له إن تلف . وله من الغلة مقدار ما عني وغرم . والباقي لربه .

وقول : لا عفاء له . وله ما غرم . وعليه الضمان إن تلف الأصل .

وقول : إن الربا في يده أمانة ، لا ضمان عليه إن تلف . ولا غلة له في هذا القول على الإجماع ؛ لأنه إنما تكون الغلة بالضمان .

وإذا لم يكن عليه ضمان ، فلا غلة له ، إلا أنه له العفاء ؛ لأنه لم يدخل بسبب غصب . وإنما دخل بجهالة .

(١) أخرجه أحمد والأربعة عن عائشة — رضى الله عنها .

وفي رجل باع لرجل طعاما بمقدد وأبى المشتري أن يسلم الثمن وأبى البائع أن يسلم إليه الطعام حتى تلف .

فإذا ترك المشتري الطعام مع البائع برأى نفسه . ثم تلف الطعام ، كان من مال المشتري . وعليه أن يسلم الثمن .

وكذلك إن لم يطلب المشتري تسليم الطعام ، كان على المشتري الثمن . وإن سلم البائع السلعة إلى المشتري ، لم يكن له أن يرجع يأخذها من المشتري . وإنما له أن يطلبه بالثمن .

ومن اشترى دابة صعبة ، فجاءوا ليأخذوها ، فانكسرت أو تالفت ، فهي من مال البائع ، حتى يكون المشتري على مقدرة من أخذها . ثم تكون من ماله .

ومن اشترى عبدا ، فلم يقبضه . فوجد العبد قد تلف ، فإنه يتلف من مال البائع .

ومن باع جارية . وأتت المشتري الثمن ، وجعلها البائع على يد عدل حتى تمضي فماتت ، فهي من مال البائع ، حتى يسلمها إلى المشتري .

وكذلك إن قال البائع : إني أخاف أن تقبضها نفسي . فإن تبعتها نفسي إلى عشرة أيام أخذتها . فوضعها على يد أمين . فماتت في خمسة أيام ، فهي من مال البائع .

وقيل في رجل بث مئة رجل ألف درهم ، اشترى له بها جارية ، فاشترى له جارية بخمسمائة درهم . فالباعث بالخيار . إن شاء أخذها ، وإن شاء تركها ؛ لأنه خالف أمره . وما لم يخترها ويقبضها ، فتلفها على المشتري .

ومن اشترى غلاما أو دابة وجھنل له الخيار إلى ثلاثة أيام ، فمات الغلام أو الدابة ، في تلك الثلاثة الأيام ، فهو من مال المشتري ، إن كانا قطعاً ثمناً . وإن لم يقطعاً الثمن ، فهو من مال البائع .

ومن اشترى دابة بثمن معروف ، إلى أجل معروف ، فماتت الدابة قبل الأجل ، فقيمتها لازمة بالمشتري .

وقيل في رجل ، اشترى من رجل دابة . فقال المشتري : بايعني دابة سوء . قال له : فأنا أقبلها . قال : فاقبضها . قال : نعم . فتلفت قبل أن يقبضها البائع . فهي من مال المشتري ، حتى يدفعها إلى البائع .

وقيل في رجل قال لآخر : يا فلان اشتر غلام فلان بيني وبينك . فاشتراه منه ، وتقده الثمن . فمات الغلام قبل أن يراه الأمر وبرضاه ، فهو من مال المشتري . فإن باعه الأمور ، فالرجح بينهما . والوضيعة على المشتري .

ومن باع لرجل لؤلؤة ، ائتمنها المشتري ، فانكسرت عند النقب ، فهي على البائع .

وفي الأثر : في رجل اتفق هو ورجل ، على شراء سماد ، بكيل معروف . فقال المشتري لصاحب السماد : احمله إلى الضاحية حتى أكتاله منك ، فحمله إلى ضاحيته . ثم جاءه سيل ، فذهب بالسماد . فإنه يذهب على البائع .

وكذلك لو حمله المشتري برأى صاحبه ، على أن يكون الكيل والبيع في الضاحية . فذهب قبل الكيل ، فلا ضمان على المشتري .

— ١٨٨ —

ووجدنا في رجل أخذ من تاجر ثلاثة أثواب، على أن كل ثوب ثمنه عشرة
دراهم . ويختار منهن واحدا ، فخالفت، الأثواب من يده . فقول : يضمن ثمن ثلث
ثلاثة الأثواب . ولا يضمن للباقي ؛ لأنه أمين فيه . والله أعلم وبه القويقي .

* * *

القول السادس والثلاثون

في استحقاق المبيع بعد أن يسلم المشتري الثمن ورجوعه

وقيل في رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم ، فقضاه بألف عروضاً . ثم استحق العبد من يد المشتري . ثم هلكت العروض في يد البائع ، أو هي قائمة بينهما . فإننا نقول : إنه يرد عليه ألف درهم .

وكذلك الرجل يتزوج المرأة على ألف درهم ، ويهدى طعاما ومقاعا . ثم تقع بينهما فرقة . فإن كان أصل المهر دراهم ، فإنما يردون عليه دراهم ، إلا أن يكون الشرط قبل الفرقة ، على أن يردوا عليه مجاعاً ، فلم يشرطهم .

وقول : إنما يرجع إذا ما كان البيع والتزويج جائزا وثابتا على دراهم . فأعطاه بالدرهم عروضاً . ثم استحق من يده البيع بوجه من الوجوه ، فإنما يرجع بالثمن على البائع .

وقول : إنما يرجع بما وقع .

وقول : يرجع بما عقد على نفسه .

وقول : من يقول : إن عليه رد ما قبض أحب إلينا ؛

في هذا البيع .

وكذلك إذا كان التزويج جائزا ، ولم يبطل^١

أيضا .

وإذا كان البيع والتزويج باطلا ، فإنما يرجع بما دفع من العروض أو مثله .
ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وبلغنا عن أبي عبد الله محمد بن محبوب وأبي الوليد هاشم بن غيلان - رحمه الله - : أنها قالوا في رجل اشترى دابة بمائة درهم ، وأعطاه بالمائة عشرة أجرب . كل جراب عن عشرة دراهم . ثم إن المشتري أدرك في الدابة ، أو أطلع على عيب فيها وردّها . وقد صار الجراب يساوي عشرين درهماً : إنه ليس له إلا دراهمه .
وقيل في رجل اشترى من رجل عبداً صغيراً بمائة درهم . ثم استحق من عبده من بعد أن صار رجلاً ثمنه ألف درهم .

فإن كان البائع شرط على نفسه الشروي ، فعليه ثمنه يوم انتزعه ، أو عبده مثله .

وإن كان لم يشترط عليه الشروي ، رجع عليه بالثمن الذي اشترى به وكذلك للمال .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل باع لآخر حملاً بعشرين درهماً . فاعترض مئة سيفاً بعشرة دراهم . ثم رد الحمار بعينيه . ولم يرهما المشتري . فأمره برد الحمار ، وأمره برد السيف بعينه . فجاء وقد صقله ، وطلب ثمن الصقالة فلم ير ذلك أبو عبد الله . فقيل له : كيف لا يكون السيف إن اعترضه ؟

قال : لا يكون إلا السيف بعينه . وإن لم يقدر عليه فقيمه ؛ لأن أصل المباينة

— ١٩١ —

فاسدة. فانتقض ذلك كله ، إلا أن يكون اشترى منه السيف شراء صحيحا بعشرة دراهم ، فهو له . ويرد على الآخر عشرة دراهم .

وكذلك الذى اشترى ثيابا فقصرها . ثم انتقض البيع ، فلا يكون له كراء ؟ قال : نعم فهذا ما يوجد فى الأثر . والله أعلم . وبه التوفيق .

قال أبو المنذر : بشير بن محمد بن محبوب — رحمهم الله — : كل من استحق منه مال ، قد أكله بسبب أنه لا يحكم عليه بالغلة . وإنما يلزم ذلك المقتصب .

وقول : إن ذلك يلزم المقتصب وغير المقتصب . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والثلاثون

في الدرك في البيوع وغيرها

قيل : كان أبو على يقول : إذا باع الرجل مالا لرجل . فأدرك منه شيء ،
يثبت ما بقي منه في يد المشتري بقيمة المدول . ولم ينتقض البيع ، إلا أن يكون
أدرك بطريق أو ساقية . فإنه ينتقض البيع كله .

وكذلك إن كان أدرك بشيء تكون منه المصرة على جميع البيع يفسده .
وكذلك من اشترى من رجل ثيابا أو عبیدا أو نحو ذلك ، مما ينقسم ويتجزأ ،
بشمن واحد . فأدرك في شيء منه ، رجع على البائع بقيمة ما أدرك فيه . ويثبت الباقي .
وقول : ينتقض البيع كله .

وإن كان نوعا واحدا ، مثل عبد أو سيف ، فأدرك بجزء منه . فإن له أن
ينقض البيع ، لأن مثل هذا لا ينقسم ولا يتجزأ .

وأما إذا اشترى أرضا ، وفسل فيها وعمر . ثم استحققت منه ، بعد ما استغل
منها . فإنه يأخذها الذي استحقها . وليس المستحق من الغلة شيء ، إلا أن تكون
غلة مدركة يوم البيع ، ومشروطة للمشتري عند البيع فلك الغلة تكون المستحق ،
ويرجع المشتري على من بايعه بالثمن الذي دفعه إليه . وله قيمة عمارة يوم ، استحققت
منه الأرض ، على من استحقها .

وكذلك إن اشترى أمة ، فولدت أولاداً . فمات بعضهم . وبقي بعضهم ، أو استغل منها ومن أولادها غلة . ثم استحققت من يده . فماتت من أولادها ، فليس عليه فيهم شيء . ولا عليه من غلتهم شيء . ولسكن يأخذها المستحق ، ويأخذ من بقي من أولادها . ويرجع المشتري على البائع بالثمن الذي دفعه إليه ، وليس على البائع شيء من قبل الأولاد .

وعن الحسن بن أحمد ، فيمن اشترى شيئاً من الأصول أو الحيوان . ثم استحق من يده ، فإنه لا يرجع على البائع بشيء ، حتى يحضر البيعة عند الحاكم : أنه استحق من يده ببيعة عدل . ثم يرجع على البائع بالثمن .

واختلف في المشتري ، إذا اشترى ولم يعرف الأصل ، أنه فاسد بفصب ، أو بسرق .

فقول : إنه إذا أدرك فيما اشتراه . وقد استغل منه شيئاً ، وإنما يرد الشيء ببيعته ولا شيء عليه في الغلة ؛ لأن الغلة بالضمان ؛ ولأن المشتري استغل بسبب الشراء ، غير معتصب ولا سارق . وإنما يرجع المدرك على السارق والمعتصب . ويرجع المشتري على البائع بالثمن . وتثبت الغلة للمشتري .

وقول : إذا صح الفصب أخذ المستحق الغلة ممن استغلها . ويرجع بذلك المشتري على البائع ؛ لأنه أتلف عليه ذلك .

وقول : لا يرجع عليه بالغلة ، إلا أن يكون قال له : إنه له ، أو أنه أمر ببيعه . وأما إذا لم يقل ذلك ، فلا ضمان على البائع في الغلة .

وقول : إن المدرك يدرك الأصل . وأما الغلة فليس على واحد منهما ؛ لأن
البائع إنما أتلف الأصل . ولم يتلف الغلة وإنما لزمه ضمان ما أتلف ولا يلزم
المشتري الضمان في الغلة ، لأنه استقل بسبب . ولأن الغلة بالضمان .

ويعجبنى أن يكون الضمان على من يصح عليه الغصب في الأصل والغلة .

وقيل في رجل بادل رجلا حمارا بحمار . ثم استحق أحدهما . والآخر قائم .
فإنه يرد عليه الحمار الذي بادل به . وإن تلف الحمار ، فعليه قيمة الحمار المستحق .
وإن كان أحدهما قد باع الحمار الذي بادل به ، فاستحق الحمار الذي هو بدل منه ،
فإنه يرجع بقيمة الحمار الذي هو بدل منه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والثلاثون

في الإقالة في البيع والسلف

وفي الغلة قبل الإقالة

وقيل : إذا طلب المشتري للبائع الإقالة فأقاله ، فهلك عند المشتري ، قبل أن يوصله إلى البائع ، فهو من مال المشتري ، إلا أن يكون مثل ما قال ، فإنه إذا قال : قد أقلتك فيه . وقال الآخر : قد أسلمته إليك ، فهو من مال البائع .
وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل باع لآخر دابة . ثم اختلفا في الثمن . فقال البائع للمشتري : قد أقالك الله . ولم يحضر الدابة . ولا تمسك بها المشتري .

قال : فالإقالة جائزة ، حضرت الدابة ، أو لم تحضر ، لأنه في قوله هذا : قد أقالك الله - اختلاف .

فبعض يقول : هذا إقالة .

وبعض يقول : ليس هذا بإقالة .

وأما إذا قال : الله أقالك . فليس هذا بإقالة . ولا نعم في هذا اختلافا .

وأما إذا قال : قد أقلتك وأقيمك . فكل هذا تثبت به الإقالة .

وقيل في رجل اشترى من رجل دابة ، فولدت معه . ثم أقال فيها البائع . فإنه يختلف في ذلك . قول : إنه يرد الجميع .

وقول : يرد ما وقع عليه البيع ؛ لأنه قيل : إن الإقالة فسخ البيع الأول .

وقول : إنها بيع ثان . فعلى حسب هذا الاختلاف ، يخرج الاختلاف في ذلك .

وكذلك من اشترى أرضا ، وفلسها المشتري ، وأقال فيها البائع . فقول : إن الاختلاف فيه كالأدلة .

وقول : إنه مفارق للدابة .

واختلفوا في شرط القبول بالعوض على الإقالة . فأجاز بعض ذلك ، ولم يحزه آخرون . وذلك مثل رجل يبيع لآخر ثوبا أو غيره . ثم يقدم . فيقول له صاحبه : أنا أعطيك عشرة دراهم ، أو أقل أو أكثر . وخذ شيئك . فذلك مكروه .

وقول : إن ذلك جائز ؛ لأنه لم يكن عليه أن يرد عليه ثوبه ، من بعد أن يستحقه الآخر عليه ، إلا بما يريد . فإن شاء أقاله ، وأخذ ما شاء . وإن شاء لم يقله . والقول الأول أحب إلينا .

وأما إن طلب البائع الإقالة من المشتري ، فجائز للمشتري أن يزداد على الإقالة شيئا من البائع .

وإن طلب المشتري الإقالة من البائع ، على أن يرد عليه شيئا ، فذلك مما قد جرى فيه الاختلاف .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل قال : أحب أن تتيلني في تلك

الدرهم التي سلفعتني إياها . قال : قد أقلتك . ونسخت عنك السلف عن ذلك .
ولم يعطه شيئا فلما جاءت الثمرة . قال : أعطني حتى . قال الآخر : أنت أقلتني .
قال : أقيمتك . لم تعطني . وأنا راجع إليك . قال : هذه إقالة تامسة وقد انفسخ
السلف . وليس له إلا رأس ماله .

وعن أبي الحراري أيضا . في رجل باع لرجل حبا ، أو تمرا ، أو علفا مثل
تبين أو قضب ثم طلب البائع الإقالة .

فقال له المشتري : لا أقيمتك إلا أن تبرئني مما أذهبت منه . وكان قد أذهب منه
نصفه ، أو أقل أو أكثر .

فقال البائع : قد أبرأتك من ذلك . ثم رجع يطلب من المشتري ما أذهب
منه . فقال : قد برى ، المشتري . ولا شيء عليه للبائع ، إذا كان قد عرفه
ما أذهب منه .

فإن لم يعرفه ما أذهب منه ، وطلب البائع ما أذهب منه ، انقضت الإقالة
ورجع البائع على المشتري بتمام الثمن ، إلا أن يقبل البائع ما بقي ولا يرجع على
المشتري بشيء . فله ذلك إذا أقاله .

وقيل فيمن اشترى شرا . ثم قدم ورده إلى صاحبه . ولم يقله باللفظ . وصال
المال والثمن عند البائع . وقال : قد قبلت المال الذي قد رددته . وأما الثمن فلا ؛
لأنني لم أقلت . وقيل : إذا كان البيع تابعا . فلا نالة لا تكون إلا بلفظ يوجب
الإقالة من المشتري . وليس قبض البائع للمال إقالة منه في الحكم . وليس له إلا

الثنى فى الحكم ، حتى يتفقا على إقالة البيع والإقالة ، مما تستحب للمؤمن ؛ لقول
النبي ﷺ : رحم الله تاجرا أقال أخاه المسلم . ويحكم الله تاجرا نصيح لأخيه المسلم
فى بضاعته .

وعن أبى بكر أحمد بن محمد بن بكر ، فى الذى يشتري عبدا ، فيستعخدمه ،
أو مالا فيستغله . ثم استقال . فإن كان طلب المشتري الإقالة ، فعليه أن يرد
ما استغل .

وإن طلبها البائع ، أعفى الإقالة ، لم يكن له غلة ، لقول رسول الله ﷺ :
الخروج بالضمآن .

وقيل فى رجل باع لرجل سلعة ، بتأخير إلى أجل . ثم طلب منه الإقالة
فكره . فهل يشتريه منه بتأخير إلى أجل ؟

قال : لا أحفظ فيه شيئا . واسكن أكره أن يبيعه بتأخير أيضا .

وقول : إذا لم يكن بينهما فى ذلك شرط . فذلك جائز أن يبيعه بنسيئة أو بنقد .
وليس فى ذلك بأس . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع والثلاثون

في الغبن في البيوع

قال أبو المؤثر - رحمه الله - : كنت قاعدا عند محمد بن محبوب - رحمه الله -
فسأله رجل عن اشترى مالا، من عتد امرأة بخمسمائة درهم . والمال يساوى ألف
درهم . فأحسب أنه أخبرها أنه يساوى ألف درهم . والمرأة لا تعرف المال . وهو
غائب عنها . فاشتراه على هذا . ولم ترجع المرأة تطلب شيئا حتى ماتت . فقال محمد
ابن محبوب : البيع تام ، إذا لم ترجع حتى تموت .

وروى أبو سفيان . قال : خرج أبو عبيدة ذات مرة إلى مكة . ومعه سابق
المطار . وكان سابق من خيار من أدركت . قال : فبينما هم نزول في بعض المنازل ،
إذ وقفت عليهم أعرابية، معها لبن وسمن . قال : فاشترى سابق السمن واللبن والجدي ،
بمقارورة خلوق وقلادة . ثم جاء اللبن إلى أبي عبيدة . فقال له : أخرج عنا لبنك
ياسابق . فقال : ولم يا أبا عبيدة ؟

فقال له : ويحك يا سابق ! كم ثمن القلادة ؟

قال : دانق أو نحوه .

قال : وكم ثمن القارورة ؟

قال : دانق أو نحوه .

قال : ويحك !

قال : الغبن بالمشرة اثنان أو خمسة دراهم درهم فأما مثل هذا فلا .

قال : فأرسل سابق إلى الأعرابية فجاءت . فقال لها أبو عبيدة : كم ثمن اللبن عندكم ؟

قالت له : لا ثمن له عندنا .

قال : فككم ثمن السعن ؟

قالت : درهمان .

قال : فككم ثمن الجدى ؟

قالت : درهمان .

قال : فأخرج سابق أربعة دراهم ، فدفعتها إليها .

فقال أبو عبيدة : هلم لبنتك الآن ياسابق .

قال أبو سعيد - في الغبن الفاحش - : إنه لا يجوز على الصبيان الذين هم بمنزلة من يجوز بيعه ، ولا على البالغين ، في البيوع .

وحد الغبن الفاحش : إذا كان مما لا يتغابن الناس في مثله بينهم ، في مثل ذلك الشيء .

وكذلك القول في الغبن في القسم ، كالقول في الغبن في البيوع ، إذا كان يضرب بالسهم .

وإن كان القسم بالخيار ، وكان فيه غبن فاحش ففيه اختلاف أيضا .

وقول : إذا وقع البيع من بالغين حرين صحيحَي العقل ، عالين بما يقبايمان . وكان البيع في الحلال ، فهو ثابت ، إذا تراضيا بذلك .

— ٢٠١ —

والغبن الفاحش . قيل : في البيع والتقسيم وأشياء ذلك .

والغبن - بفتح الغين والباء - هو : الغبن في الرأي . والله أعلم .

والغبن الفاحش قيل : هو ما لا يتغابن الناس في مثله ذلك .

وقول : يرد إلى نظر العدول . فإذا قالوا : إنه لا يتغابن الناس في مثل ذلك ،
نقض البيع والتقسيم .

وقول : إن الغبن في العروض : من الثلث إلى الربع . وفي الأصول : من
الخمس إلى العشر . وذلك ما يكون قيمته ألف درهم فيبيع بسبعائة إلى خمسمائة .
فهذا حد اختلافهم في الأصول .

وأما بيع العروض ، فما كان قيمته ثلاثة دراهم ، فيبيع بدرهمين . أو قيمته
أربعة دراهم ، فيبيع بثلاثة دراهم .

وكذلك القول في الزيادة بالثمن ، إذا زاد الثمن على القيمة ، على نحو ما بينا
في التهصان .

وبعض يقول : لا ينقض البيع بالغبن

وقد يوجد عن محمد بن محبوب - رحمه الله - أنه قال : لو باع رجل لرجل رهن
حمار بألف درهم ، جاز ذلك عليه .

وأما إذا مضى للبيع سنة ، فلا يرد بالغبن

- ٢٠٢ -

ويوجد بن محمد بن روح الله - أنه قال في رجل باع لرجل مالا بمائة درهم .
ثم عرض له نعلا أو سيفاً أو خاتماً بذلك . وهما يعلمان أنه يساوي درهماً ، ثبت ذلك ،
كان في غير حين اضطرار ، لما روى أن أبا الدرداء اشترى من منافق ، نخلة واحدة
بألفي أصل من النخل . فثبت ذلك ، على عهد رسول الله ﷺ .

ومن ادعى النهن ، فعليه البيعة . وعلى المنكر اليمين . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الأربعون

في بيع الغائب والمجهول

قيل : كل شيء من البيوع حضرت أو غابت عند البيع ، فذلك جائز ، إذا أقر البائع والمشتري بمعرفته . وليس لهما نقضه .

وإن أقر المشتري بالمعرفة . وهو جاهل به ، فله على البائع يمين ، أنه ما يعلم أنه اشتراه . وهو جاهل به . وكذلك للبائع على المشتري إلا الرقيق ، وجميع الحيوان من الدواب فقيل : إن بيعه لا يثبت حتى يحضر ويقف عند البيع ولو أقر بالمعرفة . وقول في ذلك أيضا : إنه تام إذا عرفاه ، إلا أن يجده المشتري ناقصا عما كان ، أو يجده البائع زائدا عما كان ، ويطلب أحدهما النقص ، فذلك له .

وكل شيء مما لا تحيط المعرفة بجميعه ، مثل الأطعمة المصبوبة في الأوعية . فوقف البائع والمشتري ، على معرفة ما ظهر من ذلك . فذلك بيع جائز ، إلا أن يخرج منه خلاف ما ظهر أفضل أو أشر . فن طلب النقص نقض ذلك .

وكذلك بيع الجرب المكفوزة ، إذا أبصر منها شيئا . ولم يخرج خلاف ما ظهر ونظر ، فهو جائز .

وكذلك الغزل المكبوب يجوز بيعه ، إلا أن يخرج المستتر مخالفا لما ظهر . ويوجد عن أبي الحواري ، في رجل يبيع لرجل حبا أو تمرا أو سمادا . ولم يكله ولم يقبض المشتري وإنما رآه مجموعا .

وكذلك الحب مصبوباً ، أو التمر على دين المسطاح ثم نقض أحدهما بحجة أو بغير حجة . فإن كان باعه له جزافاً . وقد وقفا عليه جميعاً على هذا النوع ، ونظراً إليه . فليس لأحدهما رجعة على صاحبه . والبيع تام ، إلا أن يظهر من داخله خلاف ما كان ظاهراً منه . فيكون لهما النقص والتام .

وإن كان باع له بسكيل معلوم . وقال : أباعك هذا على كذا وكذا . فما لم يكله فلهما جميعاً النقص والرجعة في ذلك . والقول الأول أحب إلينا .

وقول : إن هذا البيع منقوض ؛ لأنه لم يعرف كم ذلك بالسكيل . ويقول : ظننت أنه جرى . فإذا هو أكثر . أو ظننت أنه أكثر من ذلك ، فإذا هو أقل .

وقول : لا يثبت إلا بقدر ما تقد من الثمن .

وقول : لا يثبت ما لم يتفقا عليه بالسكيل .

وأما قبول من قال : إن النهي قد جاء في بيع مايكال أو يوزن ، إلا حتى يكون الوزن والسكيل ، فليس هذا له حجة وإنما جاء النهي فيما يعرفه في ذلك في المراجعة ، ليس له ربح ما لم يضمن ، إذا اشترى الحب أو التمر ، أو أشباه ذلك ، مما يكال أو يوزن . ثم باعه من أحد بربح ، من قبل أن يكتاله أو يزنه . فلأنما يعرف النهي في هذا . والله أعلم .

ومن جواب أبي الحسن - رحمه الله - في رجل باع لرجل شيئاً من ماله وهو عارف بما باع والمشتري جاهل بما اشترى فرجع البائع على المشتري . واحتج أنه

— ٢٠٥ —

باع عليه ما لم يعرف وقال المشتري: أنت بت ما تعرف. وأنا اشتريت ما لم أعرف
وقد رضيت .

قال : في هذا اختلاف .

والذي نأخذ به : ما وجدناه عن الشيخ : أن للعارف ما للجاهل من النقض
وهو قول محمد بن محبوب - رحمه الله .

وقول : إذا رآه الجاهل منهما وقبضه ، ورضى به بعد العلم ، فقد يثبت على
العالم .

وقول : ولو لم يعرفه الجاهل . فإذا رضى بالبيع ولم ينقض ، فلا نقض للعالم حتى
يراه الجاهل ويعرفه . فإن أئمة حينئذ وإلا انتقض .

وقول : لهما جميعا النقض ، ما لم يقاما عليه ، من بعد أن لا يكون لأحدهما فيه
نقض . وذلك بعد أن يعرفه الجاهل ويرضى . ثم يرضى بذلك العالم أيضا ، بعد رضى
الجاهل ؛ لأن هنالك يثبت البيع كله .

وعن رجل باع من رجل مالا ، فاستغله المشتري وعمره . ثم إن البائع ادعى
الجهالة بما باع ، وطلب نقض البيع . قال : له ذلك . وأما الغلة فليس له فيها شيء .
وللمشتري عليه قيمة همارته .

وقيل : يجوز للشاهد أن يشهد على بيع عبد غائب على الصفة .

وعن أبي سعيد - رضى الله عنه قال : جاء الأثر أن الرجل إذا قدم رجلا
 دراحم بشيء من الطعام، مما يكال أو يوزن ، ولم يسميا ذلك سلفا وإنما قصدا به
 إلى الشراء ، إلا أن الحب لم يكن حاضرا . وكذلك غيره من الطعام . فقالوا :
 إن هذا من البيوع المنتقضة فإن تنامنا على ذلك ، بعد أن يبصر ما اتفقا عليه ،
 يقع النقص على ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والأربعون

فيمن يشتري سمكة فيجد فيها لؤلؤة

وكذلك المصنف

قال أبو محمد : وإذا اشترى رجل سمكة ، فوجد فيها لؤلؤة . فإن كانت مشمة أو مثقوبة ، فحكمها حكم اللقطة .

وإن كانت مدحرجة ، ولا عليها علامة ملك ، فإنها لمشتري السمكة ، في قول أصحابنا .

والغرض يوجب عندي أنها للبائع ؛ لأن البيع لم يقع عليها . ولم يعلمها المشتري ولا البائع في حال البيع . ولا هي من جنس المبيع فتكون تبعاً له .

وإن اشترى صدفه ، فوجد فيها لؤلؤة ، فهي وما فيها للمشتري . في قول أصحابنا . وفي نفسى أيضاً من هذه المسألة ؛ لأن البيع وقع على الصدفه بشئ قليل واللؤلؤة قد تساوى مالا كثيراً ، ولا يعلمها البائع ولا المشتري . والبيع وقع على الصدفه وحدها . واللؤلؤة لم تدخل في البيع . وأيضاً فإنه بيع لا يتغابن القاس بمثله ، ويخرج إلى حد إضاعة المال الذى ^(١) نهى عنه رسول الله ﷺ .

وأما الأمة إذا بيعت ، وفي بطنها ولد ، فهو تبع لها ؛ لأنه من جنسها ولو لم يعلم البائع ولا المشتري بحملها وكذلك الدواب . والله أعلم . وبه العوفيق .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس

القول الثانى والأربعون

فى البيع إذا كان فيه النقص ومات المتبايعان أو أحدهما

واختلف فى البيوع المنقوضة، إن لو أنمت تمت فمات البائع أو المشتري قبل الإتمام . فقول : موته ثبوت البيع . وليس للورثة حجة فى نقص ولا إتمام .

وفول : لا يثبت ذلك . وللاورثة ما لهلكهم . وهذا فى البيوع المنقوضة غير الفاسدة .

وقيل فى رجل باع زنجية لأمة أو غيرها ثم غيرت عليه ثم عادت من بعد ذلك، أخذت من الثمن شيئا وأذهبته .

قال : إذا قبضت من الثمن شيئا ، فهو إتمام فى البيع . وليس لها رجعة فيها ، إذا أخبرها أن الذى أعطها من ثمن الأمة .

فإن قالت : إني حسبته على نفسى قرضاً ، فليس لها ذلك ، إلا أن يكون أعطها قرضاً . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والأربعون

في ثمرة البيع المقتض

وقيل في رجل باع لرجل صرماً أو غيره ، فتركه تحت أمهاته ، إلى أن تحمل الصرم . فقيل : إن الصرم إذا تركت حتى تحمل أو تزيد ، فهي فاسدة .

وقول : البيع ثابت والثمره للفقراء ، لا للبائع ولا للمشتري .

وقول : إن أتم البائع البيع ، فالثمره للمشتري . وإن نقضه ، فالثمره للبائع .

وعن هاشم ومسبح - رحمه الله عليهما - في رجل اشترى زرعاً ، علفاً لدوابه ، فأدرك وبلغ فيه الزكاة . فقالا : فيه الزكاة على البائع ، إلا أن يشترط البائع على المشتري : أنه إن بقي منه شيء يكون فيه الزكاة ، فمليك زكاته .

وقال أبو عبيد : إن كانت الثمرة قد أدركت ، فالزكاة على البائع . وإن لم تدرك فالزكاة على المشتري .

ويوجد عن الربيع ، في رجل اشترى شجرة قائمة ، ليتخذ منها حطباً . فشغل عن قطعها حتى أثمرت . قال : إن اشترط المشتري أنى أدعها في أرض البائع ،

— ٢١٠ —

فذلك مكروه . وليس للبائع الثمرة ولا للمشتري . والثمره للفقراء . وإن لم يشترط ،
ورضى البائع بتركها ، حتى أثمرت هي أيضا ، فإن الثمرة لصاحب الشجرة .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : أنا آخذ بقول من قال : إن الثمرة للبائع .
والبيع منقطع . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والأربعون في الغش في العروض والمتاع

قال أبو المؤثر - رحمه الله - يكره خلط الحب الخديث في الحب القويم وبيع .
ومن حمل طعاماً في اللمداء فزاد ، فإن الزيادة تحط عن المشتري .

وكذلك المطر والغبار ، إذا زاد منه في الوزن والكيل . وإن أخذه المشتري
على ذلك . ثم أراد الرجعة فله ذلك ، إذا كان ورم يختلف ، كان له الرجعة
بالجمالة .

ومن جلب إلى السوق تمرآ ، ففسله ليحسن لونه . فباعه بسعر زائد ، فإنه
يسعه ذلك . وليس ذلك من الغش ، لأن الغش يغير الصورة وانقلاب اللون على
غير ماهو عليه .

وإن كان أراد به الغش ، وغيره ذلك عن حاله الذي هو عليه ، كان من
الغش . وعليه ضمان ما زاد من الثمن في الغش .

وإن كان إذا غسل يثقل ، فذلك أيضاً من الغش . وعليه ضمان الزيادة .

وإن غسله من الفجاسة ، فحسن لونه فباعه ، فجائز ما لم يردبه غشاً ولا زيادة
في الوزن وقد يكون مثل هذا تزييناً للبائع ، وليس بغش .

والنفس ما وصفت لك ، من تغيير الصورة عن ما هي عليه . وفيمن يبيع حباً
فيه تراب ، أو حصي ، أو سوس . فلا يكون ذلك غشاً ، إلا أن يجعل هو ذلك
فيه معمداً ، ليكثر به . وإذا كان ذلك فيه ، ورأى المشتري ذلك ظاهراً فيه ،
فاستراه على ذلك ، جاز له أخذ الثمن منه . والبيع له فيه جائز على ما وصفت .
والنفس أن يجعل هو ذلك فيه ، ليكثر به والله أعلم وبه التوفيق .



القول الخامس والأربعون

في حمل الشيء المبيع وشرط ذلك

وقيل في رجلين ، اتفقا على بيع سلعة بشئ معروف ، على أن البائع يوصلها إلى المشتري ، إلى موضع معروف . ففي ذلك اختلاف ، إذا كان الموضع الذي يحمل إليه معروفاً ، يعرفه البائع والمشتري .

فبعض يقول : إن البيع منتقض ؛ لموضع الشرط .

وبعض يقول : إنه أجره . وبيع الأجرة على شيء معروف ثابت .

وفي بعض النقول : يثبت البيع ، ويبطل الشرط .

ولو أن رجلاً من نزوى ، باع لرجل حباً من نزوى . وشرط المشتري على البائع : أن يحمله له إلى أذكي . وهما يعرفانها جميعاً .

فبعض يرى هذا من الرأيا .

وبعض يراه منتقضاً ؛ لأنه شرطان في بيع .

وأما إن كان اتفقا عليها : أن الثمن كذا والسكر كذا فحائز .

وفي رجل اشترى من رجل جراباً من تمر . ثم تقايلا في البيع بعد أن قبض المشتري الجراب . فقليل : إن الإقالة بيع . وعلى البائع الأول أن يحمل الجراب لنفسه .

وإن فسد البيع ، بعلّة توجب فسادَه . فأحب أن يكون رد الجراب على من

حملة

وقول : إذا حمله برأى البائع ، فعلى البائع حمله إلى حيث شاء .
وإن حمله برأيه ، فعليه رده إلى البائع ، حيث حمله منه ، كان البيع فاسدا
أو منقضا .

وأما الإقالة فكما قال ؛ لأنها بيعة ثانية .
وإن رده بعيب ظهر فيه ، فإن كان البائع أذن المشتري بحمله ، كان عليه أن
يخرج يأخذه .

وإن حمله المشتري برأيه ، كان عليه رده .
وفرقوا في البيع ، على من هو من أهل البلد ، وعلى الغرباء الذين يحملون المبيع
إلى غير البلد .

فمن كان من أهل البلد ، فلا يجوز له حمل ما اشترى إلى غير البلد ، إلا برأى
البائع .

وإن حمله من غير رأى البائع ، ونقض بسبب نقض البيع ، فعليه رد ما
اشترى إلى البائع .

وإن حمله برأى البائع إلى موضع معروف ، ونقض بسبب يثبت له به النقص ،
فعلى البائع حمله ، من الموضع الذى حمله إليه المشتري .

وإن كان المشتري من الغرباء الذين يحملون الذى اشترى ، إلى غير القرية التى
وقع فيها البيع ، فله أن يحمله إلى حيث أراد ، على معنى تعارف الناس .

فإن وجب نقض البيع بسبب ، فعلى البائع حل متاعه ، من حيث كان ، إلا أن يشترط البائع على المشتري أن لا يخرج به من القرية .

فإن اشترط هكذا . ونقض المشتري بعد ما أخرج ، ما اشترى من القرية ، فعليه رده إلى البائع .

وقال هاشم - رحمه الله - في رجل باع لرجل دابة . والمشتري من أهمل بلد آخر ، فاشترط البائع على المشتري : إنك إن لم تأتني بحقي عقد محله حتى أعني إليك فإن عليك كراؤي ونفقتي ، حتى أستوفي حتى فإن هذا الشرط لا يثبت . ولا كراء على المشتري ولا نفقة على البائع وكذلك قال مسبح .

وقيل في رجل باع لرجل جارية ، وشرط عليه : أن يخرجها من ههنا . فلم يخرجها . أو أخرجها ثم ردها ، فهذا منتهى .

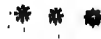
ومن اشترى تمرا ، فأكل منه ما أكل . ثم خرج منه شيء ردى ، يجب به رده ، فإنه ضامن لما أكل بقيمته . ويرد الباقي بالثمن ، أو يرد البائع على المشتري بقيمته جيدا . ويلزم المشتري اليقين في كل ما أكل ، إن كان قيمته عقده ، أنه لا يكون أكثر من كذا وكذا والقرل قوله مع يمينه . وإذا رده فالسكراء على المشتري ، إلى أن يرده على البائع ، حيث قبضه أو إلى بعض حكام المسلمين .

فإذا حكم به الحاكم للبائع ، فعليه كراؤه ، وحله حيث أراد .

وإن لزم المشتري رده ، لزم السكراء عليه ، إلى أن يوصله إلى البائع ، أو يقبضه من موضع أقرب من موضعه ، ولو كان البائع قد تعمد اغرقه بالردى .

— ٢١٦ —

وعن أبي الحسن - رحمه الله - فيمن باع وعاء بلعق وهو يعلم أنه قش ، فحمله
المشتري إلى أن وصل به بيته ، فوجده قشا . إن السكراء على صاحبه ؛ لأنه غره .
والغدر لا يجوز . فلما كان الغدر لا يجوز ، وجب رده بكره . ولزمه بما غر الحامل
له . والله أعلم . وبه التوفيق .



القول السادس والأربعون

في الشرط في البيوع

وقيل في رجل باع لرجل أرضاً أو نخلاً ، وشرط عليه أن يؤدي عنه الخراج كذا وكذا . فهذا شرط يختلف فيه . فبعض يبطل البيع والشرط . وبعض يبطل الشرط ، ويثبت البيع .

وكذلك الشروط الباطلة بعض يبطلها . ويثبت البيع . وبعض يبطلها هي والبيع .

وإن كان الشرط قبل البيع ، ولم يكن عند العقدة ، فإن القدي لا يرى الشروط ثابتة ، إلا إذا كانت عند العقدة ، لا يرى الأساس شيئاً .

وحجة من يثبت البيع والشرط : قول النبي ﷺ : ^(١) : المسلمون على شروطهم ما لم يكن حراماً .

وحجة من يثبت البيع ويبطل الشرط : قوله عليه السلام ^(٢) : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو شرط مائة مرة

وشرط الخراج من الباطل ، إذا كان خراج ظلم وجور .

(١) أخرجه أبو داود والحاكم عن ابن هريرة .

(٢) أخرجه معناه الربيع والبخاري ومسلم والنسائي عن عائشة ، في قصة بريرة .

وإن شرط عليه عند العقدة أن يؤدي إليه في كل سعة عشرة دراهم، ولم يحد له السنين كم هي فهذا شرط مجهول . وينتقض من طريق الجهالة لا من طريق الباطل

وقيل في رجل عرض على آخر شيئا يبيعه له فقال المشتري للبائع : ليس معي دراهم .

قال له البائع : أنا آخذ منك حبا أو تمرآ ، أو غيره من العروض . فإذا كان شرطهما على هذا . فبعض يقول : إذا تنافسا على شيء من البيوع تم . وإن تنافضا انتقض .

وبعض يقول : إنه منتقض لثبوت الشرط في البيع .

وإن كانا عرضا في ذلك لبعضهما البعض ولم يكن بينهما شرط ، فلا يقوم معنى التمريض مقام الشرط ، كان ذلك من البائع أو المشتري . كله سواء .

وروى عن النبي ^(١) ﷺ أنه قال : البيعان بالخيار ما لم يفترقا . فمن يقول : إن الافتراق بالقول ، فعنده أن كل شرط بعد واجبة البيع باطل والواجبة صحيحة .

ويعجني في تأويل الخبر ، أن يكون الافتراق بالكلام ، على قطع البيع ، لا الافتراق بالأجسام .

(١) أخرجه أحمد والبيهقي والثلاثة عن حكيم بن حزام . وهو في الربيع عن ابن عباس .

وقول : إن كان الشرط يصلح البيع ويثبته أصلحه . وإن كان يبطله أبطله .

ومن باع نخلا ، واشترط ما كلفتها إلى أن يموت . فهذا بيع ضعيف ، إلا أن يماه . وإن أثبتته المشتري في حياته ، حتى مات . ولم يطلب وارثه من بعده القبض . فأحب - إذا مات البائع أو المشتري على ذلك - أن لا يكون لوارثهما نقض .

وقيل : في رجل باع لرجل ثورا بمائة درهم ، على أنه إن لم يعطه المائة الدرهم إلى خمسة أشهر ، فالثور للبائع . وعلى المشتري للبائع عشرة أجرية حب ، أجرة استعمال الثور في تلك الأشهر . فهذا مما يختلف فيه .

قول : إن هذا الشرط تام إلى الأجل . فإن أعطاه إلى ذلك الأجل . وإلا انفسخ البيع .

وقول : إن هذا الشرط يبطل البيع . فمن ثبت الشرط ثبت الأجرة ، إذا لم يوفه إلى الوقت . والثور للبائع . وعلى المشتري له الأجرة المسماة .

والذي لا يثبت الشرط ، وينقض البيع ، فلا يثبت الأجرة . وتكون عنده للبائع على المشتري أجر مثل ثوره . والبيع منقوض والأجرة منقوضة . وله أجر مثله .

وإن باعه إلى أجل ، أو إلى غير أجل ، على أنه إن لم يعطه الدراهم ، أو لم يسكنه دراهم ، أعطاه بذلك عروضا ، أو طعاما ؛ فلا يجوز هذا البيع . وهو فاسد .

وإن باع بيما ، على أن المشتري يعمل للبائع بنمن بيعة شيئا من الأهمال ، مثل نساج ، أو صائغ ، أو غيرهما . فهذا أيضا بيع فاسد لا يجوز .

وقول : إن تعاملا على ذلك تم

وفي الأثر - في رجل باع لرجل بيما . واشترط عليه : إن اشتريت أنت مال فلان ، فهو لى دونك . فاشتراه من بعد ذلك .

قال : هذا شرط لا يجوز ؛ لأنه شرط ما لا يدرى : أيشتريه أم لا ؟ وأما البيع الأول فهو تام .

ومن جواب أبي محمد - رحمه الله - في رجل أراد أن يشتري من رجل دابة . فقال له البائع : إن كنت تأخذ منى الحب أخذتها قال : سألت أبا الخوارى عن مثل هذا . فأجازه إلا أنه يقول بسعر معروف للحب . واتفقا على ذلك فهذا بيع فاسد .

واختلف فيمن يبيع لآخر جارية ، على أن لا يفسكحها المشتري ، فهذا بيع معتق ، إلا أن يكون المشتري قد وطىء الجارية فإذا وطئها ثبت البيع وبطل الشرط .

وقال آخرون : البيع ثابت والشرط باطل والمشتري وطؤها إذا اشتراها . ومن باع لآخر مالا ، أو حيوانا ، أو عروضاً ، على أن لا يبيعه المشتري لغيره . فقول : إن البيع جائز . والشرط باطل . وقول : إن البيع معتق وبه تأخذ .

وكذلك إن قال : لا تعطى من البيع أحداً .

ومن باع جرى حب بشمن معروف . وشرط على المشتري أن يخبزه ويبيعه ، فما فضل من الثمن ، فهو بينهما . فهذا بيع لا يجوز . والشرط يفسده . فإن خبز هذا الحب ، وباعه على هذا الشرط ، فعليه رده مثل الحب ، أو قيمته والتوبة .

وفي رجل أظنى رجلاً مالا بكذا وكذا درهما ، وشرط عليه أن يؤدى عنه كل سنة خراجاً كذا وكذا درهما ، بثلاث أو أربع سعين . فقبل بذلك المشتري . وأظناه على ذلك ثم أبى أن يعطى ما شرط عليه من الخراج .

قال : لا يلزم ذلك ؛ لأن هذا شرط باطل . وشرط الباطل في الحق لا يجوز .

ومن باع بيقعه ، وشرط على المشتري سكه حياته . قال : إذا كان الشرط عند عقدة البيع ، كان هذا شرطاً مجهولاً

وقول : إن البيع منتقض بالشرط الذى دخل فيه

وقول : يبطل الشرط ، ويثبت البيع . والقول الأول أحب إلى ، إلا أن يتأما على السكن . فذلك إليهما . وإلا فينتقض البيع .

وكذلك المال إذا باعه ، واشترط ما كملته حياته ، فهو كذلك أيضاً .

وأما إن اشترط ما كلة المال سعين معروفة . فذلك فيه اختلاف أيضاً ، لموضع

الشرط .

وأكثر القول أنه يثبت البيع والشرط .

قال أبو سعيد : اختلف في الرجل يشتري من الرجل السلعة ، ويشترط عليه أن يعترض منه الثمن فقول : إن له شرطه .

وقول : إذا اشترط أن يعترض منه على سعر معلوم ، ويبيع مسمى في شرط البيع إن ذلك فاسد . ولا يجوز على حال ولو تقامما عليه .

وأما إن اشترط أن يعترض منه بالثمن ، ولم يقطعها سعر العروض . فقول : إنه فاسد أيضا .

وقول : له شرطه إن تقامما على شيء . وإن لم يقامما على شيء ، انتقض البيع والشرط جميعا .

ومن باع مملوكا ، وشرط خذته سنة سنين معروفة ، أو أشهرها ، أو أياما معروفة فالبيع والشرط جائز .

وكذلك إذا باع دابة ، واشترط أن يحمل عليها شيئا معلوما ، إلى موضع معروف فذلك ثابت أيضا . إن شاء الله - في أكثر رأى المسلمين وقيل في رجل باع لرجل بيعة بألف درهم ، على شرط أن للمشتري إن باعه ، فهو للبائع بذلك الثمن . فذلك هو بيع فاسد .

وإن قال : أبيعك مالى هذا ، على أن لا تباعه فلانكا فاشترى منه على ذلك ثم بدا للمشتري أن يبيعه على الذى نهاه عنه . فإن كان ترك البائع للمشتري شيئا من الثمن ، على أن لا يبيع لفلان ، فله أن يبيعه - إن شاء الله - ويرد على البائع الأول ، ما ترك له من الثمن ، وإن كان لم يترك له شيئا من الثمن ، فلا يحرم عليه البيع لمن نهاه عنه . ويبيعه هو أو غيره - إن أراد - والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع والأربعون

في اختلاف البائع والمشتري في الثمن والأحكام في ذلك

قال أبو الخوارى - في رجل باع لرجل مالا . ثم أشهد : إني قد بعث فلانا مالى بمائة درهم . وقد استوفيت منه الثمن . ولم يكن المشتري دفع إليه الثمن . فلما طلب البائع الثمن قال المشتري : ليس لك على شيء

قال : فإن كان مع المشتري بينة : أن البائع أشهدهم : أنه قد استوفى منه الثمن ، وطلب منه البائع اليمين بالله . فإن على المشتري اليمين بالله : لقد أوفاه ثمن هذا المال . وما عليه من ثمنه له شيء .

فإن لم يكن مع المشتري البينة ، كان القول قول البائع . وعلى المشتري البينة بالوفا .

ومن أقر أنه اشترى من فلان شيئا ، ولم يقل بكذا وكذا من الثمن . ثم قال : ليس له على شيء ، فإنه لا شيء عليه ، حتى يحضر البائع البينة ، بأن عليه كذا وكذا من الثمن . ويسمى ذلك . ثم إن قال : دفعته أو قال : ليس على . فإنه يلزمه الثمن ، إلا أن يحضر بينة الدفع .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل اشترى من رجل شراء بعشرة دراهم ثم فسد البيع ، بوجه يوجب النقص ، أو تناقضا . فقال البائع : دفعت لى خمسة دراهم ، فخذها ورد لى سلعتى . وقال الآخر : بل دفعت إليك عشرة دراهم .

فالقول قول الضامن . وهو البائع مع يمينه وعلى المشتري البيينة : أنه دفع إليه عشرة دراهم .

وفي رجل اشترى من رجل شراء ، وأشهد شاهدين : أنى اشتريت من فلان كذا وكذا ، بكذا وكذا من الثمن . أو لم يسم الثمن . فلما طلب البائع الثمن . قال المشتري : لم أقبض ما اشتريت منك . فادفع لى ، وأعطيك الثمن . فالبيينة على البائع : أنه دفع إليه ما باع له .

وحكى أبو سعيد - فى رجل اشترى من رجل مالا بألف درهم . وصح ذلك ، فوزن له منها خمسمائة درهم . وسلم إليه المال . فلما حضرت البائع الوفاة ، أشهد بأنه بقي على المشتري خمسمائة درهم . وقال المشتري : إنه قد أوفى . فقد اختلف فى ذلك ، على معنى ما فى الأثر .

فقول : إن الورثة مدعون ، وعليهم البيينة . والقول قول المشتري .

وفى بعض القول : إن القول قول الورثة ؛ لأنه قد صح عليه للبائع ألف درهم . لم يصح أنه أوفاه منها إلا خمسمائة درهم . فصاحب القول الأول يذهب أن القول قول المشتري ؛ لأنه قد صار ذا يد فى المال . وقد جازه دون الورثة . ولأن البائع لا يسلم ما باع إلا بعد قبض الثمن . كما قالوا فى الرجل - إذا دخل بزوجه - كان القول قوله : إنه قد أوفاهما العاجل . وكان مدعيا للآجل ؛ لأنه لم يحل وقته .

وقيل : إنه مدع أيضا فى العاجل . وهو أكثر القول .

وقيل : إذا قال البائع : بعتك بثلاثة دنانير . وقال المشتري : بثلاثة دراهم . والسلعة فى يد المشتري .

قال : يُدعى كل واحد بالبينة . فإن عجزا جميعا تحالفا ، وانفسخ البيع .

وفي بعض القول : إن القول قول المشتري مع يمينه ، ويثبت البيع . فإن كانت المسألة بحالها ، والسلمة في يد البائع . فالقول فيها كالقول في الأول ولا ينظر فيها ، حيث كانت السلمة في اليدين .

وعلى القول الثانى : أن القول قول البائع مع يمينه ، وينفسخ البيع .

وقال أبو محمد - رحمه الله - في رجل وكل رجلا في بيع ماله . ثم اختلفا . فقال الموكل : أمرتك أن لا توجبه حتى تشير على .

وقال الوكيل : لم تشرط على ذلك . فالقول قول الوكيل .

وعن موسى بن على - فيمن باع بأجرة - فقال المطلوب : إن المدة لم تحمل .

وقال الطالب : إن المدة قد حلت . وقد أقر أن أصل البيع بأجرة .

قال : القول قول الطالب له .

ومن اشترى من رجل حبا ، واكتاله وقبضه . ثم اختلفا . فقال البائع : مكوكان .

وقال المشتري : ثلاثة .

فقال أبو الوليد : البينة على البائع ، إذا كان المشتري قد قبض . فإن قال : خمسة . فليس إلا ما قال لو شاء أشهد .

وفي رجلين تبايعا مالا . ثم احتج المشتري بحجة ، توجب نقض البيع . واحتج البائع بما ثبتت البيع . فإن كان المال في يد المشتري قد قبضه ، فاليمين له . وإن كان لم يقبض ، فاليمين للبائع .

وإن ادعى المشتري أن البائع قد أقبضه المال ، وأنكر البائع ، فالبينة على المشتري واليمين للبائع .

وقال أبو محمد : إذا قال البائع للمال : بعث لك ما لم أعرف ولم يكونا تقاررا على المعرفة . فالقول قول البائع مع يمينه .

وإن قال البائع : أنا بعث لك ، وأنت غير عارف . وقال المشتري : بل أنا عارف به ، كان القول قول المشتري مع يمينه .

وفيمن نوزع في شيء باعه . فقال : إن المبيع لغيره . وإنه كان رسولا فيه . وظهر فيه غبن ، فلا يقبل من البائع ، ويلزمه الخلاص منه في الحكم .

فصل

قال أبو عبد الله - في رجل ادعى على رجل أنه باع له نخلة بخمسين درهما . وقال المشتري : إنه اشترى بعشرة دراهم

فقال : إن كانت النخلة في يد المشتري . فالقول قوله مع يمينه ، وثبت له الدخلة

وإن كانت في يد البائع ، فالقول قوله في الثمن مع يمينه . وينقض البيع ، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذها بما قال به البائع .

وكذلك إذا تقاررا على البائع : واختلفا في الثمن ، ولم يكن معهما بيعة .
وروى عن النبي ﷺ أنه قال : إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع
ويتراددان

وفي بعض الآثار : إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع . وإن تقاررا بالبيع ،
واختلفا في القيمة . فالقول قول من في يده المبيع .
وفيل : يُدعيان جميعا بالبيعة .

وإن كان المبيع ليس في يد أحدهما ، وتقاررا بالبيع . فاليد يد البائع ؛ لأن
أصل المال له ، حتى يصبح انتقاله إلى المشتري . وهذا في العروض ، والحيوان ،
والأشعة .

وأما الأصول . فإذا صح البيع بإقرار البائع ، أو بالبيعة ، فعلى المشتري والقول
قوله مع يمينه .

وبعض قال فيها ما مضى من العروض .

قال أبو المؤثر : من اشترى حبا من رجل كما باع لفلان . ثم قال : بعث له
بكذا وكذا . رآه المشتري أنه بأقل ، فعلى البائع البيعة بما يقول واليمين على
المشتري ، أنه ما يعرف كيف باع لفلان . ويرجع إلى رأس المال .

وإن رد المشتري اليمين على البائع حلف . وكان له ما حلف عليه .

وإن قال المشتري الأول بأقل أو أكثر . ولم يصدق المشتري الآخر ، كان على
البائع البيعة .

— ٢٢٨ —

وقيل : إذا وقع البيع على ما باع اعلان، أو على ما يبيع لعلان فالبيع منتهض .
إلا أن يقول بكذا وكذا .

فصل

ومن اشترى من رجل متاعا ، وأعطى الثمن ، ثم إن البائع رد شيئا رديئا من
الثمن ، وأنكر ذلك المشتري . فعلى البائع البينة : أن هذا مما أعطاه المشتري من
الثمن .

فإن لم يكن معه بينة ، حلف المشتري : أنه ما يعلم أن هذا من الثمن الذي نقده
إياه . والله أعلم وبه التوفيق .

وقد شرحنا هذه المسائل في قطعة الدعاوى والأحكام .

* * *

الزول الثامن والأربعون في بيع الجبابة وأعوانهم ومن يتقى

وقيل: لا بأس بمبايعة الأجناد والولاطين ، والقاهر بن النّاس ، والشراء منهم ، ما لم يعلم حرام ذلك .

وكذلك لا بأس على من اشترى لهم ، ما لم يعلم حرام ما دفعوه إليه . ولكن لا يشتري لهم سلاحا ، ولا آلة ، ولا شيئا يتقوون به على المسلمين .

وقال أبو المؤثر : لا يبيع لهم ولا يشتري . ولا كرامة لهم .

وما باع الجبابة من أموال الرعية ، أو وهبوه ، فلا يثبت من ذلك .

وإذا ظهر المسلمون ، فلا أهل الأموال ، أو ورثتهم أخذ أموالهم .

وبلقنا أن الجلفدى بن مسعود - رحمه الله - كان يرد ما اغتصبه الجبابة على أربابه . وما باعوه منها ، رأى بيمه غير جائز .

والنّاس أن يأخذوا أموالهم ، ويردوا الثمن الذي اشترى به الجبار أو عامله أو أعوانه .

ومن كان منهم بسيل . ومن كان له عليهم حق ، أخذه منهم .

وقال هاشم بن غيلان : كتب ابن طالوت إلى علي بن عزرة وجمعه بن زياد في أموال النّاس التي كانت في أيدي بني الجلفدى وقال : أليس قد رد ابن يحيى

والجلفدى ما فى أيدي الجبابرة ، حتى ردوا بيع من حمل الدواة له وأرسلوا إلى بشير . فلما حضر أقرأه الكتاب ابن طلوت ، فأهوى بشير بيده إلى خلال فرفعه . ثم قال : ما لابن زائدة ، ولا لابن راشد ، ولما قويا به ، ولا لمن قوى بهما بيمان قليل ولا كثير ، مذ ملكا وقويا . وكل ذلك مردود إلى أهله .

وأخبرنا هاشم - رحمه الله - أنه لما عزل الفيض ارتفع إلى العراق ، ورنع إلى يوسف بن هر ما كان منه إلى أهل عمان وكان أخذ الأجـرد من أسفل بهلى وفروضا من السر .

وقال له يوسف : ما الذى آتيت لأهل عمان . أنا لم آمرك بهذا . فاحتج الفيض أنه أخذها بالبيع .

قال : فأرسل يوسف إلى قاضى البصرة . وهو من بنى سامة وإلى قاضى الكوفة . وهو من بنى تميم . فارتفعوا إلى واسط . ثم اختصم هو والفيض إليهما . وكان يوسف يخاضع لأهل عمان . فقال يوسف : إني ائتمنته إلى بعض أمانتى وعملى . فأخذ أموالا ، وعقدا لم أمره به . فقال للفيض : ما تقول أنت ؟

فقال : وجهنى إلى عمان فأخذت منهم ما كان تحت خاتمة . وعملت بأمره . فاحتاج القوم وغشيبهم الدين ، فعرضوا أموالهم على البيع . فاشترت منهم . فقال إن كنت عملت فيهم بكتاب الله وسنة نبيه ، فلم تغالهم ، واحتاجواهم ، فباعوا من غير مطلب منك إليهم ولا من أحد من عمالك ، فهو لك مرى . وإن كنت خالفت ذلك ، فلمهم أموالهم فكتب يوسف إلى القصابى ، عاناه على أهل عمان ،

فدعاهم بالبينة على ظلمه وجوره ، فأقاموها . فنأدى مزاياه : إني قد رددت على أهل
عمان أموالهم ، برأى يوسف بن عمر ، عامل بني مروان على العراق .

وقال هاشم - رحمه الله - أخبرني رجل من أهل سمائل وكان عندي ثقة : أن
حاجب بن فضل أتى بشيراً فقال له : يا أبا الحكم . كنت مت هذه النخلات ،
التي على الوادي على الوالي من الجبابة . كل نخلة بستين درهما وهي لها ثمن .
ولم يأكل منها شيئاً حتى قتل . فما ترى ؟

قال له بشير : أكنت تؤدي إليه جبابة ؟

قال : نعم .

قال : فأحسبه بها .

ولما رد الجلفندي على الناس ما أخذ منهم ، ولم يأخذ الفاصب بغلة . ولا أخذ
أصحاب الأموال بما صار إليهم من الثمن . قال الربيع : لا بأس بالشراء من
ذي ضغطة من السلطان ، إذا علمت أنه محتاج إلى بيعه . وهكذا قال في المسجون ،
إذا طلب ذلك .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في الضامن على مأخوذ بالخراج عن رأيه ، إذا
أربى عليه ثم تقاضاه عند حاجي السلطان . فباع المضمون عليه شيئاً من ماله
على الضامن ، فأشهد عليه الشهود ، وأقبضه الضامن الثمن ، وردّها عليه .

فإذا كان بيع المال على غير جبر ، ولا تقيّة . فقد ثبت بيع المال . وليس على
المضمون عليه للضامن إلا ما أدى عنه .

وإن كان البيع على تقيية أو جبر، فلا يجوز ذلك كله وليس عليه إلا ضمان ما ألزم نفسه .

وإن خاف أن يشتكى به السلطان خوف تقيية ، حتى يبيع ماله ، فلا يجوز البيع في ذلك .

وإن خاف أن يشتكى به السلطان ، حتى يعطيه الحق الذي قد لزمه ، فباع له هو ماله ، ثبت البيع . وليس عليه إلا أصل الحق .

وعن أبي الحسن - في رجل أخذ الجند ففرموه . أيجوز الشراء من عهده ؟ فإن كان يبيع ماله ، ويفدى نفسه . والبيع برأيه ، لم يحرم عليه ما اشترى منه المشتري ، كما يشتري منه في سائر زمانه . وهو غير ملازم . فقد قيل : إنه يرجى للمشتري الثواب ، إذا لم يكسره عهده الاضطرار .

وأما إذا كسره لحال ما هو فيه ، فلا يتم ذلك الشراء .

فإن كسره وهو غير متبوع ، وهو مودوع على ما يفتان عليه ، فلا بأس بذلك - إن شاء الله - على حسب هذا عرفناه ، من قول الشيخ أبي الحواري - رحمه الله .

وكذلك الشاهد ، إذا دعى ، يشهد عليه في حين مطالبته الجند لإياه ، وضررهم وحبسهم .

فإن كان يجبر على البيع ، فلا يسع الشاهد ، أن يشهد على الظلم .

وإن كان هو يبيع ماله برأى نفسه ، ليفتدى به . ولم يكسره المشتري ، من أجل الاضطرار ، جاز للشاهدين ، أن يشهدا فيما يجوز للمشتري أن يشتري فيما يبيعه .

وقول : إن باع وهو في السجن ، يطالب بالدرهم من الظلم ، فباع وهو في السجن ، فبيعه جائز ، فيما انفقا عليه ، من قليل أو كثير .

وإن كان متبرعا بالدرهم ، وأيس يسأل بيع ماله . وإنما هو متبرع بالدرهم ، فاشترى منه بمثل ما يقتضيه الناس فيه ، جاز ذلك .

وإما بكسران ، لا يقتضيه الناس في ماله ، عند غيرة الاضطرار ، فالبيع معتق .

وقول : يثبت بمعدل السعر .

وأما إن كان متبرعا في بيع ماله ، فلا يجوز بيعه ، ولو باعه بأكثر من ثمنه ، إذا كان ملازما في بيع ماله .

وإن كان يضرب ويعذب ، فهو بمنزلة الم لازم والمسجون . ولا يجوز بيع ماله ، ولا الشراء منه .

وقيل : من كان من أعوان السلطان ، يأخذ البيع بأقل مما يبيع البائع على الناس ، فيجوز للبائع أن يعاطفه في الحساب ، أو الوزن أو الكيل ، إلى حد ما يبيع للناس . وينبغي له أن يشهد ، أنه خان الجندی ، بقدر ما عليه له من الحق . والله أعلم .

فصل

اتفق الناس أن حكم المبيعات من البيوع ، كلها جائزة من مسلم أو كافر أو بار أو فاجر ، فيما يجوز من البيوع ، من الأسواق أو غيرها .

وإن كان كثير من أهل الذبلة أو غيرهم ، عادتهم الغصب ، وبيع الحرمان فأجازوا ذلك باتفاق . ولا خلاف بين الناس فيه ، حتى يعلم حرام ذلك بعينه وظلمه .

وأجازوا بيع السلطان ، فيما باع أو اشترى ، حتى يعلم حرام ذلك .

وقد أخذ ابن عباس عطاء معاوية وهو عنده ظالم .

وقيل : قبل جابر بن زيد جائزة الحجاج . وكان يحبسه ويطلقه . فجاز عند

المسلمين أخذ ذلك من الجبابة ، من حيث لم يعلموا حرامه ولا غصبه .

وقال المسلمون : من كان له حق على جبار ، لم يجز أخذه منه ، من موضع

جبايته المغصوبة . وأجازوا له قبض حقه ، من غير ذلك الموضع ، ومبايعتهم بمسا في أيديهم ، ومبايعتهم ومشاربتهم ، إذا لم يعلم الغصب من ذلك .

وقد قبل^(١) رسول الله ﷺ الهدية من ملك النصارى ، قبل إسلامه .

وأهديت^(٢) إليه مارية أم ولده إبراهيم ، وقيل ذلك ، وإن كانوا ظلمة من يد من أعطاه بحكم اليد ، ولم يسأل عن الأصل . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرج أحمد والترمذي عن علي : أن كسرى أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبل منه . وأهدى له قيصر والملوك فقبل منها .

(٢) أخرجه ابن خزيمة وابن أبي عاصم .

القول التاسع والأربعون

في بيع المصوب

وقيل : لم يحز المسلمون بيع المصوب ، إذا كان في يد الغاصب . والمشتري ، والبائع يعلمان ذلك .

والحجة عندهم : أن المصوب ممنوع عن ماله ، ومقهور ولو كان ماله في يده ، لم يسمح ببيعه . وإنما يبيعه لما صار بحمد القلف من يده ، ويقص من ثمنه . فمن ههنا قالوا : منقوض ولا يثبت .

فإن اشترى المشتري ، وأمكن منه المصوب ، مع وفاء الثمن ، ولم يخف منه غدرا ، ولا شيئا من قبل الغاصب ، وأوفاه الثمن ، جاز الشراء على ذلك .

وكذلك سبيل البيع والشراء ، في الحيوان والمناج والمطعم والأثاث ، إذا كان مضموبا ؛ كسبيل بيع الأصول .

وقيل : لا يصح في المصوب بيع ولا إقرار ولا قضاء ولا هبة ولا وصية ، مادام في يد الغاصب .

ومن غصب عبدا أو شيئا غيره ، من الحيوان ، أو العروض ، أو الأصول . وباعه على من يعلم أنه مضموب ، وتلف التبيع من يد المشتري ، بيد ماسم الثمن للبائع . وفي بعض القول : إن المشتري ألتف ماله ، لأنه اشترى على علم ومعرفة بالغصب .

وقول : إن له أن يرجع بالثمن الذي دفعه ، على من دفعه إليه ؛ لأن هذا بيع لا يجوز . ولا يجوز للبائع أخذ ما دفع إليه المشتري ولا يجوز للمشتري تضيق ماله ، ودفعه على هذه الصفة .

وإن كان المشتري لا يعلم بالغصب . ثم علم ، فإنه يلزمه أن يرد المصوب ، ويرتجع الثمن الذي دفعه للغاصب .

وإن كان المشتري يعلم بالغصب ، والبائع لا يعلم ، فإنه يلزم المشتري رد المصوب ولا يرجع على البائع بشيء .

وقال أبو الحسن - رحمه الله - : إن بيع المال المصوب لا يثبت ، ولو باعه ربه في دين أو نفقة أو كسوة ، ولو تركه سنين فمضى نقضه انتقض . ولو وكل في بيعه لم يثبت ، ولا يرد على المشتري الغلة ، إلا الغلة التي في وقت البيع .

وقيل : إذا أمسك السلطان على رجل ماله ، حتى يحضر كفيلا للخراج ، فأطفى منه أو باع ، إن الطناء أو البيع منقوض ، إلا أن يتم ذلك بعد إطلاقه وأمنه

وكرهوا القعود في السوق المغتصب ، والشراء من القاعدين فيه . ولعل بعضا أجاز الشراء من القاعدين فيه

ومن لزمته تبعة من مال مغتصب ، فيتخلص منها إلى رب المال المغتصب منه . وليس للغاصب في ذلك حق ، ولا حل ولا براءة . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخمسون

في مبايعة أهل الذمة والشراء منهم

وقيل : أجازوا ما يشتري من أهل الذمة ، من الفاكهة اليابسة ، والحبوب اليابسة . مثل الأرز واللوبيا والجرجر ، وأشباه ذلك .

وكذلك الدهن ، ما لم يمسوه بأيديهم وير ذلك منهم .

وأما الطعام الرطب الذى يعملونه بأيديهم ويمسونه ، فلا يجوز شراؤه منهم . ولا يجوز أكله لمن يأكله ، إلا أن يكون شيء يمكن غسله ، مثل اللحم وأشباه ذلك .

وكذلك التى يصبغها أهل الذمة ، ويبيعونها . فلا تجوز فيها الصلاة ، ولا الإحرام ، ولا أكفان الموتى .

أبو المؤثر : إلا أن تغسل ، حتى لا يبقى يقطر شيء من الصبغ ، ويخرج الماء صافيا

وقيل فى رجل مده سمن ، فجعل يهودى يمسحه . ففجسه ، أنه يلزم اليهودى ضمان السمن . وهو للمسلم .

واختلف فى بيعه .

فقول : يجوز بيعه ، والاتفاق به .

وقول : لا يجوز .

والذى لا يميز بينه ، يحكم على المسلم بإراقته ، وبأخذ قيمته من اليهودى
كاملة

والذى يميز بينه ، يوجب على اليهودى نقصان قيمته نجسا ، عن قيمته طاهرا .
واليهود والنصارى والمجوس ، وجميع أهل الشرك من أهل العهد ، فى ذلك
سواء .

وأما أهل الحرب ، فلا يلزمهم فى حال محاربتهم ضمان ، وتوابعهم تأتى
على ذلك .

وقال أبو الحارثى - رحمه الله - فى اليهودى يبيع الجرجر والنمر ، فلا يجوز
أن يشتري معه شئ من الرطوبات ، إذا كانوا يمسونه بأيديهم .

وجاء الأثر فى أهل الكتاب ، بكل أكل ذبائحهم ، والشراء منها ، إذا ذكروا
اسم الله عليها وكذلك الخبز .

وبلغنا أن أبا عبيدة - رحمه الله - سأله سائل . فقال له : إن السمن يؤتى به
من الأهواز ، ومن بلاد المجوس فلم يجز أن يشتري غير مضمون أنه من أهل
المسلمين ، ولا يجوز أن يشتري الجبن إلا مضمونا ؟

فقال له أبو عبيدة - رحمه الله - هكذا جاء الأثر فى الجبن ، ولم يحسن ذلك
فى السمن . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والخمسون

فى مبايعه الأعجم والصبي والمملوك والأصم وشبههم

وقيل : إن البيع والشراء من الأهمى والأعجم ، فى العروض جائز ، إذا عرف ذلك منه الأعجم بالإيماء والإشارة . وكان يعقل ، ويأبى من الغبن ، ويعرف الربح من الغبن بالإيماء ولو لم يفهم كلامه .

وأما الأصول . فقد قيل : يستحب أن يكون البيع بأمره ورضاه ، ومحضر وكيل له من قبل الحاكم ، أو بحضور وليه ، إن لم يكن له وكيل .

وأما الأبلة ، فلا يجوز بيعه ولا شراؤه . وإن كان يعرف الغبن من الربح ، فلا بأس .

وأما الأصم الذى لا يسمع ، ويعرف الكتاب ، إذا كتب له ، فجاز بيعه وشراؤه بالكتاب . وهذا على قول من يجعل الكتاب كلاما .

وقيل : جائز اقتضاء الثمن من الأعمى ، لما اشتراه وكيله له ، إذا كان نقد البلد معروفا غير مختلف .

وإن كانت النقود مختلفة ، لم أحب له أن يقضيه منه بالدرهم عروضاً .

فصل

وسئل عبيد الملك : أيجوز الشراء من هؤلاء الصبيان الذين يبرزون على

الأبواب بالهضائع ؟

قال : إذا كانوا أخرجوا لذلك ، فلا بأس بالشراء منهم — إن شاء الله
وإن كان المشتري لا يعلم أنهم أخرجوا لذلك أم لا . فإذا كان أمرهم شاهرا
في البلد ، فلا بأس بالشراء منهم

واختلف في العبي والمملوك ، وبيعهما وشرايهما ، في سوق ، أو غيره ، حيوانا
أو عرضا ، أو أصولا

فقول : لا يجوز من ذلك كله شيء . وهو باطل ، إلا بإذن السيد أو الأب .
وقول : إن ذلك يجوز في الأسواق والحوانيت ، وفيما يتعارف أن العبد والعبي
يرسلان بذلك ولا يجوز في غير المراضع المعروفة بالبيع والشراء

وقول : إن بيعهم وشراءهم جائز ، حيث كان التاجر من القرية ، ولو لم يعلم
رأى الآباء والموالى .

والناس تختلف أحوالهم في هذا . فمن العبيد من يملك ، ويرسل بالذنانير
والدراهم الكثيرة .

ومنهم من لا يملك فوق نفقته ، ويحتاج البائع والمشتري في هذا إلى علم ،
بموضع العبد من سيده ، وعلم بحلال البيع وحرامه . والصبي في هذا كالمملوك .
والمملوك إذا اشترى شراء وأفاته ، طلب إليه الحق .

فأما المملوك إذا كان مُخْرَجًا للضريبة من إذن سيده ، فإنه يحكم له وعليه .
وإن كان ليس بمُخْرَجٍ للضريبة ، فلا شيء عليه .

وكذلك الصبي ليس عليه شيء ، إلا أن يعلم أنه أكل ما اشترى ،
أو لبسه حتى أبلاه ، أو اشترى به مالا ، فلا يباع قيمة ما باع برأى العدول ، يؤخذ له
من ماله .

وقيل : من أرسل خادمه أو جاريته ، يشتري له حاجة من السوق ، فلا يعجبه
ذلك الشراء ، فيرسله ليرده ، فلا يجوز له رد ذلك ، إلا أن يظهر فيه عيب ، لم يلم
به المشتري .

ومما يوجد عن أبي الحسن - رحمه الله - في الصبي يأنى للناس أو العاجر ،
في موضع ما ، يجوز له أن يبيع للصبي فيقول له : بيع لي هذا بهذا الحب ، أو التمر
أو الدراهم ، نوعين قد سمي بهما الصبي . ولا يسمى كم يعطيه من كل نوع ؛ فإن
للعاجر أن يعطيه النصف من هذا ، والنصف من هذا ، إلا أن يقول الصبي للعاجر :
بالثلث أو بالربع ، أو أقل ، أو أكثر من ذلك ، أو أكثر من نوع . والباقي
من نوع آخر . فذلك جائز للعاجر أن يعطيه ، على ما يقول .

فإن قال له : بيع لي حبا ، أو أرزا . ومعه حبوب مختلفة بأثمان مختلفة . فإنه
يعطيه من أوسط ما معه ، من ذلك النوع بالثلث .

فإن لم يكن معه أوسط ، فن أنضل ما معه .

وإن جاء الصبي بتمر فيه حشف ، فالتاجر أن يفتي الحشف ، ويضعه له
في وعائه برأيه ، أو بغير رأيه .

وكذلك يجعل له شراؤه في وغائه برأيه ، أو بغير رأيه . وكذلك العبد .
 وإن جاء العبد والصبي بدراهم ، منها ما لا يجوز . فإن للتاجر أن يأخذ منها
 ما يجوز ويرد ما لا يجوز ، ويسلمه إليهما .
 وإن غلط معهما بشيء ، ينقصهما من حقهما .
 وإن بقي لهما شيء . مما أتيا به ، فإنه يرد عليهما .
 وما غلط معهما له ، فليس له أن يطلبهما به ، إلا أن يكونا مرسلين ، فله أن
 يطلب ذلك ، إذا أقر الذي أرسلهما .
 وأما الذي يظوف ، فلا يجوز له أن يبيع للمملوك والصبي في طوافته . وإنما
 يباع للصبي في الأسواق ، أو تاجر في محلة ، قد شهر مع أهل البلد .
 وأما المراهق ، إذا كان يحسن البيع والشراء ، فحائز بيعه وشراؤه وعطيته ،
 إذا بلغ أترابه ، ومن هو أصغر منه ، وكان يجيد ذلك في بعض القول .
 ومن أربى في بيعه على صبي أو عبد ، فإنه يرد رأس مال العبد على سيده ،
 ورأس مال الصبي على والده .
 وإن باع للعبد برأى سيده ، وللصبي برأى والده ، فعلى الوالد والسيد رد
 ما أخذ العبد والصبي .
 وإن لم يكن ياذنهما . وقد تلف المبيع ، فليس على الوالد رد ما أخذ ولده .
 وأما السيد قال : فأرجو عليه الرد .

— ٢٤٣ —

وإن ادعى التاجر أن العبي أرسله والده ، والعبد سيده للشراء . فإن صح له بيعة بذلك ، ألزم السيد والوالد ما اشترى ، ونقد الثمن .

وإن لم يصح له بيعة ، وأراد تحليف أبي العبي ، أو مولى العبد ، فله عليهما اليمين ، أنه ما قبله له حق من قبل ما يدعى عليه ، من رسالة ولده ، أو عبده ، وشرائه منه .

وقول : عليه اليمين بالعلم .

وإن جاء صبي بسلعة إلى تاجر ، ورجل قاعد مع التاجر ، فعرضها على التاجر ، فأبى أن يشتريها ، فلا يجوز للرجل القاعد أن يشتريها من العبي ، إلا أن يشريها له التاجر .

ومن أجر عبد نفسه كل شهر ، بشيء معروف ، على أن العبد يعمل لنفسه ، ويسلم الأجرة التي قاطعه عليها المولى المولى ، فحائز أن يبيع العبد بنقد ، أو نسيئة . وهذا بمنزلة المضارب ، المأذون له في التجارة .

وفي جامع ابن جعفر : إن النساء والصبيان والمماليك ، إذا كان سنة البسلة : أنهم يبعثونهم للبيع والشراء ، فلا بأس بمبايعتهم . ولكن لا يفقههم البائع هما يبيعان للكبير والمماليك في الأشياء القليلة .

— ٢٤٤ —

وأما ثبوت البيع والشراء على الصبي في الحكم، فلا يثبت، كان من مصالحه،
أو لم يكن .

وإن أكل أحد من شراء الصبي، فالضمان للصبي، إذا كان الشراء من بالغ؛
لأن البالغ قد سلم ماله للصبي . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والخمسون

فى بيع المأمور والوكيل والشراء منهما

وقيل : إن باع المأمور مالا ، وشرط للمشتري الشرى ، فلا يلزمه . إلا أن يكون ادعى الوكالة فى ذلك وشرطه ، فإنه يثبت عليه .

ومن أعطى رجلا دراهم ، يشتري له بها بضاعة ، ويحملها بكراء ، فضاعت الدراهم . فلا شيء عليه من الضمان .

ومن أمر رجلا أن يشتري له شراء ، من دابة ، أو عروض ، أو غير ذلك . فاشترى له ، وبعث به إليه . فلما وصل إليه ، لم يرض به . ورده فتلّف . فهو من مال الأمر ، دون المشتري والرسول .

وإن أمره أن يشتري له شيئا معروفا معيناً ، فاشترى له بعضه . فإن رضى الأمر بما اشترى المأمور ، ثبت عليه . وإن لم يرض به ، لم يثبت عليه .

مثال ذلك : أن يأمره أن يشتري له عبيدين معينين ، بألف درهم . فاشترى أحدهما بستائة درهم ، أو أقل ، أو أكثر . واشترى الآخر ببقية الألف ، فهو لازم للأمر . فإن اشتراها بأقل من الألف ، أو أكثر ، لم يلزم الأمر .

وكذلك جميع ما يكون من البيوع . فما امتثل المأمور أمر الأمر فيه ، فتابت عليه . وما خالف فيه ، فالتخيار للأمر . إن شاء أتم الشراء ، وإن شاء نقض . وكذلك فى البيع .

وأما الوكيل في بيع المال ، إذا كان يعرف حدوده وحقوقه ، جاز الشراء من
عنده ، وثبت على رب المال .

وإن كان رب المال جاهلاً بمعرفة ماله . فقال بشير : إذا ادعى رجل الوكالة
من رجل ، في بيع ماله ، جاز أن يشتري منه ، أصلاً كان ، أو غيره .

وقول : إنه لا يجوز ذلك ، كان المدعى ثقة ، أو غير ثقة .

وقول : يجوز إذا كان ثقة . ولا يجوز إذا لم يكن ثقة . وذلك في الأصول .

ومن أمر رجلاً أن يبيع له جارية بما شاء . فباعها بما لا يتغابن الناس في مثله ،
فالبيع جائز ، إذا كان أذن له أن يبيعها بما شاء .

وعن محمد بن هاشم بن غيلان - رحمهما الله - في رجل أعطى رجلاً دراهم ،
ليشتري له بها شاة . وقال له : اشتر لي بنقده ، فاشتري له . ثم ذهب ليبيع ، بالدراهم ،
فوجدتها قد ذهبت .

قال : ما أرى عليه غرماً ، إلا أن تسكون الدراهم ذهبت بضائع منه ، إذا
لم يشترط عليه أن يشتري له بها .

ولو شرط عليه أن يشتري له بها ، كان عليه الضمان ؛ لأنه إذا قال له ذلك
كان عليه أن يشتري له بها صفقة . وإن لم يفعل ذلك ، فهو مخالف ، إذا ضاعت
الدراهم . ولا يقع له بها اسم البيع . والمشتري يلزمه الشراء ، يفعل فيه ما يشاء .
وقول : لا ضمان عليه - ولو قال له : يشتري له بها . والنقد هنا ، ما اشتري
وسمى نقداً ، أو لم يسم ، نسيئة إلى وقت ، فهو نقد .

وفي الأثر : إذا أمره أن يشتري له شيئا ، وأعطاه المسال ، فاشترى ولم يفقد من حقيقه ، ولم يحضر الدراهم ، وذهبت ، فهو ضامن لها .

وقول : إذا أعطاه دراهم . وقال له : اشتر لي بها صفقة . فإن ذلك ثابت .

وإن اشترى له على غير صفقة ، وينتبه أن يفقد الدراهم ، فذلك جائز عليه ، لأن هذا فعل الناس .

وعن موسى بن علي - رحمه الله - في رجل دفع إلى رجل دراهم ، ليشتري له بها خادما أو غيره ، فاشترى له ما أمره به . ثم التفت إلى ماعطاه ، فوجد الدراهم قد ذهبت ، فليس على صاحب الدراهم شيء ، إلا أن يحكم عليه بأخذ ما اشترى له ، فذلك لازم له عليه ، وإن كره . ويعود يسلم الثمن .

وإن كره الأمر أخذ المشتري له ، ورضى للأمور ، وسلم من عنده الثمن ، فذلك له يصنع فيه ما يشاء ، ولا تبعه عليه فيما ذهب من عنده .

ومن دفع إلى رجل دراهم . قال : اطن لي بها طفاء ولا تخلط فيها شيئا لأحد ، ولا تطن من مال فلان ، فأطنى من مال فلان ، أو خلط لغيره ، وعطب المسال أو شيء منه .

فأما الذي أطنى من الرجل الذي تقدم ، عليه ألا يطنى منه ، فهو لازم على المظني . ولا يلزم فيه صاحب الدراهم شيء .

وأما خلطه ، فلا نرى عليه فيه ضمانا .

وقول : عليه الضمان ، لأنه خالف أمر الدافع .

واختلاف فيمن دفع لآخر سلمة، ايبيعها له بثمن معروف محدود. فباعها بأكثر من الثمن الذي حده له .

فقول : إن البيع جائز ؛ لأن الأقل يدخل في الأكثر .

وقول : لا يجوز البيع ، لأن البائع خالف أمر صاحب السلمة .

وأما إن باعها بأقل مما حده له ، فلا يجوز بيعه . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وأما إن أمره أن يبيع بالنقد بعشرة دراهم ، فباع المأمور بمشرين درهما نسبته ، فالبيع غير ثابت .

وإن دفع المأمور عشرة دراهم إلى رب السلمة . ويكون الباقي للبائع ، وأتم البائع ذلك ، فجائز ؛ لأن البائع ضامن للسلمة ، لما خالف فيها أمر صاحبها .

وقيل : من أمر رجلا أن يبيع له عبدا أو غيره ، ولم يسد له ثمنه ، بقليل أو كثير ، فذلك جائز ، إلا أن يكون فيه غبن فاحش ، مما لا يتغابن الغاس في مثله ، ويعرف أنه مضار ، فلا يجوز .

وإن أمره أن يبيع له مالا ، فباعه بهرض . فقيل : لا يجوز ذلك إلا بالدرهم والدنانير .

وكذلك إن باع بنفسيته ، إلا أن يتم صاحب المال ذلك .

وقال أبو الحواري : البيع تام ، إلا أن يشترط بيعه بالنقد ، فلا يبعه بنفسيته .. هكذا حفظت عن نيهان عن محمد بن محبوب .

وإن أمره ببيع عبده ، فبائع نصفه ، أو أمره أن يشتري له عبدا ، فاشترى له نصفه ، فلا يجوز ذلك على الأمر ، إذا لم يقبله ، إلا أن يتم له ذلك .

وإن قال له : خذ لي بهذه الدراهم عبدا . فقال له : قد أخذت لك . ومات . فإنه يصدق . فإن كان الثمن عنده ولم يسلمه ، وطلب منه أن يسلم الثمن ، وادعى أن العبد قد مات ، لم يصدق إلا بالصحة .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في امرأة قال لها زوجها : اذهبي إلى فلان ، فاشترى منه كذا وكذا ، والثمن على . ثم إن الرجل زوج المرأة توفي ، ولم تعلم المرأة أنه قضى الرجل ثمن ذلك الشيء الذي أمرها أن تشتري من عبده .

فقال : يلزم المرأة أن تسلم إلى ذلك الرجل ثمن ذلك الشيء ، الذي أمرها أن تشتريه من عبده ، وتستوفي هي من مال زوجها ، بقدر ثمن الشيء ، إن قدرت عليه .

وإن كان الزوج قد قال لها : إنه قد قضى الرجل ثمن ذلك الشيء ، وصدقته المرأة ، وسمها ذلك ، إذا كان ممن لا يقوم عليه .

وإن كانا اشتريا ذلك الشيء ، هي وزوجها في صفقة واحدة . ثم مات زوجها ، ولم تعلم أنه قضى أصحاب الشيء ما يلزمه في حصته ، فليس على المرأة إلا حصتها .

ومن أمر رجلا أن يشتري له ثوب قطن ، فاشترى له ثوب قطن ، فيه أعلام حرير . فإن كان الحرير مما يخرج الثوب ، من كسوة الرجال ، فهو عيب .

وقيل - في العيوب التي تكون في الشيء المباح - : فإن كان المشتري يعلمها
فالبائع لازم للمأموردون الأمر . وإن كان المأمور لم يعلم بالعيوب قبل البيع ، فالبائع
مردود على البائع . ولا يلزم الأمر ولا المأمور .

وعن أبي إبراهيم - في رجل أمر رجلاً أن يشتري له ثوباً ، فاشتري له كساء ،
أو شقة ، أو ما كان من ثياب القطن ، أو الكتان ، أو الصوف - : إن ذلك
جائز ، وثابت عليه ، إلا أن يشترط عليه شيئاً من الثياب ، فيخالف أمره .

وقال أبو سعيد : اختلف في تسليم الثمن إلى بائع السلعة لغيره . فقيل : بالتخيير
في الدفع إلى البائع ، أو صاحب السلعة .

وقول : لا يجوز التسليم إلى البائع ، ولا يبرأ المشتري بدفعه إليه ، كان البائع
باجر ، أو بغير أجر .

قال المؤلف : يعجبني النظر في هذه المسألة .

وقال أبو عبد الله : إذا اختلف المأمور وصاحب السلعة ، إذا قال صاحب
السلعة : أمرتك أن تبيع بألف . وقال المأمور : أمرتني أن أبيعها بخمسمائة . فالقول
قول صاحب السلعة .

وقول : إن القول قول البائع مع يمينه ، لأنه أمين لصاحب السلعة .

ورجل قال لرجل : اشتر لي غلام فلان ، بيني وبينك . فاشتراه ونقده الثمن .

قال : الربح بينهما ، والوضيعة على المشتري . فإن مات فهو من مال المشتري ،
حتى يرضى صاحبه . وفي ذلك نظر .

وقيل : إذا ادعى المأمور بالشراء تلف الشراء ، فلا يلزم الأمر إلا أن يصح
الشراء بالينة .

وإذا اشترى الوكيل ثم أنكر الوكالة ، وطلب الرجعة ، وتمسك البائع ،
فليس له رجعة ، إلا أن يتم ذلك الذي اشترى له . والبائع لغيره بالشراء ، لا يجوز
له أن يأخذ لنفسه من العروض ، كما يبيع لغيره بعدل السعر .

وأما ما يكال ويوزن ، فيخرج فيه الاختلاف .

فقول : يجوز له أن يبيع لنفسه كما يبيع لغيره .

وقول : لا يجوز له ذلك .

وأما ما يباع عدداً ، فهو شبيه بما يكال ويوزن ، فلا يبعد منه .

وأما في معنى الاستثناء ، فلا يكون مثله ؛ لأنهم قالوا : إلا فيما يكال أو يوزن .
والثمن مضمون عليه ، حتى يسلمه إلى رب المال ولا يبين لى فيه اختلاف .

وإن خلطه في مال رب المال ، ففيه اختلاف .

فقول : يضمن الجميع بخلطه ، ما ضمن إلى ما أوثمن عليه ؛ لأنه حدث في مال ،
تثبت فيه المشاركة . واحتجاج إلى القسم .

وقول : لا يضمن ، إذا كان النقد كله واحداً ، ليس فيه ردى ، ولا زائد
ولا ناقص .

وقيل : إذا وكل رجل رجلاً ، يشتري له عبداً ، فاشترى له أباه . فقيل : إنه

يعتق ، ويضمن المشتري الثمن ، علم أنه أبو الموكل ، أو لم يعلم . وهذا القول ينسب إلى أبي معاوية - رحمه الله .

وقال بعض : ليس على المشتري ضمان ، إذا لم يعلم . وإن علم فإنه ضامن . وأرجو أن نظر الشيخ أبي محمد ، يوجب أنه لا ضمان عليه ولو علم .

وقيل : إذا ادعى الوكيل تسليم الثمن إلى الموكل ، فالقول قوله . فإن قال : سلمه فيما أمره ، فعليه البيضة بالأمر . ثم القول قوله ؛ لأنه قد سلمه فيما أمره .

ولو أنكر الذين سلم إليهم . وإن باع الوكيل ، بخلاف ما أمره الموكل . ثم تلف الثمن من يده ، فطلب الموكل الرجعة في ماله ، فله ذلك ، ويرجع المشتري على الوكيل ، فيما دفع إليه من الثمن .

وإن باع المأمور على مفلس أو عبد ، ولا يعلم فهو ضامن ؛ لأنه أتلف مال الرجل .

وقال أبو سعيد - في المأمور أن يشتري خبزا ، فاشتري خبزا متقطعا ؛ فيه جبنى أن لا يكون له ذلك . ولا يثبت على الأمر إلا أن يتمه . وهو عندي أنه خبز معيب .

ومن اشترى دابة ، فوجد فيها عيبا ، وبائنها مأمور ببيعها فلأنها ترد على البائع .

وإن أمر رجلا أن يشتري له شاة ، فاشتري له تيسا . فقيل : يثبت عليه .

وقول : لا يثبت عليه . والأول أحب إلى .

وإن قال : اشترى متعجئة ، فاشترى له تبساً ، فلا يثبت عليه . ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

ومن أمر ببيع جاريته ، فباعها المأمور ، ووطئها المشتري . وقد كان المشتري أعتقها قبل البيع ، وصحح بالبيعة فلا نرى على البائع والمشتري شيئاً .

وإذا قال الوكيل بعد موت الموكل : إني يمت الغلام بألف وقبضتها .

وقال الورثة : بل بعته بثلاثة آلاف . والغلام واقف . فقد أجاز بيعه .

ومن أمر صديقاً أو مملوكاً ، أن يشتري له كذا وكذا ، فإنه يثبت عليه ما اشترى . ولا رجعة له فيه .

ومن أمر رجلاً أن يشتري له جملاً ، فاشترى له ناقة ، أو بكراً صغيراً ، فقد خالف ما حد له في الشراء . فقول : لا ضمان عليه ؛ لأن الجمل يأتي اسمه على الناقة والجمل الصغير والكبير .

وقول : يضمن إذا اشترى له ناقة . ولا يضمن إذا اشترى له صغيراً من الناذكران .

والوكيل إذا أراد أن يرفع لمن وكله ، فتكون دعواه للذي وكله لا لنفسه . وكذلك الشراء . إن قال : قد بعث لي هذا الشيء فلان ابن فلان ، بكذا وكذا .

وقال البائع : نعم . وقيل هو له ، ثبت ذلك . وغير هذا من الألفاظ كثير . وكذلك الوكالة في الإقالة ، إذا قال : قد أفلتت هذا البيع ، ثبت ذلك .

والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والخمسون

في الشركة والتولية في البيع

قال موسى بن علي - رحمه الله - في رجل قال لرجل: اشتري كذا وكذا. وأنا شريكك فيه. فلما اشتراه المأمور، رجع الأمر. وقال له: لم أعلم أنه يبلغ هذا. قال: لا رجعة له. ولا يعذر بالجهالة.

قيل له: فكيف يلزمه من شركته؟

قال: النصف إلا أن يكون بينهما شيء، قد تقاطعا عليه. وبأننا أن أبا عبيدة الصمير، شارك قوما في شراء يشترونه، فذموا حين اشتروا. ومدحوا حين باعوا، وربحوا شيئا كثيرا. فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا هل التجارة.

فقال: ردوا على رأس مالي. ولم يأخذ من الربح.

وعن النبي ﷺ أنه قال: يد الله^(١) على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه. فإذا خان أحدهما صاحبه، رفع الله يده عنهما.

وقيل في الرجل يشتري السلعة، ولا ثمن لها عنده. ثم يأتي إلى رجل آخر. فيقول: انقد عني ثمنها. وهي بيني وبينك. فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه قرض جر منفعة.

(١) أخرجه الديلمي عن أبي هريرة بلفظ: يد الله بين الشريكين. وتامه: فإذا خان خرج من بينهما.

ومن اشترى شيئاً ، وأشرك غيره ، وجعده الشريك الشركة . ثم باع برمح
فقول : إن الجاحد للشركة لا شيء له من الربح .

وقال أبو عبد الله : له حصته من الربح . وعليه حصته من الوضيمة ، إلا أن
يقول له : قد جعلت لك نصيبى من هذا البيع ، وبرئت منه إليك .

ومن اشترى طعاماً ، وعرف كياله . ثم أشرك فيه رجلاً ، وقبض منه الثمن ،
ولم يقسمه حتى يقسم ثمنه ، فإنه لا تثبت شركة ، حتى يقسمه بكيل أو وزن .

وقال أبو عبد الله : إذا رأياه وعرفاه ، ثبتت الشركة فيه .

وقال بعض الفقهاء : الشركة بيع . وتجرى مجرى البيع في المعرفة والتسليم .
فإن توافقت البضاعة قبل أن يسلم المشتري إلى الشريك حصته ، فهي من مال
للمشتري .

وإن أشركه قبل البيع ، فالشركة فاسدة ، إلا أن يكون أمره أن يشتري ذلك
بينهما ، فاشتراه له .

وقول : إنه إذا أشركه في ذلك ، بعد أن علم بالبضاعة المشتري ، ووقف عليها ،
فأشركه . وقيل شركة بالثمن الذى أشركه به . ثم تلفت ، كان بينهما جميعاً .

وإن أشركه في البضاعة ، ولم يسم له ثمناً ، فله الربح . ولا وضيمة عليه .

فإن تلفت . فمن مال المشتري ؛ لأن المشاركة تجرى مجرى البيع .

فإذا طلب إليه أن يشركه ، فأشركه بالثمن . فهي من مالهما جميعاً . والربح لهما .

والوضيمة عليهما . والتلف منهما جميعاً .

ولا تجوز التولية والمشاركة إلا من بعد المعرفة . وقيل في رجل ، اشترى سلعة فقال له رجل حضره : أنا شريكك فيها . قال : نعم . ثم قال آخر : وأنا شريكك فيها . قال : نعم .

قال : فإن كان قبض السلعة ، قبل أن يشاركهم . فللذي أشركه أولاً النصف من السلعة . وللثاني ربعها . وللثالث ثمنها . وبقي للمشتري ثمن .

فإن كانت الشركة قبل قبض السلعة ، فالشركة باطلة ، إلا أن يكونوا عاقدوه على ذلك قبل الشراء . ثم اشترى على أنها بينهم ، فهي على عددهم .

وقيل في رجلين ، لكل واحد منهما ألف درهم ، اشتريا بهما بيعاً . فجاء رجل آخر بألف درهم فقال : أشركوني . وتشتري بألفي درهم . فقال : أشركوني . ونشتري بألفي درهم بيعاً ثابتاً ، فلا نرى هذا . ولكن يشتري منهم — إن شاء — ثلث بيعهم بثلاثي الألف . ثم يشاركونهم ، فيصير له حينئذ مثل ما لأحدهم فيه . ثم يبيعونهم بالدرهم التي يأخذونها منه . ويبي ، هو بالدرهم التي بقيت معه ، فيشاركونهم أيضاً بالدرهم . له الثلث . ولهما الثلثان . فيشترون بها ما شاءوا ، فيصرون شركاء في الجميع بالسوية ؛ لأنه بقي من دراهم ثلثها . واشترى منها بثلاثيها ثم شاركهم في ذلك ، فصار ثلاثة أثلاث .

وإن اشترى نصف المتاع منهما بألف درهم ، لا يكون مشاركة في ذلك ، لأنه يصير له نصف المال ، فيكونان شريكين في ألف . ويكون له هو نصف المتاع . ولهما نصفه . ولا يكون شريكاً في الدرهم .

وقالوا في رجل ، أراد أن يخرج إلى مصر من الأمصار في تجارة . فقال له رجل : كل شيء تجرت فيه من مالى هذا ، فقد جعلت لك عشرة ، أو ثلثه . فلا يثبت ذلك الشرط ، لأن هذا يخرج من طريق الشرط الذى ليس للقابل فيه منفعة .

فإن قال : كل شيء تجرت من مالى ، ذلك فيه عشرة ، أو ثلثه ، فهو ثابت ؛ لأن ذلك إقرار . وإن أراد به المشاركة ، فلا يثبت له .

فإن قال : كل مال لى قد جعلت لك فيه العشر أو الثالث ، فهذا يشبه العطية . ويثبت فيه ما يثبت في العطية من المعلى ، وفي المال المعلى .

وعن موسى - في الشريكين فيما يكال أو يوزن : إنه لا يشتري من أحدهما ، قبل أن يقسم .

وأما مثل الدواب والتناع ، فجائز أن يشتري منه نصيب أحدهما . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والخمسون

في المأمور بشراء شيء فيبيع من عنده

وقيل عن محمد بن هاشم بن غيلان - رحمه الله - في رجل أمر رجلا أن يشتري له عبدا . فاشتراه من عقد نفسه . وبعثه إليه . فأتى العبد قال : أرى أن يأخذ منه دراهمه .

وكذلك إن وصل إليه العبد ، وصار في يده . ثم مات ، وعلم بعد ذلك أنه اشترى له من نفسه . فعليه رد الثمن أيضا .

وعن أبي علي - رحمه الله - في رجل كان معه ارجل عشرة مكائك حب بر ، فأخذها لنفسه . ثم باع هو بر نفسه على رجل إلى أجل . وجعل عشرة الرجل من حبه الذي باع إلى الأجل . وأعلم صاحب العشرة بما فعل ، وخيّر بين حبه وبين القيمة إلى الأجل .

قال : ما نرى له إلا بره ؛ لأنه إنما باع ما كان له . ولما يجوز له ذلك . ولو أمضى له ما صنع .

وقال غيره : إن رضى بذلك بدلا عن بره ، وتما على ذلك حين قبضه ، جاز له ذلك .

وأما أن يشترى قبل القبض ، فلا ؛ لأنه دين بدين .

وعن أبي الخواري - رحمه الله - في رجل أعطى رجلاً دراهم ، يشتري لها حبة . فسأل المعطى عن السعر ، وأعطى من عنده بمثل السعر ، ولم يعلم ذلك . فقد كره ذلك بعض الفقهاء . وأجازه بعضهم ، إذا كان مما يكال أو يوزن . والقول الأول أكثر .

وكذلك المأمور ببيع ما يكال أو يوزن . فأخذ من مال الأمر لنفسه ، كما يبيع لغيره بغير أمره .

وقول : لا يكون ذلك إلا بأمره .

وعن مهر بن المفضل - في رجل وكل وكيلًا ، يبيع له متاعًا ، أو يسلف له دراهم ، فأراد أن يأخذ ذلك لنفسه ، كما يبيع ويسلف للناس ، ويشهد على نفسه . فأما السلف فجائز له ، على قول . وأما بيع المتاع ، فإن كان مما يكال أو يوزن ، فله أن يأخذ كما يأخذ الناس .

ومن أخرج عبده للتجارة ، فليس له أن يشتري للناس من عبده ، ولا من نفسه إلا بعلمهم .

وسأل رجل هاشمًا - رحمه الله - قال : ما تقول في رجل لى عليه مائة درهم . وهو سوقى . فجاء فى رجل . فقال : اشتري متاعًا ، فاشتريته من الرجل الذى لى عليه المائة ، وحبس الدرهم لنفسى . ولم أخبر الرجل الذى قال : اشتري متاعًا . قال : إذا صححت ، ولم تأخذ من صاحبك بالغلاء ، وأعلمت الذى تشتري له ، أن الذى لى عليه دراهم . وأنا أحبس الدرهم لنفسى ، فرضى ، فلا بأس . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والخمسون

في قبض المبيع والتمن
وفي المشتري لغيره وفي المحاباة

ومن جامع ابن جعفر :

فكل من اشترى شيئاً ، فعلى البائع أن يسلم . وعلى المشتري أن يقبض ،
وينقد الثمن .

وقيل : إن رجلاً ابتاع من رجل طعاماً . وقال له : إذا أوفيتني أنقدتك
التمن ، فجعل المشتري لا يقبض . فاختصما إلى شريح . فقال شريح : اربطوه على
سارية ، أوفى إليهم بها حتى يستوفى . ويجبر المشتري أن يقبض وينقد الثمن .

وقول : لا يحكم بتسليم البيع من العروض ، حتى يوفى المشتري الثمن .

وقول : لا يحكم على المشتري بتسليم الثمن ، حتى يقبض ما اشترى .

وقول : يحكم بتسليم الشراء وتسليم الثمن معا ، لا قبل ولا بعد . يسلم البائع
المبيع ، ويسلم المشتري الثمن .

وإذا أنكر المشتري القبض من البائع ، فعلى البائع البينة : أنه قد دفع إليه
ما باع له .

وقيل في رجل ، فصل إلى رجل فقال له : بايعني عشرة أجرة حب لزيد بمائة
درهم ، فبايعه ، وكال له الحب . فلما اعترف زيد بذلك . فاختار للبائع ، إن شاء
أخذه من المشتري .

وإن جحد زيد الأمر ، فالبايع يأخذ حقه من المشتري . والمشتري يأخذ من زيد .

وإن أمره أن يشتري له حبًا ، فقال المأمور : إنه قد اشترى له وتلف ، إنه لا يلزم الأمر الثمن ، إلا أن يصح الشراء بالبيعة ، فإنه يلزمه ولو تلف ، إذا كان قد أمره .

وإن اتفق صاحب السلعة ورجل آخر ، على أن صاحب السلعة ينسأدى على سلعته . وهذا الرجل يزائن عليها . فإذا اشتراها هذا المزائن ، طرح عقه من ثمنها شيئًا معلومًا ، محابة منه له . فهذا لا يجوز .

وإن اشتراها غير هذا ، فما زاد من الثمن لأجل هذا الخداع ، فهو مردود على المشتري .

وقيل في رجل ، أمر رجلاً أن يبيع له دابة ، فباعها على رجل بخمسة دراهم ، وقبض من عنده صرة . وقال له : إن فيها خمسة دراهم ، وصدقه على ذلك ، ولم يقبضها منه بوزن ، ولا أنقدها عليه . فهذا لا يجوز تصديقه على مال غيره . ويجوز تصديقه على نفسه . ويضمن للأمر حقه ، إذا قبضها منه على التصديق .

وكذلك يلزمه الضمان ، إذا باعها نظرة . وغاب المشتري .

وكذلك إن باع بدراهم . وفيها زيوف ، إنه ضامن لما زاف من الدراهم . وله أن يخصم فيها المشتري ، ويحلف ويستحلف ؛ لأنه ضامن لذلك .

وكذلك إن قبض البائع الثمن من المشتري بلا وزن ، ولا نظر الدراهم ، وأرسلها إلى رب الدابة ، مع ثقة أو غير ثقة . ورد منها صاحب الدابة زيوفاً . وبعث بها إلى البائع ، وأنكرها المشتري: أنها ليست من الدراهم التي سلمها إليه . وغاب عن البائع معرفتها . ففيل في هذا : إنه إذا قبض البائع الدراهم من المشتري ، على التصديق له منه ، وجب عليه ذلك في الحكم ، إذا فارقته على ذلك ، قبل أن ينظر الدراهم . إذا أقر البائع بذلك ، أو صح بيمينه على ذلك ، فيلزم البائع الضمان للمشتري ولرب الدابة ؛ لأنه لا يجوز للبائع الأمين أن يصدق المشتري في ثمن الدابة بلا وزن ويصدق في جودة الدراهم ، بلا أن يبصرها . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والخمسون

في البيع والسلف على من عليه دين للبائع أو المسلف

وقيل في رجل يطلب رجلا بدين ، فوكل عليه وكيلا ، فأخذ المطلوب من عند الوكيل وقضاه . وقال : إنما بايمنتك لتقضي . فلا بأس بذلك ؛ لأن الحق لغير الوكيل . وإنما يكره ذلك لصاحب الحق وغريمه .

وفي رجل يطلب إلى رجل ديناً . وعنده حب لرجل موضوع يباع ، فباع له منه ، وتقاضاه لنفسه . فإن باع له بغير شرط يكون بينهما ، أنه يشتري منه ، على أن يعطيه إياه ، فلا بأس بذلك .

وقال أبو عبد الله - رحمه الله - في رجل وكل رجلاً في بيع مال ، فاشتراه رجل . ولم يحضره دراهم . فقال البائع : هو الوكيل : أنا أسلفك ، وأقضى الدراهم من ثمن هذا المال ، فأسلف منه وقضاه ، إن هذا جائز ، لأن الحق لغيره .

وأما إذا كان الحق له ، فلا يجوز .

وقيل في رجل ، يتسلف من رجل مائة درهم بمائة مكوك بر ، إلى أجل . ثم احتاج المسلف ، فتسلف من المسلف الأول مائة وخمسين درهماً ، بمائة مكوك بر ، إلى الأجل الذي كان بينهما . فلم يروا بأساً بهذا .

ورجل طلب إلى رجل ديناً عليه له ، فلم يجد . فاقترض الطالب من رجل

عشرة دراهم ، ليسلفه إياها ليتيم . ثم سلفه ، وأشهد عليه بها لليتيم . ثم اقتضاها
معه .

قال الشيخ : أراه فاسدا .

وقال أبو محمد - رضى الله عنه - : وإنما رأيت الكراهية فى الذى كان عليه
لآخر حق . فقال له : بعتى حبا . ولم يقل له : لأقضيك إياه . فباعه حبا بنفسية .
ثم قضاها إياه . فقد قالوا : إنه جائز .

وإن عاد اشتراه منه مرة ثانية ، وقضاها إياه . فيكره فى المرة الثانية . فقول :
لا بأس بذلك ، ولو باعه له مرارا ، ما لم يكن هنالك شرط . وكره ذلك من
كره .

وبعض لم يجوز له بيع هذا ، بنقد ولا نسيئة ، على هذه الصفة .
وأجازوه بعض بنقد ونسيئة ، ما لم يكن هنالك شرط مرة أو مرارا .
وأما بالشرط أنه يقضيه إياه . فذلك لا يجوز بالنقد ولا بالنسيئة .
وقول : لا بأس به بالنقد . وأما بالنسيئة فلا يجوز .

وعن محمد بن روح - رحمه الله - فى رجل علمه لرجل حب ، وكاله فى وعاء .
ثم طلب إليه أن يبيع له خمسة أفقرة ، بربح إلى أجل . فكأل له الخمسة على الحب
الذى كأل له من الدين . ثم عزل الرجل ناحية إلى موضع عن الحب . وعرفه أن
الخمسة التى كآله على الحب ، يكذا وكذا درهما إلى أجل . وكانت المقاطعة .

وصفقة البيع - والحب غائب عنهما . أرجو أن هذا بيع جائز ، ما لم يحتج المشتري أن الحب نقص عن السكيل ، أو أن الحب حدث فيه حدث غير ماعرفاه . ولا أرى للمشتري قبول قوله في ذلك ، من بعد قبضه الحب ومنغيبه به . فإن الحجة للمشتري ، ما دام لم يغيب بالحب .

وقيل في رجل ، كان عليه لرجل قرض جرى حب . ثم طلب إليه بيع جرى بنسيئة ، إلى أجل بربح ، والجرى يبلغ في ذلك الوقت خمسة وعشرين درهما ، أو أقل أو أكثر ، في معاملة الناس . فلما طلب إليه بيع جرى بنسيئة . قال له : أنت عهدهك لي جرى قرضا ، فلا أباعك حتى توفيني .

فقال : سلم لي جرى حب . وأحسبه دراهم مع الجرى القرض إلى أجل .

قال له البائع : ذلك لا يجوز . ولكن أباعك هذا الجرى بخمسين درهما . والنية بينهما للجريين جميعا . ولكن لم يكن بينهما شرط في ذلك ، فعلى هذا إن كان يأخذ منه الجرى القرض ، يأخذ منه الخمسين . وكانت الخمسون في حين ذلك ، مما لا يتعاضد الفاس في مثلها ، في بيع الحب ، فذلك جائز .

وإن كان يأخذ الخمسين عن الجريين جميعا ، فذلك لا يجوز .

وقال بعض : إن هذا جائز ، إذا لم يشترط الدراهم للجريين . وله الخيار في حبه إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه ، وأحله منه .

وعن أبي الحسن - في رجل يكون له على رجل حب مسمى أو دراهم . ثم يقول الذي عليه الدين : اشتر مني كذا وكذا ، مثل ثوب أو دابة ، حتى أقضيك .

فبيعتان على الثمن ، ثم يرافعه بالدرهم التي عليه . فإذا كان الدين من غير السلف .
فإذا اشترى منه بدينار ، ثم رفع له الدرهم مما عليه له ، جاز ذلك .

وأحسن من ذلك : أن يعرض له تلك السلعة بديناره .

وأما إن بايعه بحب ، وعليه له حب ، فلا بد من كيلين .

وكذلك ربما كان لرجل على رجل حب مسمى ، فيجيئه بالدرهم . فيقول له :
بيع لي حبا لكي أقضيك . فإذا كان من غير السلف ، فباع له الحب ، فجائز . ولا بد
من كيلين .

وكذلك إن باع له حبا بنقد ، فأعجز المشتري الثمن . وقال للبائع : احسبه على
ثمن بنسيئة . فهذا لا يجوز . ولكن إذا أحضر شيئا من الحب ، وباعه له بنحو
ذلك ، إلى مدة يتفقان عليها ، فذلك جائز .

ومن جواب الإمام عبد الملك بن حميد إلى هاشم بن الجهم - في رجل يطلب
رجلا بدينار ، فطلب إليه حقه . فقال : أسلفني وأقضيك حقا .

فقال : ليس معي دينار . ولكن اقترض من فلان وأسلفك . فاقترض من
الرجل ، وأعطاه حقه وسلفه . فهذا سلف فيه أساس يفسده . وهو منتقض .

وفي رجل ، له على رجل جري حب بر سلفا ، فأعدم الحب الذي عليه . فباع
الذي عليه السلف جري حب بر بالدرهم فلما كمال له الجري الحب ، وقبضه الذي
عليه السلف ، أخذه الذي له السلف ، على وجه التهر . وقال : هذا الجري خذه بما

— ٢٦٧ —

عليك لى من السلف ، على وجه . فإذا ثبت البيع ، واستحق الحب . وكان واجبا عليه تسليمه ، فلا يسعه الامتناع . وأخذه منه على وجه الغلبة . وقد وصل إلى حقه . ولا ضمان عليه ، إذا كان لا يقدر على الإنصاف منه بالحكم .

وفى الأثر - فى رجل عليه لرجل جرى حب ، من قيمة سمك ، باعه له حالا . وعلى الرجل له جرى حب سلفا ، هل يقاصصه به ؟

قال : لا . وليس أعلم فى هذا اختلافا .

وإن كان عليه لرجل جرى حب ، من قبل شىء باعه له إلى أجل ، أو من قبل سلف . وعلى الرجل له جرى حب سلفا . هل يقاصصه سلفا بسلف ؟

قال : قد أجاز ذلك بعض . ولم يجزه بعض .

وكذلك إن كان عليه له جرى حب من قبل إجارة . وعلى الرجل له جرى حب سلفا .

قال : وهذا قد اختلف فيه أيضا .

فبعض أجاز المقاصصة فيه .

وبعض لم يجزه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والخمسون في قبض البائع بعض الثمن وتركه وما يجوز من ذلك

وقيل عن محمد بن محبوب - رحمه الله - : وعن رجل دفع إلى رجل متاعاً بضاعةً ، وأمره أن يبيعه له ، فباعه للمأمور . ولم يقبض الثمن . أو بعته إليه إلى بلاد الهند ، أو بلاد الزنج ، فباعه ولم يقبض الثمن . فلما قدم الرجل إلى ههنا ، فسأله عن متاعه . فقال : قد بعته كما أمرتني ، ولم تأمرني بقبض الثمن .

قال : فعلى الذى له الحق أن يוכל في قبض حقه ، أو يخرج بنفسه . وعلى الذى باع أن يخرج يجمع بينه وبين المشتري .

وإن كره الخروج ، حبس حتى يخرج ولا يحكم عليه بالثمن .
وإن قبض المأمور الثمن ، فضاع من يده ، فلا ضمان عليه ، ولو لم يأمره رب المتاع بتقبض الثمن .

ومن باع بضاعةً بفقد ، أو إلى أجل ، على أناس لا يعرفهم . وكفل له عليهم كفيل فجائز لهم أن يسلموا الثمن إلى الكفيل ، أو إلى رب المتاع ، ويبرأوا منه ، إلا أن يكون الكفيل اشترى ذلك المتاع على نفسه . ثم باعه عليهم .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في رجلين بينهما مال أو دابة ، فباع ذلك أحد الرجلين ، وأتم شريكه البيع . والمشتري سلم الثمن إلى البائع ، دون شريكه . وجحد البائع شريكه من الثمن . والشريك الذى أتم البيع ، لم يأمر المشتري أن يسلم الثمن

إلى البائع . فالمشتري ضامن لحصة الشريك . وإن كان المشتري لا يعلم أن للبائع فيه شريكا ، فلا شيء عليه .

وإن علم المشتري أن البائع عليه شركة ، بعد البيع وقبض الثمن . وأن من صححت له الشركة البيع بعد ذلك للمشتري . فثمن حصة الشريك على المشتري . ويتبع المشتري البائع ، فيما دفع من ثمن حصة الشريك . وهذا يقسم القول فيه .

وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل أعطى رجلا ثوبا ، يبيعه له على غير أجر . فباعه له ، وقبض الثمن . فضاع الثمن ، إن عليه الضمان ، إذا لم يخرج حكم تعارف ، ولا حكم قضاء في القبض .

واختلاف في تسليم الثمن إلى بائع سلامة غيره .

فقول : إن الخيار للمشتري ، إن شاء دفع إلى رب السلفة . وإن شاء إلى البائع . وإن سلم المشتري الثمن إلى البائع ، ليس له إلى رب السلفة فتل ، فهو من مال المشتري ، لأنه أمين للمشتري . والثمن على المشتري باق . وإذا لم يعلم المشتري أن المال لغير البائع ، وقبض البائع الثمن ، فلا شيء على المشتري .

وقد مضى القول فيما يلزم البائع ، إذا لم يأمره رب المال بقبضه .

وإن كان البائع ، أمره رب المال بقبضه فتل ، كان القول قوله في ذلك . بولا ضمان عليه .

وإن كان أعطاه الثوب يبيعه بأجر مسمى ، وباعه وقبض الثمن ، فتل . ولا يعلم المشتري أن المال لغير البائع . فعندى أنه قد مضى القول بالاختلاف .

وعلى قول من لا يميز قبض ثمن العروض من المشتري . وهذا إذا كانت الأجرة ، إنما وقعت على بيع الثوب ، ليس على حمل الدراهم .
 وإن كانت الأجرة على بيع الثوب ، وحمل الدراهم فإن صح تلف الدراهم ، فهو بمنزلة من يعمل بالأجرة . ولا أعلم أن أحداً ألزمه ضماناً ، إذا صح التلف .
 وإن لم يصح عذره في ذلك إلا دعواه ، فمعدى أنه في قول أصحابنا : أن على من يعمل بالأجرة من الضياع الضمان ، إذا ادعوا التلف ولم يصح .
 وعن أبي الحواري - رحمه الله - قال : إن من باع عبداً بحب . فلما طلب البائع الحب . قال له : ليس معي حب . ولكن خذ مني دراهم على سعر البلد . إنه قد أجاز ذلك بعض الفقهاء .

وإن كان بايعه إلى أجل ، فإن ذلك لا يجوز .
 وفي رجل باع لرجل سلعة ، بعشرة دراهم صحاح ، فلم يحضر المدين الصحاح ، فله أن يأخذ بها أحد عشر درهما مكسوراً . وتقول له : إن ما وقع له فيما عليه من دين .

وعن أبي الحواري - رضي الله عنه - أيضاً في رجل اشترى من رجل جري . حب برّ ، بعشرة دراهم إلى الصيف . فلما جاء الوقت الذي كان بينهما فيه الأجل ، طلب البائع حقه من المشتري . فقال المشتري : ليس عندي دراهم . ولكني أقضيك بدراهمك برّاً ، فاتفقا على ذلك : أن يقضيه ثلاثة مكاكيك بدرهم .
 فقال : هذا جائز ، إلا أنه قد كره من كره ، أن يأخذ منه ذلك الجسري .
 بعيقه الذي باعه له .

القول الثامن والخمسون

في البيع الذي يلزم فيه البائع الضمان

وقيل في رجل ، أعطى رجلاً حباً ، يبيعه له ، فجاء جندي من أعوان الجبابرة ، فطلب بيع حب بالثمن فبايعه ، على أن يزن له الثمن . فلما أن صار الحب عنده ، لم يعطه ثمنه ، وهدّده بالضرب .

ف قيل : إن البائع للناس بأجر ، أو بغير أجر ، إذا لم يخرج ثمن ما باع من أموالهم بعد أن يأذنوا له ببيعها . ولم يجبروا عليه . فلا ضمان عليه ، إلا أن يكون باع لنفسه ، يعلم إفلاسها ، أو لم يد غير مأذون له في البيع ، أو لمن يعرف بمطل الناس ، أو بظلمهم أشياءهم في المعاملة .

فإذا باع لأحد هؤلاء . فعندي أنه قد قيل : عليه الضمان ، لأن السلطان الجائر وأعوانه ، موسومون بالظلم للناس ، في ظاهر أحكامهم ، حتى ينحس أحدهم معني ، يزيل عنه ذلك ، بمعنى الاطمئنان ، أو في حكمه يصبح له .

وإن كان الجندي وزن له الثمن ، على سبيل البيع . فطلب أن يزيده فامتنع . فأخذ الحب والدرهم التي وزنها له ، على الغلبة منه له . ولم يقع بيع يثبت به الحكم . في اللفظ .

وأما في الحكم ، إذا سلم إليه مال غيره ، بلا بيع يثبت . وإنما أذن له بالبيع فهو مخالف لما أمر به . ويضمن عندي . وأما في الاطمئنان فإذا كان على معنى بيع التعازف ، فلا يباحته ضمان من طريق الاطمئنان للبيعت له ، إلا ما أحدث الظالم من ظلمه ، في أخذ ما في يده من أمانة . ولم يسلمها . ولم يفرط في حفظها . فلا يبين له عليه ضمان ، على هذا الوجه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع والخمسون

فيمن باع ماله ومال غيره

وفي بيع المشاع

من كتاب بيان الشرع : في امرأة باعت على رجل ، منزلا لها ولأولادها .
وهم صغار أو كبار . وأبوهم غائب أو ميت . وقال : إنها تعدت على أولادها ،
في بيع منزلهم . وادعى المشتري أنها شرطت على نفسها الشروي .

ف قيل : إن بيع هذه المرأة لا يثبت ، لإدخال نصيب أولادها من المنزل في البيع ،
إلا أن يصح بيعها له بحق ، يثبت بمعنى الحكم .

وأما بيع نصيبها هي . ففيه اختلاف .

فقول : يثبت عليها .

وقول : لا يثبت ، إذا كان البيع صفقة واحدة ، في حقها وحق أولادها .

وإذا لم يثبت هذا البيع ، لم يكن للمشتري حجة على الأولاد . وكان ممنوعا
في الحكم عن حصتهم .

وإن كانت المرأة ادعت الوكالة من أبيهم ، إن كان حيا ، أو الوصاية ، إن
كان ميتا ، حين البيع . وقبلت بالشراء مع دعواها الوصاية أو الوكالة . فذلك
يثبت عليها ، إذا كان للشرط عقد البيع .

وقيل : إذا كانت أرض أو نخل ، أو ماء في خبائر . فباع أحدهم حصته

من شيء من ذلك ، مشاعا غير مقسوم . وبقيت حصته ، في شيء من ذلك مشاعا .
أو باع حصته من جميع هذا المال ، لنفس شتى ، لكل واحد منهم شيئا . فإن رأى
أن يعدل العدول هذا المال ، في هذه الخبائر بالقيمة . ثم يسقطوها على سهام هؤلاء
الشركاء .

فإن كان وقع منهم البائع حصته ، بالتأليف في الموضع الذي باعه ، ثم يبعه .
فإن وقع سهمه في غير ذلك الموضع الذي باعه . فإن يبعه منتقضا ؛ لأن هذا ،
مضرر على الشركاء ، فيرجعون يقسمونه . ويؤلف لكل واحد حصته في كل
موضع .

وكذلك في الأرض والفخيل والمنازل .

وأما الشركاء في الدواب والعبيد ، وما لا ينقسم بالتجزى ، فلا يثبت بيعه ،
مشاعا غير مقسوم ، إلا على الشريك .

وقال بعض الفقهاء : يباع ويقسم ثمنه ، إذا لم يتفقوا على القسم بالقيمة ،
ويقسمون ثمنها . ومن شاء من الشركاء ، أن يأخذ بالقيمة كغيره .

وبعض قال : إن العبيد يستخدمون بالأيام قدر الحصص .

وقال آخرون : جائز للشريك بيع حصته مشاعة ، على الشريك أو غيره .

وأما الأواني والأسلحة ، وما لا يتجزى من العروض ، فلا يجوز لأحد أن يبيع
حصته منها مشاعا غير مقسوم ، على غير شريك .

— ٢٧٤ —

ولا يجوز لأحد أن يبيع نصيبه من مشترك ، على من يتعمد على شركائه .
ويظلمهم : وإن فعل ذلك ، فهو ضامن لما يدخل من الضرر على شركائه .

وكذلك القول في الهبة والعطية من المشاع ، لتسير من لا يؤمن ضرره على
شركائه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الستون

فيمن باع مالا له فيه عامل

وسئل أبو عبد الله - رحمه الله - عن رجل باع لرجل نخلا . وقد كانت في يده عامل يعملها . ولم يشترط عليه أن ذلك للعامل ، يعمل تلك النخل التي باعها له . ولا أعلمه بذلك . فلما صارت النخل في يد المشتري ، كره أن يتركها في يد ذلك العامل . وقال العامل : هذه نخل قد دخلت في عملها وتسكون في يدي حتى أحصد ثمرتها .

فقال : إن كان المشتري لهذه النخل اشتراها ، وفيها ثمرة غير مدركة . فإن كره المشتري أن يحمض العامل فيها ، أو تنقض البيع . فذلك له ، ألم يشترط ذلك البائع .

وإن تمسك . فإن عمل العامل ثابت عليه ؛ لأنه إنما اشترى نخلا ، لم تدرك ثمرتها . وإنما استحق ذلك بالبائع .

وعن أبي علي - رحمه الله - قال في رجل ، يعمل مالا أوجس . ثم إن رب المال باع ماله ، ولم يشترط . فأراد المشتري أخذ المال . فالعامل أولى بعمله . ولا يخرج من يده ، إذ قد دخل فيه ، حتى يأكل ثمرته ، شرط البائع ، أو المشتري ، أو لم يشترط .

فإن أراد الذي اشترى نقض البيع ، فله ذلك ، إلا أن يكون البائع استغنى على

المشتري ، وعرفه العامل . فـ لا يكون المشتري حجة . وللعامل همه ، على كل حال .

وقيل في رجل يعمل لرجل نخلا . ثم باع صاحب المال نخله ، واختلف العامل والمشتري مع النبات . فالعامل يقبض النخل بعمله . والمشتري يقبض البائع بما لحقه به العامل .

فإن كان المشتري لم يعلم لهسا عاملا . وأراد نقض البيع ، رأينا له ذلك . وعلى العامل العمل والسقي ، حتى تستغنى الثمرة . والذي باع مالا له عامل . قال : عمله ثابت في المال على حال . وإن أراد المشتري النقص ، فذلك له .

وقيل في رجل يعمل لأخ مالا ، إنه جائز في حكم التعارف ، أن يشتري من عهده مثل الباذنجان أو غيره ، كان العامل ثقة ، أو غير ثقة . وإن لم يخرج ذلك في معنى التعارف ، فلا يجوز الشراء من العامل ، إلا أن يكون ثقة .

وأما في القضاء فلا ، إذا كان ذلك في موضع الزرع ، من الضاحية نفسها .
وأما إذا غاب ذلك ، فلا بأس . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والستون

فيمن باع مال غيره بلا حجة وما أشبه ذلك

وقال أبو محمد - في رجل باع مالا لآخر ، بغير حجة يجوز بها البيع . ثم انتقل ذلك المال إليه ، بسبب ميراث أو غيره ، إن لو لم يبعه . فرجع يطلب نقض ذلك البيع . واحتج أنى بعه بغير حجة ، يجوز لى يبعه . وليس يلزمى إلا رد ما أخذت .
 فقال : فى ذلك اختلاف .

منهم من لم يجوز له الرجعة فى ذلك . وقال : البيع تام .

وقال سليمان بن عثمان : إن له الرجعة فى ذلك .

قال أبو سعيد : مسمى أنه إذا باع المال ، قبل أن يغير ملكا له ، فالبيع باطل ، إلا أن يتمه رب المال قبل موته .

فإذا أتمه قبل موته . فإن كان المشتري قد رجع عن البيع ، قبل أن يتم رب المال البيع فعندى أنه يالحقه معنى الاختلاف .

وإن لم يرجع المشتري ، حتى أتم رب المال البيع ، فعلى أنه لا يخاف فى ثبوته على المشتري ،

وأما إن مات رب المال ، قبل إتمام البيع . وانتقل إلى البائع بالميراث أو الهبة من ربه ، فلا يبين لى فى ذلك اختلاف ؛ لأن البيع كان أصله باطلا منه . وليس انتقاله إليه بعد البيع له على الباطل ، بموجب عليه بيعه بالبطل . وهذا لا يشبه

موضع الاختلاف . وله الرجعة بأى وجه انتقل إليه المال ، بعد أن باعه بغير حق ، إلا أن يتم البيع ، بعد أن صار إليه المال .

وجاء الأثر - في قوم غصبوا لرجل مالا . وهم ورثة ، فباعوه على رجل . ثم مات وورثوه . فإن هذا البيع لا يتم ، إلا أن يتموه ، بعد أن ورثوه . وما استغله المشتري ، قبل موت المصوب ، فهو بمنزلة الغاصب ، إذا علم كعلمهم . وأما ما استغله ، بعد موت المصوب ، فيكون كمن زرع بسبب . والله أعلم .

فصل

قال أبو المؤثر - في رجل توقع على مال رجل ، فباعه لرجل آخر . ولم يدع فيه وكالة ولا أمراً . فبلغ ذلك رب المال ، فأجاز البيع ، وأشهد على ذلك . ثم إن المشتري أراد الرجعة . وقال : إنما بعث لى ما لم تملك .

وقال صاحب المال : أتممت له البيع . فإذا أتم صاحب المال البيع ، قبل أن يرجع المشتري ، فالبيع تام . وليس للمشتري رجعة .

وإن رجع المشتري ، قبل أن يتم صاحب المال . ثم أتم بعد ذلك ، فقد برئ . المشتري . والبيع منقوض .

وإن رجع البائع ، وتسك المشتري . ثم أتم صاحب المال ، فالبيع تام . وليس رجوع البائع بشئ .

وإن كان لرجل فى مال حصّة ، فباع جميع المال . فقول : يثبت من البيع حصّة البائع .

وقول : لا يثبت عليه بيع حصته ، إذا لم يثبت بيع حصة شريكه ؛ لأن صفقة البيع مشتركة بما يجوز ، وما لا يجوز .

وإن كان هذا المال فيه حصة لیتيم . وبيعه أصلح للیتيم . فإن كان ممن يجوز بيعه للیتيم ، ثبت البيع أيضا في حصة الیتيم على المشتري . وكان عليه الثمن وثبتت بذلك حصة البائع المال ؛ لأنه قد ثبت البيع كله .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل باع مالا لرجل أصلا أو غيره ، أو شيئا منه . وربه حاضر ، لا يغير ولا يفكر . فقد قال بعض : يثبت البيع .

وقال بعض : لا يثبت .

فعلى قول من يثبت البيع يقول : الثمن لرب المال . وليس المشتري تخيير في دفعه ، إلا إلى رب المال دون البائع . ولعل بعضا يجعل له التخيير ، في دفع الثمن لرب المال أو البائع .

فإن ادعى البائع المال ، أنه له . وباعه الآخر ، لا يغير ولا يفكر .

فإن لم يكن المال في يد المدعى له ، فيلحقه معائى الاختلاف في دفع الثمن . وفي ثبوت البيع أيضا .

وأما إذا باعه ، ولم يدعه أنه له . وعلم صاحب المال بالبيع ، فلم يغير ذلك . فإن ذلك لا يجوز . وهو بيع باطل . وقالوا : لا يجوز بيع أحد الشركاء مال شريكه ، إذا ادعى أن شريكه أمره ببيعه في الحكم إلا بالصحة .

وأما في الاطمئنانة . فإذا كان لا يشك في قوله فصده . وقال : إنه أجاز له

له ذلك . وكان شركاؤه حاضرين بالغين ، يمكن صدق قوله في ذلك ، لم يضق على من توسع في ذلك ، بشيء مما ذكرت ، من البيع والعطية والمشاركة .

وإن كان في هذا المال حصّة لیتیم . وقال : إنه يعرض الیتیم بدلا عما باع له ، لما يستحقه من ذلك ، فلا يجوز ذلك في الحكم .

وأما في الاطمئنانة ، إذا كان البائع ثقة . وتبين من أمره سبب يجوز فيه بيع مال الیتیم ، نحو حاجة عرضت له ، أو بسبب من الأسباب . ولم يشك في تصديقه في ذلك ، لم يضق عليه ذلك من طريق الجائز .

وأما أن يبيع مال الیتیم لحاجته ، ويعطيه بدلا عن ذلك ، أصلا أو ثمنا ، فلا يجوز ذلك ؛ لأن مال الیتیم لا يباع ، ولا يماقل به ، إلا بما يصلح للیتیم .

فإذا باع هذا الیتیم . وعلم يبيع ماله ، ولم يغيره ، ولم يفكره . ولم يكن في حده تقية ، فيختلف في ثبوت بيعه عليه ، على هذا الوجه .

وأما قول البائع : إنه قد أتم له البيع بعد بلوغه ، فلا يجوز ذلك في الحكم .

وأما في الجائز . فإذا كان ثقة لا يشك في تصديقه ، جاز لمن يصدق عليه ، في حكم الاطمئنانة .

وعن أبي علي الحسن بن أحمد . في الشريكين في الأرض ، ادعى أحدهما أن حصّة شريكه ، قد زالت إليه ، وأراد بيعها ، لم يجز ذلك في الحكم .

وأما في الجائز والاطمئنانة ، فلا يضيق ذلك .

فإن أنكر الشريك ذلك ، لم يقبل قول شريكه عليه إلا بصحة .

وقيل في رجل ، اشترى من رجل أرضاً فيما بينهما ، من غير إشهاد ، ولا محضر
أحد . ثم باعها البائع على آخر ، وأشهد على ذلك شهوداً ، فليس للمشتري الأول
أكل شيء من ثمرتها في السريرة ، إن لم يعلم به أحد ، إذا كان المشتري الثاني
لا يعلم البيع الأول ؛ لأن للمشتري الثاني ليس بغاصب .

وأما إن كان علم ثم تعمد للشراء ، من بعد شراء الأول ، فجائز للمشتري الأول
أن يأكل من ذلك المال ؛ لأنه ماله . وجائز للمشتري الأول ، أن يدعى هذه الأرض
علانية . ودعواه على من هي في يده .

ومن باع شيئاً هو لغيره . ويقول : إنه أمره ببيعه ، فجائز لرب الشيء نقض
البيع ، إلا أن يصبح أنه أمره ، أو وكله في بيعه ، من قبل البيع ، فإنه يثبت . والله
علم . و توفيق .

القول الثاني والستون

فيمن باع مال غيره وهو حاضر ولم يغير ولم يفكر

أرجو أنه سئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل باع مال رجل ، وهو حاضر ،
لا يغير ، ولا يفكر .

قال : اختلف في تمام البيع ونقصه .

فقول : إنه جائز .

وقول : إنه لا يجوز .

قيل له : فعلى قول من قال بالإجازة . إلى من يسلم الثمن ؟

قال : يسلم إلى رب المال .

قيل له : فإن باعه على وجه الدعوى أن المال له ، والآخر حاضر ، لا يغير ،
ولا يفكر ؟

قال : البيع جائز . والثمن يسلم إلى البائع . ولا يعدم من معنى الاختلاف ،
في دفع الثمن أيضا .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل باع مال امرأته ، من غير صحة وكالة ،
ولا أمر منها . وعلمت بالبيع ، ولم تغير ولم تفكر . والمال في يد المشتري سنين . ثم
غيرت المرأة . وطلبت مالها . فقال : لعلها أن تكون مقهورة ، أو خافت من
الزوج شيئا . فلها أن ترجع في مالها . ويلزمها يمين : أنها ما أمرته ببيع مالها .
ولا كان من رأيها ، ولا رضيت ببيعها ، بعد إذ علمت .

وقال غيره: إن ذلك يجوز على رب المال، إذا علم ببيع ماله . ولم يغير ولم يفكر .
تتقد بطلت حجته ، كان البائع زوجا أو غيره .

وإذا ادعى التقية ، كان مدعيا لذلك . وعليه البينة بالتغيير ، إن أمكنه جهرا
وإلا أشهد عليه سرا : أنه لم ينمعه من التغيير جهرا إلا الخوف والتقية ، من البائع
والمشتري ، أو أحدهما .

وقول : له الرجعة على حال ، ما لم يمت هو ، أو البائع ، أو المشتري .
وإن مات أحدهم . وقد علم هو بالبيع على هذا الوجه .

وإذا علم اليتيم ببيع ماله ، بعد البلوغ ، ولم يغير ، ثبت البيع عليه في الحكم .
وقول : لا يثبت عليه ، إلا أن يدعى عليه بعد البلوغ ، فلا يغير ، أو يموت
المشتري بعد بلوغه ، وعلمه بالبيع ولم يغير ذلك .

وقال أبو سعيد - في رجل باع لآخر مالا . ثم غير رب المال . وأراد أخذ
ماله . وامتنع المشتري . فإنما يلزم البائع القيمة .

قيل له : فالقيمة يوم البيع ، أو يوم يطلب أن يسلم إليه ؟

قال : إذا خرج معنى أنه منقصب بغير سبب ، كان عليه أفضل القيمتين .

وقال أبو سعيد - فممن باع مالا لرجل ، بغير أمره ، ولا وكالة منه ، أو أعتق
عبده ، أو طلق زوجته ، بغير أمره ، أو فعل في ملكه ، من إزالة ، أو إثبات حكم

مما يثبت من التفاعل في ماله ، أو يجوز له فعله إن لو فعله . فلما بلغه الرجل ، في شيء .
من هذه الأشياء التي وصفناها ، فرضى في نفسه ، وأجازة في قلبه . فإنه جائز عليه ،
ولو لم يتكلم بلسانه . وليس له رجعة بعد ذلك . ولا يسمعه ذلك . ولا نعلم في هذا
اختلافنا ، إلا أنه ثابت عليه ، فيما بينه وبين الله .

وأما في ظاهر الحكم ، فلا يلزمه إلا ما أظهر بلسانه ، وصح عليه من إقراره .
وهذا قيدناه على المعنى ، فليست الواقف عليه . ولا يأخذ منه إلا ما وافق الحق .
والصواب . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والستون

في البيع على مشورة فلان

وقيل في رجلين ، تباعا سلعة على مشورة فلان . فرضى فلان ، أو لم يرض ،
فذلك بيع لم يثبت .

وإن تباعا على رضى فلان فإن رضى فالبيع يثبت . وإن لم يرض لم يثبت .

وقيل : إن المشورة تكون موقوفة . فما أشار به ، فإن شاء قبله . وإن شاء
لم يقبله .

وقيل : البيع في المشورة ، لا يلزم إلا باختيار منهما . وفي رضى فلان ،
يلزم البيع إذا رضى ببيعه .

وبعض قال : كل بيع فيه منووية أو شرط ، فهو منتقض .

وعن أبي الحسن البسائي - في رجل اشترى من رجل دابة ، على مشورة
عشرة أيام ، فنتجت الدابة قبل المدة . ثم تفازع البائع والمشتري فيها

قال : المشتري الذي له الخيار والمشورة النقص ، إن كانت في يده .

وإن كانت في يد البائع ثم تفاقضا . فعلى قول : للبائع ما المشتري ، من
النقص .

وقول آخر : إن النقص لصاحب المشورة والخيار .

— ٢٨٦ —

وقال أبو سعيد : ولو باع رجل على رجل نخلة ، على مشورة زيد ، فوَقعت
النخلة ، من قبل أن يشير على زيد ، فإنها من مال المشتري ؛ لأنه متعلق عليه
ضمانها لسبب البيع والمشورة ، تخرج عندي مخرج الخيار . والله أعلم . وبه التوفيق .-

* * *

القول الرابع والستون

في بيع الخيار وما جاء فيه

وفي الأثر - فيما يوجد بخط الشيخ أبي محمد عثمان بن أبي عبد الله بن أحمد - أنه وجده بخط الفقيه عمرو بن علي بن عمرو المعقدي قال: إن بيع الخيار غير ثابت وهذا قول من لم ير بيعه ثابتاً . الأصل فيه عنده : لأن هذا بيع وقع على تحليل الثمرة لا على الأصل . وكانت هذه حيلة على تحليل الثمرة .

واحتجوا في تحريمه بأن قالوا : لما صح عندنا أن بيع الخيار المراد به الثمرة . قلنا بفساد ذلك البيع . وكان هذا موافقاً لقول النبي ^(١) ﷺ : من أجبى فقد أربى .

وقول : إن بيع الخيار جائز وثابت .

واحتجوا بقول الله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » .

وقال النبي ﷺ ^(٢) : المسلمون على شروطهم . فالخيار في البيوع جائز ، إذا شرطه أحد المتبايعين إلى مدة معلومة .

واختلف الفقهاء في المدة .

فقول : لا يجوز شرط الخيار في البيوع ، إلى أكثر من ثلاثة أيام . وهو قول

الشافعي والنعمان بن ثابت .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

وقال ابن أبي ليلى والحسن بن صالح ، ومن وافقهما : شرط الخيار إلى وقت معلوم في العقد للبيع جائز ، ولازم إلى الوقت الذي جملاه بينهما .

قال أبو بكر : احتج من أجاز البيع ، إذا اشترط فيه الخيار ، مدة معلومة فإن كانت أكثر من ثلاثة أيام ؛ لقول النبي ﷺ : المسلمون على شروطهم . وبهذا أقول .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : الذي معنا أنه كذلك ، إذا كان الشرط معلوماً .

وقول : إن الخيار في الثوب ومثله ، اليوم واليومين . وفيما كان أكثر من ذلك ، فالخيار فيه الجمعة وخمسة أيام . وفي مثل الدار ، وما أشبهها الشهر . وفي مثل الحيوان ثلاثة أيام ؛ لأنها تحتاج إلى العلف .

وأبطل ابن أبي ليلى والثوري وأصحاب الرأي والأوزاعي البيع ، إذا كان فيه شرط خيار ، إلى غير مدة معلومة وأثبتته أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . ووجد بخط أحمد بن صالح : إذا شرط الخيار في البيع للمشتري ، فعلى الشفيع إذا علم بالبيع ، أن يطلب شفيعته . وإن كان الخيار للبائع . أو للبائع والمشتري ، لم يكن على الشفيع أن يطلب شفيعته ، حتى يصحح البيع .

وقيل : لو باع رجل لبلا ، أو بقرأ أو غنما ، على أن البائع ، أو المشتري ، أو كليهما بالخيار ثلاثة أيام . فحال الشهر الذي يؤدي فيه البائع زكاته ، في أيام الخيار ، خالصة على البائع ؛ لأن المبيع متعلق حكمه عليه .

واختلفوا في المتبايعين ، يختلفان في الخيار .

فقال بعضهم : القول قول البائع مع يمينه ، إذا أقر بالبيع والخيار معاً .

وقول : إن القول قول المشتري ، وينفسخ البيع .

وأكثر قول أصحابنا ، أن القول قول المشتري مع يمينه ؛ لأن البائع قد أقر للمشتري بالبيع . وادعى عليه الخيار .

وأما إذا اختلفا في انقضاء المدة . فقال المشتري : إنها قد انقضت .

وقال البائع : لم تنقض . فالقول قول المشتري ؛ لأن المبيع في يده . ويدعى عليه البائع ثبوت الخيار في المبيع ، فعليه البيعة ببقاء مدة الخيار .

وإن اتفقا على الخيار وبقاء المدة ، واختلفا فيما انعقد به البيع من الثمن ، وسلمه المشتري للبائع ، واختار البائع ، تنقض البيع ، ورد ما قبض من المشتري . فقال المشتري : دفعت للبائع ألف درهم . وقال البائع : دفعت لي خمسمائة . فالقول في هذا قول البائع مع يمينه ؛ لأنه ضامن بتسليم الثمن للمشتري . وعلى المشتري البيعة في الزيادة ، في أكثر رأى المسلمين . وعليه حكمهم ، كما قالوا في الرهن المقبوض : إن القول قول المرتهن في الرهن والقول قول الزامن ، فيما أُرهن به .

واختلفوا في السلعة ، تلف في يد المشتري ، قبل الوقت .

قال أصحاب الرأي : إذا كان الخيار للبائع أو لهما ، فهلك في يد البائع ،

فمن ماله . ويفتقض البيع .

— ٢٩٠ —

وإن قبضها المشتري ، فتلفت عنده ، فعليه القيمة .

وإن كان الخيار المشتري ، فتلفت في يده ، فعليه الثمن ، وتكلف من ماله .

قال أبو سعيد : حسن هذا .

وقالت فرقة : إن تلفت في يد البائع ، انتقض البيع ، لأيهما كان الخيار .

وإن تلفت عند المشتري ، فعليه القيمة ، لأيهما كان الخيار . وهذا قول

الشافعي .

قال أبو سعيد : جائز هذا في مذاهب أصحابنا . وأكثر ما يصح معهم

إذا كان الخيار المشتري ، وتلف المبيع من يده ، فعليه الثمن .

وقول : عليه القيمة .

وقول : إن الخيار إذا كان للبائع ، وتلف عند المشتري ، إنه أمين في ذلك .

ولا شيء عليه .

وإن كان الخيار للمشتري ، فهلك معه ، فعليه ثمنه الذي اشتراه به . وهذا

قول ابن أبي ليلى .

قال أبو سعيد : كل هذا جائز . والمعتمد عليه من قول أصحابنا ، إذا كان

الخيار للبائع ، أو لهما جميعاً ، فتلف المبيع من يده ، انتقض البيع ، وبطل .

وإن كان الخيار لهما جميعاً ، فتلف من يد المشتري ، فعليه القيمة .

وإن كان الخيار للبائع وحده ، فتلف من يد المشتري ، فعليه القيمة . وقد يحسن أن يكون أمينا . ولا شيء عليه . وهو جائز .

وإن كان الخيار للمشتري خالصا ، فتلفت من يد البائع فأكثر القول : أن البيع منقوض . ويكون من مال البائع .

وقد قيل : يخرج في بعض القول : أنه يكون من مال المشتري بالثمن . وقيل بالقيمة .

والفرق بين الثمن والقيمة : أن الثمن هو ما انفق عليه العبايعان ، من قليل أو كثير .

والقيمة : ما تقومه الدول .

والذي نحب في هذا : أن ينقوض البيع ، ويكون تلفه على البائع ؛ إذا هــ في يده .

وقال أحمد بن محمد المعنى : إذا تلف المبيع في يد المشتري ، والخيار له « كان تلفه من ماله .

وإن تلف من يد المشتري ، والخيار للبائع ، ففي ذلك اختلاف .

وقول أبي الحواري في ذلك : إن التلف على البائع . والمشتري دراهمة : لأنه لا خيار له . ولا يملك حل ذلك العقد . وهو للبائع دونه . فلذلك لم البائع . والله أعلم .

فصل

ومن اشترى أرضاً ، على أنه بالخيار إلى مدة ، فبني فيها ، أو عرضها للبيع ، أو دابة فركبها ، أو ثوبا فلبسه . فذلك رضى منه بالبيع ، وقد لزمه .

وكذلك إذا انقضت المدة التي جعل له فيها الخيار . ولم يرد البيع ، فقد لزمه ، إلا أن يصح أنه نقض البيع في المدة .

وكذلك إن كانت جارية فوطئها ، فقد لزمته .

وقول : إن وطئها ولم يرضها ، فعليه عقربها ، ويردها إن هبطه البائع .

وإن لم يصدقه ، لم يكن عليه . والرأى الأول أحب إلى .

ومن باع حيوانا مثل نعجة ، على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام ، فجز منها صوفاً أو حلبها ، فليس المشتري ردها . وقد لزمته .

وإن اتفقا على الإقالة ، فليس عليه رد في الغلة . وهو له دون البائع . والغلة بالزمان . والإقالة بيع ثان ، لأنه حين حلب ، وجز الشعر والصوف ، رضى بالبيع . وكان مالا له .

ومن اشترى جارية على خيار ثلاثة أيام ، فأغلت عليه غلة . ثم أراد ردها . فإن استعملها بلا إذن من البائع ، فقد لزمه البيع . والغلة له .

وإن كان الشراء وقع ، على أن ينظر قلة غلتها من كثرتها . وأذن له البائع بذلك ، ولم يعجبه . فعليه ردها مع الغلة .

وإن كان الشراء وقع ، على أن مداراتها في المعيشة والضيعة . وكان لذلك أجر ، وأذن له بذلك البائع ، فلا يعجبني أن يلزمه أجر في ذلك والخيار في الحيوان فوق ثلاثة أيام ضرر .

وقيل : يستحق من غلتها ، بقدر ما أنفق عليها في المدة ، ويرد الفضل .
وعن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل اشترى شاة ، على أنه بالخيار ثلاثة أيام . ومات .

قال : في ذلك اختلاف .

بقول : الخيار لورثته في بقية الأيام .

وقول : لا خيار لهم . وقد انتزع الخيار وثبت البيع . وليس للبائع على الورثة حجة . ولا لهم عليه حجة في رد البيع .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في الرجل يبيع للرجل ثوبين ، على أن المشتري بالخيار إلى ثلاثة أيام ، في أخذ أيهما شاء ، أخذه بعشرة دراهم .

قال : هذا جائز .

وإن ملك الثوبان ، قبل أن يرد أحدهما ، ضمن ثمن واحد ، ولم يضمن الآخر ؛ لأنه أمين فيه .

وإن ملك أحدهما ، وبقي الآخر . فالباقي يردده على البائع . والذي تلف عليه ثمنه .

وإن تغير أحدهما ، بعيب من سببه ، أو سبب غيره ، أو من غير سبب .

قال : هو لازم بالثمن كله ، ويرد الباقي .

وكذلك القول في الثلاثة والأربعة ، على ما وصفنا .

ومن اشترى جارية، على خيار ثلاثة أيام. ثم أراد ردها في المدة . وقد حدث بها معه عيب ، ففى ذلك اختلاف .

بعض : أجاز له ردها في المدة ، ورد ما نقصها من أرش العيب الذى حدث بها معه .

وبعض قال : ليس له ردها إلا برأيه من العيب ، في أيام الخيار .

وإن لم تبرئت عليه البيع .

وإن وطئها المشتري في أيام الخيار . فنقول : إن الوطء يقع موقع الرضى بالبيع .

وفي بعض القول : إنه لا يقع موقع الرضا ، ويفسد عليه وطؤها .

ولو ثبت عليه ملكها لها . فعلى قول من يميز له ردها بعد الوطء ، يوجب عليه عقرها لربها البائع .

وإن أغلت غلّة في أيام الخيار . فعلى قول من يجيز الرد ، فعلى المشتري ردها ، ورد غلتها . وله قيمة ما أنفق عليها ، يقطعه من غلتها .

وإن ماتت قبل أن تبرأ من العيب ، فهى من مال المشتري ، لأنها في يده بالبيع .

وفي بعض القول : إذا وطئ المشتري الجارية . ثم ظهر بها عيب ، فله أن يردّها ، أو يرد ما نقصها من وطئها ، إن كانت بكرا ، نصف العشر من قيمتها .

— ٢٩٥ —

وأما اللبيب فلا يتعصمها الوطاء ، ويردها بالعيب . وإن شاء أمسكها وأخذ
من البائع أرض العيب .

وقول : إذا وطئها ، فليس له ردها . وله أرض العيب . وهذا القول أصح
وأحب .

وأما مسه فرجها ونظره إليه ، فلا يلزمه بذلك .

وقيل في رجل اشترى عبدا ، بالخيار إلى ثلاثة أيام ، فمات العبد في الثلاث .
فإن كانا قد قطعما له ثمنا معروفا ، فهو يتلف من مال المشتري . وإن لم يقطعما له ثمنا ،
فهو من مال البائع .

ومن اشترى دارا ، على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام ، فاشترى دارا تشفعها
هذه الدار ، قبل انقضاء الثلاثة ، فهو رضى منه بالبيع . فقد ثبت عليه .

ومن أخذ أرضا على أنه بالخيار إلى مدة ، فبني فيها ، أو عرضها للبيع . فذلك
رضى منه بالبيع .

ومن اشترى دابة ، فركبها ، أو ثوبا فلبسه ، فهو رضى منه بالبيع .
ويلزمه .

وقال بعض : لا يلزم البيع بتعريضه للبيع ، حتى يبيعه .

وقول : ولو باعه هو غير لازم . والتمن للبائع الأول ، إذا كان في المدة ،
ما لم يكن المشتري رضىه .

وكذلك إذا انقضت المدة التي جعل فيها الخيار ، ولم يرد البيع فقد لزمه ،
إلا أن يصح أنه نقض البيع في المدة .

وإن مات أحد المتبايعين في المدة ، التي جعل له فيها الخيار . فقول : لورثته
مثل ما كان له .

وقول : إن الخيار لا يورث . كما أن الشفع لا يورث .

ومن اشترى عبداً ، على أنه بالخيار إلى مدة ، فأراد رده في المدة ، فأنكر البائع
أنه ليس عبده . فاقول في ذلك قول المشتري .

وإن مات عند المشتري . والخيار له ، فقد لزمه .

وإن مات في المدة في يد المشتري . والخيار للبائع . فقول : لا ضمان
عليه .

وقول : عليه قيمته يوم مات ، لا الثمن الذي اشترى به .

وإن مرض العبد في أيام الخيار ، أو جنى جناية . فإن اختاره فقد لزمه البيع .
وإن اختار رده ، فبعد أن يبرأ من المرض والعيب ، ويخلصه من تلك الجناية .
وإن مات بذلك ، فمن ماله .

وإن كان الخيار للبائع ، وقد قبض من المشتري ثمن ما باع ، فلا نقض له إلا
بإحضار الثمن . والله أعلم .

وإن نقض البائع ، ولم يحضر الدراهم . فلامشتري أن يستغل المال ، إلى أن ينقض
البائع . ويحضر ما عقد عليه البيع من الثمن .

وإن رفع البائع الثمن ، عند غيره من الثقات ، وأشهد على نقض الخيار من ماله
وتلف الثمن من يد الأمين ، فهو يتلف من مال البائع ، ما لم يقبض المشتري أو وكيله

— ٢٩٧ —

ولكن إذا أشهد البائع بقبض البيع ، في مدة الخيار ، وزرع الثمن قبل مضي مدة الخيار . وتلف الثمن من عقد الأمين ، فله الرجوع في ماله . ويحضر الثمن إلى مدة ثلاثة أيام كالشفعة .

وقول : لا أجل عليه .

واختلف في بيع أصل الشيء المبيع بالخيار .

فقول : يجوز ويكون المال بيد المشتري ، بالخيار إلى المدة . فإن فسخ المشتري الأصل مدة الخيار في المدة ، صار المال لمشتري الأصل .

وإن مضت المدة قبل فسخ مشتري الأصل ، صار المال أصلاً للمشتري بالخيار . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس والستون

في العقود وما جاء فيها

وقيل في رجل بايع رجلا ، أو سلفه بدرهم عدنية ، إلى أجل مسمى معلوم .
وقبل الأجل أظهر السلطان دراهم غيرها . وجعل قيمتها فوق القيمة الأولى . فإن
شرط البيع بدرهم مفهوم ، كان للبائع ذلك الجنس ، جاز أو لم يجز .
وإن كان وقع البيع بكذا وكذا درهما ، غير محدود ولا موصوف . كان له
نقد البلد يوم يقبضه .

وأما القرض فقد قيل : إن له مثل دراهمه بصرفه دنانير .

وقيل : له قيمة دراهمه ، بالصرف دنانير ، أو صرف ذلك ، من الدراهم
الجايزة في وقته .

وأما البيع فقد قيل : يثبت . وله نقد البلد ، يوم يحكم عليه بالتسليم .

وإن شرط البائع دراهم وضحا . فهي الوضح المروفة ، عند أهل البلد من
نقدهم المعروف .

وقيل : الوضح هي الدراهم الجيدة . وليس هي بالصحاح كلها . وليس له
صحاح في شرطه هذا .

وإن شرط صحاحا ، لم يعط كسورا ، ولم يأخذ إلا دراهم سالمة صحيحة .

والصحاح هي ضد الكسور . وهي السالمة من القطوع وغيرها . والبقاء ممدودا

هو اسم الدراهم الصحيحة الخالصة ، التي لا غش فيها ، لأن النقادة من كل شيء خالصة .

وقيل في رجل باع لرجل قطعة ، بمشرة دنانير . فعقد القضاء قال البائع : لا آخذ إلا عشرة دنانير ، لا تزيد ولا تنقص .

وقال المشتري : أعطيك ما يحوز مع الناس ، فله مثل النقد الذي يتبايع به الناس في زمانهما ، إلا أن يشترط عليه شرطاً عند البيع ، فعليه ما شرط .

وقيل في رجل سرق من رجل ألف درهم . وهي جواز الناس يوم سرقها . ثم طرحت تلك الدراهم ، فصارت لا تساوي شيئاً . فإن لمصاحبها أفضل قيمتها ، يوم سرقها ، أو استهلكها دنانير .

وإن كانت الدراهم التي سرقها باقية بعينها ، فردها بعينها . فلا شيء عليه غير الإثم والتوبة .

وأما القرض ، فهو مخالف للسرقة ؛ لأن القرض قد صار دينار عليه ، فليس له أن يقضيه إلاها بعينها . وقد طرحت سواء استهلكها . أو كانت باقية معه . وعليه أن يقضيه ألف درهم ، نقد البلد أو الناس ، يوم يطلب حقه إليه .

ولا ينظر في غلاء الدراهم ورخصها ، إلا أنا أحببنا ، إن كانت الدراهم التي أقرضه إلاها مكسورة ، تساوي ثلاثين درهماً بدينار . ورجع نقد الناس صاحبها تساوي عشرين درهماً بدينار . فرجع النقد إلى المكسرة . ورجع منها ثلاثون درهماً بدينار . فهذا معنا ليس غلاء في السعر . ولا برخص ولكن هذا في الجودة

والزمانة . فأحببنا أن يكون لهذا المقرض ثمن دراهمه التي أقرضه إياها دنائير .
يوم أقرضه ، كانت مكسورة أو صحاحاً . ولو كانت تجوز لأمرناه أن يقضيه مثل
ما أخذ منه ، غير أنها كانت يوم أقرضه جائزة . وهى اليوم لا تنفع . ولم نر أن
نقضيه مالا لا ينفع .

ومثل هذا معناه ، لو أقرضه حبياً ، أو تمرآ .

وإننا نرى أن يوفيه مثل ما أقرضه . ولا ينظر فى غلاء السعر ولا رخصه .
قال أبو الحوارى - رحمه الله - : إن أقرضه مزيفة . ثم رجعت المزيفة .
فليس له إلا مزيفة كما أقرضه .

وإن أقرضه نقاء . ثم جازت المزيفة . فليس له إلا نقاء . هكذا حفظنا . وليس
القرض كالبيع . ولكن إن أقرضه حباً ، فأراد أن يقضيه حباً ، أردأ منه .
فإنما له حب مثل حبه ، الذى أخذه منه ، أو قيمته إن لم يقدر على جنس حبه .
وإن أقرضه برا ، وأعطاه ذرة برضاه . جاز ذلك .

وكذلك إن أقرضه ذرة ، فأعطاه بها برا ، فجاز برضاهما ، إذا لم يكن بينهما
شرط على ذلك .

وقول : لا يجوز أن يأخذ إلا مثل ما أقرض ، لا أفضل من ذلك ، ولا أدون .
من الجنس الذى أقرض منه .

وقول : يأخذ دون ما أعطى . ولا يأخذ الأفضل .

وقول : له أن يأخذ به عروضاً ، من غير ذلك الجنس ، إذا لم يقدر على ذلك الجنس .

وقول : ولو قدر على الجنس ، فله ذلك .

وقال أبو معاوية - في رجل أقرض رجلاً دراهم مزيفة . وكانت ذلك اليوم مزيفة جائزة . وكان بها بينهم وشراؤهم . ثم رجعت المزيفة لم تجز ، فأراد المقرض أن يرد عليه . زيفة ، ففكره المقرض ، فطلب دراهم تجوز .

قال : ليس له إلا مثلها أقرضه .

ووجدت في كتاب بيان الشرع - في رجل باع لرجل سلعة . وكان النقد في ذلك الوقت وضحا ، فلم يعطه المشتري ثمن سلعته ، حتى رجع النقد مزيفاً . ففى بعض القول : إذا كان في ذلك ضرر على البائع أو المشتري . قيل : للبائع إن شئت فخذ نقد البلد اليوم . وإن شئت فخذ سلعتك أو مثلها .

ويقال للمشتري : إن شئت سلم إليّ سلعته . وإن شئت أعطته نقد البلد يوم البيع .

وفي رجل اشترى من رجل سلعة ، بعشرة دراهم . وكان البيع في عمان . وقع في عمان . ثم خرجا إلى بعض الأمصار التي فيها وزن الدراهم ، أقل من وزن عمان ، أو أكثر . فطالبه بالعشرة في ذلك البلد . وتفاضلا إلى الحكم . فليس له إلا نقد عمان ، إذا كان البيع فيها .

وإن كان البيع وقع في عدن . ثم طالبه بهمان ، حكم عليه بنقد عدن ، أو قيمته .
بالصرف من نقد عمان ، إن لم يوجد نقد عدن .

ولإذا شرط البائع نقدا موصوفا ، فليس له ولا عليه إلا شرطه .

وإن لم يشترط شيئا مسمى ، فله نقد البلد يوم الحكم .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في امرأة لها على زوجها صداق . فلما هلك .
طلبت أن تأخذ صداقها . وهو ألف درهم . وطلبت دراهم نقاء . فقال الورثة :
تعطى مزيفة . وكان النقد يوم تزوجها نقاء . ثم رجع النقد مزيفا ، أو تزوجها يوم
كان النقد مزيفا . ثم حدث النقاء .

قال أبو الحواري - رحمه الله - عن أبي عبد الله نهان بن عثمان : إن لها نقد
البلد يوم القضاء ، ما لم يشترط نقد معروف ، عقد عقد التزويج .

قال : ثم رأيته من بعد ذلك يتفكر في ذلك . ولم أعلم أنه رجع عن هذا .
وقد سألت عنها أبا المؤثر فقال : إن كان تزوجها في أيام النقد نقاء . ثم رجع
النقد إلى المزيف ، فلها نقد يوم تزوجها .

وإن كان تزوجها في أيام المزيف ، فلها نقاء نقد البلد . وإن كان النقد يوم
التزويج ، فلها نقد البلد يوم القضاء .

قال أبو الحواري - رحمه الله - فهذا حفظي في هذا .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - في رجل معه درهم ، يعلم أنه ردى : إنه لا يجوز
له أن يشتري به شيئا .

وإن قال البائع: إنه ردى، وأخذه على ذلك، أنه جائز له ذلك، إلا أن يكون حديداً أو صفرا. فإن أبا المؤثر - رحمه الله - قال: إذا كان صفرا طرحة، ولم يشتر به شيئا. وكذلك الحديد.

وأما الذى يشتري من رجل شيئا، بدراهم فيها صفر، أو كلها صفر. والبائع عالم بأنها صفر. فذلك جائز، ما لم يقصد أحد المتبايعين إلى نية الحرام. وقيل: إن كانت دراهم المعاملة مختلفة. فإن اتفق المتبايعان على شيء منها، فهو ما اتفقوا عليه.

وإن اختلفوا، نقض البيع والكره وغيره. ويرجع المال والحمل إلى أجرة المثل، إذا كانوا قد عملوا بما يرى عدول تلك الصنعة. ومن رأى رجلا ينفق دراهم، ويرى فيها ما لا يجوز، فليس عليه أن يعلم بذلك، إلا أن يكون فيها صفر أو رصاص أو حديد.

وكذلك إن رآه يخطئ ذلك في دراهمه، فليس عليه أن يعلم بذلك.

وإن كان رجلا معروفاً بتدليس القصد، فلا بأس على من بايعه دراهم، فيها صفر بدراهم صحيحة.

وإن كان معه دراهم شبه الصفر، إلا أنه لا يسقيت أنها صفر. فقال لمن يوفيه: أخاف أن يكون فيها صفر، فرضيها المتصّي بجائز له ذلك.

وإن كان لا يعلم أن فيها صفراً إلا بالظن، فليس عليه أن يخبر المتصّي، كان بصيراً بالقصد، أو لم يكن، إذا لم يقصد إلى التدليس بذلك.

وإن كانت الدراهم في معنى الاتفاق ، أنها لا تجوز بنفسها وحدها . وإذا خلطت في غيرها جازت في معنى التعارف أنها من النقد ، فجائز لا علة فيها ؛ لأن الناس على ما اتفقوا عليه . وإن كانت إذا خلط فيها غيرها من النقد ، صارت في التعارف . بعض يأخذها ، وبعض يردها . فإذا لم يقصد فيها إلى تدليس ، وإنما قصد إلى إحضار النقد الجائز ، أعجبني أن يجوز ذلك .

وقيل في رجل ، اشترى من تاجر بيعاً ، فلما تقدم الدراهم ، خلطها بالبائع في دراهمه . قال المشتري : إن هذه الدراهم من الخراج . فإذا لم يكن المشتري من أصحاب الخراج ، واجتمعت أن يكون قوله ، يخرج على معنى الكذب ، أو يقوجه إلى غير معنى الخراج الحرام ، لم تفسد في الحكم ، إلا أن يخرج من صريح المعنى أنه من الخراج الفاسد . فلا يجوز ذلك . ولا يطيب له أن يبايعه بها في الحكم . وإذا ثبت عليه ضمانها بحكم ، أو بمعنى اطمئنانة ، يقتضيه لها ، ثم أراد الخلاص . فقد اختلف في ذلك .

فقول : يجوز له أن يردها ، على من دفعها إليه . ويرجى له البراءة بذلك ، إذا ردها بيمينها .

وقول : لا يبرأ بذلك ، لأن هذا قد أقر بها أنها غيره . ويكون حكمها حكم الأموال التي لا يعرف لها رب .

وإن فرقها على الفقراء ، فلعل ذلك مما قيل : إنه من وجوه الخلاص .

وقول : إذا احتمل في قوله أنها من الخراج ، معنى غير الحرام الفاسد ، فلا بأس عليه بها ، ولو كان القائل من جند السلطان الذين يأخذون الخراج .

وكل ما احتمل في معناه التحليل والتحريم ، فهو على حكم الأصل .
وقد بينا القول في معنى الاطمئنان . ويستغنى المرء قلبه . ويعجبنا ترك الشبهة
والأخذ بالحزم والوثيقة في أمر الدين .
وقيل عن ^(١) النبي ﷺ : أنه قال : الحلال بين والحرام بين وبينهما شبهات
فما حاك في صدرك واختلج في قلبك . فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .
فاسأل الله تعالى العصمة ، والنجاة من الفتنة ، وتخفيف البلية والخلة .
والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فصل

وقيل — عن بشير — فيمن أقر لرجل بعشرة دراهم . والدراهم ذلك الوقت
مزيفة . فطلب المقر له نقاء ، فليس له إلا نقد الناس .
فإن أوصى له بوصية . أو تزوج امرأة على مائة درهم ، ولم يبينها ، فإنهم
يرجعون إلى نقد الناس .
ومن سلم إلى رجل دراهم . وقال له : أنفقها . وما ردّ عليك ، فردّه على .
فلما ردّ عليه أبى . فعليه المام بما قال . ويقبل ما رد عليه ، إلا أن يختلفا في غير
ذلك .

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمر بلفظ : الحلال بين والحرام بين . فدع ما يريبك
إلى ما لا يريبك . والفقرة الأولى من رواية النعمان بن بشير عند الأربعة . وهو أطول مما هنا .

ومن كان عليه لرجل درهم جيّد ، فأعطاه مزيقا ، فإنه يبرأ إذا كان فيه شيء من الفضة .

وقال بشير : كتبت مع الفضل بن الحواري ، في سوق صحار ، إذ نادى المنادي .
على الناس : إن الوالي غدانة يقول : لا تأخذوا المزيفة .

قال : فتملت للفضل : هذه حجة لغدانة على الناس ؟

قال : نعم . كما أنه لو نادى في الناس : إن الوالي غدانة يقول : خذوها السكان .
ذلك حجة عليهم .

وفي كتاب المصنف - فيمن دعه دراهم ، منها ما يجوز ، ومنها ما لا يجوز ،
إلا أنه يرده بعض ، ويأخذه بعض . قال : لا يجوز له خلطها في غيرها من الجائز ؛
لأنه بمنزلة خلط الحب والتمر الردي في الجيد ، لينفق بعضه ببعض ؛ لأن ذلك من
الغش المدهى عنه في البيع .

وفي بعض القول : إن كان في التعارف أنها تجوز . ويؤخذ منها كل شيء بعينه .
فإنه يجوز خلطها لهذا المعنى . ولا يكون غشا ، ولا عيبا .

فإذا خلطت مع غيرها من التقه ، جازت باتفاق ؛ فإنها من التقه الجائز لا علة
فيها ؛ لأن الناس على ما اتفقوا عليه ، ثابت لهم وعليهم .

وإن كانت تختلف في أخذها في حالها ذلك ، ولم يقصد فيها إلى تدليس . وإنما
قصد إلى اتفاق التقه الجائز ممن أخذها . أعجبني أن يجوز ذلك .

وقيل : إن أهل حضرموت يقبايعون ويتزوجون بدراهم . وليست عندهم .
فإن كانت الدراهم توجد عندهم ، فالبيع جائز . وللبائع أن يأخذ ما جرت به
العادة عندهم من عوض ، من الطعام أو غيره ، إذا لم يكن بينهما شرط .

وإن كانت الدراهم معدومة ، فالبيع بها غير جائز . وعلى المشتري السلعة
قيمتها لربها . إن كانت قد تلفت . وإن كانت قائمة الثمن ، فعليه ردها بعينها .
والمرأة صداق مثلها .

وإن كان البيع بدرهم معلوم ، فعلى المبتاع ذلك الدرهم ، إن كان خلاصا ،
أو غير خلاص . ولو كان الخلاص موجوداً .

وإن كانت نقود البلاد مختلفة ، ولم يكن البيع بدرهم معروف منها ، كان على
المشتري من تلك النقود أكثر ما تجرى به المعاملة ، بين أهل ذلك الموضع ، في
عرفهم وعاداتهم .

فصل

قيل عن ابن مسعود ^(١) - رضي الله عنه - : إن رسول الله ﷺ نهى أن
تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم .

وقيل : إن أول من ضرب الدراهم والدنانير آدم عليه السلام . وقال : لا تصلح
المعيشة إلا بهما .

(١) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو المازني . وزاد فيه :
إلا من بأس .

قال ابن عباس : لما ضرب آدم عليه السلام الدراهم أخذها إبليس لعنه الله فوضعه على عينه وقبله . وقال : أنت ثمة قلبي ، وقرة عيني ؛ بك أطفي ، وبك أكفر ، وبك أدخل النار . رضيت من ابن آدم بحب الدينار ، من أن يعبدني .

وقيل : كانت الدينار رومية ، والدراهم كسروية . فلما جاء الإسلام كتب على القراطيس : بسم الله الرحمن الرحيم . لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له محمد رسول الله ﷺ عبده ورسوله . أرسله بالهدى ودين الحق فلما وصلت القراطيس إلى الروم ، وعليها هذا الكتاب ، أفلق ذلك ملك الروم .

وبعث إلى عبد الملك بن مروان بهدايا كثيرة وسأله أن يستط هذا الكتاب من رموس القراطيس . فأبى ورد الهدايا . وكتب إليه : إن لم تفعل نقشت على الدينار شتم نبيك . فأحزن ذلك عبد الملك ، فشاور في ذلك قبيصة بن ذؤيب الأسدي . فقال : لا عليك : ناد في الناس . واكتب في الآفاق : لا يؤخذ دينار رومي . وانقش سكة عليها هذا الكتاب : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . محمد رسول الله ﷺ . قل هو الله أحد . ففعل ونقش السكة .

فأول من ضرب الدينار والدراهم العربية ، عبد الملك بن مروان . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول السادس والستون

في القرض وما جاء فيه

قيل نهى النبي ﷺ عن قرض جر منفعة .

قال بعض : إذا جر في نفس القرض .

وقيل : إذا قال : هاتِ الكيس حتى أزن لك منه ، لم يجوز ، إذا كان له دين على آخر .

وإن قال : له اذهب إلى الجارية فخذ منها ، فيكره .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : اختلف في الذي يقتض ببلد ، ويشترط قضاءه من بلد آخر .

قال : ويعجبني من القول : أنه إذا لم تقع هنالك منفعة للمقرض ، إنه جائز . وإن ثبت هنالك منفعة للمقرض ، لم يعجبني ذلك ؛ لمعنى ثبوت النهي عن كل قرض جر منفعة .

وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : إذا اقترض الرجل قرضا ، فلا يقبل من صاحبه كرامة ، ولا ركوب دابة .

وعن المغيرة : قال : قلت لابن عمر : أقرض جيرانى إلى أجل المطاء . فيجىء عطاؤهم أجود من دراهمى . فقال : لا بأس به إذا لم تشترط .

(١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة عن علي .

وعن الزبير عن عطساء قال : أقرضت ابن عمر ألفى درهم . فبعثت إلى بألفى درهم . فوزنها فإذا هي تزيد مائتين .

فقلت : لعل ابن عمر أراد أن يخبرني ، فأنتيته . فقلت : يا أبا عبد الرحمن إنك بعثت إلى بزيادة مائتي درهم على حقى .

فقال : هي لك . وهو قول الربيع .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : المعنى في هذا . إنه من جر المنفعة عند القضاء .

والقرض : هو أن يقول : قد أقرضتك هذا الشيء . أو سلمته لك قرضا . أو سلفتك أو أسلفتك ؛ لأن بعضا يقول : سلفني بمعنى أقرضني . فإذا أقرضه أخذ مثل قرضه ، من الكيل أو الوزن أو العدد أو الدرع .

ولا يجوز قرض الدراهم وقضاؤها بالعدد ؛ لأنها تفاضل في الوزن .

واختلف فيمن يقرض جرى حب ذرة ، فيأخذ خمسة مكايك حب بر .

فقول : جائز ذلك ، ما لم يكن بينهما شرط .

وقول : لا يجوز ذلك إلا بقدر قيمة حب الذرة من البر أو غيره .

وقول : لا يجوز إلا أن يأخذ مثل حبه ، أو قيمته دراهم يوم القضاء .

وقول : لا يجوز فيه القيمة . وله مثل حبه . ولا يجوز أن يقوم الحب دراهم أو

دنانير ، ويأخذ بها حبا مثل حبه أو غيره

— ٣١١ —

وأجاز بعض لمن أقرض رطباً: أن يأخذ تمرًا يابساً، إذا لم يكن شرط في ذلك.
ومن أقرض جراباً مكفوزاً بجراب إلى القيظ، كيله كذا وكذا مكوكاً،
ولم يعرف أنه كم في الجراب الأول، فلا يجوز؛ لأن هذا يقع موقع البيع. وإنما
الجائز في القرض أن يقرضه جراباً. ولا يسمى بشيء. ثم يعطيه المقرض مثله؛ لأن
القرض إنما يقع مثلاً بمثل.

وإن كان الجراب أخلاًطاً من التمر. وشرط عليه تمرًا من جنس واحد،
فلا يجوز ذلك.

وقيل: القرض يزيد على الصدقة في الأجر أضعافاً كثيرة.

ويجوز في القرض أن يأخذ من النوع الذي منه القرض، أو غيره أفضل منه،
إذا لم يكن شرط.

واختلف فيمن يقرض إلى أجل.

قيل: ليس للمقرض أن يطلب المقرض قبل الأجل؛ لأن ذلك من خلاف
الوعد.

وقول: له أن يطلبه، من غير أن يضاره في الملازمة.

وأما الذي عليه الحق، فله أن يعطى قبل محل الأجل؛ لأن أجل القرض
ليس بشأنته.

ومن أعطى^(١) دعفاً ، وأخذ زوراً ، فلا بأس بذلك ولو كان الزور أكثر عدداً ، إذا تراضيا بذلك .

وأجاز بعض قرض جذع بجذع ، إذا لم يكن بينهما فيه شرط تفاضل بينهما .
ويوجد عن هاشم وسبيح - رحمهما الله - : أنه لا يجوز لمن يقرض طعاماً في الجوف ، ويشترط القضاء من صبحار .

واختلف فيمن اقترض برّاً ، فلما طلبه المقرض قال : لا أجيد برّاً ، فعخذ مني الثمن . فقرض عليه الثمن بسعره ، فلم يقدر عليه ، حتى رخص البر . فقال المقرض : خذ مني برك . وطلب المقرض الدراهم .

فقال سعيد - أظنه ابن الميثر - : له دراهمه .

وقال هاشم - رحمه الله - : له بره . والذي صنعنا من القيمة ليس بشيء .
وإذا كان المقرض والمقترض في بلد واحد ، فعلى المقرض أن يباغ إلى المقرض .
حقه .

وقال أبو عبد الله - في رجل أقرض رجلاً مائة درهم ، فبعث المقرض إلى المقرض بمائة درهم عدداً ، فزاد فيها درهم ، أو أقل أو أكثر ، فلا بأس عليهما ، إذا أعلم المعطى المعطى بالزيادة ، وطابت نفسه بذلك . وإن نقصت درهماً ، أو أنل أو أكثر ، وطابت نفس المقرض ، فلا بأس عليهما .

(١) الدعن : مجموع من جريد النخل ، بعضه قد أزيل عنه السعف . وبعض لم يزل عنه ، يستعمل لتسقيف البيوت ، وللأسرة في زمان الحر . والزور : هو الجريد المجرد عنه السعف .

واختلف في قرض الحيوان ، دابة بدابة . فقال أبو عبد الله : إن كان يعرف استواء الحيوان في المثل ، جاز ذلك . ولم يجوز غيره قرض الحيوان . ويخرج الاختلاف في قرض خدمة الحيوان ، على ما يخرج من القول في الحيوان .

وقيل في رجل سأل رجلاً قرض شيء ، فأمر له به مع رجل آخر وقبضه . ثم ادعى أنه خرج متغيراً فاسداً ، وأراد رده ، فإنه يردّه على المقرض . وللمقرض حقه على المقرض . ولا يجوز قرض فسلّة بلمق بفسلّة قرض ؛ لأنه قرض جر منفعة ورجل عليه لرجل قرض حب برّ . وللرجل على هذا قرض حب ذرة . وأراد أن يقتاصصاً بما ، على كل واحد منهما لصاحبه . ففي أكثر القول من أصحابنا : أنه يجوز .

وبعض كره ذلك .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : من أقرض حياً أو تمراً ، أو غير ذلك ، جاز له أن يأخذ دراهم ، لأنه مضمّن عليه . ويأخذ بالمضمون ما أراد من العروض من جنسها ، أو غير جنسها .

ولا تثبت الآجال في القرض ، مثل ما تثبت في الديون والسلف والبيوع . في أكثر القول .

ومن أقرض رجلاً دنانير ، لم يكن له أن يأخذ منه إلا دنانير .

وقول : له أن يأخذ بالدينارين دراهم ، وبالدراهم دنانير بالصرف ولا يزداد على الصرف شيئاً . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والستون في الرهن والتقة وما أشبه ذلك

والرهن المقبوض: هو الذى يقبضه المرتهن ، ويصير فى يده . فذلك لا يشاركه فيه الغرماء .

وأما ما لم يقبضه ، فهو ثقة بين الغرماء ، إذا لم يكن للمدين مال غيره ، يكون لهم فيه وفاء . وإن قبضه وأكره صاحبه أو غيره فهو قبض .

وغلة الرهن للراهن . وإن أخذها المرتهن ، حسبت عليه من رهنه ، وقطعت من الحق الذى أدهن به .

وليس نرى فى الخضره والحيوان رهنا . والغرماء فيه شركاء ، إذا لم يكن للمطلوب وفاء .

وليس قبض الزراعة والحيوان بشىء عهدنا ، إلا أن يكون للغريم وفاء ، فذو الرهن أولى برهنه .

ومن أدهن رهنا . ثم غشيه دين يحيط بماله ، ويزيد عليه فأخذ المرتهن رهنه ، وبقي بقية من حقه ، فإنه يشارك الغرماء ، بما بقى له فى سائر مال الغريم .

وقيل فى رجل ، اشترى جارية بمائتى درهم ، فأعطى البائع مائة ، وبقي عليه مائة . فحبس عليه البائع الجارية ، إلى أن يجيء بالمائة الباقية . فذهب وجاء بالمائة ، فوجد الجارية قد ماتت ، إن كل واحد منهما لا شىء عليه ، لا للبائع المائة الباقية . ولا للمشتري المائة الحالية .

وقول : إن حبسها فتلفت ، فعليه قيمتها وله المائة الباقية ، إلا أن يتفقا أن يبدئها رهنا بذلك .

وقيل : إن اشترى رجل شراء من رجل . وقال البائع : لا أدفعه إليك حتى تنأى بالثمن فذهب المشتري ليأتي بالثمن ، فملك الشراء ، فلا شيء للبائع .

وإن كان المشتري تركه من غير حبس من البائع ، فهو للثمن غارم . وإن اشتراها وأبرأه البائع منها ، قبل أن يقبضها . وتركها في دواب البائع ، فأصابها شيء ، فهي تذهب من مال المشتري ، إذا وقف عليها ، ولو لم يقبضها ، إذا كان على مقعدة من قبضها . وقال : ما جعل من المال عقد عقدة المبايعة في الحقوق ، فهو ثابت في المال الذي جعل الحق فيه حتى يقضى صاحبه .

ومن باع لرجل غلاما ، على أنه لا يبيع فيه ولا هبة ، وحقه فيه ، أو على أنه إن لم يعطه ، فلا يبيع بينهما . ثم أفلس الرجل ، فلا يشرع الغرماء في العبد حتى يستوفي البائع حقه . وإن لم يبلغ ثمنه حق البائع - نخ - : الرجل ، فإنه يحاصصهم فيما بقي .

وإن مات العبد - فيما يرى - حق الرجل يذهب ؛ لأن العبد مات في يده . والذي يبيع بيعا إلى أجل ، ثم يشتري من المشتري شيئا من ماله ، يريد بذلك صحة حقه ، خوفا أن يدخل معه الغرماء . فإن كان في ذلك شرط فسد وإن لم يكن شرط ، لم يفسد . ولا يحل له أن يقبض منه شيئا ، حتى تحل مديته .

ومن ارتهن داراً أهلها فيها . فلا يجوز . ولا يكون الرهن إلا مقبوضا .

فصل

وأما الثقة ، فقد أخبرنا أبو زياد : أن سعدة بن تميم كان يطالب تاجراً .
يقال له : أبو السرى . بحق . فوثق له ، فحدث له حدث . فقصى له سعيد بن مبشر .
بمحضر من سليمان بن عثمان ، فأوثق له دون الديان .

وقال أبو زياد : أخبرني القاسم بن شعيب قال : كان الإمام غسان يشرح
الديان في الثقة ، في الحيا والمات .

وقال أبو المؤثر : يقول غسان فأخذ .

ومن جواب العلاء بن أبي حذيفة ومحمد بن سليمان ، إلى هاشم بن الجهم ،
في الثقة من غير قبض :

فإن كان مال الموثق فيه وفاء للديان كلهم ، فهم في الثقة سواء .

وقال أزهر بن علي في الذي يوثق لغريمه : إن له الثقة ما لم يمت الموثق . ولا
يترك مالا أو يفلس .

ومن أوثق شيئا بخمسين درهما . وهو يساوي مائة درهم ، أو أكثر ، إلى أجل .
فحل الأجل . وطلب الذي له الحق أن يفادى على ثقته . فله ذلك ، وإيس عليه مدة
إذا حل الأجل ، وحل حقه . ويفادى من الموثق معه بقدر حقه .

وإن قبض بعض حقه ، فلا تنتقض الثقة . وهي بحالها بما بقي من الحق ، كان
قليلاً أو كثيراً .

فصل

والرهن جائز في البيع وقد روت عائشة^(١) - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ مات، ودرعه مرهونة بثلاثين صاعاً من شعير .

ومن طريق أبي رافع ، مولى رسول الله ﷺ قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى يهودى^(٢) ، ليسلفه سلفاً ، أو يبيع له بيعاً . فقال : والله لا أبايمه ولا أسلفه إلا برهن .

قال : فأخبرت النبي ﷺ بذلك .

فقال عليه السلام : والله لو بايعني ، أو سلفني ، لقضيت . إني والله لأمين في السماء ، أمين في الأرض . اذهب بدرعي الحديد إليه . فنزلت من الله له - تعزية عن الدنيا - قوله تعالى : « وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْثَنَّهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى » .

ففي هذا الخبر دلالة على جواز الرهن في البيع . وفيه دلالة أن المسلم أن يشتري من كل بائع ، من مسلم ، أو كافر ، إذا كان البيع صحيحاً .

وفيه دلالة ، على غلط من ترك تجويز بيع من كان في يده ، مال حلال أو حرام ؛ لأنه إذا جاز الشراء من المشركين ، كان من المسلمين أجوز .

(١) أخرجه أحمد والبخاري عن عائشة .

(٢) أخرج معناه البخاري عن عائشة .

وفيه دلالة ، على جواز الحلف بالله ، لمن حلف صادقا .

وفيه دلالة ، أن المرء أن يرفع نفسه إلى حيث يستحق المدح والوصف ، إذا احتاج لذلك .

وفيه دلالة ، على جواز حبس الطعام أكثر من قوت يوم ؛ لأن ثلاثين صاعاً ، اقتاتها الرسول ﷺ وعياله ثلاثين يوماً .

والرهن جائز أخذه ، عند البيع ، في الحضر والسفر ؛ لقول الله تعالى : « وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإيهان مقبوضة » .

وجوازه في الحضر ، بالرواية التي تقدم ذكرها ، عن أبي رافع عن رسول الله ﷺ ، في إرهانه الدرع على اليهودي . وهما بالمدينة .

واختلفوا في الرهن إذا ضاع في يد المرتهن .

فقال بعضهم : لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ، زاد الحق على قيمة الرهن ، أو نقص .

وقال آخرون : يتراددان الفضل .

وقال آخرون : يرجع صاحب الدين على صاحب الرهن ، بفضل قيمة الرهن . ولا يرجع صاحب الرهن ، بفضل قيمة الرهن . وهذا القول عليه جل أصحابنا . والعمل عليه بينهم

وحجتهم في ذلك ظاهرة : قول النبي ﷺ : « يذهب الرهن بما فيه » .

فإذا ضاع ذهب منه بقدر الرهن . فإن زاد كان المرتهن أميناً في باقي الرهن .
وروى أبو معاوية : عزان بن الصقر - رحمه الله - قولاً رابعاً : أن الرهن
إذا ضاع رجع صاحب الحق على^(١) ، الراهن ، بجميع حقه ؛ لأنه أمين في الرهن .
وقال أبو سعيد : إذا ضاع ذهب بجائحة ، لم يبطل حق المرتهن .
وإذا أُرهن رجل رهناً ، فوجد المرتهن به عيباً ، له رده على صاحبه .
وعلى الراهن تسليم البديل منه ، أو يكون وفاء لحقه .
واختلفوا في رهن المشاع وعطيته
فذهب بعضهم إلى جواز ذلك ، وشهروه بالبيع فوافق بعض أصحابنا أهل
الحجاز ، وكثير من أهل الحديث على هذا القول .
وقال بعضهم : إن رهن المشاع وعطيته لا تجوز . ووافقهم على هذا القول
أهل الكوفة .
وكان الشيخ أبو مالك - رحمه الله - يذهب إلى هذا القول الأخير ؛ لأن
القبض يتعذر في المشاع إلا للشريك . والله تعالى يقول : « فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ » .
وفي رجل دفع إلى رجل ثوباً أو حلياً ، أو شيئاً غير ذلك . وأمره أن يرهنه
له على رجل ، وأخذ المأمور لنفسه ، ودفع إليه المال . فليس هذا برهن جائز ؛
لأنه خالف أمر الأمر . ويكون في يده بسبيل الأمانة .

(١) وهذا القول اختاره شيخنا السالمى - رضى الله عنه - واحتج له بقوله تعالى :
« فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتِنَ اٰمَاتَهُ » الخ .

وكان محمد بن محبوب - رحمه الله - إذا شكأ إليه أحد من غر مائه . قال له :
خذ رهنا على البيع وكفيلة على السلف .

ولا يجوز الرهن في الخراج . ويجوز في الصدقة .
ومن أَرهن رهنا بحق ، وقضى الحق الذى أَرهن فيه ، ولم يطلب رهنه ،
حتى تلف من يد المرتهن . فقيل : يكون في أحكام الرهن ، ما لم يسلمه المرتهن ،
أو يعرضه على الراهن ، ليقبضه ، ويدعه الراهن برأيه ، بمنزلة الأمانة .
وبعض قال : قد زال عفه حكم الرهن ؛ لأنه الآن ليس مرتهنا بشيء .
وإذا أزال المرتهن الرهن ، ببيع أو هبة . ثم استخرج ذلك . ثم تلف فإنه
ضامن .

ومن أَرهن رهنا ، وقبضه المرتهن . ثم سرق بيت المرتهن ، فطلب الراهن
رهنه . فقال : سرق فيما سرق من البيت . ثم إن المرتهن صالح رجلا ، اتهمه
بسرقته على صلح . فقال الذى له الرهن : اجعل لى فى صلحك حصه بقدر رهنى .
فقال : لا . فإننا نستحب أن يجعل للرهن حصه ، على قدر جميع ما سرق من
البيت .

واختلف فى الرهن ، إذا كان بحق . وكان أكثر من الحق . فسلم الرهن
بعض الحق إلى المرتهن . ثم تلف الرهن .

فقول : إن المرتهن لا غرم عليه ، على كل حال ، كان الرهن أكثر ، أو أقل
هو يذهب الرهن بما فيه .

وقول : يقتصاصان .

وقول : يرجع المرهن على المرتهن ، بما سلم إليه . ويذهب الرهن بما أُرهن به .
واختلاف في الرهن ، إذا كان يتجزأ بغير ضرر ، فأرهن بشيء من الحق . وسلم
الذي عليه الحق شيئاً من الحق .

وقول : إن طلب المرهن أن يأخذ من الرهن ، بقدر ما أدى من الحق ، إن
الله ذلك .

وقول : يثبت الرهن كله بما بقي فيه ؛ لأنه معتقل به ، حتى يفكه الراهن ، يجمع
ما أُرهن به .

وأما إذا كان الرهن لا يتجزأ بالكيل والوزن ، ويتجزأ بالتقسم كالجزء
وشبهه . فقد اختلف فيه أيضا .

وأكثر القول معنا : إذا كان الرهن شيئاً واحداً لا ينقسم ، ولا يتجزأ إلا
بالضرر ، مثل الثوب والضيف ونحوه . ولا يمكن المرهن أخذ شيء منه فلا يفك
منه إلا بتسليم جميع ما فيه .

وإذا استحق المرهن على المرتهن تسليم الرهن ، بوجه من الوجوه ، من فكه
لرهنه . ولم يسلمه إليه المرتهن . ولم يطلب المرهن رهنه ، فيحول المرتهن بينه وبين
قبضه ، ويمنعه إياه . ولا دفعه المرتهن إلى المرهن . فأبى من قبضه ، فالرهن بحاله على
مهلكه . والقول فيه على ما بينا من الاختلاف .

وأما إذا فداء الراهن وطلبه، وقدر المرتهن على تسليمه إليه، ففعله منه، بوجه من الوجوه التي ليس له فيها عذر، فإنه ضامن لجملة الرهن. ولا نعلم في هذا اختلافاً.

وإن صح عذر المرتهن في تسليمه إليه، فهو بحاله والقول فيه على ما ذكرناه من الاختلاف.

وأما إذا سلمه المرتهن إلى الرهن، فأبى عن قبضه، من غير عذر له في ذلك، فلا ضمان على المرتهن.

وإن تلف، فلا يتلف حق المرتهن ولا ضمان عليه فيه، إذا لم يضيعه، ولم يتصرف في حفظه. ولا نعلم في ذلك اختلافاً.

وإن كان المرتهن عذر في قبض الرهن، فالرهن بحاله، لا ضمان على المرتهن ولا يبطل الرهن، ويكون بحاله. والقول فيه على الاختلاف.

وقول: ولو سلم المرهن إلى المرتهن حقه، ولم يمنعه عن قبض رهنه، فلا شيء على المرتهن، إذا تلف الرهن.

واختلفوا في الرهن، إذا كان في يد ثقة، عن رأى الراهن والمرتهن فيه.

فقول: إنه مقبوض. والرهن بما فيه. وهو من مال المرتهن.

وأما إن كان ذلك برأى المرتهن، أو أمره بقبضه، أو وكله فيه، فهو رهن مقبوض. وهو من مال المرتهن على سبيل الرهن. والاختلاف فيه قد مضى.

وإن كان ذلك برأى المرهن دون المرتهن ، فهو من مال المرهن . وليس هو
برهن . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

واختلاف في المرتهن ، إذا أخذ الرهن ، على أنه إن لم يأت به بحقه إلى وقت كذا
وكذا ، إن له أن يبيعه برأيه ، ويستوفي حقه . فقول : له شرطه .

وقول : لا يثبت ذلك . ولا يكون بيع الرهن إلا برأى صاحبه ، أو برأى
الحاكم . فإن باعه برأيه . وقد أذن له على القول الذي يحيز بيعه له ، فإن تلف الثمن
من قبل أن يصل إليه ، فهو رهن بما فيه . والاختلاف فيه واحد . وإنما يكون
الاختلاف في الثمن على هذا القول ، لاقى الرهن .

وأما على قول من لا يحيز بيعه ، إلا برأى الحاكم ، فيجعل لصاحب الرهن
الخيار ، إن شاء الرهن ، وإن شاء أتم له ما فعل . وكان الرهن بما فيه على الاختلاف
وهو ضامن للرهن ، إذا أتلفه ، كان قليلا أو كثيرا .

والقول في البيع والثمن ، قول المرتهن ، على قول من يحيز ذلك له .

وإن قال : بعت بقليل أو كثير ، فهو مصدق ؛ لأن الراهن قد أذن له بالبيع ،
فهو مصدق في البيع والثمن .

وإن سلم الثمن للمرتهن حقه والباقي للمرهن . فإن نقص شيء فهو ضامن للمرتهن
بقية حقه ؛ لأنه أذن له ببيع ماله .

وفي رجل ارتهن من رجل رهنا ، قيمته ألف درهم ، على أن يقرضه ألف درهم
فهلك الرهن ، قبل أن يقبض منه شيئا .

قال : يضمن المرتهن للراهن ألف درهم ؛ لأنه ليس بأمانة .

واختلف في المرتهن ، إذا شرط على المرهن أنه إذا ذهب الرهن من يده ، فحقه بحاله على المرهن .

فبعض أجاز الشرط وأثبتته . وبعض أبطله وأنسده . وقال : حكمه حكم الرهن لأنه لم يأخذه على وجه الأمانة .

وإن كان الرهن إلى مدة ، فتلف قبل مضي المدة ، فلا على المرهن أن يعطى المرتهن شيئاً مكانه ولو شرط ذلك . والشرط باطل في هذا . ويذهب الرهن بمانيه على أصل ما قالوا في الرهن .

وإذا قال المرتهن : هذا الرهن بيدي بألف درهم . وقال الراهن : أرهنته بخمسة .

فالتقول قول الراهن مع يمينه . وعلى المرتهن البينة .

وليس للمرتهن من الرهن ، إذا كان قد قبضه ، إلا أن يحبس به بمقه . ولا عليه منه ، إذا كان في يده إلا حفظه . وإن كان ملكه للراهن ، فليس له فيه بيع ولا هبة ولا صدقة .

وإن مات المرتهن ، فوريته يقومون مقامه .

وإن مات المرهن ، فوريته يقومون مقامه . وليس لواحد من ورثة المرهن ، أن يملك بعض نصيبه من الميراث ، بعد إجماعهم على أحدهم بنفسه كله .

والرهن في حياة الرهن، لا يشرع فيه الغرماء إلا اختلاف، إذا كان مقبوضاً .
وكذلك بعد موت المرتهن .

وقيل: من مات، وعليه مائة ألف لعشرة أنفس . لكل واحد عشرة آلاف
وكان أحدهم أخذ منه رهناً بمائة ، فإنه يرد الرهن أو مثله ، إن كان قد تلف أو
ثمته . ثم هو أحد الغرماء .

وإن لم يترك إلا ذلك الرهن الذي يساوى ماله ، فهو له ؛ لأنه في يده .

وقال بعض : هو أحق به من غيره ، على الوجهين .

ومثل أبو سعيد - رحمه الله - عن من أراد شراء سلعة من رجل فلم يبايعه ،
حتى أركن في يده شيئاً من الأصول ، قبل قبض السلعة بالشراء .

قال : إذا كان قبض الرهن ، قبل عقدة البيع . فالرهن باطل . ويثبت بعد
عقدة البيع . ولو لم يقبض المشتري ما اشترى .

وقيل في معنى قول النبي ﷺ : لا يعلق الرهن بما فيه لصاحبه^(١) غنمه .
وعليه غرمه « هو تعريف لأتمه ؛ لأن الذي كان عليه أمر الجاهلية ، أن يرهن
الرجل مع الرجل رهناً . ويشترط عليه : إن لم يفده إلى وقت كذا ، فهو لى بحق
فأبطل النبي ﷺ ذلك وقال : لا يبطل ملك صاحبه بهذا الشرط . ولا يزول
حقه عنه بهذا الشرط . ولا يزول حقه عنه في الفكاك . ومثل شرطين في بيع .

(١) أخرجه البيهقي عن أبي هريرة . ولفظه : لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له
غنمه . وعليه غرمه . وهو في الدارقطني والحاكم وابن حبان وابن ماجه .

ومن ارتهن في عارية رهنا وقبضه . فضاع أو ضاعت العارية، إذ لا ضمان على المرتهن . ولا المستعير ، إلا أن يشترط المعير ضمان العارية، ويشترط ردها بتضييع، فإنه ضامن لها .

فإذا أخذ الرهن بالضمان ، فالرهن بما فيه . وهو بمنزلة الرهن في الحق .

وإن كان الرهن صبيحا ، لم يبلغ ، أو مملوكا ، فضاع الرهن فالمعير ضامن . ولا ضمان على الصبي ولا المملوك في العارية، ولو شرط المعير عليهم الضمان، إلا أن يكونا مرسلين في ذلك ، فالضمان على الرسل ، إذا صح ذلك .

والمرسل بمنزلة الحر البالغ فإذا أصاب الرهن انخراق، فإنه يتوهم سالما ومخروقا ثم يطرح من حق صاحب الحق ، بقدر ما نقص من الرهن . وقد تقدم الاختلاف في ذلك .

ومن ارتهن سيفا ، فجاء الصرص يريدون نهبه ، فاخترطه عليهم ولو أخذوه من يده ، من غير اختراط منه للسيف ، فعليه الشئان .

وإن دخلوا منزله فاخترطه ، فأخذوه من عنده، وقد أدى صاحب الرهن فداءه وطلب السيف أو لم يطلبه ولم يسكنه دفعه إليه ضمن .

ومن ارتهن بخراج أمتعة من البيت من الخوف ، ويترك الرهن فيه ، فيقتل ، فإنه يذهب بما فيه من الحق ، على ما قيل والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والستون

في رهن الأصول والزراعة والثمار والحيوان

والدار والأرض، إذا كانتا رهناً، فأهلها يأخذون غلتها. والثمرة إذا كانت شير مدركة، فجائز رهنها وقبضها.

ومن أدرهن داراً أهلها فيها، فلا يكون الرهن إلا مقبوضاً.

وقيل: من أدرهن داراً، أو عقاراً. فقيل: لا يثبت إلا بقبض، أو بإقرار في الحكم.

وقيل: لا رهن في الأصول، لأنه ليس بقبض ولا يقدر على قبضه.

وأحسب أن بعضاً يقول: إن عقد الرهن مع تسليمه من الرهن قبض، كما هو في البيوع قبض. وقبضه: حوزة، وإخراج عامله، وإدخال عامل آخر، أو يقبضه له وكيل، مما يكون إحرازاً في العطية. وكل ما كان إحرازاً فيها، فهو قبض يثبت به الرهن.

ومن وثق نخلة في بستانه لرجل، ولم يسم نخلة بعينها بحق. فلما حل الحق اختلفا في النخلة. قال: يعطيه ما شاء فيبيع. فإن عجز فهو عليه. وقول: إن هذا رهن لا يثبت، والدين في ذمته.

وإن كان الرهن أرضاً، فليس لمرتته أن يزرعها. وإن زرعها كان الزرع تبعاً للأرض.

وقيل : كان موسى بن علي - رحمه الله - لا يرى في الخضرة والحيوان رهنا . ويرى الغرماء شرعاً فيه ، إذا لم يكن للمطلوب وفاء . وليس قبض الزراعة والحيوان بشيء ، إلا أن يكون له مال ، فذوالرهن أولى برهقه . وهكذا يوجد عن أبي الخوارى - رحمه الله - .

وإذا كان المال ممنوعاً من ربه ، لم يجز رهقه ولا بيعه .

وقال أبو الوليد - في الزراعة إذا كانت مدركة ، فجاز أن يعزل منها صاحبها والمرتهن بقدر حقه .

وقال أبو عبد الله - في الرهن في الخضرة - : إنه لا يثبت ؛ لأنه لا يقدر على إحرازه في الوقت . وشجر القطن إذا لم يكن مدركا ، فهو مثل الخضرة . وإدراكه أن يصير بسره بمحد ما إذا يس لم يفسد . وإن يبست الشجرة لم تفسد . ورهن الماء إذا كان من مادة معلومة ، كان موسى بن جعفر يرى جوازه .

وفي الأصول : ومن أَرهن قطعة أرض ، فله منع الراهن من زراعتها .

فإن زرعها ، وطب المرتهن الثمرة ، فإنها تقبض وتوضع على يد ثمة ، حتى يحل الأجل ، فيقبضها المرتهن من حقه .

وإن ضاعت الثمرة ، فهي من مال المرتهن ؛ لأنه حبسها .

قال أبو الخوارى : تقوم الثمرة والقطعة . ثم تنقص من الحق ، بقدر ما تنقص من الرهن .

وقيل في رهن الدار: لا يصح قبضها ، إلا أن يفرغها أهلها ، أو يدخلها المرتهن .
أو يقف على بابها ، ويشهد بالقبض .
وقيل : حتى يسكنها أو يؤجرها ، أو يقر المرهن بالقبض ، أو يدعى المرتهن
بالقبض ، بمحض الرهن . ثم لا يغير هذا في الحكم .
وأما فيما بينه وبين الله ، فحتى يقبض ، أو يسكن ، أو يؤجر ، أو يعمر ، أو يوكل
في قبضها . والله أعلم .

فصل

وأما الحيوان . فقال سليمان بن عثمان : لا يجوز فيها الرهن ، لأنها تبي .
وتذهب .
وقال أبو محمد : الأكثر من أصحابنا لا يجوزون رهن العبيد وغيرهم
من الحيوان .
وقال الأقل منهم : يجوز ذلك .
وقول من أجاز أقوى في ثبوت الحجة .
ومن أرهن جاريته ، ففي وطئها له اختلاف .
قال بعض : ليس له وطؤها . وإن وطئها فلا نقول : إنه وطئ ، حراما .
وقيل : ليس المرتهن منع الراهن ، من وطء أمتة المرهونة .
وإن وطئها المرتهن ، فعليه عقربا ، يحسب من حقه . لسكل مضجع وطئها فيه .
نصف عشر ثمنها .

وإن كانت بكراً ، فلو طأة الأولى عشر ثمنها ، وأولاده ممالك للراهن .

وإن مات العبد المرهون أو أبق ، فله مرتن حقه .

وإن عجز مال المرهن ، شاركه الغرماء في الرهن .

ومن أرهن شاة فنتجت ، فالنتاج للراهن .

وكذلك ابن الشاة ، وسمنها ، وما جاء منها للراهن .

فإن أخذ المرتهن ، حسبته من حقه .

ونفقة العبد المرهون ، وعلف الدواب المرهونة على الراهن .

وكذلك إذا احتاج الرهن إلى الدواء ، فهو على الراهن كالنفقة .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إنه رأى في كتب المسلمين ، في رجل

أرهن في يد رجل دارا ، بألف درهم . والدار تساوى ألفي درهم . فاشتق من الدار نصفها .

قال : يذهب من حق المرتن نصفه ، وما في الرهن من الأصول ، فإنه ينادى

عليه ثلاث جمع مقوالية ، ويوجب في الرابعة .

وأما في غير الأصول ، فيباع في يوم واحد بالداء في جمعة أو غير جمعة .

ومن أرهن طلاق زوجته بحق ، فطلق المرتن ، جاز طلاقه ، ويرفع له بقدر

حقه من الصداق . ويأخذ الراهن حقه .

— ٣٣١ —

وقال أبو الحواري : إن كان حقه أقل من صدقاتها ، فلا تبعه عليه فيما بقي
ذهب الرهن بما فيه .

وقال موسى بن علي - رحمه الله - في الأمة المرهونة ، يعتقها سيدها ، وعليه
دين . فإن لم يكن له غيرها ، بيعت في الدين . وإن كان له مال يقضى ديغه ، جاز
عتقها .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - يستسعيها الديان بثمنها ، إلا أن يكون حجر
عليه الحاكم عتقها ، فإنها تبع في الدين . ولا تعتق . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والستون

في استعمال الرهن وبيعه والوكالة فيه

وقيل : اختلفوا في إطلاق إجازة استعمال الرهن برأى المرتهن .

ف قيل : لا يجوز ذلك ؛ لأن الغريم لا يجوز حله لغريمه ، إلا أن يكون بينهما خلطة من قبل .

وقيل : يجوز ذلك ؛ لأنه أذن له على علم منه . وليس بمجبور .
وإن تلف بعد الاستعمال ، ذهب بما فيه .

وعلى قول من لا يميز الاستعمال ، يرى على المرتهن أجرة الاستعمال . ومن
أرهن دنائير ، أو غيرها ، وأذن المرهن للمرتهن في قرضها ، فأقرضها فتلفت ،
فلا ضمان على المرتهن . ولا يذهب من حقه شيء .

ومن ارتهن خاتما ، فلبسه في يده اليمين حافظا له ، فتلف ، فلا ضمان عليه .
وإن لبسه في الشمال ، فعليه الضمان ؛ لأن الأخير استعمال .

وقيل في رجل ارتهن رهنا ، وأمره صاحب الرهن أن يلبسه ، أو يعيره . قال :
لا يلبس الرهن ، ولا يعيره . ولا يستعمله . فإن استعمله فهلاك ضمن .

وقال أبو عبد الله : لا بأس بذلك . ولا ضمان عليه . وحقه على الراهن ،
وليس عليه يئنة ، أنه هلك . وعليه يمين .

وفي رجل عليه ارجل دين ، فأرهن في يده أرضاً له وماء ، إلى أن يعطيه حقه .
ولم يجعل بينهما أجلاً ، وأذن المرهن للمرتهن ، أن يزرع الأرض ، ويعطى الماء ،
فالمرهن يدرك المرتهن ، مما استقبل من ماله وطناؤه مائه .

فصل

وما كان من الأصول في الرهن ، فإنه ينادى عليه في ثلاث جمع مقترانية ،
ويوجب في الرابعة .

وأما في غير الأصول ، فيبيع في يوم واحد بالفداء ، في جمعة أو غير جمعة .
وإذا قال الراهن للمرتهن : إن لم آتكم بحقك إلى يوم كذا فبيعه .

ففي بعض القول : يجوز له أن يبيع الرهن .

وقول : ليس له بعد المدة بيعه ، إلا أن يحتج عليه ثلاث مرات ، ويحتج عايه
برجالين . فإن أذن له ، وإلا فله بعد الثالثة بيعه .

وقول : يحتج عليه فإن فداه . وإلا باعه واستوفى .

فإن باعه ، فطلب هو فداؤه ، فلا غرم ، إلا أن يحتج بعذر أو علة تشغله عن
وصوله ، مثل مرض ، وما أشبه ذلك . فعلى المرتهن الضمان حينئذ .

وقول : لا يجوز إلا برأى الحاكم .

وقوله : جعله مسلطاً في بيعه فهو عبقدي من أسباب الوكالة .

ووجدت : أنه إذا جعله وكيله في بيع الرهن ، إلى مدة كذا ، جاز ذلك ؛

لأنه وكالة صحيحة مطلقة . وإنما الاختلاف إذا قال : إن لم آتكم بمحكم إلى وقت . كذا فيع ؛ لأن هذه مشفوية .

والراهن إذا حجب على المرتهن بيع رهنه ، وخرج من البلد ، حيث لا تغاله الحجة ، فله أن ينتصر منه ، إذا لم يقدر على أخذ حقه بالحكم .

وكذلك من أهرن رهنا ، لم يعرف له رباً ، وخلا له عهده مدة طويلة ، فإنه إذا عدم الإنصاف بالحكم ، أقام نفسه مقام الحاكم . وباعه واستوفى حقه . وما بقي فهو أمانة عنده . فإذا آيس من معرفة ربه ، فرقته على الفقراء .

ومن جعل في يد رجل رهنا إلى أجل ، ووكل وكيلا في بيعه ، إلى الأجل . وأخذ حقه فني انتزاع الوكالة اختلاف .
بعض قال : له انتزاع الوكالة .

وبعض قال : إذا كانت الوكالة بحق ، لم يجز انتزاعها . والقول الأخير أعدل .

وإذا قال المرتهن للراهن : لا حاجة لي بالرهن . أعطى حقه . فقال له : بعه . وأخذ حقه . فإذا كان الرهن فيه وفاء للحق ، فليس على الراهن إلا ذلك . وإن لم يكن فيه وفاء ، طالبه ببقية حقه .

وقول : ليس على المرتهن بيع الرهن ، ولكن على المرهن ، إن شاء أن يفدى وإن شاء أن يبيع .

ومن ارتهن رهنا ، فقبض بعضه ، فإن الغرماء لا يشاركونه فيما قبض . والباقي هو له ببقية ، إلا أن يكون غرماء مثله ، فإنهم يشاركونه فيما لم يقبض .

وقال أبو المؤثر : من ارتهن رهنا ولم يقبضه ، فليس برهن ؛ لأن الله يقول :
« فرهان مقبوضة » فلا يكون الرهن إلا مقبوضا .

ومن ارتهن من رجل رهنا . ثم دفع الراهن إلى المرتهن حقه . ثم ضاع الرهن .
في يد المرتهن ، فإن المرتهن يرد على الراهن ما قبض منه ؛ لأن المرتهن ضامن لارهن ،
حتى يرده إلى ربه .

ويوجد في الأثر - في رجل أرن مع رجل ديناراً ، بمشرين درهما . فأدى .
الراهن إلى المرتهن عشرة دراهم ، من فداء الدينار . ثم ضاع الدينار ، فإن المرتهن
ي رد على صاحب الدينار العشرة التي قبضها منه . ويذهب الدينار بالعشرين .

ومن أرن مالا بدين ، فمات الراهن ، أو لم يمت . فإن المرتهن يستوفي حقه .
وما بقى يعطيه الغرماء . والمرتهن أولى .

ومن كان في يده نخلة مرهونة ، فأمر الوالى بالنداء ثلاث جمع ، وأوجبت .
في الرابعة . فزاد ثمن النخلة عن الحق ثلاثة دراهم ، أو خمسة دراهم ، أو أقل أو أكثر .
فإنه يبيع منتقض لزيادة الثمن على الحق .

فإن أراد تمام البيع ، فالبيع من الرهن على قدر الحق .

فإن لم يجد المرتهن من يشتري ثلثها ، أو نصفها ، بقدر حقه . قيل للذى عليه
الحق : يع نخلتك بما شئت ، وأعط المرتهن حقه تماماً .

فإن كره ، حبس حتى يعطى الحق .

وإن نقص قيمة ما ينادى عليه من الحق ، زيد عليه في الجمعة الثانية .

— ٣٣٦ —

وإن نقص في الثانية ، زيد عليه في الثالثة .

وما دام ينقص ثمن ما ينادى عليه ، من مال الراهن عن قيمة الرهن ، فإنه يزداد عليه من أصل مال الراهن .

وما دام يزيد ثمن ما ينادى عليه من مال الراهن ، عن قيمة حق المرتهن ، فإنه ينقص من المال ، حتى يوجب في الجملة الرابطة ، بقدر حق المرتهن .
ولا يثبت بيع الراهن في ماله المرهون ، حتى يخلصه من المرتهن .

وكذلك لا يجوز له شيء من التصرف فيه ، حتى يخلصه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السبعون في المضاربة وما جاء فيها

قيل : أجاز النبي ﷺ المضاربة في التجارة .

واتفق^(١) الفاس على إجازة شركة المضاربة . ولولا اتفاق الناس على جوازها
لم تجز ، لأنها أجرة غير معلومة .

وأجمعوا على أن المضارب لا خسران عليه . ولا يضمن من المال شيئا ، ما لم
يتمتع فيه .

وإن شرط عليه رب المال الضمان ، فهو باطل . وتفسد المضاربة . ويكون
المال عليه قرضا على المضارب ، والربح له على المضارب بما ضمن .

وقيل : إن تلف المال ، لزم المضارب المال بالشرط . وإن سلم ، فالربح بينهما
على ما تشارطا عليه .

والنظر يوجب أن الشرط باطل ، والمضاربة صحيحة ؛ لأن رب المال لم يقصد
إلى القرض ، فيكون ديناً عليه .

والمضاربة لا تنعقد إلا بلفظ . وهو أن يقول رب المال : قد دفعت لك هذا

(١) أخرج ابن ماجه عن صهيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث
البركة : البيع إلى أجل ، والمقارضة ، وإخلاط البر بالشمير ، للبيت لا للبيع .

المال . أو يقول المضارب : قد أخذت هذا المال مضاربة ، أو معاملة . أو مقايضة على كذا وكذا . وهذه الألفاظ ، وما خرج معناها من الكلام ، جائز في المضاربة . وأجمع المسلمون على أن للعامل في المضاربة الفاسدة ، له أجر مثله . والربح لرب المال .

وأجمعوا أن لا خسران على العامل ، إذا خسر ، كانت المعاملة صحيحة ، أو فاسدة .

ولا تصح المضاربة ، حتى يطلق رب المال للعامل ، أن يعمل فيه ما يريد ، من بيع ، أو شراء .

فإن باع ، أو اشترى ، والمال في يد المالك ، لم تصح المضاربة . ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وما يعنى المال ، من كراء ومؤنة وأجرة ، فهو من رأس المال . وإن حمل المضارب بيده في المال ، فيكره له أن يأخذ أجر ذلك . وأما كراء المنزل والدابة ، إذا كانت له ، فلا بأس عليه ، إذا أخذ ذلك ، كما يكون لغيره .

وقيل : إذا كان الشرط في المضاربة إلى أجل معلوم ، لم يكن لأحدهما أن جمع على صاحبه ، إذا دخل المضارب في شيء من المضاربة .

كانت المضاربة إلى غير أجل معلوم ، فراجع رب المال . وقد دخل المضارب

في شيء من المضاربة ، لم يكن له رجعة على المضارب ، إذا كره ذلك ، حتى يشتري
بالدنانير والدرهم شيئا من المتاع .

وإن اختلفا ، كان إلى نظر العدول في ذلك .

وقيل : صفة المضاربة : أن يدفع الرجل إلى غيره مالا يتجر فيه . وما كان
فيه من ربح ، فللمضارب جزء منه ، على ما اتفقا عليه من ذلك .

فإذا دفع إليه المال ، على أن له نصف الربح ، أو ربح جزء معلوم من المال .
ف قيل : إن هذه مضاربة جائزة .

وإن قال : للمضارب ربح هذه المائة بعينها ، أو ربح هذا النصف بعينه .

ف قيل : إن هذه مضاربة فاسدة . وله أجر مثله .

فإن شرط الربح كله للمضارب ، فهو ضامن للمال . وهو عليه دين . وإن قال :
الربح كله لرب المال ، فهذه بضاعة لرب المال . ولا ضمان على المضارب . فكل من
كان له الربح كله ، ف ضمان المال كله عليه ؛ لقول النبي ﷺ : الربح بال ضمان . والغلة
بال ضمان .

وإذا ثبت الربح كله لرب المال ، فهو ماله . وللمضارب أجر مثله .

وإن دفع رجل لآخر مالا ، على أن ما رزق الله من شيء من الربح ، فللمضارب
منه مائة درهم ، أو أكثر ، أو أقل شيء معلوم . فهذه مضاربة فاسدة لا تجوز .

فإن ربح المضارب أو خسر ، فإعما له أجر مثله . وليس له من الربح شيء .

ولا ضمان عليه ، إن تلف المال . وهو أمين عليه .

— ٣٤٠ —

وإن قال له : أن يبضعه بضاعة ، فهو مكروه .

وإن شرط صاحب المال على المضارب الضمان ، انتقضت المضاربة . وكان الربح للمضارب كله . والضمان عليه .

وإن دفع رجل إلى آخر مالا مضاربة ، فضاع بعضه ؛ ولم يخبر صاحب المال بذلك . وضرب بالمال وزبح فيه ، فليس له ربح حتى يكمل رأس المال . ثم إن فضل شيء فهو بينهما .

وإن أخبره بما ذهب وما ضاع ، وجعل عنده الباقي ، بعد أن قبضه فالوضيعة على رب المال . فإن ربح بعد ذلك ، فهو بينهما .

وقول : إذا أعلمه بما خسر ، أو تلف ، وأعلمه بما بقى . ثم ضارب بذلك المال ، فإنما يحسب على ما بقى ، إن لم يهتمه على العمل به ، ولو لم يقبضه صاحب المال ، ويدفعه إليه مرة أخرى .

ونقول : العمل على الأول ، ما لم يقبضه رب المال ، أو يدفعه إليه مرة أخرى .

وليس على المضارب ضمان ، ما لم يعتمد ما أمره به رب المال .

وليس يلحق المضارب رب المال هنا بشيء ، بعد رأس المال ، إلا أن يأمره ، أن يأخذ عليه بنسيئة عليه ، وعلى رب المال . فهو على ما تشارطا عليه .

وإن كان في المضاربة ربح ، فقسماه بينهما . ثم تجزّ بالباقي نخسر . فمن أبى على :
أن الربح قد جاز ، إذا أعلمه : أنى قد حسبت الربح . ووقع كذا وكذا .

وقول : إنه إذا نقص رأس المال لحق المضارب ، فيما نقص ، حتى يستوفي رأس
المال ، ما لم يعد إليه ذلك . مرة ثانية .

وإذا اقتسم الشريكان قسما ما ، حضر من المال . وما كان على الفاس فيقسمانه ،
إذا حضر .

ولأنجب للمسلم : أن يعطى ماله متافقا ، يتجر به ، ويدخل الحرام والربا . ولو كان
أباه أو أمه .

وأما إذا لم يعلم ما يدخل فيه المضارب من الحرام ، فلا بأس عليه ، كان
المضارب ثقة أو غير ثقة .

وأما الذمى فلا يتجر بمال المسلم ، إلا أن يكون المسلم هو المتولى لذلك ، أو
تكون تجارة بين يديه ، لا يغيب عنه أمره .

ولا تجوز المضاربة إلا بالدرهم والدنانير .

وقيل في رجل معه دراهم مضاربة ، فربح مائة درهم ، وعلى غريم من تلك
الدراهم مائة درهم . فيجدها الغريم ، فليس للمضارب ربح ، إلا ما فضل من
رأس المال .

وقال أبو الحسن : إذا باع المتاع وجمع المال ، وحاسب صاحب المال ، وقسم
الربح . ثم أمره أن يضرب به ، ويطلب من فضل الله ، نخسر فأنخسر إن على رب
المال . ولا يرد الربح .

وإذا أذن رب المال للمضارب، أن يأخذ نصيبه من الربح، فلا يرد . وهو له .
 وقيل في رجل ، أعطى رجلاً ألف درهم ، يضارب بها ، فخرج إلى بعض
 البلدان ، فاشترى بالألف كلها . ثم اكرى على المتاع ، فحمله فطرب ، فلزمه
 الكراء ، فليس على صاحب المال كراء ، إلا أن يسلم المال ، فيكون الكراء نية .
 وقيل في رجل ، أخذ رأس المسال ، من أناس شتى ، ولم يتقدموا عليه ، أن
 لا يخلط أموالهم مالا لنفسه ، ولا لغيره . ثم أقر أن لفلان في المال كذا وكذا ،
 ولي فيه كذا وكذا ، خلطته في رؤوس أموالكم . فاشترت به هذا المال . فقوله
 في هذا جائز . ولا تقدم على أبطاله ، ما كان المال في يده .

وفي بعض القول : إنه لا يجوز له خلط ماله ، ولا مال غيره ؛ إلا بإذنهم .
 وإن خلط من غير إذنهم ، ففي الضمان عليه اختلاف .

وإذا قال رب المال للعامل : أعطيك من الربح ما ترضاه أو قال : خذ هذه الألف
 مضاربة ، ولم يزد على ذلك ، لم يجز المضارب .

وإن قال : خذ هذه الدراهم ، واعمل بها على ما رزق الله تعالى فيها من الربح .
 فالنصف لي . ولم يقل مالا لعامل ، كانت فاسدة .

وإذا أجاز المضارب ، أو الشريك ، بعد موت الشريك ، ولم يعلم بموته . فتأف
 المال ، فإنه ضامن لما تلف من يده . وعليه رد ما أسكه بعد موت شريكه .

ومن قال لآخر : كل شيء أجبرت فيه من مالي هذا ، وقد جعلت لك عشرة .
 فلا يثبت ذلك .

— ٣٤٣ —

وإن قال: فلك عشرة ، أو ثلثه ، فثابت ؛ لأنه إقرار منه له بذلك. وإن أراد معنى المشاركة ، فلا يثبت .

وإن قال : كل مال لي قد جعلت لك فيه العشر ، أو الثلث ، فبشبه معنى العطية .

والمضاربة مشتقة من السفر. وهو الضرب في الأرض ومن ضرب الآراء بعضها في بعض .

وقيل : لأنهما يتضاربان في الربح .

ومن مات وعنده مضاربة للناس ، ولم يكن له وصية ، وخلف بضاعة . فأكثر ما قيل : إن ما تركه محكوم به للهالك ، حتى يصح أن شيئاً منه بعينه ، أنه من المضاربة التي كانت في يده .

وقد قيل : إنه إذا صح أنه دفع إليه مالا مضاربة . ثم مات . فرب المال مثل ماله ، فيما ترك المضارب ، مثل وزنه أو كياله ، ولو لم يصح بعينه ، أنه من المضاربة : والأول أصح .

وإذا شهد المضارب بأن ما في يده من مال يعرف به ، وينسب إليه ، فلفلان منه كذا وكذا ، إقراراً منه له به في حياته ، وبعد موته . فثابت له ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والسبعون

فما تجوز به المضاربة وما لا تجوز به وفيه

والمضاربة لا تجوز إلا بالدرهم والدنانير .

وأما العروض : مثل الحب والتمر والثياب ، وما أشبه ذلك ، فلا تجوز به المضاربة .

ويوجد فى بعض الآثار جواز ذلك .

ويعجبنا قول من لا يجيز العروض فى المضاربة ؛ لأن العروض تغلو وترخص .

وأجاز بعض كسور الذهب والفضة فى المضاربة .

ومن ضارب بشئ من هذه العروض ، فلا ربح له ولا خسران عليه ، وله عناؤه على رب المتاع .

وإن عقد عليه ثمنًا . فقول : له الربح . وعليه الضمان . ولرب المال رأس ماله . ولا ربح له .

وأما المضاربة الصحيحة ، فهى بالدرهم والدنانير .

ولا يجوز أن يجعل الدين مضاربة .

وإن قال : اقتبضلى مالى على فلان ، وضارب به ، فقبضه وعمل به ، فهو جائز . وهو وكيل له فى قبض المال ، مؤتمن عنده .

— ٣٤٥ —

قال أبو سعيد : هذا بنزلة الودعة .

والودعة فيها اختلاف .

وقول : لا تجوز بها المضاربة ، حتى يقبضها ربها ، ويدفعها بسبيل المضاربة .

وقول : جائزة بها المضاربة ؛ لأنها غير مضمونة .

ومن دفع لآخر متاعاً ، يبيعه ، ويعمل بثمنه مضاربة ، فذلك جائز .

وقول : لا يجوز . ويكون الربح لرب المال . والمضارب أجر مثله ؛ لأن الثمن

مجهول .

واختلف في مال اليتيم .

فقول : يجوز أن يتجربه . والربح له والوضيعة على من دفع ماله ، من وصى ،

أو وكيل ، أو ولي ، أو محتسب لليتم .

وكذلك المضارب ، إذا علم بذلك .

وقيل : لا يضارب به . ولا يجوز ذلك .

وقول : يجوز ذلك . والربح لليتم ، والوضيعة عليه . ولا أعلم صحة هذا القول .

وإذا أنلف المال المضارب . وضمته ، وهو دراهم ، فله أن يرد دنانير بالصرف

أو كانت دنانير ، فيرد دراهم بالصرف ، إذا صارت ضماناً عليه . ولا أعلم في ذلك

اختلافاً .

— ٣٤٦ —

والاختلاف في العروض .

فقول : يجوز أخذها عن رأس المال .

وقول : لا يجوز . والجواز أحب إلينا .

ومن كان له على رجل قرض ، أو بيع بايعه إياه ، فصارت عليه دراهم . فقال :
هي عتدي مضاربة . فعمل بها ، فذلك ربا ، ما لم يقبضها .

فإن قال : هي في كيس في البيت . فجعلها هذا مضاربة ، فلا يجوز .

فلو جاء بها في كفه ، فأراه إياها ، فلا تجوز مضاربة ، حتى يبرأ إليه منها ،
حتى تسكون إن هلك ، كانت من مال الذي قبضها قبضا . ثم يدفعها إليه . فإن
جعلها مضاربة ، من قبل أن يقبضها ، فالآخر ضامن لها . وما كان من ربح ، فهو
للعامل بها ، الذي كانت عليه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني والسبعون

في الاشتراك في المضاربة والشروط

وقيل في رجلين اشتركا ، مع كل واحد منهما ألف درهم . فقال أحدهما :
 أنا أبصر بالبيع منك ، فلا أرضى حتى يكون الربح بيننا . وليكن لي في كل شهر
 عشرة دراهم من الربح ، فهما على شرطهما . وما بقي من الربح ، فهو بينهما .
 وإن كان رأس مال أحدهما أكثر من الآخر ، فلحقهما دين ، فالدين على قدر
 رؤوس الأموال ، إلا أن يكون بينهما شرط الوضعية . والربح بينهما سواء . فهما
 على ما شرطتا .

فإن لم يشترطا فالربح بينهما ، والوضعية على رأس المال .
 وقول : الربح بينهما ، والوضعية على رأس المال ولو شرطتا .
 وإن قال أحدهما لصاحبه : لا تبع بنسيئة ، فباع بنسيئة ، فذلك على البائع .
 وإن افترقا وكان بينهما دين ، فبيع كل واحد منهما طائفة من الغرماء ،
 ورضيا بذلك ، فخلص بعض الدين ، وهلك بعضه ، فما خلس فلهما . وما هلك
 فمليهما .

ومما يوجد عن هاشم ومسيح - رحمهما الله - في رجل دفع إلى رجل
 مضاربة . وشرط عليه : أن نصف هذه الدراهم لا حق لك في ربحها ، ونصفه
 بيني وبينك .

قالا : لا يجوز هذا ، إلا أن يقول : لك ربع الربح ، أو أقل أو أكثر .

وإذا باع المضارب بيعا ، وحط من الثمن . فما حطه عن المشتري من الثمن ، فهو من جميع المال ؛ لأنه ناظر لنفسه ولصاحبه .

وإن قال صاحب المال للمضارب : لا تأخذ بنسيئة ، فأخذ بنسيئة بزيادة من الثمن . ثم قدر الله له ربحا . فإن كان أخذ الدين على المال ، فالربح بينهما ، والوضيعة على المضارب .

وإن أخذه لنفسه ، فالربح له ، والوضيعة عليه ، والضمان المال .

وقول : له أن يدان على المال ، مالم يحجر عليه رب المال ذلك .

وقيل : نفقة المضارب وكسوته على نفسه . وأما ما يعنى المال ، من السكراء والأجرة ، فذلك من رأس المال .

وإن اشترط المضارب على رب المال نفقته منه ، فذلك له . وكذلك ما اشترط من كسوة أو غيرها .

ومن أعطى رجلا مالا مضاربة ، ولم يحدد له فيه شيئا . فذهب المضارب ، فزرع له . فذهبت الزراعة . ففي ضمانه اختلاف .

قول : لا ضمان عليه .

وقول : ليس له أن يفعل غير فعل المضارب ، من أهل موضعه . وإن تعدى ذلك ضمن .

وقيل في رجل ، أخذ مالا مضاربة . فاشترى به بيعا . ثم باعه ، وقبض ثمنه .
ثم اشترى به متاعا . وقبض المتاع ، ولم يفقد ثمنه وشرق المتاع والدرهم جميعا .
قال : ذهب رأس المال . والوضيعة على الذي اشترى المتاع ، ولم يفقد ثمنه .
وكذلك إذا اشترى المضارب بالمال متاعا ، وحمله بالكرء وعطب . فالكرء
على المكتري ، إذا قال صاحب المال : لم أمرك أن تدين على .

وكذلك إن ذبح المضارب ثيابا إلى الصباغ بجعل ، فتلفت . فليس على رب المال
تبعة ، بعد رأس ماله ، حتى يأمره بالدين .

وكذلك إن قال رب المال للمضارب : لا تركب بمالي البحر ، فركب به البحر
بغير إذن ربه ، فهو ضامن للمال . ويختلف في الربح . فقال جابر : يضمن المال
ولا ربح له .

وبعض قال : الربح له . وعليه ضمان المال .

وقال آخرون : ينظر كيف يعتلى الدين يتمجرون إلى ذلك البلد ، فيعتلى
مثلهم .

وقيل : إن أعطاه المال ، على أن لا يركب به البحر ، فلا يجوز له خلافة .
وإن خالفه ضمن .

وإن أعطاه بلا شرط . ثم أمره أن لا يركب بماله البحر .

فقول : إن ذلك يلزمه ، ويضمن إن خالفه .

وقول : لا يثبت عليه ذلك الشرط ، حتى يكون عند عقد المضاربة .

واختلفوا فيه ، إذا لم يتقدم عليه في ركوب البحر ، فركب البحر بالمال .
فتلف .

فقول : إن البحر خطر وهو ضامن ، تقدم عليه ، أو لم يتقدم ، إلا أن يكون .
ذلك برأيه .

وقول : لا ضمان عليه ، إذا مضى بالمال إلى موضع مأمّن .
وكذلك إن كان موضع خطر من البر ، كخطر البحر ، فهو بمنزلة البحر .
وعليه الضمان .

وقيل : إن كان المضارب يدّان ، ويقلل ويستقلل ، ويفقد المال بعضه ببعض .
ويصالح عليه ، ويتجر فيه ، ويلزم ذلك المال ، ولا يجرّ على صاحب المال أكثر من .
رأس ماله ، إلا أن يأمره أن يفعل شيئاً ، فهو عليه .

وإن أمر المضارب رب المال بأمر ، يخاف فيه تلف المال ، فله أن يخالف أمر
رب المال في ذلك ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يرمى مال غيره في البحر ، ولو أمره .
بذلك .

وأما إن خالفه ، فيما لا يجوز له خلافه ضمن .

وقيل : إذا لم يكن في المضاربة ربح فوق رأس المال . ورأس المال دين على
الناس ، فعلى المضارب أن يعلم رب المال بالغرماء - وليس عليه اقتضاؤه .

وإن كان الغرماء في غير البلد ، فعلى المضارب الخروج مع رب المال ، حتى
يعرفه الغرماء .

فإن كان فيه شيء من الربح عن رأس اللال ولو قل ، فعلى المضارب أن يستأذنه .
والمضاربة ، إذا لم تكن إلى أجل معلوم ، ودخل المضارب في شيء من المضاربة .
ورجع رب المال ، فله الرجعة حتى يشتري ، بالدرهم والدنانير شيئا من المتاع . فلم
يكن له منه خروج حتى يبيعه . فإن اختلفا كان إلى نظر العدول في ذلك .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله - عن رجل ، عنده لرجل رأس مال مضاربة .
وطالب أن يرجعه منه . فقال : اشتر مني حتى أعطيك رأس مالك . فاشترى منه .
ودفع إليه الثمن . ثم دفع إليه رأس ماله .

قال : قد ذكره من كره ذلك من الفقهاء ، أن يشتري ماله بماله .

وقال بعض : يجوز ذلك ؛ لأن له فيه نصيبا وله بيعه . فإذا سلم إليه الثمن جاز
لها ذلك .

وأما إن باع المضارب لرب المال ، وقاصمه بالثمن ، بما عنده من رأس المال له ،
لم يجوز ذلك في مقاصصة رأس المال . وأما البيع فثابت ، ويسلم إليه المشتري الثمن .
ويدفع إليه رأس مال - كما قلنا .

وليس للمضارب أن يشتري من رب المال شيئا بمال المضاربة . فإن فعل
فعملية رده .

فإن اختلط بمال المضاربة ، فلم يعرف ، فسدت المضاربة . وللمضارب قدر عناقته
وإن اشترى المضارب لنفسه من مال المضاربة ، كما يبيع نفسه . ففي ذلك
اختلاف .

فعلى قول من يقول : إن من يبيع مال غيره ، له أن يبيع لنفسه كغيره ، إذا كان ذلك مما يكال أو يوزن .

وقول : لا يجوز ذلك إلا برأى رب المال وعلمه .

وإذا أعطى رجل رجلاً رأس مال ، يخرج به إلى البحر أو غيره . وعلى المعطى النفقة والسكوة . فالتقط المعطى شيئاً له ثمن ، أو وهب له مال . فكل ما استغفاه في غيبته فهو له .

وإن وجد المضارب مالا أو داراً تباع ، هو أحق بشفعتهما . فليس له أن يشتري ذلك من مال المضاربة ، إلا بإذن صاحب المال .

فإن اشترى ضمن . فإن كان ربح فهو بينهما . وإن كان وضيعه . فهو على المضارب خاصة .

ومن دفع إلى رجل مالا مضاربة . وشرط عليه أن لا يركب به بحراً ، ولا يبيع إلا يداً بيد . ولا يجاوز أرض كذا . فإن خالف أمر رب المال ضمن .

وقال أبو سعيد : هذا يعجبنى . وليس للمضارب أن يقترض من دراهم المضاربة . ولا أن يقرض غيره منها ، إلا أن يجيز له ذلك رب المال .

فإن اقترض بغير أمر رب المال ، فهو ضامن لذلك ، حتى يسلمه إلى رب المال ثم يرده عليه ، على وجه المضاربة مرة ثانية .

وإن دفع رجل إلى رجل مالا مضاربة . ثم طلب إليه رب المال ، أو طلب المضارب إلى رب المال الشركة ، وخلط دراهم بدراهم المضاربة الأولى .

قال : الوجه في ذلك : أن يشترط كل واحد منهما على صاحبه ، أن له ربح ما دفع . ثم اشتركا بعد ذلك . فما ربحا كان بينهما ، على قدر مبادفع كل واحد منهما . وإنما يأخذ كل واحد منهما نصيبه مما ربحا ، على أن ربح كل واحد منهما فهو له . ولا تكون شركتهما بغير هذا الشرط .

فصل

ويشهد المضارب بالمال الذي في يده : أن الذي في يده من مال يعرفونه ، وينسب إليه ، فلفلان منه كذا وكذا ، أو جزء منه ، يقر له به في حياته ، وبعد موته ، إن كان له ، أو لغيره فيه شركة .

وإن كان المال كله لواحد ، أشهد له به كله . ويقول : هذا المال الذي أقررت به لفلان ، هو مما في يدي ، من مال يعرف بي ، وينسب إليّ ، ثابت له ذلك ، مما عرف بي ، ونسب إليّ من مالي ، في حياتي وبعد وفاتي ، إلا أن يصح أنه قبضه من المال الذي يعرف بي وينسب إليّ . فإذا فعل هذا فأراه خارجاً من الضمان . ولا يلحقه الضمان . إن تلف هذا المال من يده ، بعد هذا الإشهاد ، إلا أن يكون هو الذي أتلّفه .

فصل

ومن أعطى رجلاً مالا ، يضارب له فيه ، ففرقه في أنواع التجارة . ثم احتاج إلى ماله فقال : أعطني رأس مالي . وما كان من ربح ، فهو لك عطية .

— ٣٥٤ —

قال: إن كان عين دراهمه قد زالت ، وبقي دينار على الناس ، فليس على المضارب رد المال بعينه .

وإن كانت عين دراهمه ، بعد قائمة بعينها ، فردها عليه فلا بأس . أو بعد ما تقاضى المال ، وصار في يده رأس المال والربح ، فله أن يأخذ ويهب ما يشاء .

م ٤٤ .

فصل

وقيل في رجل ، أعطى رجلا مالا مضاربة ، فاشترى به المضارب عبدا ، فإذا هو أخو صاحب المال .

قال أبو عبد الله : إن كان المضارب قد علم أنه أخوه ، واشتراه على علم منه به ، فإنه يعق ، ويضمن لصاحب المال ثمن العبد الذي اشتراه به .

وإن لم يعلم أنه أخوه ، عتق العبد . ولم يكن على المضارب ضمان .

فصل

فإن دفع المضارب المال إلى آخر ، فهو ضامن . وإن كان ربح فالمضاربين ربحهما . ولصاحب المال رأس ماله . وإن تلف المال ، فالأول ضامن . وليس على الآخر شيء .

فصل

واختلف في نفقة المضارب من المال . فقول : له نفقته بالمعروف ، شرط
أو لم يشترط .

وقول : لا نفقة له ، إلا أن يشترطه . فإذا شرط نفقة ، كانت له نفقة شارٍ .

وقول : إن شرط ، أو لم يشترط ، فذلك مجهول ، حتى يشترط شيئاً معروفاً .

وقول : إن كانت سعة الجلدان له النفقة في المضاربات ، فله النفقة وإن لم يكن
كذلك ، فلا شيء له . وله الوسط من النفقة .

وأما الكسوة . فإذا افترقا ، رد ما بقي منها ، ووضع في المال . إلا أن تطيب
بذلك نفس رب المال . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والسبعون

في السلف وما جاء فيه

والسلف جائز في الأنواع الموجودة عند الناس ، من طعام وحيوان وثياب ، وغير ذلك . مما هو موجود عند الناس .

فإن قال قائل : فمن أين جاز السلف . وهو بيع ما ليس ملك ؟ وقد نهى النبي ﷺ الناس عن بيع ما ليس معهم . وعن ربيع ما لم يضمّنوا .

قيل له : السلف مخصوص بالسفة ، مما أحله الله عز وجل ، على لسان نبيه محمد ﷺ . وأجمعت الأمة على جوازه . ولو لا ذلك لكان محرماً . من جملة المحرمات .

والدليل على ذلك : ما جاء في الرواية عن النبي ﷺ : أنه قدم المدينة ، فوجد أهلها يسمون^(١) في الثمار ، فأمرهم أن يسموا في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم .

وروى عبد الله بن أبي أوفى أنه قال : كننا نسلف على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وهر ، في الحظطة والشعير^(٢) والزبيب والنر .

(١) السلم : هو السلف . والحديث رواه الجماعة عن ابن عباس .

(٢) أخرجه الخمسة إلا الترمذي عن ابن أبي أوفى .

ويثبت السلف على من يثبت عليه البيع ، من الأحرار البهائم العقليين .
وينعقد بلفظ السلم والسلف ؛ لأن الشرع ورد بهما . والمأمور بالإشهاد على الدين
الأجل والسلف . ويثبت بالعقد دون السلف ، فيما بينهما وبين الله .

وإن تفاكرا ، فلا يجوز فيه إلا شهادة العدول جائزى الشهادة .

ومن لم يشهد ، وأنكر وظلم لم يؤجر ، لأنه ترك ما أمر الله به من الإشهاد .
ولفظ السلف هو : أن يقول المسلف للمتسلف : قد سلفيك هذه الدراهم ،
كل درهم منها بكذا وكذا ، من الحب المسمى ، أو التمر المسمى ، أو نوع من
الأنواع التي يجوز فيها السلف إلى وقت كذا وكذا . وهذا بعد أن يزن له الدراهم ،
ويكون في يد المسلف ، أو يد المتسلف حاضرة عند العقد .

ومن قال لرجل : اذهب إلى فلان ، فتخذ منه ، أو من عنده ما شئت . وكل
درهم أخذته من عنده ، فهو عليك بكذا وكذا ، إلى وقت كذا وكذا ، بعقده
السلف .

فبعض رآه جائزا .

وإن قال له : اذهب خذ من فلان ما شئت ، من قبل أن يفرض عليه السلف ،
ويتفق عليه ، فذلك شيء يكره ، ولا نعتمده في السلف .

وإذا وزن المسلف الدراهم ، ثم دفعها إلى المتسلف . وشرط عليه السلف ،
فسكت المتسلف . ولم يقل شيئا ، وقبض الدراهم . ثم احتج بعد الأجل : بأنه
لم يقبل السلف ، ولم يقل : قد قبلت .

— ٣٥٨ —

فإن كانت الدراهم بيد المسلف . ثم شرط هذا الشرط ، وقبضها المسلف بعد ذلك ، فقد ثبت السلف عليه .

وإن كان إنما شرط ذلك ، وقد صارت الدراهم في يد المسلف ، فعلى المسلف يمين بالله : ما قبض هذه الدراهم ، على قبول منه لمصاحب الدراهم بالسلف .

ومن سلف رجلين ديناراً ، بستة أوقية حب ، على أنه بينهما .

فمن بشير : لا يجوز . وأحب أن يرجع في ذلك إلى رأس ماله .

وإن تسلف ثلاثة أنفس ، أو أكثر سلفاً ، بصفقة واحدة . فإن وكل بعضهم

بعضاً ، أو أمر بعضهم بعضاً ، بقبض الدراهم ، جاز ذلك .

وإن أشهد عليهم : أنه من شاء ، أخذه منهم بحقه ، فذلك جائز .

وإن ضمن كل واحد منهم عن أصحابه فجائز .

ومن سلف رجلاً يعرفه في الليل فجائز .

وقول : إن سلف الليل منتقض ، إلا أن يكونا أحضرا ناراً ينظران بها

الدراهم ، ويعرفان بعضهما بعضاً ، أو كانا قد عرفا الدراهم بالنهار ، فذلك جائز .

والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والسبعون

فيما يجوز فيه السلف وما لا يجوز

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إن السلف جاء به الأثر ، مفسراً من السفة ،
عن النبي ﷺ : أنه لا يكون إلا معلوماً ، في شيء . معلوم ، إلى أجل . معلوم ،
بالدينارين والدراهم ، بوزن معلوم ، إذا كانت لا يعرف تفصيلها إلا بالوزن .

وإن عرف تفصيلها ، بغير وزن من عدد معروف .

فبعض يقول بإجازة العدد فيها ، إذا وقع السلف على عدد شيء من الدراهم
والدينارين الصالح ، ولو لم يعرف وزنها معرفة بينة ، لثبوت المعاملة فيها بالعدد ،
وثبوت السلم في المعلوم بالمعلوم .

وفي قول بعض الفقهاء : لا يثبت سلمها بالعدد على حال ، لأن التعارف فيها
في البيوع ، إذا وقعت على الدينارين ، بالإجماع فيها على الوزن ، إلا ما خص ذلك
من المواضع المعروفة ، لا على العموم . فمن هنالك ثبت أن الدراهم والدينارين ،
لا تكون إلا وزناً ، في البيوع والسلم والإقارات والوصايا ، وما يثبت فيها من
الأحكام . فهذا معنا ثبوت المعلوم في الدراهم والدينارين .

وقد أجازوا السلف ، في العبيد والثياب والدواب وغيرها ، مما لا يعرف بكميل
ولا وزن . وإنما يعرف بالألوان والصفة .

وما يعلم بصفة معلومة ، فالسلم ثابت فيه إلى أجل معلوم .

وكذلك ما يكال أو يوزن والمتعارف فيه ، أنه لا يكون فيه السلم إلا إلى أجل بشيء من الدنانير والدرهم ، أو العروض التي يجوز بها السلم ، على كيل أو وزن معروف .

فإن لم يفعلوا ذلك ، وأسلم إليه جراباً معلوماً معهما ، في العيسان والإحاطة بمعرفته ، مما يثبت فيه البيع سلماً ، إلى أجل بشيء معروف ، إلى أجل معلوم ، كان ذلك ثابتاً ؛ لأنه ليس من الدرهم والدنانير .

وسئل بعض الفقهاء عن سلف ما يكال فيما يوزن ، وما يوزن فيما يكال .
قال : لا خير فيه .

قال أبو عبد الله : وذلك فيما كان من الطعام . فأما إذا كان طعاماً بغير طعام فلا بأس به ، إذا اختلف الألوان أو النوعان .

وجوز بعض المسلمين أن يسلم الزيت والعسل والسمن بالحفظة ، والزبيب وغيره من الطعام .

وإذا اختلف النوعان ، مما لا يكال ولا يوزن ، فلا بأس به ، اثنان بواحد . نسيئة ، أو يداً بيد ، إذا كانت النسيئة إلى أجل معلوم ، بصفة معلومة ، من ضرب معلوم ، إذا كان من نوع واحد ، فلا بأس به واحد بائنين يداً بيد . ولا خير فيه نسيئة .

وكره الربيع الثياب بالثياب نسيئة .

— ٣٦١ —

قال أبو عبد الله : لا يجوز شيء من الثياب ، في شيء من الثياب نسيئة - ويجوز يداً بيد .

ويجوز السلف في الجذوع إلى أجل معلوم ، وطول معلوم ، وغلظ معلوم ، إلى مكان معلوم ، وضرب منها معلوم .

ويجوز في القصب ، إذا كان له أجل معلوم ، وغلظ معلوم ، وطول معلوم - والسكان الذي فيه الوفاء معلوم .

ويجوز السلف في العنب والرطب وزناً . وكذلك في القين .

والسلم في أوقار الحطب والجمائل ، لا خير فيه ، إلا أن تكون حزم ، يعرف طولها ، وعرضها وغلظها ، كما يعرف القصب . ولا بأس بذلك .

ولا بأس بالسلف في الورد اليابس ، بكيل أو وزن معلوم .

وكذلك الرياحين والآس ، إذا عرف صفة ذلك .

وكذلك كل فاكهة ، مما يكال أو يوزن .

ومن أسلم في شيء إلى أجل . وذهب الوقت الذي جعل إليه ، ويوجد فيه ، فليسلف الخيار ، إن شاء أخذ رأس ماله ، وإن شاء أخره ، حتى يأتي الحين الذي يوجد فيه .

وقال أبو عبد الله : له أن يأخذه به ، إذا كان موجوداً .

وقيل : لا خير في السلم ، في البطيخ والرمان والخيار والقثاء والسفرجل والأترج ،
لأنه لا يعرف قدره ، وصغره من كبره .

وكذلك البيض والفارجيل ؛ لأنه لا يوزن .

وبعض أجاز السلف في الجوز والبيض عدداً ؛ لأنه يتساوى أكثر من البطيخ
والرمان والخيار والقثاء .

وقال أبو عبد الله : لا يجوز ؛ لأنه غائب مستتر ومختلف .

وكذلك الفلوس بمنزلة البيض والجوز ، إلا أن يكون على وزن معلوم ولا بأس
بالسلم ، في القطن والكتان والعود والزعفران والمسك والعنبر ، وزناً معلوماً ، إلى
وقت معلوم .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : واختلف في السلف في اللحم والسمك الطري .
فبعض أجازته ، إذا اشترط لحمًا مخلصاً من العظام ، بوزن معروف ، من
صنف من الأنعام معلوم ، وسمك مخلص ، من صنف معلوم ، بوزن معلوم .

وبعض لم يجز ذلك ؛ لاختلافه ، ودخول الجهالة فيه من العظام . وربما يدخل
عليه العدم .

وقال أبو عبد الله : لا يجوز السلف في السمك طرياً ولا مالحاً ، مثل اللحم ،
إلا أن يكون سلفه في سمك ولحم معلوم ، لا عظام فيه ، بوزن معلوم .
وكذلك يجوز أن يسلفه في لحم معلوم ، من ضأن معلوم ، أو معز أو إبل
أو بقر لا عظام فيه . والسلم في النعم والإبل والبقر والخيل أجفاساً .

— ٣٦٣ —

.والوصفاء والوصائف لا خير فيه ؛ لأنه حيوان .

وقد جاء النهي عن السلم في الحيوان ؛ لأنه غرر . وليس هو شيئاً معروفاً .

.فقال الربيع : إذا كان ذلك إلى أجل معلوم ، وسن معلوم ، فلا بأس به .

وقال أبو الحواري : نأخذ بقول الربيع ، إذا كان سناً معروفاً .

والسلم في الحديد والصفير والرصاص ، وزنا معلوم ، إلى أجل معلوم جائز .

وشرط الخيار في الصرف والسلم يفتقظه ، ولو إلى ساعة .

ومن سلف ثوباً في بر ، أو شعير ، فلا بأس به ، إلى أجل معلوم .

وسئل أبو عبد الله محمد بن محبوب — رحمه الله — عن سلف الثياب ، بالحيوان

من الإبل والحمير والغنم والضأن والبقر المسفة : هل يجوز إلى أجل معلوم ؟

قال : نعم . كان السلف بدراهم ، أو ثياب ، أو بثياب ودراهم .

والسلف في الظروف ، إذا كان لها ذرع معروف وقدر معروف ، فلا بأس به .

واختلف الناس في السلف في التبر والفضة .

فإذا كانت نقراً ، فبعض أجاز . وبعض لم يجز .

وأما اللؤلؤ والياقوت ، فالله أعلم ؛ لأنه غير معلوم بكيل ولا وزن . وهو أيضاً

غير معلوم ولا موجود .

فصل

وقيل : السلم في الروس والسكرعان لاخير فيه ؛ لأنه يختلف . وبعضه أكثر من بعض . ولا نعرف قدر ذلك .

وقول : لا بأس ، إذا كان عددا معلوما ، وأجلا معلوما .

وقال أبو عبد الله : لا يجوز .

والسلم في الشحم ، إذا كان مختلفا ، لا يعرف ، لا خير فيه .

وإن كان يعرف له وقت ، فأسلمت فيه وزنا معروفا ، إلى أجل معلوم ، فلا بأس به .

وقال أبو عبد الله : يجوز السلم في ابن الغنم ، بكيل معلوم ، إلى أجل معلوم ، إذا سمي مخضا أو مخيضا . فإذا لم يسم ذلك ، فلا يجوز .

وكذلك ابن البقر واللقاح والسلم ، في لحوم الظباء والوحش ، لا يجوز ؛ لأنه يختلف .

وجائز السلم في الأديم والصحف والأجفان والنعال ، إذا شرط طولها وعرضها معلوما ، من ضرب معلوم ، إلى أجل معلوم .

وجائز السلم في الصوف والشعر كذا منقأ ، بكذا وكذا مكوكا حب . أو بكذا وكذا درهما ، إلى أجل مسمى .

وعن الأزهري بن محمد بن جعفر : إن لمن أسلف بغير آحتا أن يأخذ جسدعا ، بطيب نفس الدافع ، أو يعطية قيمة زيادة الثمن ، من الجذع عن الحق .

— ٣٦٥ —

وإن أسلف بجذع ، أن يأخذ حقا ، ويبرىء المطلوب من الباقي .
وأما أن يأخذ الأفل ، ويطالبه بالباقي ، فلا يجوز ذلك .
وجائز أن يسلم ثوبا بشاة ، بسن معلوم ، إلى أجل معلوم .
وقال أبو عبد الله : السلف في قديد الظباء يقتض ؛ لأنه لا يبقى في أيدي
الغاس .
وقال الملا وعبد المقتدر : لا يجوز السلف في الطير في جو السماء ، ولا السمك
في البحر .
وقال المسيح : قد سمعنا أن ذلك يجوز في السمك . والطير مثله .

فصل

والسلف جائز ، في كل ما كان موجودا في أيدي الغاس ، من الأمتعة والأطعمة
والدواب والرقيق ، إذا كان يعرف بصفة معلومة ، وجنس معلوم معروف .
فأما الدواب والرقيق ، فعلى سن معروف ، وجنس معلوم ، وصفة معلومة ،
وأجل معلوم .
وما كان من أوصاف ما يعرف بالطول والعرض ، والذرع والكيل والوزن ،
فبصفة ذلك ومعرفة .
ومن أسلم في شقة حرير ، بذرع معلوم ، وصفة معلومة ، إلى أجل معلوم
فجائز .
وإن جاء المتسلف بثوب أقصر مما شرط ، وقبله المسلف فجائز .

وإن كان أطول يذراع ، فأعطاه إياه ، أو وهب له الفضل فحائز .

وإن أعطاه بالفضل ثمنا فحائز .

وقول : لا يجوز ذلك ؛ لأنه اشترك في ذلك البيع والهبة وقضاء السلف ولا يدري

ما الذى وقع به القضاء ، ولا الهبة ولا البيع .

وعن أبي علي - في رجل أسلف رجلا ثوب . وسعى سقطه اثني عشر برنجا .

فقبل الذى عليه الثوب . ثم إنه أراد أن يعطيه ثوبا من ثمانية برانج ، ويعطيه

الباقى غزلا .

قال : يوفيه شرطه ، إلا أن يتراضيا ، فلا أرى بأسا .

وقول : إنه لا يجوز ذلك . ولكن له أن يأخذ الذى من ثمانية عن حقه ،

إن أراد ذلك . وليس له أن يأخذ بالفضل غزلا ؛ لأنه يأخذ غير ما أسلف

فيه ، وأخذ عرضا بسلفه . ولا يعرف ما بقى من رأس ماله ، ف يأخذ لما بقى منه .

ومن أسلف بثياب قطن ، وسعى بعرضها وطولها ووزنها . فلما حضر

الأجل اختلفا . فقال السلف : ثياب هندية . وقال المتسلف : ثياب غزل همان .

ف قيل : إنهما إذا اختلفا ، رجعا إلى ماجرى عليه اسم قطن بلادهما .

فهلو أن رجلا أسلف بجراب بن نزوى . والجراب فى نزوى خمسون قفيزا .

وفى السر ثلاثون قفيزا . فقال المسلمون : إن أسلم فى نزوى ، فالجراب خمسون

قفيزا . وإن أسلم فى السر فثلاثون قفيزا .

ولا بأس على من سلف فى طست ، موصوفة بضربها ووزنها وأجلها ، إن كان

ذلك مما يعرف .

— ٣٦٧ —

واختلف في السلف ، إذا كان إلى غير أجل .

فقول : تجوز فيه المتاعمة بالتراضي .

وقول : لا تجوز فيه المتاعمة . وهو فاسد .

ومن أسلم في ثور ، أو ققم أو متكى أو سراج ، بصفة وضرب ووزن وأجل .
معلوم فجائز .

وقيل : لا بأس أن يسلم الرجل الدراهم ، في أخلاط الجواهر ، من الذهب .
والفضة والنحاس وأشياء هذا ؛ لأن الفضة قد تحولت عن جواهرها .

والسلف في الأدهان جائز ، على وزن معلوم ، إلى أجل معلوم ، وصنف .
معروف .

وكذلك في الخل إلى أجل معلوم ، بكيل معروف . وشرط أنه خل تمر ،
أو خل عنب .

ولا بأس عندنا في السلف ، في العنب وزنا ، وفي الزبيب كيلا ووزنا .
وكذلك في النبق بكيل معلوم .

وكذلك لا بأس به في الفلوس .

وعن الحسن بن أحمد - في سلف للنيل والغزل - قال : أدركت الناس ،
يسلفون في النيل ، على جنس قش معروف . والغزل يشبه أن يكون مثله .

وقيل : من علمت أنه يشتري لك ، فلا تسلفه ؛ فإن هذا يكره .

وإن كنت لا تدري من أين يوفيك . فلما حل عليه السلف ، انطلق فاشترى .
لك فلا بأس .

ويروى عن أبي سعيد - رحمه الله - أنه قال : من إجماع المسلمين : أنه لا يجوز
السلف في الأصول ، ولو كان معروفا .

وقيل : من سلف شاة أو جرابا يبكر إلى الحول ، على سن معروف ، من
صنف من الحيوان معروف . فقيه معنى الاختلاف .

ويعجبني إذا كان معروفاً : أن يجوز .

والسلم في الشحم جائز .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : نعم إذا كان من صنف معروف من الأنعام ،
يوزن معروف ، إلى أجل محدد ، فلا بأس به ، إن لم يشترط من شحم الحوايا ،
أو الغواشي ، أو شحم الكلى ؛ لأنه كله شحم .

وجائز السلف في الجبن ، إذا كان من صنف معروف من النعم .

واختلفوا في الرؤوس والأكارع .

وعند أبي سعيد : لا يثبت فيها السلف ؛ لأنها تختلف ولا تضبط بصفة معروفة .

وإن اتفقا عليه ، لم يكن حراماً - إن شاء الله .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : واختلف في الجلود والأدم .

فقول : لا يجوز فيها السلف عدداً . ويجوز وزناً . وتدخله الجهالة .

وأما أواني الزجاج ، إذا كانت بصفة معلومة ، ففيها معنى الاختلاف .

والأصل فيه : ليس بحرام وإن اختلف ؛ لأنه يعرف بالصفات . والله أعلم .

وبه التوفيق .

القول الخامس والسبعون

في الشروط في السلف

وقيل : من سلف ، ولم يشترط القبض ، في موضع معروف ، فلا صحابنا فيه أربعة أقاويل .

قال بعضهم : السلف فاسد .

وقول : جائز . والقبض حيث الحكم .

وقول : حيث عقد السلف .

وقول : في بلد المتسلف .

وقول : في بلد السلف .

وقول : يتم السلف ، بشرط قبضه في موضع معروف ، أو لم يشترط .

وقول : إن شرط قبضه ، في موضع معروف تم . وإن لم يشترط انتقض .

وقول : إن شرط النقص انتقض . وإن لم يشترط تم . ولكل قول أصل

ولكل قائل حجة .

وعن عبد الملك بن حميد - في رجل تسلف من رجل مائة درهم ، وأشهد

عليه . ثم إن المتسلف ردّ الدراهم ، على السلف في المجلس .

قال : فقد رأى بعض من قبلنا ، أن ذلك مفسد للسلف .

وقول : إذا لم يكن في عقد السلف شرط يفسد السلف ، ولو كان قبل ذلك خوض في كلام ، مما لو شرط فيه أفسده ، فليس يفسد .

ومن سلف يقرر ، وشرط على التسلف الظروف .

فقول : إن السلف ثابت .

وقول : منتهى .

وإن اختلفا في الخوص والخلف ، انتقض السلف ؛ لأنه دخلته الجهالة .

وقال عمر بن المفضل : لا بأس على من سلف رجلا من قرية أخرى . وشرط عليه السكيل والخلان ، ووكله يكيل ويبيع به إليه .

قال أزهري : هذا قول . وعلى هذا القول ، إذا هلك قبل أن يصل ، فقد برىء التسلف .

وروى عن موسى مثل هذا القول . وكره ذلك غيره : إن شرط السلف قبضه في مكان معلوم ، فلا يجوز قبضه ، إلا حيث القول .

وقول : له شرطه .

وكذلك إن شرط بكيل معسوف ، لم يجوز أن يستأجر منه ، إلا بذلك السكيل .

— ٣٧١ —

وعن أبي علي : أنه إن لم يكن في السلف شرط في القبض ، أوفاه حقه ، حيث أعطاه ، إذا كان من أهل البلاد .

وكذلك عن أبي عبد الله - أيضا في الذي سلف في طعام ، ولم يسم المالك الذي يقبض فيه .

قال : السلف تام . وعلى السلف أن يقبض من بلد المتسلف .

وإن اختلفا في البلد ، فإن كانا عند الحاكم ، أوفاه حقه عند الحاكم .

وإن كانا عند غير حاكم ، كان ذلك في بلدهما ، حيث شاء المتسلف من البلد ، إلا أن يكون على المتسلف ضرر في حمله إلى الحاكم والجماعة من المسلمين .

وإن كان المتسلف من غير بلد المتسلف . وشرط عليه حملان الطعام إلى بلد المتسلف .

فإن قبضه المتسلف من بلد المتسلف . فقال موسى : على المتسلف حملانه إلى بلد المتسلف .

وإن هلك الطعام ، قبل أن يصل ، فالمتسلف قيمة الكراء على المتسلف وحملانه .

وقال أبو عبد الله : إذا قبضه من بلد المتسلف ، ورضى به ، فلا كراء على المتسلف . ولا حملان . وقد يرى ، إذا قبضه في أرضه .

ومن استعمل رجلا في ماله ، بسهم ، على شرط ، أنه يسلفه ويقرضه ، إن السلف والقرض فاسدان . وله رأس ماله .

وعن أبي علي - فيمن أسلف بحب ، واشترط أن يعطيه من قطعة مسماة .
فلما داس الحب فات ، فلا بأس أن يقبض من سوى حب تلك القطعة . وقال غيره :
لا يجوز ، إلا أن يقبض منها . فإن فانت تلك الثمرة فمن ثمرة أخرى .

وقول : إن فات حبها بأفة ، فله رأس ماله .

وقول أبي علي أحب إلينا في هذا .

وقيل : إن كان حد ثمرة معروفة في هذه القطعة ، ففانت الثمرة ، ولم يوفه منها ،
فله رأس ماله .

وإن لم يحد ثمرة معروفة ، ففانت هذه الثمرة ، فله أن يأخذ من ثمرة أخرى ،
من تلك القطعة

، وإن أتت على القطعة آفة ، فاجتاحها ، فله رأس ماله . وما بقيت القطعة ،
فالسلف ثابت ، وله ذلك من ثمرة القطعة .

وقول : على هذا أن السلف منتقض ؛ لأن ثمرة القطعة لا تبقى في أيدي الناس .
وإن وقع السلف ، على ما لا يبقى في أيدي الناس ، فهو منتقض ، تلفت القطعة ،
أو لم تغلف . وله رأس ماله .

وأرجو أنه في بعض القول ، إذا أخذ سلفه من ثمرة أخرى غيرها . وانفقا
على ذلك ، جاز - إن شاء الله .

وكذلك القول في شروط السلف ، من ثمرة أخرى ، من نخلة محدودة .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والسبعون

في الأجل في السلف والدعاوى فيه

قال أبو مروان : أقل المدة في السلف ثلاثة غير اليوم الذي عقد فيه السلف .

وقال أبو محمد : كان الشيخ أبو مالك - رحمه الله - يقول : أقل الأجل الذي يثبت به السلف ثلاثة أيام . ورأيتُه يعجبه أن يكون نصف شهر ، يقع عليه اسم الوقت ، الذي ذكر من الأهلة .

وقال أبو محمد : من أسلف إلى ثلاثة أيام ، أو ثلاثة أشهر ، فلا يثبت حتى يمين الأيام ، والأشهر ، بالأسماء ، من شهر معروف ، أو سنة معروفة . فإن لم يمين ذلك ، لم يجز .

وإن قال : من شهرنا هذا ، أو سنتنا هذه ، فهو تعيين . وذلك جائز .

وإن سمي إلى القيظ ، أو إلى الصيف ، أو إلى ثمرة كذا ، فجائز . وفيه اختلاف .

بعض : نقضه .

وبعض قال : يتم ذلك عند المتابعة . وينتقض عند المفاضة .

وشرط القضاء في يوم معلوم ، من الشهر ، أو السنة عندهم ، كشرط القضاء

من قطعة .

وقال أبو صفرة : إن أسلم إلى أجل الحصاد وأجل الدفاصة ، أو إلى العطاء ،
أو إلى الرزق ، فهذا فاسد كله .

وكذلك إلى الصيف والقيظ والشذا .

وأما إلى النيروز ، والمهرجان . فإن كان يعرف ، فالسلم إليه جائز .

وكذلك قدوم الحاج ، وصوم النصارى ، إذا كان يعرف كما تعرف الأهلة ،
فهو جائز في آجال البيوع والسلف .

وإن كان هذا . أو شيء منه . لا يعرف كما تعرف الأهلة ، فلا يجوز
في الآجال .

وإن سلف دراهم ، بحب أو غيره ، ونسيا أن يجعل له أجلا ، إلا بالنية إن
أجله بينهما إلى شهر معروف ، فيما تقدم من الذكر بينهما ، قبل العقدة . فأرجو أنهما
إن تعاكما على ذلك تم . وإن نقضاه ، أو أحدهما انتقض .

والمعاملة إنما تكون عند القبض أو يد . وإما على المعاملة ، إلى أن يحىء
القبض .

وقيل : إن السلف إلى غير أجل ، هو من الربا .

وقيل : هو من المقتضات التي يجوز فيها المعاملة .

وعن أبي عبد الله - في رجل أسلف رجلا دراهم بذرة وبر وتمر . وجعل الذرة
إلى الذرة ، والبر إلى الصيف ، والتمر إلى القيظ . ولم يجعل ذلك إلى شهر معلوم .

قال : قد رآه بعض الفقهاء معتقضا . وأجاز بعضهم ذلك ، إذا كان إلى دراك
الثمره ، أو إلى صيف البر وإلى القبط .

قال أبو الحواري : إن السلف إذا لم يكن إلى أجل فهو فاسد وللسلف رأس
ماله . ولو تقامما بعد ذلك لم يجز ، حتى يرد الدراهم إليه . ويعقد عليه السلف
إلى أجل عند قبض الدراهم .

واختلف في المسلف والمتسلف ، إذا تقاررا بالسلف . وقال المسلف : كان إلى
أجل . وقال المتسلف : لم يكن إلى أجل .

فقول : يدعى كل واحد منهما بالبينة على دعواه فإن أقاماهما البينة ، فالبينة
بينة من قال : إنه إلى أجل ؛ لأنه يتم به السلف . وقد تقاررا على سلف .
وإن لم تصبح لهما بينة . وصحت بينة لأحدهما ، أخذ بينته .

وإن لم تصبح لهما بينة ، فالاختلاف واقع في ذلك .

فقول : إن القول قول المسلف مع يمينه ؛ لأنه يقول بتمام الصف .

وقول : إن القول قول المتسلف : إنه إلى غير أجل مع يمينه .

فإن صح للمسلف بينة : أن عقد السلف إلى أجل ، ثم السلف إلى ذلك الأجل .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والسبعون في سلف التمر والحب

وقيل : من سلف بتمر أو حب ، ولم يسم بأى نوع من ذلك . فأما الحب فذلك
سلف فاسد ؛ لأنه ضروب متباينة .

وأما التمر . فقد قال بعض الفقهاء : إن اتفقا على تمر جاز . وإن اختلفا انتقض .
وإن سمى حب ذرة جاز . وإن سمى حب بر جاز .

ومن سلف فى بر ، فلا يأخذ ميسانيا ، ولو أعطاه المتسلف . كذلك عرفنا .

وقول : إن سلف التمر ، إذا لم يسم من دقل معروف ، أنه فاسد .

وقال بعض : إنه تام ، ويأخذ تمرا من أوسط التمر صنف واحد . ويختلف فى
الجودة والرداءة .

وقول : له الثالث من الجيد ، والثالث من الوسط ، والثالث من الدون ، إذا
اختلفا .

وإن اتفقا ، فبما شاء من التمر .

وقول : إذا اختلفا انتقض - خ - : جاز السلف . وهذا القول هو الأكثر .
ومن شرط تمرا طيبا ، فله شرطه طيب .

فإن رضى المسلف أن يأخذ دون شرطه ، من ذلك النوع ، فلا بأس بذلك .

قال أبو سعيد - رحمه الله - كان الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - يروى.
عن أبي الحواري - رحمه الله - : أن المتسلف لو قضى صاحب السلف عذوقا ، من
سلف تمر عن فقير ، جاز ذلك ، إذا كان مقدار حقه أو دونه . ولا يجوز له أن يأخذ
أكثر من حقه . وذلك إذا اتفقا ، بعد أن صار تمرا صحيحا ، يجوز فيه القضاء ،
لا فيه بسر . ولا رطب . وليس له أن يزداد ثمرة واحدة فوق حقه .

ومن أسلف ببهار من تمر ، فلا يأخذ مكان الوزن كيلا ؛ لأنه ربما زاد السكيل.
عن الوزن .

ومن أسلف بتمر فرض أو بلمق ، فأعطى فرضا وبلغتا ، فخرج أنه جائز ؛ لأنه
كله تمر . فإن اختلفا ، فخاف الفساد .

وقال ابن محبوب : إن اتفقا على ذلك ، فهو جائز . وإن اختلفا فهو فاسد .

وقول : يكون النصف فرضا ، والنصف بلغتا ويتم .

وأما إن سلفه ببر وشعير ، فهو فاسد ، حتى يسعى في كذا وكذا من البر -
وكذا وكذا من الشعير .

وقول : يكون النصف من البر ، والنصف من الشعير ، إذا سعى بالسكيل ،
أو الوزن والأنواع .

ومن أسلف بجراب تمر ، فلا يأخذ عنه خمسة أجرة .

وعن أبي علي - فيمن أسلف بتمر في قطعة - هل له أن يأخذ من غير تلك

القطعة ؟

قال : إن اتفقا على ذلك ، فلا بأس به . فإن لم تحمل القطعة ، فلا يعطيه من غيرها ؛ إلا أن يشاء ذلك الغريم .

وإن أحب صاحب الحق أخذ رأس ماله ، فله ذلك .

وإن حملت القطعة ، وأراد الغريم أن يعطيه من غيرها . فليس له ذلك . والحب إذا أصابه المطر أو الداء ، فليس على صاحب السلف أن يأخذه ، إلا أن يرى دواء ذلك ، ويجزى عن زكاة الفطر لمن يأكله .

وكذلك القول في التمر إذا خرس من المطر .

قيل له : أيجزي ذلك عن كفارة الأيمان والظهار ؟

قال : إذا كان باطلا لا يفتنع به ، فلا يجوز . فإن كان بعضه فيه مضرة شديدة . وبعض أصلح من ذلك ، فيخرج الوسط من ذلك . فإن أمكن الوسط وإلا أخرج من الدون بقيمة الوسط .

ومن كان له على رجل سلف حب بر ، أو ذرة ، أو غير ذلك ، فأناه بحب كثير السباس .

فإن كان دوس أهل البلد كلهم كذلك . وعلى ذلك جرت عاداتهم في الحب ، كان عليه أن يأخذ ذلك .

وإن كان خارجا من دوس البلد ، إذا نظر إليه العدول ، من أهل المعرفة به ، لم يكن عليه أن يأخذ ذلك الحب ، إلا أن يريد هو . وإن خاف ظلمه وينكره حقه ، أخذ الحب وأصلحه وأعلمه بنقصانه . وكذلك في الحب الممطور والمدوى ،

إن له أن يأخذ حقه، إذا قال له: إنه لا يعطيه إلا ذلك. ويكون ما بقى عليه. يأخذ
مصريرة من ماله، إذا خاف ظلمه، ويفكره حقه.

ومن أسلف على جراب تمر بكيل معروف، أو كذا وكذا جريباً، فلم يحضره
تمراً إلا تمراً مكفوزاً. وطلب أن يعطيه تمراً مكفوزاً مفقوتاً، ويعطيه منه
بالكيل.

فقيل: إنه يفتقص خمس ونصف.

وإن سلم إليه جراباً مكفوزاً وقال: إنه كالفيه كذا وكذا جريباً، وصدقه
على ذلك، جاز أن يأخذه.

وقول: حتى يقول: إنه أراد أن يكيه له.

ومن سلف على ذرة، وشرط أنه من صنف من الذرة، فلا يأخذ إلا من ذلك
النوع الذي سماه، أو أدون منه.

وكذلك القول في البر، إذا شرط جائزاً به، فلا يأخذ إلا جائزاً به.

وكذلك جميع أنواع الحبوب، يأخذ من شرطه أو دونه، بالتراضي منهما.
قال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل تسلف من رجل بجراب من تمر،
فلما صرم ماله، كال الذي عليه السلف التمر، وكنزه. وفي نيته أنه إنما يكيه له،
ويكنزه للذي له السلف.

فقال بعض المسلمين: إنه يثبت بالنية، ويكون الجراب لصاحب السلف.

وقول: لا يثبت حتى يقبضه صاحب السلف، أو يقبضه له قابض، بأمره.

وإن سلف بجراب ، ولم يسم ثلاثياً ، ولا أقل ، ولا أكثر .

ف قيل : إنه يثبت له جراب ، مثل جراب أهل البلد ، على ما يسلفون .

وقول : لا يثبت ذلك على حال .

وإن كان أهل البلد مختلفين في السلف فبعض : يسمى سلفه ثلاثياً . وبعض : أكثر . وبعض : أقل . فلا يثبت السلف ، حتى يتفقوا على شيء . ولا يثبت الوسط من ذلك .

وقيل : إن موسى بن أبي جابر ، كان يعطى رجلاً بعشرة أجرة تمر ، فعليه في وقت ، لم يوجد تمر يكال ، فاشترى له غيره جرابين من رجل ، كان في القرية . وقال : فيهما عشرة أجرة . فأمر موسى بالجرابين ، ففكلا . ثم كيلا له . وقال له : أخذنا منك ذا ، وأبرينا مما بقي .

وذكر مسعدة عن أبي عبيدة عبيد الله بن القاسم : أنه سئل عن رجل تسلف من رجل بتمر ، فأبطأ عليه . وكال له ، وعزله حتى جاءه ، فقبضه منه بذلك السكيل فأجازه .

وقيل في رجل ، يعطى رجلاً من قرية بسلف ، فوجد إليه الحق . وقال له : كله أنت لنفسك . فإن فعل لم يفسد . وأحسن منه : أن يأمر المملوب من يكيله له . وإن كان قد كاله لنفسه ، فأرجو أن يجوز - إن شاء الله .

وقال محمد بن علي : قال موسى بن علي : حدثني العلاء بن أبي حذيفة قال :
قال مروان بن الحكم : إنه عفاه في رجل عليه له سلف جراب تمر ، كيلة خمسة
أجربة . فأراد أن يعطيه جرابا مكفوزا ، فرفع ذلك إلى الإمام غسان . فروى ذلك
عن بعض أشياخ المسلمين ، عن الجلفند بن مسعود - رحمه الله - أنه كان يرى
في هذا الوجه أن يكال من المكفوز ثلاثة أجربة وخمسة أقفزة تمر ، مكان خمسة
أجربة . والله أعلم .

فصل

من الآثار : بلغنا أن رسول الله ﷺ ، خرج ذات يوم راكبا على جمل ، معه
رجل من المسلمين راكب على جمل ، فلقاه رجل راكب على جمل ، ومعه رجل
من كبار اليهود وعلمائهم .

فقال الرجل المسلم الذي مع اليهودي يا رسول الله إني أتيتك من عند قوم
كانوا نصارى ، في جهد شديد من الجوع . فقلت لهم : أسلعوا لعل الله أن يفرج
عنكم . فأسلعوا . ولم يزد حالهم إلا شدة .

فقال النبي ﷺ للرجل الذي كان معه : يا فلان هل معك شيء ؟

فقال الرجل : لا . والذي بعثك بالحق نبيا ما بقي معي منها درهم .

وكان النبي ﷺ قد وضع معه دراهم الصدقة .

فقال اليهودي : يا محمد هل لك أن أسلفك دراهم معلومة ، في تمر شيء معلوم ،

من حائط معلوم ، بكييل معلوم ، إلى أجل معلوم ؟

فقال له النبي ﷺ : بئلا يا يهودى . أنا أتسلف منك دراهم معلومة ، بتعمر معلوم ، بكيل معلوم ، إلى أجل معلوم . وكره أن يكون من حائط معلوم .

فأجابه اليهودى إلى ما طلب ، فسأله اليهودى دراهم .

فقبضها النبي ﷺ ، ودفعها إلى الرجل الذى كان مع اليهودى فقال له : أغث أصحابك .

فلما كان قبل محل الحق بيوم ، لقي اليهودى النبي ﷺ ، وهو فى جنازة رجل من الأنصار . فقال له : يا محمد ألا تقضينى حقى ، فإنكم بنى عبد المطلب مؤمل . فغضب عمر - رضى الله عنه - ثم وثب فقال : يا رسول الله ائذن لى فأضرب عنقه .

فقال له النبي ﷺ : كلا يا عمر . هذا أحوج إلى أخذ حقه ، وأنا أحوج أن أعطيه حقه .

ثم أقبل النبي ﷺ على اليهودى . فقال : يا يهودى محل حقك غداً - إن شاء الله - .

فلما كان من الغد ، جاء اليهودى إلى النبي ﷺ فقال : يا عمر قم فادفع إلى اليهودى حقه ، كذا وكذا صاع تمر بالذى علينا . وكل له كذا وكذا ، بالذى وعدته بالأمس .

فقال عمر : فقامت معه ، وركلت له الذي أمرني به رسول الله ﷺ . فلما قبض .
التمر قال اليهودي : يا عمر أما إنني ما سلفت محمدا هذه الدراهم حاجة مني إلى شيء
منها . ولسكني وجئت صفته في التوراة : أنه لا يفضب . فأحببت أن أجربه .
فقد جربته . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وأن
ما جاء به حق ، وأن نصف مالي صدقة في فقراء المسلمين .

قال عمر - رضي الله عنه - : فأخذتني له رقة شديدة . صلى الله على محمد وآله
وسلم تسليما كثيرا .

القول الثامن والسبعون

في دراهم السلف إذا ردت أو بعضها

وحكم ذلك

وقيل في الرجل يسلم إلى الرجل دراهم ، فيجد فيها درهما زائفا : إنه يرده ،
ويأخذ مكانه ؛ ولا يبطل السلف إلا إذا أبدله مكانه ، قبل أن يحل أجل
السلف .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : قد قيل : إنه إن كان سمي لكل درهم شيئا معروفا
فرد عليه درهما ، كان في السلف ، رأينا أنه ينتقض الدرهم ، إلا أن يتفقا على أن
يورد عليه ذلك الدرهم ، قبل محل الأجل . فإن لم يتفقا على ذلك ، انتقض سلف
ذلك الدرهم .

وقيل : يرد عليه الدرهم مجزأ .

فإن رده عليه قبل محل الأجل ، فأبدله قبل محل أجل السلف ، ثبت
السلف فيه .

وإن لم يبدله حتى حل الأجل ، بطل السلف فيه .

وإن لم يسم لكل درهم شيئا معروفا ، من الوزن والكيل والعدد الذي فيه
السلف ، دخل الاختلاف في جملة السلف إذا كان مجزأ .

وفي نفسى من ثبوت السلف إذا رد عليه وأبدله في جملة السلف شيء فاسد .

وهو صفة واحدة ، لا يتميز هذا من هذا ، وقد قالوا في البيع والسلف : إذا كان صفقة ، وفيه جائز وفاسد ، أفسد الفاسد الجائز .

وقال أبو الحواري : إذا أبدله قبل محل الأجل جاز . وإن لم يبدله ، حتى يحل الأجل ، انتقض السلف ، بقدر ما فسد من الدراهم ، إذا سمي لكل درهم كيلا معروفا .

وإن لم يسم لكل درهم كيلا معروفا وكان السلف في شيء من العروض ، فلم يبدله حتى حل الأجل ، انتقض السلف كله وعلى نحو هذا يوجد عن محمد ابن محبوب - رحمه الله .

وقيل : إن كان لرجل على رجل دراهم ، فیسلمها إليه في شيء ، مما يكال أو يوزن ، فلا خير فيه ؛ لأنه سلم ديننا في شيء إلى أجل . وهذا جاء فيه السكراية عن ابن عباس .

وإن كان له عليه مائة درهم ، فأسلمها هي ومائة أخرى في عشرة أكرار حنطة فأما خمسة منها فجائز ، لأنه قد تقدم فيها مائة درهم . وأما الخمسة الأخرى فباطل ؛ لأنه أسلم فيها ديننا عليه .

قال أبو عبد الله : إن كان جعل لكل مائة درهم كيلا معلوما ، أو لكل درهم كيلا معلوما . ثم سلف ما نقد ، وفسد الباقي . وإن لم يفسد ذلك فسد كله وعلى نحو هذا يخرج معنى قول ابن عباس .

وكذلك قيل : إنه إذا أسلف عشرة دراهم في ثوبين ، وجعل لكل ثوب رأس مال معروف من العشرة ، إن ذلك جائز .

وكذلك إن أسلف في أنواع شتى ، بصقعة واحدة . وسمى الأنواع بالكيل منها ، أو الوزن ، أو الذرع والصفة والتسمية والأجل ، فذلك جائز .

ومثل ذلك أن يقول : عشرة دراهم منها بئر ، وعشرة منها بذرة ، وعشرة بتمر . فذلك جائز ولو لم يميزها ، إذا سعى لكل عشرة من ذلك الفروع .

وقول : إن ذلك لا يجوز ، حتى يقول : ثلثها بكذا . وثلثها بكذا . وثلثها بكذا ، أو نصفها أو عشرها ، أو غير ذلك من الأجزاء .

وقول : لا يجوز ذلك ، حتى يميز ما لكل نوع بعينه ، بالوزن والعين .

وعن أبي علي - رحمه الله - فيمن أسلف دراهم ، ولم يزنها بين يدي المتسلف ثم أشهد على نفسه : إنني قد أسلفتك عشرة دراهم ، بكذا وكذا مدًا . فقال : نعم ثم طلب أحدهما الفقص ، إذ لم يزن الدراهم بين يديه . فقال : إذا أشهد على نفسه ، ولم يزنها بين يديه ، فهو ضعيف . ولا أقبل على إبطاله . وإن صدقه فلا بأس .

واختلف في سلف الدراهم عددًا .

فقول : لا يجوز ذلك .

وقول : إذا كانت صحاحًا ، وسلفه عددًا ، جاز ذلك .

ويوجد جواز ذلك عن أبي عبد الله - رحمه الله .

ووقف هاشم - رحمه الله - عن هذا .

وفي رجل طلب إلى رجل سلفاً ، واتفقاً على السر . وقال له : إذا أتاك رسول ، فاذنح إليه الدراهم ، فجاوه رسوله فذنع إليه الدراهم . رجع المتسلف يطلب النقص ، ويحتج بنقصان الدراهم ، وأنها لم توزن قدام رسول . فإذا لم يزنها للرسول انتقض السلف .

ومن كتب إلى رجل كتاباً : أن يسلفه بئر أو بئمر ، فأرسل إليه الدراهم . وكتب إليه : إني قد سلفتك كل دراهم بمكوكين . فأجاز ذلك موسى بن علي ولم يره نقصاً .

وقال غيره : إن ذلك لا يجوز ، إلا أن يسلف له الرسول ، أو يأمر صاحب الدراهم الرسول : أن يسلفه له . وإلا فلا يجوز .

والذي يجوز عقداً : أن يقبض الرسول الدراهم ، على وجه السلف من المتسلف للمتسلف ؛ لأن السلف إنما يكون مع قبض الدراهم ، ليس فيه تأخير . وإنما هو بمنزلة الصرف في مقام واحد .

ومن كان معه لغيره دراهم ، يسلفها ، فاحتاج إلى شيء منها ، فأخذ وكتبه على نفسه ، كما يسلف غيره . فذلك جائز . وأحب أن يعلم صاحب الدراهم بذلك .

ومن كان عليه دين لرجل ، فطلب إليه حقه . فقال له : تسلف علي . فتسلف عليه من آخر ، ولم يعلمه حتى بلغ الأجل . ثم جمع بينهما وبين صاحب السلف .

قال موسى : إن ذلك جائز .

وقيل في مثل هذا : إن المتسلف يجمع بين الذي أمره وبين المتسلف . فإذا جمع بينهما وقبلا جاز .

وقيل في رجل ، طلب إلى رجل سلف دراهم ، فأثابه بها . وهو مشتغل في ضيعة له . فقال له : ضعها على ذلك الثوب ، فوضعها له ذلك الرجل . ثم رجع هذا إلى الدراهم ، فلم يجدها .

قال : إذا قال له : قد جئتكم بالدراهم . وهي كذا وكذا . فقال له : ضعها ، فهي له لازمة

وأما السلف ، فلا يلزمه ؛ لأنه لم يفرضه عليه .

وعن هاشم بن غيلان - رحمه الله - قال : زعم عمر بن المغضل : أن الرجل إذا طلب إلى رجل سلفا ، فدعاه أن يسلفه مائة درهم بطعام فقال المتسلف : إن لفلان على مائة درهم ، فافرض على السلف ، وادفع إليه المائة . فيقول : قد أسلفتك مائة درهم ، بكذا وكذا من الطعام ، إلى كذا وكذا . ثم يدفع المسلف الدراهم إلى الرجل الذي أمره المتسلف أن يدفع إليه . فزعم أن ذلك جائز .

وقال : كان أبو عثمان يجيزه .

قال هاشم : وكان موسى لا يقرب إلى ذلك وينقصه . وقال : يرجع المسلف إلى رأس ماله .

وعلى حسب قول موسى ، يوجد عن أبي عبد الله محمد بن محبوب - رحمه الله -

وفي رجل سلف رجلا ، بطعام إلى مدة . وقان : إذا حضرت المدة ، فكل الطعام ، وأشهد عليه شهودا ، وضعه عندك حتى أبعث لك . وأنت برى منه .

ففعل الرجل كما أمره ، فملك الطعام . فقال : قد برىء منه ، لأنه إنما صار أمينا ، من بعد السكيل والشهادة على ذلك . ولولم يفعل ذلك ضمن .

وقييل : السلف بالذهب والفضة معروف . والكسور والصوغ جائز ، إذا كان بوزن معلوم وكيل معلوم ، في شيء معلوم معروف ، إلى أجل ، فيما يجوز فيه السلف .

وقييل : من سلف . ثقالا حاضرا ، بكذا وكذا من الطعام ، فجائز إلى وقت معلوم .

وإن قال : هذا المشتال صرفه كذا وكذا من الدراهم . وكل درهم من ذلك بكذا وكذا من الطعام ، فلا يجوز .

وإذا دخل في السلف خيار ، ولو ساعة . فقييل : إنه يفسد .

وقييل في رجل ، أراد أن يسلف رجلا دراهم ، فوزن له عشرة دراهم . وقال له : قد سلفتك منها خمسة دراهم بكذا وكذا ، وخسة دراهم هي عليك قرض ، أو هي لك من الدين الذي قبلي . أو هي لك من الزكاة . أو هي من رأس مالك الذي علي . فقييل : السلف ثابت .

وكذلك إن أراد أن يتضيه السلف ، وكان حبا كثيرا . ثم قال له : هذا الحب كذا وكذا منه لك ، من السلف الذي علي لك . وكذا وكذا من الزكاة . وكذا وكذا من قرض ، أو غير ذلك . فهذا جائز .

وفي الأثر : إن الدراهم إنما تكون . عند عقدة السلف في يد المتسلف .

وحفظ أبو العباس عن محمد بن هاشم عن محمد بن محبوب - رحمه الله -
في رجل سلف رجلا دراهم . ثم إن المتسلف رجع إلى صاحب الدراهم . قال : ضع
لي من كل درهم سدسًا قال المتسلف : نعم وضعت لك . إن ذلك معتقض .

وأما أبو زياد فلم ير هذا معتقضا .

وقال أبو عبد الله ... في رجل سلف ثلاثة أنفس ، في صفقة واحدة فقال : إذا
وكل بعضهم بعضا بقبض الدراهم ، جاز ذلك ، وتم السلف .

وإن أشهد عليهم : أنه من شاء منهم أخذه بحقه ، فذلك جائز .

وإذا ضمن أحدهم عن صاحبه ، فهو جائز .

وقال في رجل ، أسلف رجلا سلفًا ، بصفقة واحدة وسمى لكل درهم
كذا وكذا . فأعطاه تلك الساعة عند عقدة السلف بعض الدراهم ، ولم يدفع
البعض إلا بعد أيام متفرقة ، حتى أوفاه جميع ما عقده عليه السلف ، قبل محل
السلف .

قال : لا يجوز ، ويتم من السلف بقدر ما أعطاه ، عند عقدة السلف ، إذا سمي
لكل درهم كذا وكذا .

وإن كانت صفقة السلف واحدة . ثم أعطاه الدراهم متفرقة ، قبل محل الأجل ؛

— ٣٩١ —

فإن ذلك لا يجوز . والسلف فاسد ، إلا أن يجدد له عقدة الساف ، عند دفع كل درهم يدفعه إليه ، فإن ذلك يجوز .

وقيل في رجل يسلف رجلا عشرة دراهم . فيقول له : هذه الدراهم كل أربعة منها يجري من حب .

ف قيل : الثمانية تامة . والدراهمان غير تامين ، حتى يسمى لهما بشيء معروف . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والسبعون

فيما يثبت من السلف وما يجوز فيه وما لا يجوز

وعن أبي عبد الله - في رجل طلب إلى رجل سلف دراهم . فقال : ليس عندي دراهم . فقال الطالب : أنا عندي دراهم أقرضك إياها ، فأسلفنيها . فأخذها . منه قرضا . ثم أسلفه إياها . قال : أخاف أن يفسد هذا السلف ؛ لأن هذا قرض جرّ مففعة .

وعن أبي عبد الله - في رجل تسلف من رجل دراهم . ثم أمر رجلا أن يقبضها له . فلما أراد الوكيل قبضها ، أبى المسلف أن يدفعها إليه ، إلا أن يكون له الحق على المأمور القابض . ف قيل له بذلك . فالتلف ثابت على المتسلف الأول ، وكفالة الوكيل بالسلف غير ثابتة ، إذا لم يحضر المكفول عليه بها .

وعن أبي زياد - في رجل سلف رجلا مائة درهم في حب . فلما حل الأجل ، جاء المتسلف بدرهم ردى . فقال : إن هذا من الدراهم التي أسلفتني إياها .

قال : إن صدقه انتقض السلف .

وإن لم يصدقه ، فعلى المتسلف البيّنة : أن هذا الدرهم من دراهم السلف التي سلفتني إياها . وإلا فعلى المسلف البيّين : أنه ما يعلم أن هذا الدرهم من دراهمه .

فإذا صح مع المتسلف فساد السلف ، كان عليه أن يعلم المتسلف بفساد السلف .

— ٣٩٣ —

فإن لم يصدقته قال له: إن الذى يسعى أن أعطيك رأس مالك ، إلا أن يلزمه ذلك فى الحكم .

فإن رفع عليه إلى الحاكم ، أقر بالذى كان بينهما .
فإن صدقه ، أو حلفه . وإلا حكم عليه الحاكم بأداء ذلك إليه .
فإذا حكم عليه الحاكم بأدائه ، فلا بأس عليه فى معطاه له ، فيما بينه وبين الله .
وأما فى الحكم الظاهر ، فتجب عليه الطاعة لحكم حاكم المسلمين .
وإن قال المتسلف : سلفتى هذه الدراهم ، بكذا وكذا مبهما .
وقال المسلف : سلفتك كل درهم بكذا وكذا . فالبينة على المسلف: أنه سلفه كل درهم بكذا وكذا .

وفى رجلين اتفقا على سلف جرى حب ، بخمسة دراهم ، أو أقل ، أو أكثر .
ولم يكن عند المسلف دراهم . فلما أتى المتسلف تم ذلك الحين يطلب الدراهم ،
دفع إليه الدراهم مصرورة ، أو غير مصرورة . وقال : قد وزنت لك هاهنا كذا
وكذا درهما ، وصدقه المتسلف ، جاز ذلك .

وفى رجل عليه لرجل درهم ديناً ، قضاء إياه . وطلب إليه أن يسلفه درهماً
آخر ، فوزن إليه درهين معا ، أحدهما قضاء لدينه . والآخر سلفاً . فقد اختلف
فى ذلك .

فقول : يجوز السلف .

وقول : لا يجوز ؛ لأن درهم السلف غير معروف . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثمانون

فيمم عليه دين لرجل

وأمره أن يتسلف عليه ويشتري له أو يقترض

وعن أبي الحسن - في رجل عليه لرجل دين . فقال له : اذهب إلى فلان فاشتر لي من عنده حبًا إلى أجل ، أو تسلف لي من عنده على واستوف .

قال : إن كان صاحب الدين تسلف من عقد من أرسله ، وعليه عقدة السلف ، فيرجع إليه ، فيدفع إليه الدراهم ، حتى يقبضها على عقدة السلف . ثم يقبضه إياها من حقه ، إن أراد ذلك .

وإن كانت عقدة السلف على الذي له الدين ، فإن رجع أصله بذلك ، فهو أوكد . وإن اقتضاها كما أمره ، جاز ذلك . وهذا في الدراهم .

وإن كان دينه عليه حبًا ، وأمره أن يشتري حبًا من عقد فلان ، ويقبضه . فلا بد له من أن يأمر من يكيل عليه بعد الشراء . ولا بد من كيلتين : كيلة الشراء ، وكيلة القضاء . ويقول له : أن يأمر من يكيل عليه القضاء ، بعد كيل الشراء .

وإن رجع المسلف يطلب الذي تسلف ، منه وترك المرسل . فإن كان الرسول هو الذي عقد السلف على نفسه . فالسلف يطالبه هو ، وهو غارم .

وإن كان قال للمسلف : إنما أتسلف على فلان . وليس على شيء . وإنما أنا رسول ، فسلفه على ذلك ، أو فرض السلف على فلان ، فليس على الرسول شيء .

وإن كانت العقدة على الرسول للعسلف . ثم جمع الرسول بين المسلف وبين المرسل ، وأقر المتسلف بأن السلف عليه . وقد كان الرسول قال للمسلف : إنه لا يضمن بهذا السلف ، فليس على الرسول شيء من ذلك ، إلا أن ينكر المرسل ، أو يموت والعقدة على الرسول ، فيلحق الرسول مال المرسل .

وإن كان الرسول عقد السلف على نفسه ، ولم يقل للمسلف : إن السلف على فلان دوني وليس أنا بضامن لك بهذا السلف وإنما قال : أرسلني فلان ، أنسلف عليه ، وسلفه وسكتنا على ذلك . فالسلف على الرسول للعسلف . ويلحق الرسول المرسل .

وكذلك قيل في رجل قال لرجل : أرسلني إليك فلان أن تقرضه كذا وكذا وكذا درهما ، أو تسلفه كذا كذا درهما . ثم هلك المرسل أو غاب ورجع هذا يطالب الرسول . فالقول في هذا كالتقول فيما تقدم .

فإذا لم يقر المرسل حتى مات أو غاب ، فالرسول مأخوذ بما قبض ، إلا أن يصح حق المقرض في مال المرسل ، ويناله من مال المرسل . فلا سبيل على الرسول . وإلا فالرسول يرد على من قبض منه ، ما قبض منه . ويلحق هو مال من أرسله ، إلا أن يقر المرسل الذي أقرضه أو سلفه ، قبل أن يغيب ، أو قبل أن يموت : أنه أرسل فلانا ، وأنه ما تسلفه عليه وما أقرضه ، فهو عليه . فلا سبيل على الرسول عقد ذلك ، إلا أن يقول الرسول للذي أسلفه أو أقرضه : أعلمك أن هذا السلف ، وهذا القرض ، ليس على لك منه حق ، بوجه من الوجوه . لقيت أنت فلانا ، فأقر لك به ، أو لم تلقه ، أو مات فلان ، قبل أن تلقاه ، أو غاب .

فقال المقرض أو المسلف : نعم . ليس قبلك لى حق ، من قبل هذا الحق .
وحق فيه قبل فلان ، أن أقر لى بذلك . وأتم ذلك ، فحقى عليه .

وإن أنكر قولك ، ولم يصح ، فلا حق لى عليك بوجه من الوجوه ، من قبل
هذا القرض وهذا السلف ، وأنت برىء منه عند الله ، صار إلىّ منه شيء أو لم
يصل كله . فليس على الرسول معنى بمد هذه الشروط ، وهذه الحجة . وهذا إذا كان
الرسول صادقا . وإن كان كاذبا ، فلا نراه له بهذه الشروط .

وعن أبى على - فى رجل يطلب رجلا بحق ، فقال له : أذنت لك ، فتسلف
على ، واستوف حقتك .
قال : ليس له ذلك .

وقد قيل : إن له ذلك ، إذا أمره أن يدان عليه ، أو يتسلف عليه ، ويستوفيه .
حقه ، إن ذلك جائز ، وثابت عليه ، إذا صح أنه تسلف عليه ، أو أذنان عليه .
وعن رجل وكل رجلا : أن يقبض له دراهم له على آخر ، ويبعث بها إليه .
فلما طلبها إليه قال : أسلفنى هذه الدراهم إلى أجل ، وابعث بالدراهم إلى أجل .
فأسلفه .

قال : هذا شيء أكرهه .

وقيل فى رجل باع لرجل بيعة بدراهم . فلما طلبها إليه أعدمها . فقال الطالب
تسلف لى بثوب واقتض ففعل .

قال : أكره هذا السلف . وإنما أرى السلف على من تسلفه . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الحادى والثمانون

فيمن عنده دراهم لغيره يسلفها له
هل له أن يأخذ منها؟

وقيل فى رجل معه دراهم لغيره يسلفها له ، فاحتاج إلى شئ . وأخذه وكتبه على نفسه ، كما يسلف لغيره ، جاز ذلك . وأحب أن يعلم صاحب الدراهم .

وقيل : يوكل من يسلفه مثل ما يسلف الناس . وأما بدون ذلك فلا .

وقول : إن ذلك لا يجوز إلا برأى صاحب الدراهم ، ولصاحب الدراهم الخيار ، إن شاء أخذ دراهمه ، وإن شاء أخذ السلف . وليس للسلف العاقد على نفسه خيار ؛ لأنه قد ألزم ذلك نفسه . وإنمابقى خيار لصاحب الدراهم . وذلك إذا سلف على نفسه ، على ما بوجه الحق فى السلف ، أو أمر غيره عقده عليه .

وقال محمد بن محبوب : إذا أجاز صاحب الدراهم السلف ، قبل محل السلف أو بعده فجاز .

وأما السكيل ، فيوكّل من يكيل له ، أو يزن له .

وقيل : من يسلف ويقول : هذه الدراهم التى أسلفها لفلان . يريد بذلك ليخرج له حقه . وهو إما تسلف لنفسه . ثم هلك المسلف ، فإن المتسلف يدفع ما عليه . من الحق إلى المقرور له ، ويعلم ورثة المقر بذلك . إن كان معهم حجة فى ذلك . ومن أمر من يسلف له ، فتسلف له من عقد شريك له فى الدراهم . قال : يعلمه بذلك .

ومن أمر رجلا يتسلف له ، فتسلف له . ثم تلفت الدراهم من الرسول ، قبل أن تصل إلى الذي أرسله ، فهي من مال المرسل . والسلف عليه إلا أن يكون الرسول ضيعها ، فعليه ضمانها .

وعن أبي الخواري - رحمه الله - فيمن أرسل رجلا يتسلف له ، على من يكون اسم السلف ؟
قال : على المرسل .

وإن قال الرسول : أرسلني فلان لك ، أن تسلفي له كذا وكذا من الدراهم كان اسم السلف على الرسول ، على هذا . وكذلك القرض .

وقيل في رجل أمر رجلا أن يتسلف له عشرة دراهم بتمر ، فتسلف له من عند رجل ، وقبض مئة الدراهم . ثم مات الذي له السلف ، أو كان حياً ، هل للذي عليه السلف أن يسلمه إلى من يسلفه له ، ولا يسلمه إلى من له السلف . ولا إلى ورثته .

قال : إذا أمره أن يتسلف له ، من عند رجل مخصوص بعينه ، لم يكن له أن يسلمه إلا إليه ، أو إلى ورثته إن مات ، وإن لم يخص له رجلاً بعينه ، يتسلف له منه . وصح أنه تسلف له من رجل معروف فالذي عليه السلف ، له الخيار - إن شاء سلمه إلى الذي سلفه ، وإن شاء إلى الذي له السلف ، أو إلى ورثته .

وإن أبرأه الذي تسلف له من هذا السلف . وقد مات من له السلف ، أو كان في الحياة . فإن الأمر بالسلف يبرأ ؛ لأن الضمان عليه هو . والضمان على المتسلف ، لمن تسلف منه .

ومن دفع دراهم إلى غير ثقة يسلفها له ، وأخبره أنه قد سلفها فلانا وفلانا ،
فجأز له مطالبة من أخبره المأمور بالسلف ، أنه تسلف منه . وإن أنكر من زعم
المأمور أنه سلفه لم يكن لرب الدراهم ، أن يتمدى عليه في المطالبة بقول ولا فعل ؛
لأن قول غير الثقة ليس بحجة عند الإنكار . ويطالب بحقه من أخذه منه ، وادعى
أنه زال عنه إلى غيره .

ومن أمر رجلا أن يتسلف له عشرة دراهم بشيء من الطعام ، فتسلف المأمور
له ولنفسه ، بعقدة واحدة مختلطة ، ففي ثبوت السلف اختلاف .
وقال بشير - فيمين سلف رجلين ، دهباً رآ بنسيئة أوفزة حب ، على أنه بينهما ،
فلا يجوز . وأحب أن يرجع إلى رأس ماله .

وأما الذى سلف رجلا سلفاً ، وأقر له أن هذه الدراهم لزيد . فلما حل الأجل ،
سلم المتسلف السلف إلى زيد . ثم طلبه السلف . وقال : أنا لم أمرك أن تسلم
السلف إلى زيد . فإذا سلمه إلى زيد ، فذلك خلاصه . ولا تبعة عليه السلف ،
إلا أن ينسكرك السلف أنه ما أقر بهذا السلف إلى زيد . فإن المتسلف يؤخذ بدفع
السلف إلى من سلفه إياه . وهو ضامن له ، فيما يبيعه وبين الله ، إذا علم أنه سلمه إلى
رب الدراهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والثمانون

فى قضاء السلف وأخذ السلف غير سلفه

وقيل فى رجل عليه لرجل عشرة أقفزة حباً سلفاً، فأعطاه حباً فى وعاء . وقال
له : هاهنا عشرة أقفزة . خذها بحقك الذى على لك ، وصدقه على كيله . ففى ذلك
اختلاف .

فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز .

وقول : إن صدق بكيله الأول له بالنية جاز . وإن كاله لغيره ، لم يجز . ويكيله
له ثانية .

وقيل فى رجل أسلف عماله بحب ، فلما داسوا الحب ، قبضوا نصيبهم ، هما
عليهم له من السلف . فذلك تام . ويبرأ الجميع - إن شاء الله .
وإن كانوا حيث لا تذا لهم الحجة ، فإنه يكيله ويخرجه من ملكه . ثم
يأمره من يكيله له . وليس عليه بعد ذلك إليهم خروج ، وقصد برىء ، واستوفى
سلفه .

وقيل فى رجل ، سلف رجلاً بحب بر . فلما حل السلف ، لم يكن عند المتسلف
حب بر ، ما يوفى صاحب السلف . فاتفقاً على أن يوفيه حب ذرة بقيمة البر ، أو
غيره من العروض .

فقول : إن هذا لا يجوز .

وإن أعطى المسلف المتسلف دراهم . وقال له : قد وكلت لك فلانا ، فادفع إليه الدراهم حتى يشتري لك ، ويعطيك ، فذلك جائز .

وإن قال : اشتر أنت فاستوف . فذلك لا يجوز .

وقول : إن فعل ذلك واشترى لنفسه ، واكتال لنفسه ، فقد مضى ذلك ، إذا أخذ حقه .

وقول : يأمر من يكيل له . ولا يشتري هو له من عهده ، ليوفيه إياه ، إلا أن لا يجرد ذلك مع غيره .

وقول : لا يجوز أن يشتري من عهده ، ويوفيه إياه . ولو كان يجرد ذلك مع غيره ، أو يأخذ بكيل ويوفيه بكيل آخر . وهذا إذا لم يشتري من عهده ، على شرط أنه يوفيه إياه . وهذا إذا اشتراه منه بال نقد . وأما بالنسيئة فلا يجوز ، إذا كان على شرط أنه يوفيه إياه . ولا نعلم في هذا اختلافا .

وإن وكل له بعض عياله ، وأعلمه ذلك . ثم اشتري منه بلا شرط . ثم كال له عن السلف ، وأوفاه إياه ، فلا بأس .

وقيل في رجل ، عليه لرجل سلف ، فذهب المتسلف ، واشترى من رجل حبا . ثم قال المتسلف للمتسلف : اذهب فاكتمل من فلان ، فقد اشتريت منه حبا ، ولم يكله لي ، فأرى أنه لا بد من كيلتين .

فإن كان المسلف قد اكتال الحب من البائع ، وذهب به وفات . فإن حيّان الأعرج كعتب إلى أبي جابر : إنه ما قد سبق وذهب فتركوه ، وأصلحوا ما استقبل .

وقول : إنه لا بد من كيلتين .

وقول : إن كان البائع والمسلف أحضرا الغية عند الكيل ، إنه عن البيع والسلف إنه جائز ذلك لهما .

وإن كان إياهما قبض الحب للمسلف وعلى ذلك كانت الغية والأمر . فهو كما قيل : لا بد من كيلتين .

وقال أبو علي : لا بأس على من سلف ببر ، وأخذ شعيرا بطيب نفسه .

ومن كان له على رجل سلف ، فلا يضمن عليه إن يسلفه ، أن يقضيه إياه . ولا يعميه بمساومة السلف .

وقيل في الرجل ، يكون عليه السلف ، فيشتري من عند المسلف الحب ، ولا يعلم أنه يقضيه إياه . فلما قبضه قال له : استوف حقلك مني .

قال هاشم : أحب أن يحمله من منزل البائع . ثم يقضيه إياه بعد ذلك وإن لم يحمله ، وقضاه إياه ، فأرى القضاء جائزا .

وقول : ولو أعلمه أنه يريد أن يقضيه إياه ، إن ذلك جائز ، إذا لم يسكن هذالك شرط . وذلك في الفقد . وأما النسيئة فلا .

وقول : يجوز ذلك بالنقد والتسبئة ، إذا لم يكن شرط ولو علم .

وقول : يجوز ذلك ولو كان على شرط ، إذا كان بالنقد . وأما التسبئة ،

فلا يجوز ذلك .

وعن محمد بن علي - قال موسى بن علي ، في رجل عليه لرجل ثلاثون مكوكا حبا ، سلفا . وأعطاه بها نخلة .

قال : ذلك لا يجوز .

وإن باع له النخلة بثلاثين مكوكا مرسلا ، لا شرط فيه ، بحب السلف ، جاز ذلك ، وبكيلان لبعضهما البعض .

وقال أيضا - في رجل ، عليه لرجل ساف حب بر ، فحل الأجل ، فباع الذي عليه السلف نخلة للذي يطلبه بالسلف

واقترض الحب بالدرهم بسعر يومه . فأرني أنه لا يجوز ذلك . يأخذ ذراهم ثمن النخلة ، ويدفع إليه حبه . ولا نقض في السلف . ولا بيع في النخلة .

وكذلك عندنا أن السلف لا يعترض به . ولا يأخذ إلا من النوع الذي أسلف فيه ، ولا يأخذ غير ذلك ، إلا أن يفتقا على مبيعة في الأصل ، أو عروض . فلكل واحد حقه على الآخر ، فيقبضه ويقضيه .

وعن أبي علي - رحمه الله - : وعن رجل أسلف رجلا بذرة . وهو في الجبل فأنه بذرة حنطة .

— ٤٠٤ —

وقال صاحب السلف : ما أجد من ذرة بلدى .

قال : له ذلك ، إلا أن يأتيه بذرة تشابه ذرة بلده .

ومما عرض على أبى الخوارى - فى رجل عليه لرجل حب سلفا ، فوضع معه فى بيته حبا كثيرا .

وقال له : اكنل من حبي الذى فى بيتك حقا فكال منه لنفسه ، فذلك جائز . ويعجبني أن يكيل له ذلك غيره .

وعن أبى معاوية - فى رجل سلف رجلا عشرة دراهم بجريين من بر فلما حل الأجل ، قضاه برّا ، فيه شمير .

قال : لا ينبغي له أن يعطيه إلا برّا خالصا من الشمير .

فإن قضاه ولم يستطع إلا على ذلك ؟

فقال : إن كان البر لا ينقص فى الكيل ، إذا ميز عنه الشمير ، فأرجو أن لا يكون بذلك بأس .

فإذا كان إذا ميز ، نقص فى الكيل ، فلا أراه جائزا .

وعن أبى إبراهيم - فى رجل سلف رجلا ببر سريع فلما حل السلف .

قال له الذى عليه السلف : ليس عندى إلا سريع .

قال : له أن يأخذ دون حقه .

وإن أسلفه ببر سريع ، جاز له أن يأخذ بر تغير .

وإن أسلفه بتمر بلمق ، وأعطاه دون حقه بلمقا ، أو صرفانا ، أو قشا ، جاز ذلك .

وقيل : إن من وهب المفسلف المسلف شيئا ، أو وهب له المسلف الذى عليه بلا مشاركة بينهما .

قال : يجوز الهبة .

وبعض شدد فى ذلك .

فصل

وقيل : من سلف بدراهم له ، فيها شريك ، كان ذلك لها .

فإن مات الذى دفع ، فلم يسلم المفسلف إلى الآخر إلا حصته وإلى ورثة الآخر ؛ لأن الحى ليس له فيها إلا حصته ، فلا يدفع إليه مال غيره .

وقيل : فيمن كان له على رجل سلف ، فحل الأجل . وكان على صاحب السلف دين ، من جنس السلف لآخر ، فأمر الذى له السلف الذى عليه السلف : أن يقضيه دينه الذى يطلبه بالدين من دينه ، فذهب الذى له الدين ، نقضه دين دينه ، بأمر صاحب السلف : هل يجوز ذلك للجميع ، ويكون قبضا ثابتا ؟

قال : إن هذا وما يشبهه يجوز . ويكون قبضا وقضاء للجميع - إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والثمانون

في سلف الصبيان والمجبورين

ومن سلف يذبحها سلفا وهو في حال من لا يدنع إليه ماله ، ولم يؤنس رشده .
فلما أدرك اليقيم ذكر السلف .

فقييل : إن أتم اليقيم السلف بعد بلوغه ، فجائز للسلف أن يقتضى منه سلفه
وإن كره اليقيم ، فلي . للرجل إلا رأس ماله .

ومن سلف مقهوراً ملازماً بهدين ، أو خراج . وهو مقيد يبيع ويذهب . أو
في مقطرة أو مسجون .

فقييل : إن بيع المحبوس ، الملازم بالمطالبة منتهض ، إن أراد نقضه . والسلف
مثل ذلك .

وإن أتمه بعد أن أطلق وتنفس تم .

وقول : إن كان السلف على قدر سعر ما يتسلف الفاض في البلد ، فقد أثبت ذلك
بعض الفقهاء . والله أعلم وبه التوفيق

القول الرابع والثمانون في الحوالة والتولية في السلف وبيعه والمقاصصة فيه

قال أبو الحسن : واختصموا في الحوالة والتولية في السلف .

فقول : لا تجوز فيه الحوالة والتولية ، إلا بعد محله . وهو القول المعتمد عليه .

وقول : يجوز فيه التولية قبل محله

وقول : لا تجوز فيه التولية قبل قبضه .

ومما يوجد عن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل تسلف من رجل دراهم .
فقال آخر : وليتني تلك الدراهم أو شيئاً منها . فقال : قد وليتلك تلك الدراهم .
ولم يقل قد سلفتك . فإذا كان هذا المتسلف أعلم الآخر بكم تسلف هذه الدراهم ،
وولاه الدراهم من الطعام ، ومعرفة من الأجل ، فهذا ثابت على المتولي . والتولية
معنا في السلف غير المبتدئ السلف .

وإن لم يكن أعلمه كم السلف . ولا متى الأجل ، فليس له إلا رأس ماله على
المتولي .

ومن سلف رجلاً بطعام فلما حل أجله ، باعه له بدراهم ممحاة ، عاجلة أو
آجلة ، فلا يجوز بيعه له قبل قبضه ، ولا لغيره حتى يقبضه ، من المتسلف .

ومن سلف خمسين درهما بمائة مكروك حنطة . فلما حل الأجل ، سلم إليه النصف ، وأبراه من الباقي . فإذا أبرأ كل واحد منهما صاحبه مما يعطيه ، وصالحه على ذلك جاز .

ومن كان عليه لرجل سلف حب والذي عليه السلف للسلف حب ، من قبل أجرة . وكل ذلك معلوم من جنس واحد ، فلا يجوز فيه للمقاصصة ، إلا أن يقبض وكيل ثان ، إلا أن يتصالحا على ذلك . فالصالح على المعلوم جائز ، إذا قال كل واحد منهما لصاحبه : قد صالحتك على كذا وكذا من الحق ، وقد أبرأتك من الحق الباقي ، جاز ذلك .

وعن أبي علي - في رجل يطلب رجلا بسلف ، فسكال له الحب ، وباعه له في موضعه بالنسيئة وقد كان بينهما الشرط : أنه يكبل له حقه ثم يبيعه له فقال : هذا يبيع لا أحبه ، ولا أقدر على فقضه .

وإن كان رجل عليه لرجل جرى حب ، ثم سلك باعه له حالا . وعلى الرجل له جرى حب سلفا ، وأراد أن يتقاصصا ، فلا تجوز المقاصصة في هذا .

وإن كان عليه لرجل جرى حب ، من قبل شيء ، باعه إلى أجل ، أو من قبل سلف . وعلى الرجل له جرى حب من قبل إجارة . وعلى الرجل له جرى حب ، من قبل سلف ، فقد أجاز بعض المقاصصة في ذلك . ولم يجزه بعض .

ومما يوجد عن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل عليه لرجل عشرة مكاتيك سلفا ، وطرح إليه سداة بخمسة مكاتيك حب .

قال : إن كان السلف قد حل ، جازت المقاصصة بذلك ؛ لأن الإجازات بالحب ، لا تجوز ، ولا يأخذ بها إلا حبا .

وكذلك السلف لا يجوز أن يؤخذ به إلا حب ، إذا كان السلف بالحب .
فإذا كان هكذا ، جاز القضاء بالتقصاص في ذلك ، إذا حل السلف .
وإن كان السلف لم يحل ، فلا يجوز ذلك .

وقال بعض الفقهاء : لا تجوز المقاصصة بالسلف بالحب ، ولا بالدرهم ، ولا بشيء من الأشياء ولا يجوز إلقاضه ، إذا حل وتسليمه .

وقول : تجوز المقاصصة فيه إذا حل ، إلا السلف بالسلف ؛ لأنه من جنسه .
وكذلك الإجازات مثل السلف ، على قول من قال بذلك .

وقيل في رجل ، يكون له على رجل جراب تمر ، أو جرى حب سلفا . فإذا حل ما كسبه ، حتى يفتقا على كذا وكذا ، ثمن ذلك . ثم يسلفه بملك الدرهم ، بقدر حقه ، إلى ثلاثة أيام أو أكثر ، فيكون كل واحد له على صاحبه مثل مال الآخر .
فإن لم يكن في ذلك شرط ، جاز ويكيل كل واحد منهما لصاحبه القدي عليه .
وذلك إذا أسلفه الدرهم وقبضها . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والثمانون

في السلف المقتضى وما يلزم فيه ورأس المال

وقيل في رجل ، أسلف رجلا سلفا . ثم علم أنه ممتنع . فإن كان ذلك يخرج فيه معنى الربا ، فلا يسعه إلا أن يخبر به : أنه ربا .

وإن كان مما تجوز فيه المتعة ، ففيه اختلاف .

فقول : لا يجوز له إلا أن يعلم صاحبه بقبضه ، فيتم أو ينتقض .

وقول : ما لم يقبضه ، فبجائز له أخذه

وقول : إن لم يخبره وأعطاه ، وهو يعلم أنه ممتنع . ثم نقضه .

فقول : إن له ذلك . وإن تناقضا ثم اتفقا على أن يعطيه هذا الحب ، بما صار إليه من الفضة ، بلا بيع . ولا يذكران بيما ولا سلفا . فإن كان ممتنعا ، فبجائز ذلك . وإن كان فيه ربا ، ففي ذلك اختلاف .

وأحب أن يتم ، إن كانا قد فعلا . وإن لم يفعلا ، فأحب أن يأخذ رأس ماله كما سلفه

ويوجد عن محمد بن موسى - في رجل أسلف رجلا سلفا ممتنعا ، وأوفاه على هذا ملك واحد منهما الذي كان له من قبل . وإذا رجع بهما بعضا ، بعد الإقرار بهذا ، فهو جائز .

وقيل : هذا إذا كان السلف ، متقضا ، أو فاسدا .

وقول : يجوز إذا كان ، متقضا ، ولا يجوز إذا كان فاسدا .

ويروى إجازة ذلك في الفاسد - عن أبي المؤثر - إذا تقاضا .

وكذلك يوجد عن الأزهري بن محمد بن جعفر .

ومن أسلم في شيء ، مما يجوز فيه السلف . ثم استرد رأس ماله ، فلا يأخذ إلا رأس ماله . وإن قبضه فليأخذ منه ما شاء .

وبوجد عن حيان الأعرج ، جواز أخذ الررض من رأس المال ، إذا لم يجد الدراهم .

ومن أسلف بسلف غير صحيح ، فعلم بفساده ، وعرف المتسلف أن السلف فاسد لا يحل ، فوهب له المتسلف مقدار الفوع الذي أسلفه فيه ، من غير إتمام منهما للسلف ، وأبرأ المتسلف المتسلف من رأس ماله ، فذلك جائز لهما ، إذا لم يشترطا . وإذا حل السلف فأربنى صاحبه ، فأصل السلف ثابت . وينتقض الذي أربى فيه ويرجع إلى السلف .

ومن أسلف سلفا ، وظن أنه متقضى ، وأخذ رأس ماله . ثم علم أن السلف صحيح .

فقال بعض : إذا أخذ رأس ماله ، فقد انتقض السلف .

وقول : إذا لم يأخذ رأس ماله ، على قصد منه إلى نقض السلف . وإنما ظن أن ذلك لا يجوز له . وإنما أخذ على هذا ثم علم ، فله سلفه بحاله . وذلك فيما بينهما .

— ٤١٢ —

وأما في الحكم ، فإذا أخذ رأس ماله عن ذلك ، فقد ثبت عليه .

وقال هاشم - في رجل أسلف رجلا . ثم طلب حقه ، فأفلس المسلف ، وطلب المسلف منه ، أخذ رأس ماله .

قال : إن هما تفاضلا ، فقد انتقض السلف . وليس له إلا رأس ماله .

وإن قال : إن رددت على رأس مالى إلى عشرة أيام أخذته ، وتقصت السلف وإن لم تأتني به إلى ذلك الوقت ، فسلفي عليك .

قال : هذا إن لم يتفاضلا . ففي مثل هذا أن السلف لا ينتقض ، بعد عقده ، حتى يجتمعا على نقضه ، ويبرئيه منه ، ويرجع إلى رأس ماله . ثم ينتقض .

وقول : لا ينتقض السلف ، حتى يقبض المسلف رأس ماله عن السلف أو يقول المسلف للمسلف : قد أفلتت في ذلك السلف . أو قد أبرأتك من ذلك السلف . أو قد فسخت عنك ذلك السلف . أو قد قبلت منك رأس مالى عن ذلك السلف . فإذا قال له شيئا من هذا ، وقبضه منه ، فقد انفسخ عنه السلف ، بتراضيهما وانفاقهما .

وقال محمد بن محبوب - ر - . س - الله - في رجل أسلف رجلا دراهم ثم إن المسلف رجع إلى المسلف . فقال له : ضع عنى من كل درهم سديساً ، فوضع عنه ذلك فرآه منتفضاً . وأحب أن لا ينتقض ، إذا حط له من حقه .

ويوجد عن أبي زياد ، جواز السلف في مثل هذا ، وإثباته حتى ينتضاه .

وعن أبي علي - رحمه الله - في رجلين سلفا رجلا مائة درهم ، بمائتي مكوك
براً بينهما نصفين ، فأخذ أحدهما رأس ماله النصف من ذلك خمسين درهما . وكره
الآخر ، فلا يجوز هذا ، حتى يجتمعا على أخذ رأس مالهما .

وكذلك إن كان السلف لجماعة ، فنقض أحدهم ، وأخذ رأس ماله ، فلا يفتقض
السلف ، حتى يتفقوا كلهم على نقضه .

وعن أبي الحسن - في رجل أسلف رجلا دراهم . فلما حل الحق على المتسلف
أعدم القضاء ، فطلب إلى المتسلف ، أن يقبل منه رأس ماله ، فأجابه إلى ذلك .
وانفقا على أن يأتيه برأس ماله فلما كان بعد ذلك ، نقض أحدهما ذلك الاتفاق ،
وطلب أن يرجعا إلى الحق الأول .

فإن كان اتفاقهما ، على أنهما قد فسخا السلف ، فليس لأحدهما رجعة . وليس
له إلا رأس ماله .
وإن كان اتفاقهما على أنه يرد عليه رأس ماله ، فأيهما رجع عن ذلك ، كانت
له الرجعة .

وقول : إن المتسلف أن يرجع على المتسلف ، ما لم يدنع إليه رأس ماله ،
ويقبضه منه . ونحن نقول بهذا القول ، ما لم يكن المتسلف قد فسخ السلف .

ومن كان له على رجل سلف ثابت . ثم ذهبت الثمرة ، فطلب إليه أن يرد عليه
رزيقه ، فقبض منه شيئا من رأس المال ، وبقي شيء ، فإنه ما لم يقبض منه ما قبض
على شرط رأس ماله ، أو يقبله في ذلك السلف ، أو يفسخ عنه ، أو بلفظ يكون

ينحط عنه ، من العقدة التي قد انعقدت عليه . فالسلف بحاله وعليه أن يرد عليه ما قبض منه ، أو يقتاما على ذلك - إن شاء الله .

وقيل : إذا انفق المسلف والمتسلف على رد رأس المال ، من غير فسخ السلف ثم أراد أحدهما الرجعة إلى تمام السلف ، فله الرجعة ما لم يقبض رأس المال ، أو يفسخ السلف .

وإن قبض رأس المال ، فلا رجعة لأحدهما ، ولو لم يفسخا السلف .

وقيل في رجل ، سلف رجلا دراهم بحب ، إلى أجل معلوم وضمن رجل آخر وأبرأه المتسلف من السلف ، فهذا لا يجوز . والسلف ثابت على المتسلف .

ومن أسلف دينار يجراب . ثم رجع إلى رأس ماله ، فأخذ بصرف الدينار دراهم ، فلا بأس بذلك .

وكره بعض الفقهاء ، أن يأخذ بالدنانير دراهم .

ويوجد - عن أبي عبد الله - جواز أخذ العروض من رأس مال المسلف . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس والثمانون

في الكفيل بالرهن في السلف

وقيل : إذا كفّل رجل ارجل عن غيره بسلف ، فأعطى الكفيل رب السلف من عنده ما كفّل له به ، من جنس ما كفّل به . فذلك جائز . وجائز للكفيل أن يستوفي من المتسلف ، ما اتفقا عليه ، من جنس ماسلما ، أو غيره من عروض ، أو حيوان ، أو غير ذلك ؛ لأن الكفيل بمنزلة المقرض . والمقرض أن يأخذ ما اتفق عليه هو والمقرض . وهذا مثل القضا . بدأ بيد .

وإن أخذ الكفيل طعاما ، مثل الطعام الذي قضا عن المكفول عنه ، فباعه وربح فيه ، فله ذلك جائز .

وإن قبض الكفيل الطعام من الذي عليه السلف ، فباعه الكفيل ، قبل أن يدفعه إلى السلف بثمن غال . ثم رخص ، فاشتري بنصف دراهم طعاما مثله ، أو أفضل منه . فقضا المكفول عنه .

ففي القياس يكون الفضل للكفيل ، إذا كان أخذ الطعام من المكفول عنه ، على وجه الاقتضاء .

وإن كان أخذه ، على وجه الرسالة للمكفول له ، فلا يجب له أن يبيعه . ولكن يردّه إلى صاحبه بعينه .

وكذلك إن كانت الكفالة بدراهم ، فقبضها الكفيل منه ، على وجه

الاقتضاء منه ، ولم يدفعها إلى المسكفول له ، حتى همل فيها ، ورجح فيها فالرجح يكون للكفيل .

وقال أبو عبد الله : الكفيل ضامن . ولا ربح له ، إلا أن يكون قد دفع الحق إلى صاحب الحق من عنده ، فإنه يكون الربح له .

وقال أبو سعيد : معنى أنه إذا قبض الدراهم من المسكفول عليه ، على أنها له من قبيل ما كفل عليه ، فإنه ضامن المسكفول له . والربح له فيما قبض من المسكفول عليه .

وإن قبضها على أنه رسول بها ، فالضمان عليه للمسكفول عليه والربح للمسكفول عليه ، إذا اشترى بها صفقة .

وإن قبضها من المسكفول عليه للمسكفول له ، مغتصباً لها من المسكفول عليه ، فالضمان والربح للمسكفول له . وسواء هذا عقدى في الدراهم والخمسة والحويان .

وإن قبض شيئاً من ذلك ، على غير تمييز ، على الإرسال من القبض ، لم يسم به قبضاً له ، ولا لصاحب الحق ، ولا على رسول به . فمضى أنه قيل : إنه للذى عليه الحق .

وقيل : إنه للكافل في الحكم .

وقيل : إنه للذى له الحق .

ويمعنى أن يكون للذى عليه الحق ، الفاضل من يده ، على هذا الوجه .

وقيل في رجل ، يسلف الرجل ، فيأخذ عليه كفيلا ، فيأخذ الكفيل من المكفول عنه رهنا ، سوى ذلك الدين ، فيهلك الرهن عنده . ثم يؤدي المكفول عنه الطعام .

قال أبو سعيد : معى أنه يأخذ الكفيل من المسلف رهنا في السلف أيضا . قال : يرجع الكفيل بطعام ، مثله ؛ لأنه حيث أخذ الرهن ، هلك عنده .

وقد استوفى الطعام وهو قد قبل الطعام من المكفول عنه . ثم أدى المكفول عنه إلى صاحبه ، فيأخذ الكفيل حتى يؤديه إليه . وإذا ثبت الرهن في يد الكفيل ، كان الرهن مثل الحق ، أو أكثر منه . ثم تلف ، فقد استوفى الكفيل من المكفول عليه .

وإن كان أقل ، كان له ما بقى من حقه . والمسلف بالخيار ، إن شاء أخذ حقه من الكفيل ، وإبراء المكفول عليه .

وإن شاء أخذ المسلف بالسلف ، ورجع المسلف على الكفيل بالسلف ؛ لأنه ضامن له ؛ لتلف الرهن في يده هو ، مثل السلف ، أو أكثر منه .

وإن كان أقل منه ، فإنه يضمن من السلف ، بقدر الرهن ، فيما عفى . وإن رده الكفيل إلى صاحب السلف ، ولم يؤديه إلى الذي كان عليه ، فقد برىء منه جميعا . ولا يرجع الكفيل إلى المكفول عنه بشيء منه ؛ لأنه قد استوفى ، حين هلك الرهن في يد الطالب الذي لأجله ارتبته . وهو مثل حقه .

وقال أبو سعيد : إن كان الرهن والسلف معا في عقد السلف . ففي قول أصحابنا : إنه يبطل التفاضل بالرهن ، ويرجع السلف إلى رأس ماله .
وإن تلف الرهن في يده ، فله رأس ماله ؛ لأنه أمين في الرهن .
وفي بعض قولهم : إنه يكون رهنا في يده برأس المال .
ويعجنى هذا ؛ لئلا يبطل حق المرتهن ، إذا دخل فيه بجهالة .
وقال أبو الحسوارى : قد قالوا : إنه لا يجوز الرهن في السلف فإن ارتهن فيه ، فهلك الرهن في يد الطالب . فقد قال بعض الفقهاء : إنه أمين فيه . وله رأس ماله .
وفيه قول آخر : إن على المرتهن قيمة الرهن وله رأس ماله . والقول الأول أحب إلينا .
ولا بأس بالسكفيل في السلف ، إلى مدة .
وإن رآه الرهن فجاز أخذه للسكفيل .
وأما السلف ، فلا يجوز له أخذ الرهن .
وإذا سلف رجل رجلا ، ولم يثق به وضمن عنه رجل بذلك السلف عندئذ السلف ، فذلك جائز والحق له على الضامن . وإن شاء رجع على صاحبه ، أيهما شاء ، أخذه بحقه .
وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل كفل عن رجل بسلف ، وأمره أن يبيع من ماله ، ويقضي عنه ، فجاز وهو أمين فيه .

وعن أبي الحواري - في رجل كفل على رجل بطعام ، تسلفه إلى أجل .
فصالح الذي عليه الحق الكفيل . وأسلفه إليه قبل محل حق الرجل ، أو بعد محله ،
غير أنه لم يقبضه من الكفيل إلى محله .

وإن صالحه على شيء من ذلك النوع ، أو من غيره ، فما نرى بأما أن يعترض
منه الكفيل بسمر يومه ، من ذلك النوع أو غيره . فأما أن يزداد فضلا لنفسه ،
فلا نحب ذلك .

وقول : إذا أعطى الكفيل الحق من عنده ، كان له أن يأخذ من الذي كفل
عنه ، ما كان من العروض والدرهم ، وغير ذلك ، على ما يفتقان عليه .

وأما قبل أن يسلم الكفيل الحق إلى الذي له الحق ، فليس له أن يأخذ من
الذي عليه الحق إلا السلف ، كأنه إنما يأخذ هذا الذي له الحق . ولم يضمن له هو
بشيء ؛ لأنه ما لم يدفع الحق الذي كفل به ، فلا يستحق عليه الحق إلا الذي له الحق .
ولا يستحق الحق لنفسه .

ومن كفل عن آخر بسلف ، فلما حل الأجل ، طلب الرجل سلفه إلى الكفيل ،
فأوفاه الكفيل من عنده . فللكفيل أن يأخذ من المكفول عنه ذراهم وحيوانا ،
أو زيادة أو نقصانا . ويأخذ منه العروض بسوق يومه ، يوم يأخذه .

وقيل في رجل ، يطلب رجلا بشاة فلم يجدها ، وكفل عليه بها رجل ، إلى
أجل . فلما حل الأجل ، دفع المطلوب الشاة إلى الكفيل ، فلم يدفعها الكفيل إلى
الطالب ، حتى نتيجت الشاة مع الكفيل . فقد قيل في ذلك باختلاف .

فمنهم من قال : إن نتاج الشاة المطلوب ، ما لم يدفع الكفيل إلى الطالب

وقال بعض : الفتاج للكفيل ؛ لأن الشاة للكفيل على المطلوب .

وقول : الفتاج للطالب .

وقال أبو معاوية : إن كان المطلوب بالشاة ، حين دفعها دفعها إلى الكفيل قال : هذه الشاة التي كفلت بها علي ، فخذها الكفيل ، فحبسها عنده ، حتى نتجت فالفتاج له ؛ لأنها لو تلفت من يد الكفيل ، كان لها ضامنا ؛ لأن الحق قد زال عن المطلوب ويثبت على الكفيل .

وإن كان حين دفع الشاة قال له : هذه لفلان ، الطالب لي بها ، فاقبضها فقبضها له الكفيل . وكان الطالب قد أمر الكفيل بقبضها ، فالفتاج للطالب .

وإن كان حين دفع إليه قال له : هذه الشاة التي يطلبني بها فلان ، فادفعها إليه عنى . فالفتاج للمطلوب بالشاة ؛ لأن الحق لم يزل عنه ، حتى يدفعها الكفيل إلى الطالب .

وقال أبو سعيد : إن الرهن في السلف إنما يفسد إذا كان شرط الرهن مع عقدة السلف ؛ فإن الرهن في السلف إنما يفسده .

وإن كان قبل السلف ، فإن الرهن باطل والسلف ثابت . وإن كان الرهن بعد السلف ، قبل محل السلف ، فإن السلف ثابت . والرهن باطل .

وإن كان الرهن بعد محل السلف . فإن الرهن ثابت والسلف ثابت .

وعن أبي الحسن - رحمه الله - في السلف إذا ارتهن فيه : أنه إن لم يكن المرتهن قد أقبضه السلف ، فالسلف بحاله .

وذلك إذا كان السلف ، على غير شرط الرهن . ثم اتفقا على الرهن بعد ذلك ، على أن يرهن في يده بذلك السلف . فما لم يقع الرهن ، فالسلف تام .

وأما إن وقع السلف بشرط الرهن ، فالسلف فاسد .

وحفظ الواضح بن عقبة ، عن أبي عبد الله محمد بن محبوب عن موسى بن علي - رحمه الله - في رجل أسلف رجلاً أسلفاً ، فارتهن منه رهناً ، ولم يقبض منه الرهن : إن السلف مفتقض . والفرواء شرع في مال الرجل . والرهن باطل . ويوجد نحو هذا ، في جواب أبي علي إلى أبي مروان .

وعن أبي علي - في رجل طلب إلى رجل سلفاً ، وأتى برهن فقال : إنه لا يجوز الرهن . ولكن ادفع إلى فلان الرهن ، وتسكف لي بحقي . فدفع إلى الرجل الرهن ، وكفل عليه ، فهلك الرهن في يد الكفيل ، فإن يذهب من الرهن .

وفي رجل طلب إلى رجل أن يسلفه دراهم . فقال له : ارهن في يدي رهناً ، حتى أتسلف لك من عقد غيري ، فأرهن في يده . وذهب ذلك الذي ارتهن ، يتسلف له ، من عقد غيره . فجائز هذا الرهن ، إذا تسلف له من عقد غيره .

وقال أبو سعيد : إذا كان الرهن في السلف ، مع عقدة السلف مرصولا بشرطها فقد قيل : يفسد الرهن والسلف .

وإن كان الرهن في السلف، بعد تمام عقاة السلف، ثبت السلف وانتقض الرهن، إذا كان قبل محل السلف .

وإن كان الرهن في السلف، بعد محل السلف، ثبت الرهن والسلف .
ولا أعلم - في قول أصحابنا - إثبات السلف، إذا شرط عقد الرهن بالانتقض في إثباته ، إلا أنه قد روى عن بعض أهل العلم : أنه قد حفظ عن موسى بن علي مسألة ، خيراً من دنائير ونحو هذا .

فقيل له : وما ذلك ؟

فقال : قال : إن أجل المسلف المتسلف ، المرتهن في السلف أو ثبت السلف أو حل السلف فقد يروى معنى إجازة ذلك السلف ، عند إتمام المتسلف ذلك ومن جامع ابن جعفر : ولا يجوز الرهن في السلف حتى يحل ثم لا بأس أن يرتهن به .

وأما الكفيل، فلا بأس في أخذه الرهن ، في أول السلف وآخره .

وعن أبي عبد الله - رحمه الله - في رجل ارتهن بسلفه زهنا ، من بعد شهرين . ثم علم بفساد ذلك ، فرد الرهن .

فقولنا : إن السلف تام . وإنما ينتقض الرهن إذا أسلفه ، وارتهن منه بالسلف في مقعده ، انتقض السلف والرهن .

وقول : لا يفسد السلف بالرهن ، حتى يكون في عقدة واحدة ، أو يكون السلف على أساس الرهن .

— ٤٢٣ —

وأما إذا كان الرهن بعد عقدة السلف . ثبت السلف وبطل الرهن .

وإن كان الرهن من بعد حلول أجل السلف ، ثبت الرهن والسلف . والله أعلم

وبه التوفيق .

قال المحقق :

تم جزء البيوع والرهن والمضاربة والسلف، وما يشتمل عليه من معاني ذلك
من كتاب « منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » معروضا على نسختين :

الأولى : بخط خلف بن محمد بن خنجر الفيللي .

بتاريخ سنة ١١٤٠ هـ .

والثانية : بخط جمعة بن راشد بن عبد الله بن راشد بن أحمد بن عبد الله المنحى

بتاريخ ١١٠٨ هـ .

وكان انتهاءه يوم ٢٧ من أنور الربيعين من سنة ١٤٠١ هـ

الموافق ١٩٨١ / ٢ / ٣

فهرست الجزء الرابع عشر من منهج الطالبين

الأقوال	الصحيفة
القول الأول :	٧
في البيوع وأغلاظها وأوقاتها . وما يجوز بيعه وما لا يجوز .	
القول الثاني :	١٣
فيما جاء فيه النهى من البيوع .	
القول الثالث :	٢٠
في الربا وأحكامه .	
القول الرابع :	٣١
في بيع الخضرة والزرع وبيع العامل عفاؤه .	
القول الخامس :	٣٤
في الاحتسار في البيع .	
القول السادس :	٣٦
في المراجعة .	
القول السابع :	٣٩
في بيع العدد والجزاف والكيل والوزن .	

الأقوال	الصفحة
القول الثامن :	٤٢
في بيع الجملة .	
القول التاسع :	٤٦
في بيع التعارف والمسالمة	
القول العاشر :	٥٤
في بيع الغداء من المفادى .	
القول الحادى عشر :	٦١
في ضرر وب شتى من البيوع .	
القول الثانى عشر :	٦٥
في البيع للغريب والمسترسل .	
القول الثالث عشر :	٦٧
في البيوع وآجالها وما يجوز منها وما لا يجوز .	
القول الرابع عشر :	٧٤
في المسكيل والموزون والمسكيل والوزن .	
القول الخامس عشر :	٨٢
في العيب في الصرف .	
القول السادس عشر :	٨٧
في بيع الأصول .	

الأقوال	الصحيفة
القول السابع عشر : في بيع الأرض .	٩١
القول الثامن عشر : في بيع الأرض إذا كان فيها نخل ، أو شجرة ، أو غيره . وفي دعوى الجهالة في ذلك .	٩٧
القول التاسع عشر : في بيع النخل والصرم والشجر .	١٠٣
القول العشرون : في بيع الصرم والشجر أيضا .	١٠٩
القول الحادى والعشرون : في بيع الثمار قبل أن تدرك من نخل ، أو غيرها .	١١٣
القول الثانى والعشرون : في طماء النخل والقياض بالثمار وجزمها .	١١٧
القول الثالث والعشرون : في بيع الماء وطوائمه وقياضه والإقرار به .	١٢٢
القول الرابع والعشرون : في بيع المنازل .	١٢٩

الأقوال	الصحيفة
القول الخامس والعشرون :	١٣٢
في بيع القطن والنيل .	
القول السادس والعشرون :	١٣٤
في بيع الخبز والسمن والجبين .	
القول السابع والعشرون :	١٣٧
في بيع الحب والتمر وخططهما .	
القول الثامن والعشرون :	١٤٩
في بيع العبيد بمطلب منهم وغير مطلب .	
القول التاسع والعشرون :	١٥١
في بيع الأمة وولدها إذا كان معها أولاد بين شركاء .	
القول الثلاثون :	١٥٥
في الأمة إذا بيعت وظهر بها عيب أو كانت لشير بائعها .	
القول الحادى والثلاثون :	١٦١
فيما يجوز من بيع العبيد وما لا يجوز .	
القول الثانى والثلاثون :	١٦٧
في بيع الحر وخدمته لمن أعتقه .	
القول الثالث والثلاثون :	١٧١
في بيع الحيوان وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .	

المصنف	الأقوال
١٧٩	القول الرابع والثلاثون : في عيوب الدواب .
١٨٢	القول الخامس والثلاثون : في المبيع إذا تلف قبل القبض أو بعده من البائع أو المشتري .
١٨٩	القول السادس والثلاثون : في استحقاق المبيع بعد أن يسلم المشتري الثمن ورجوعه .
١٩٢	القول السابع والثلاثون : في الدراك في البيوع وغيرها .
١٩٥	القول الثامن والثلاثون : في الإفالة في البيع والسلف وفي الغلة قبل الإقالة .
١٩٩	القول التاسع والثلاثون : في الثمن في البيوع .
٢٠٣	القول الأربعون : في بيع الشيء الغائب والمجهول .
٢٠٧	القول الحادى والأربعون : فيمن يشتري سمكة فيجد فيها لؤلؤة وكذلك الصدف .
٢٠٨	القول الثانى والأربعون : في البيع إذا كان فيه النقص ومات المتبايعان أو أحدهما .

الأقوال	الصفحة
القول الثالث والأربعون :	٢٠٩
في ثمرة البيع المنقوض :	
القول الرابع والأربعون :	٢١١
في الغش في العروض والمبتاع .	
القول الخامس والأربعون :	٢١٣
في حمل الشيء والمبيع وشرط ذلك .	
القول السادس والأربعون :	٢١٧
في الشرط في البيع .	
القول السابع والأربعون :	٢٢٣
في اختلاف البائع والمشتري في الثمن والأحكام في ذلك .	
القول الثامن والأربعون :	٢٢٩
في بيع الجبابة وأعوانهم ومن يتقى .	
القول التاسع والأربعون :	٢٣٥
في بيع المنسوب .	
القول العاشر :	٢٣٧
في مبيعة أهل الذمة والشراء منهم .	
القول الحادي والعشرون :	٢٣٩
في مبيعة الأعجم والصبي والأصم والمملوك وبيعهم .	

الاقوال	الصحيفة
القول الثانى والخمسون :	٢٤٠
فى بيع المأمور والوكيل والشراء منهما .	
القول الثالث والخمسون :	٢٥٤
فى الشركة والتولية فى البيع .	
القول الرابع والخمسون :	٢٥٨
فى المأمور لشراء شىء مبيع من عنده .	
القول الخامس والخمسون :	٢٦٠
فى قبض البيع والثمن وفى المشتري لغيره وفى الحيازة .	
القول السادس والخمسون :	٢٦٣
فى البيع والسلف على من عليه دين للبائع والسلف .	
القول السابع والخمسون :	٢٦٨
فى قبض البائع بعض الثمن وتركه وما يجوز من ذلك .	
القول الثامن والخمسون :	٢٧١
فى البيع الذى يلزم فيه البائع الضمان .	
القول التاسع والخمسون :	٢٧٢
فىمن باع مال غيره وفى بيع المشاع .	
القول الستون :	٢٧٥
فىمن باع مالا له فيه عامل .	

الأقوال	الصفحة
القول الحادى والستون :	٢٧٧
فيمن باع مال غيره بلا حجة وما أشبه ذلك .	
القول الثانى والستون :	٢٨٢
فيمن باع ماله ومال غيره وهو حاضر ولم يذكر عليه ولم يغير .	
القول الثالث والستون :	٢٨٥
في البيع على مشورة فلان .	
القول الرابع والستون :	٢٨٧
في بيع الخيار وما جاء فيه .	
القول الخامس والستون :	٢٩٨
في النقود وما جاء فيها .	
القول السادس والستون .	٣٠٩
في القرض وما جاء فيه .	
القول السابع والستون :	٣١٤
في الرهن والثقة ومعرفة ذلك .	
القول الثامن والستون :	٣٢٧
في رهن الأصول والزراعة والثمار والحيوان .	
القول التاسع والستون :	٣٣٢
في استعمال الرهن وبيعه والوكالة فيه .	

— ٤٣٣ —

الأقوال	الصفحة
القول السبعون :	٣٣٧
في المضاربة وما جاء فيها .	
القول الحادى والسبعون :	٣٤٤
فيما تجوز به المضاربة وما لا تجوز به وفيه .	
القول الثانى والسبعون :	٣٤٧
في الاشتراك في المضاربة . والشروط .	
القول الثالث والسبعون :	٣٥٦
في السلف وما جاء فيه .	
القول الرابع والسبعون :	٣٥٩
فيما يجوز فيه السلف وما لا يجوز .	
القول الخامس والسبعون :	٣٦٩
في الشروط في السلف .	
القول السادس والسبعون :	٣٧٣
في الأجل في السلف والبعاوى فيه .	
القول السابع والسبعون :	٣٧٦
في سلف الثمر والحب .	
القول الثامن والسبعون :	٣٨٤
في دراهم السلف إذا ردت أو بعضها وحكم ذلك .	

الأقوال	الصحيفة
القول التاسع والسبعون :	٣٩٢
فيما يثبت من السلف وما يجوز فيه وما لا يجوز .	
القول الثمانون :	٣٩٤
فيمن عليه دين أرجل وأمره أن يقسلف عليه ويشترى له أو يقتض .	
القول الحادي والثمانون :	٣٩٧
فيمن عنده دراهم لغيره ليسلغها له هل له أن يأخذ منها .	
القول الثاني والثمانون :	٤٠٠
في قضاء السلف وأخذ السلف سلفه .	
القول الثالث والثمانون :	٤٠٦
في سلف الصبيان والمجبورين .	
القول الرابع والثمانون :	٤٠٧
في الحوالة والتراية في السلف وبيعه والمقاصصة فيه .	
القول الخامس والثمانون :	٤١٠
في السلف المقتضى وما يلزم فيه وأخذ رأس المال .	
القول السادس والثمانون :	٤١٥
في الكفيل بالرهن في السلف .	

تم ترتيب الأقوال

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٨٨ / ١٩٨٣

